

هذه حاشية العالم العلامة الحبر البحر الفهامة

الشيخ حسن العطار عملي شرح

الأزهرية في علم النحو للشيخ

خالد الأزهرى نفعنا

الله بهما

آمين

﴿ فهرست حاشية العلامة العطار على الازهرية في علم العربية ﴾

صفحة	
٩	مبحث الكلام
١٩	أجزاء الكلام
٢٥	علامة الاسم
٣٠	علامة الفعل
٣٢	علامة الحرف ثم اللفظ قسمان
٣٤	أقسام المفرد
٣٥	أقسام الاسم
٣٧	أقسام الفعل وأقسام الحرف
٣٩	أقسام المركب
٤١	تقسيم الاسم الى معرب ومبني
٤٢	المعرب
٤٣	المبني
٤٤	المعرب قسمان
٤٧	المبني قسمان
٤٩	تقسيم الفعل الى معرب ومبني
٥٦	تعريف البناء
٥٨	أنواع البناء
٥٨	تعريف الاعراب
٥٩	أنواع الاعراب
٨٤	باب علامات الأفعال وأحكامها
٨٨	باب المرفوعات سبعة
٨٩	الباب الأول باب الفاعل
٩٣	الباب الثاني باب نائب الفاعل
٩٥	الباب الثالث والرابع باب المبتدأ والخبر
٩٨	الباب الخامس باب اسم كان وأخواتها
١٠٢	الباب السادس باب خبران وأخواتها
١٠٤	باب تقيم النواضع
١٠٧	الباب السابع باب تابع المرفوع
١٠٨	المنع
١١١	المعارف ستة

١٢٧	شكرات
١١٥	الوكيل
١١٩	هلف المين: هلف النقي
١٢٥	أبدل
١٢٧	المشهور من مستعمر
١٢٨	المشهور به
١٣٠	المشهور لا يطلق
١٣١	المشهور لأجله
١٣٢	المشهور فيه
١٣٤	المشهور به
١٣٥	خير كذا فخر، ثم نواحيه ان واثنى ثم لم يزل
١٣٦	تخيير
١٣٧	المستحق
١٣٨	له لا النافية للجنس
١٣٩	المنادي
١٤٠	خير كذا أخواتها
١٤١	خبرها، طارئة
١٤٢	التابع للحدوب
١٤٣	القطر لا يخرج من أفاد على غاية تصيد، نواب
١٤٤	الجورزم
١٤٥	الجورزم من الجور
١٤٦	ذكر الجنود، قسامها
١٤٧	الحال التي لا محل لها من الأعراب
١٤٨	المبدل التي لا محل لها من الأعراب
١٤٩	سكا قبل بعد، فاعلم، فاعلم
١٥٠	أعراب الدور

هذه طائفة العالم العلامة الحبر البحر الفهامة

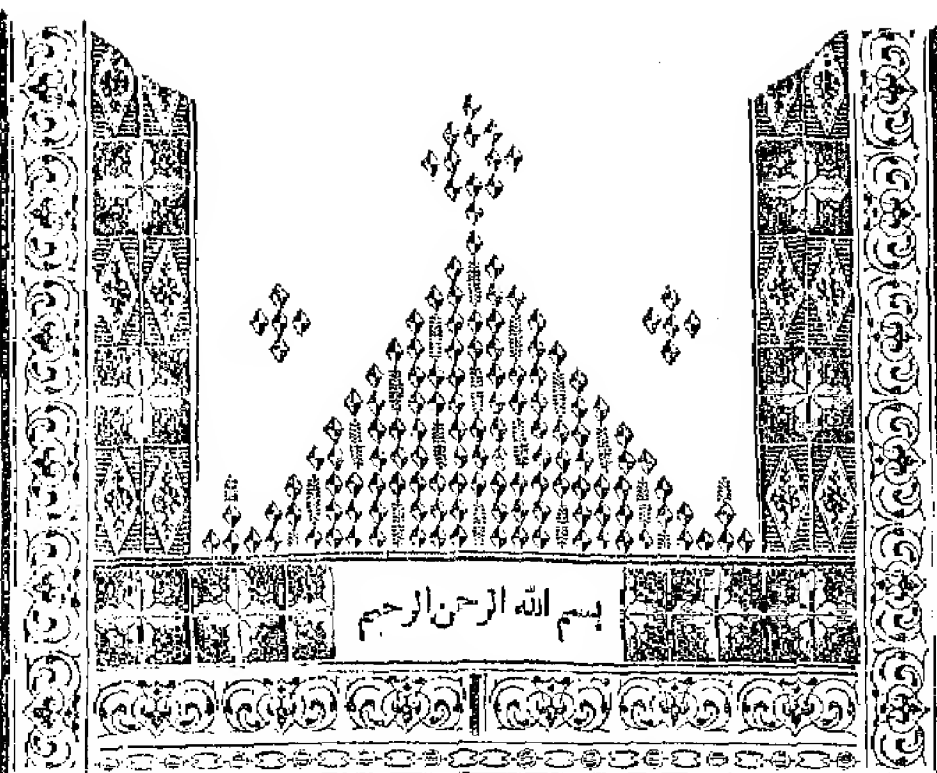
الشيخ حسن العطار عملي شرح

الأزهرية في علم النحو للشيخ

خالد الأزهرى نفعنا

الله بهما

آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(انما بعد) حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله فيقول الفقير حسن بن
 محمد العطار الشافعي المصري الأزهرى غفر الله ذنوبه ويستر عيوبه * هذه حواش
 كتبت جمعها على شرح الأزهرية في علم النحو وقت قرائتي لذلك الكتاب بالجامع
 الأزهر لبعض الطلبة ثم شرعت في نقلها من المسودة قد هم مصر ما هم من حادثة
 المسكرة الفرس نيس فخرجت فلما من مصر الى البلاد الرومية مستحجبا للمسودة
 وغيرها من بعض كتي قأقت بالبلاد الرومية مدة طويلة ثم توجهت الى دمشق الشام
 فصادف دخول فيها زوال يوم الجمعة الثاني من شهر ربيع الأول سنة خمس وعشرين
 ومائتين وألف فالتقيت مني بعض اخواني من أهل العلم بتلك البلدة قراءة الكتاب
 فشرعت في نقل هذه الحاشية وكاتبها رجاء أن ينفع بها اخواننا طلبة العلم فأفوز
 بدعوة أخ صالح ينظر فيها وأسأل الله أن ينفع بها ويختم لي بالإيمان ويغفر لي الخطايا
 عنه وكرمه وهو حسبي ونعم الوكيل قال المؤلف رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن
 الرحيم) ابتداء بالبسملة اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد وعمل بالمشقة قولاً وفعللاً أما
 الأول فلقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم
 فهو أجزء أو أقطع أو أترروا يا وأما الثاني فالله صلى الله عليه وسلم كان يكتب
 أولاً باسم الله ثم لما نزلت آية هو وصار يكتب بسم الله ثم لما نزلت قل ادعوا الله أو
 ادعوا الرحمن صار يكتب بسم الله الرحمن ثم لما نزلت آية الفل صار يكتب بسم
 الله الرحمن الرحيم وهذا يقتضي أن البسملة ليست أول ما أتول مع أنه نقل عن أبي بكر
 التونسي اجتماع علماء كل ملة على أن الله افتتح السكتب السماوية بالبسملة وأنما نزلت
 على آدم ولعله اغما افتتح بها السكتب السماوية بعد ترتيبها أو أنما افتتح بها في نفس

الأمر لأن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب لأنها أول ما أنزل لأن
 أول ما أنزل سورة اقرأ أو ما تقرر بقيد انما نزلت بدون بسملة * ثم البسملة في بسم الله أن
 كانت أصلية احتساجت لتعلق بتعلق به وهو ما فعل كأولف وهو مذهب الكوفيين
 قال ابن هشام وهو المشهور في التفاسير والأعاريب فالجملية فعلية وبسم ظرف لغو
 متعلق بالفعل والمجرور في محل نصب بذلك الفعل على المنعولية وقدره البصريون
 البسملة فالجملية اسمية وهو ما مبتدأ وبسم ظرف لغو متعلق به فمحل المجرور نصب على
 المنعولية وقوطهم المصدر لا يعمل محذوفاً خاص بغير الظرف لتوسيعهم فيه والخبر
 محذوف والأصل ابتدأ بسم الله الخ كأن وما أخبر وبسم ظرف مستقر متعلق به
 فمحل المجرور نصب على المنعولية أيضاً والأصل ابتدأ كأن بسم الله الخ فعلى كلا
 الاحتمالين المبتدأ وخبره محذوفان لأن بسم على الأول متعلق بالمبتدأ وعلى
 الثاني متعلق بالخبر وينبني على الوجهين أن حذف المتعلق واجب على الثاني لعمومه
 دون الأول ورجح مذهب الكوفيين بقلة المحذوف لأن المحذوف عليه كتمان وعلى
 الثاني ثلاث كلمات وبأن الأصل في العمل للأفعال وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلا
 كما في آية اقرأ باسم ربك وحديث بسم الله الخ في وضعت جني ثم أن كان المراد بلفظ
 الجلالة الذات الاقدس فإضافة اسم اليه حقيقة وإن أريد به اللفظ فالإضافة بيانية
 ويكون في ارجاع الضمير المستتر في الرحمن الرحيم له بمعنى الذات استخدام والرحمن
 الرحيم نعمتان واشتهر فيها بحسب الاعراب تسعة أوجه جرهما ورفعهما ونصبهما ورفع
 الأول ونصب الثاني وبالعكس ورفع الثاني ونصبه مع جر الأول ويعتنع منها جر الرحيم
 مع نصب الرحمن أو رفعه * واعتراض ذلك بجواز الاعتراض بين المصغرة والموصوف كما
 في قوله تعالى وإنه لقسم لو تعلمون عظيم وأجيب بأن المنع ليس من حيث الاعتراض
 بل من حيث أن في انقطع ثم الاتباع رجوعاً للشيء بعد الانصراف عنه ومن حيث أن
 التابع أشد ارتباطاً به فكيف يؤخر عن المقطوع وجعل الرحمن نعمتاً مبنية على أن
 كلاً من الرحمن والرحيم صفة مشبهة وقيل إن الرحمن علم بدليل وقوته في القرآن كثيراً
 متبوعاً لا تابعاً جرى على هذا العلم وابن مالك وعلى هذا فيعرب بدلاً من لفظ الجلالة
 لا نعمتاً والرحيم نعمت له لا للجلالة إذ لا يتقدم البديل على النعت ويظهر أثر الخلاف في
 الجار للرحمن ما هو فعلي القول بأنه نعمت يجرى فيه الخلاف في تابع المجرور في غير
 البديل أهو مجرور بما جر المتبوع أو بنفس التبعية والأصح الأول وعلى القول بأنه
 بدل يكون مجروراً بمحذوف عائل للعامل في المتبوع لما تقرر أن البديل على نية تكرار
 العامل وعلى أحد الأوجه المقررة سبباً تمام جعل كل من الرحمن الرحيم خبراً لمبتدأ
 محذوف فكل من الجملتين أعني هو الرحمن هو الرحيم مستأنف استئنافاً نحوياً أو
 بيانياً واقعاً عن جواب سؤال مقدر لكن هذا السؤال ليس المقصود به طلب التبعين
 إذا لمولى معلوم غير مجهول بل هو سؤال من يريد التماثل بالجواب وتعظيم شأن المسؤل
 عنه مع العلم به * فإن قلت قد تقرر أن الجمل بعد المعارف أحوال ولفظ الجلالة أعرف

المعارف فتمتضاه أن يكون كل من الجملتين حالا على هذه القاعدة * فالجواب أن ذلك
وان صح لفظ السكينة منع منه مانع معنوي لان الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها
والعامل فيه ما على تقدير الحالية متعلق بالبسملة فكانه يقول أبدأ بسم الله في حالة
كونه رحمانا رحيمًا وليس المعنى على التقييد لان الملاحظ البداءة باسمه تعالى مطلقا
بدون التقييد بوصف من الأوصاف هذا خلاصة ما يقال هنا ولنا زيادة تحقيق في
هذا المقام في حاشيتنا على شرح القواعد للؤلؤف (قوله الحمد لله) الحمد هو الثناء بالجميل
على جهة التعظيم لأجل جليل اختيارى فعلى جهة التعظيم مخرج للاستتراء
والسخريفة واختيارى مخرج للثناء لأجل جليل غير اختيارى فانه مدح لا حمد لان
المدح أعم مطلقا من الحمد لانه يقال مدحت اللؤلؤة على صفاتها ومدحت زيد اعلى
رشاقة قدمه ولا يقال حمدته ما ومنهم من قال ان المدح مساو للحمد وما قيل في اللؤلؤة
والقلم مولد لا عبرة به ودرج على ذلك صاحب الكشف حيث قال الحمد والمدح أخوان
وعلى هذا التقييم بالاختيارى لبيان ماهية الحمد لا للاختراز (قوله على جميع
الأحوال) يصح في على أن تكون بمعنى في على حمد قوله تعالى ودخل المدينة على حين
غفلة من أهلها والأحوال جمع حال وهي ما عليه الانسان من خير أو شر فالمعنى أحمد
الله في جميع الأحوال التي أنا متلبس بها فلا أغفل عن حمده طرفة عين ويصح أن
يراد بالأحوال الأوقات وهو قريب عما قبله ويحتمل أن تكون على تعليلية أى أنشىء
الحمد لله باعترافي بضمون هذه الجملة وهى قوله الحمد لله لأجل جميع الأحوال فالتعليل
ليس لهذه الجملة المنطوق بها بل للحمد الجزئى الحاصل من الاعتراف بضمون هذه الجملة
وأل في الأحوال ان كانت للاستغراق بضمين تأكيدي وان كانت للجنس بضمين
تأسييس وحمده تعالى على الضراء باعتبار ما يترتب عليها من الثواب والأجر وأنه
يجوز أن يتلى الانسان بما هو أعظم منها فيحمد الله اذ خفف عنه الضرر وابتلاه بما
هو أقبل مما يجوز أن يتلى به ونحو ذلك وفي ذكر الأحوال وما بعده من الكلام
والحروف والألفاظ وغير ذلك مما لم يصنف به المصنف لعلم النحوي براعة استهلال وهى أن
يذكر المصنف في طالعته كتابه ما يشعر بمقصوده ومعنى براعة استهلال ابتداء بارع
أى فائى غيره من الابتداء لتسوية أشير فيه للمقصود (قوله وأشهد الخ) أى بها
تأسييسه صلى الله عليه وسلم في خطبه وأقوله عليه الصلاة والسلام كل خطبة ليس
فيها تشهد فهى كاليد الجذماء أى أعلم وأذن وأقر وأعترف (قوله أن لا اله) أن
مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة لا اله الا الله خبرها ولا نافية للجنس واله
اسمها مبنى معها على الفتح في محل نصب والاحرف استثناء والله يصح فيه الرفع على
أنه بدل من الضمير المستتر في خبر لا أى موجود أو ممكن أو أنه بدل من محل لامع اسمها
لان محله ما رفع أى بالابتداء عند سبويه ولا يصح رفعه على أنه خبر لا لما يلزم عليه
من كون لا جملة في معروفة ولا انما يعمل في النكرات ويصح فيه النصب على
الاستثناء لا على أنه بدل من اسم لا باعتبار محله لان البديل على نية تكرار العامل

الحمد لله على جميع الأحوال
* وأشهد أن لا اله الا الله

مسلم ان الرسول يتناول جميع رسل الله من الملائكة والادمية قال تعالى الله
يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس ولا يسمى الملك نبيا فعلى هذا بين الرسول
والنبي عموم وخصوص من وجه (قوله المميز) أي المفرق بين الهدى أي الاسلام
والضلال أي الكفر (قوله صلى الله عليه وسلم) جمع بين الصلاة والسلام مما بقوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وجرأ من كراهة الاقتصار على
أحدهما وجملة الصلاة خبرية لفظا انشائية معني وكذا جملة السلام معني صلى الله عليه
طلب أي ارحمه رحمة تليق بجنابه المنيف وسلم عليه أي سلمه مما بعد نقصا بالنسبة
لمقامه الشريف زيادة في شرفه اذا السكامل يقبل الترتي في السكالات (قوله وعلى
آله) المراد بهم هنا أمة الاجابة لان المقام مقام دعا وقد يفسر الال بغير ذلك بحسب
ما يليق بكل مقام والمناسبات لوصفهم هنا يجعلهم مصدرا للصحح الافعال التفسير
بأن تقيا الاممة ولا يضاف لفظ آل الالة لانه من له خطر دينيا كان أو دنيويا ومن
الثاني آل فرعون والاصح اضافته للضمير خلافا لمنعه قال

وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك

قال الشنواني لكن الأولى اضافته للظهير قيل ولا يضاف الى نكرة ولا الى مؤنث ورد
الثاني بقول زهير في مطلع بعض قصائده * عفا عن آل فاطمة الجواه * ولا يدخل
المضاف اليه فيه كفعول آل فلان كذا الا بقرينة كقوله عليه الصلاة والسلام الحسن
انا آل محمد لا تحل لنا الصدقة (قوله الذين جعلهم الله) صفة لآل والمصدر مكان
المصدر وصحح الافعال من اضافة الصفة للموصوف أي جعلهم الله محلا ومنشأ
المصدر الافعال الصحيحة أي الموافقة للشرع (قوله وعلى أصحابه) انما أعاد الصحب
وان كان تفسير آل بأن تقيا الاممة يتناولهم اعتناء بشأنهم ولا يترجم بغير آل هنا
بمؤني تفي هاشم والمطلب فلا يشمل الصحب فيعرض عليه بعدم ذكر الصحب وأصحاب
جميع صحب بكسر العين مختصر صاحب أو مخفف صحب بالسكون وليس جعل صاحب
لان فاعلا لا يجمع على أفعال ولا جعل الصحب بالسكون أيضا لانه لا يجمع على أفعال
الا اذا كان معتل العين كنوب وأثواب وبيت وأبدان ومال وأموال وقيل انه
يجمع على أفعال كقرخ وأفراخ وقر وأقراء وبغل وأبغال نعم هو قياسي في معتل
العين وقد حقق بعض أن فاعلا يجمع على أفعال كشاهد وأشهاد وحيث في مع أن
يجمع صاحب على أصحاب وصحب بسكون الحاء اسم جمع لصاحب ويجمع أيضا على
صحاب ككعب وكعاب وأما الصحابة بكسر الصاد وفتحها فمصدر بمعنى الصحبة أطلق
على أصحاب من اللغة على حد زيد عدل واليه ينسب الصحابي والصحاب لغة من ينك
ومينه موافقة ومدخله واصطلاحا من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمنابه ولو في
ظلمة ولو كان أعشى أو غيرهم اجتماعا متعارفا وان لم يشعر به ولو كان من جنس غير
البشر (قوله من اللحن) متعلق بالسلامة وهو مخالفة صواب الاعراب ويطلق على
ما يهل التورية والتعريض وهو ليس مرادنا هنا قال صاحب الكشاف اللحن ان

المميز بين الهدى والضلال
صلى الله عليه وسلم وعلى
آله الذين جعلهم الله مصدرا
لصحح الافعال * وعلى
أصحابه الموصوفين بالسلامة
من اللحن في الأقوال *

تجوز بكلامك أي تميله إلى نحو من الانحاء لئلا يظن له صاحبك كالتعريض والتورية
قال الشاعر واقدحت لكم لكيما تفهموا * والحق يفهمه ذوو الالباب
وقيل للخطي لأن لا يحد بالكلية عن الصواب (قوله صلاة وسلاما) اسما
مصدرين منصوبان على المفعولية المطابقة لفادة تقوية العامل وتقرير معناه ودائمين
نعت لهما أي مستقرين باقين ووصفهما بالدوام ظاهر لأن مرجعهما للانعام (قوله
وبعد) أي بما أناسيابه صلى الله عليه وسلم فانه كان يأتي بها في خطبه وهي هنا مبنية
على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه أي بعدما تقدم من البسيلة والحمدلة وغيرها
وأصلها مهمما أي من شيء بعد حذف مهمما أو يكن وأقيمت أما مقامهما ثم حذف
أما وعوضت عنهما الواو فهي نائبة عن أما ويصح أن تجعل الواو للعطف وبعد معولة
ليقول والفاء زائدة أي يقول العبد الفقير بعد البسيلة والحمدلة الخ قد سألتني الخ
فتسكون الواو عاطفة للجملة يقول على جملة البسيلة أو أن الواو للاستئناف النحوي أو
البيان على القول بأنه يقترن بالواو وقال بعض المحققين الفاء لاجراء كلمة الظرف
محجور الشرط كقوله تعالى واذ لم يمتدوا به فسيقولون هذا أقل قديم (قوله الفقير) أي
المحتاج كثيرافيكون صيغة مبالغة أو دأب الفقير أي الحاجة إلى رحمة به فيكون صفة
مشبهة (قوله إلى مولاه) مفعول من الولاية يطابق على السيد لتوليته مؤنة عبده وعلى
العبد لتوليته مؤنة سيده ولذلك قال بعضهم

وان يتساوى سادة وعبيدهم * على أن اسماء الجميع موالى

(قوله الغنى) صفة مولاه فهو محجور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التسكون
العراض لاجل الوقف أو أنه مرفوع صفة العبد أي الغنى بربه عن خلقه والمراد
الغنى النسبي لأن الغنى المطلق لا يكون إلا لله تعالى وفيه من الحسنات البديعية
الطباق وهو الجمع بين وصفين متقابلين وقوله خالد بدل من العبد أو عطف بيان لأن
القاعدة أن نعت المعرفة إذا تقدم عليها يعرب بحسب العوامل وتعرب المعرفة بدلا أو
عطف بيان على حد قوله تعالى إلى صراط العزيز الحميد الله في قرارة الجرح (قوله ابن
عبد الله) بالرفع نعت لخالد وقوله ابن أبي بكر بالجرح نعت عبد الله والأزهرى بالرفع نعت
لخالد نسبة للجامع الأزهر (قوله قد سألتني) أي طلب مني وهو قول القول (قوله
صلاحه) أي قيامه بحقوق الله وحقوق عباده (قوله ولا تسعني مخالفته) فيه قلب أي
لا أسع مخالفته بمعنى لا أقدر عليها أو فيه استعارة مكنية حيث شبهه المخالفة بدار
ضيقه وطوي ذكر المشبه به ورضي إليه بشي من لوازمه وهو قوله لا تسعني فهو تخييل
للمكنية (قوله أن أشرح) أن مصدرية قد خولها مؤول بالمصدر أي شرحا وهو في اللغة
التوسعة والتهيؤ قال تعالى أفن شرح الله صدره للإسلام أي وسعه توسيعا معنويا
وهي أهله بقوله وفي الاصطلاح ألقاظ مخصوصة دلالة على معان مخصوصة (قوله
مقدمتي) بكسر الدال مأخوذة من قدم بمعنى تقدم أو يتكهن من قدمت الشيء أي
جعلته مقدما والكسر أولى وسماها مقدمة تشبيها لها بمقدمة الكتاب أو العلم لأنه

صلاة وسلاما دائمين
لا يعتريهما نقص ولا زوال
* (وبعد) فيقول العبد
الفقير إلى مولاه الغنى خالد بن
عبد الله بن أبي بكر الأزهرى
قد سألتني من أعتد صلاحه
ولا تسعني مخالفته أن أشرح
مقدمتي

يسمعان بها على غيرها من الكتب المطولة في هذا الفن (قوله الأزهرية) صفة مقدمة
وقوله في علم العربية متعلق بخذوف صفة ثانية مقدمة أي الكاثنية في علم الخ والتي
أمليتها صفة ثالثة (قوله في علم العربية) من ظرفية الألفاظ في المعاني لأن المقدمة
اسم للألفاظ والعلم اسم للقواعد وهي معان ونسب ولا بد من تقدير مضاف أي بعض
علم العربية لأنه لم يذكر في هذه المقدمة جميع علم العربية بل بعض مسائل قليلة
جدا بالنسبة للباقي والمراد بعلم العربية هنا النحو وقد يطلق علم العربية على مجموع
علوم اثني عشر جمعها في قول

نحو وصرف عروض بعده لغة * ثم اشتقاق وقرض الشعر إنشاء

كذا الماني بيان الخط قافية * تار يخ هذا لعلم العرب احصاء

(قوله شرحا) مفعول مطلق لا شرح ولطفية صفة له مأخوذ من اللطافة وهي رقة القوام
أو كون الشيء شغافا لا يجيب البصر عن أدراك ما وراءه كالراجح والماء الصافي والمراد
هنا سرعة إدراك معانيه أن أخذ من المعنى الثاني أو اختصاره أن أخذ من الأول
والصفتان معان لوظف المعنيين وهذا أولى (قوله فأجبت) العطف بالفاء يفيد
التعقيب وعدم التراخي لأن التأليف من جملة الخبر المطلوب المبادرة فيه قال تعالى
فاستبقوا الخيرات ثم الإجابة يحتمل أن تكون بالقول بأن بعده بذلك أو بالفعل بأن
يشرع فيه (قوله طالبا) حال من فاعل أجبت وهو التاء والثواب إيصال النفع إلى
العبد على طريق الجزاء ومنه قوله تعالى فأنابهم الله عما قالوا أي جازاهم والائابة على
الطاعة مجمع عليها لكنها عند أهل السنة محض الفضل وعند المعتزلة على سبيل
الوجوب ولا منافاة بين قوله هنا طالبا للثواب وقوله فيما بعد جعله الله خالصا لأن معناه
الخلص من الرياء والسعيمة وليس المراد خالصا لمحض ذاته أي ذات الله لا لطلب
جزاء كما هو المقام الأكمل والاتفاق الكلامان (قوله وترغيبا) منصوب على الحال فهو
مؤول بالاشتقاق أي مرغبا حال من التاء في أجبت هذا أن جعل معطوفا على قوله طالبا
ويصح أن يجعل مفعولا مطلقا والتقدير ورغبة الطالب به ترغيبا فيكون من عطف
الجميل لأن هذه الجملة حينئذ تكون معطوفة على جملة فأجبت والتقدير الأول أقل كلفة
وأطلاب جمع طالب ككتاب جمع كاتب (قوله جعله الله) جملة خبرية لفظا انشائية
معنى أي اجعله الله خالصا لوجهك الكريم غير مشوب برياء ونحوه مما يحبط الأعمال
(قوله لوجهه) أي ذاته والفوز الظفر بالمقصود ولديه أي عنده وعند اسم للكان
الحاضر والمراد هنا القرب المعنوي على حذف قوله تعالى قال الذي عنده علم من
الكتاب وقوله تعالى رب ابن لي عندك بيتا في الجنة (قوله أنه) أي المولى تبارك وتعالى
على ذلك أي ما ذكر من جعله خالصا وموجبا للفوز وهمة أن يجوز فيها العكس على
الاستثناف والفتح على تقدير لأم الجرا التعليمية أي وانما طلمت منه ذلك لأنه الخ
والقدرة صفة أزلية تؤثر في المقدرات عند تعلقها بها فيمالي الأيزال (قوله وبالاجابة)
جار مجرور خبر مقدم وحديث مبتدأ مؤخر أي حقيق لسعة كرمه وتفضله وتقدسيم

الأزهرية في علم العربية
التي أمليتها لبعض الطلبة
شرحا لطيفا فأجبت إلى ذلك
طالبا للثواب وترغيبا
لطلاب جعله الله خالصا
لوجه الكريم وموجبا
للفوز ولديه بجنات النعيم أنه
صلى ذلك تقدير وبالاجابة
حدير

المعول اما للجميع أو لأفادة الحصر (قوله الكلام) أل للعهد الحضورى أى هذا
 اللفظ الحاضر واغماضناه على ما ذكرنا قوله بعد عبارة أى معبر به والمعبر به عن
 المعانى التى سيندر بها هو لفظ كلام بمعنى أنه إذا أطلق لفظ كلام عند الحاجة فهم منه
 هذه المعانى أى اللفظ والأفادة الخ فتكون تلك المعانى مدلوله وهو يصح أن تجعل أل
 للجنس لما صرح به المحققون أن أل الداخلة على المعارف للحقيقة والجنس أى حقيقة
 الكلام وما هيته عند اللغويين كذا وعند المتكلمين كذا وعند الحاجة كذا لكنه يراد
 بالعبارة على هذا الوجه الثانى المعبر عنه وفيه تعسف للحاجة فإما قوله عبارة عما
 أشتمل الخ (قوله عند اللغويين) حال من المبتدأ الذى هو الكلام على رأى سيبويه من
 محبى الحال من المبتدأ واما على مذهب الجمهور فهو حال من الكلام باعتبار كونه فى
 الأصل مضافا اليه إذا اصل تفسير الكلام حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه
 وشرط محبى الحال من المضاف اليه هو وجود لان المضاف مصدر يعمل عمل الفعل
 واللغويين جمع لغوى منسوب للغة وهى لغة اللهج بالكلام أى الاسراع به وفى
 الاصطلاح الالفاظ الموضوعات للمعانى (قوله وما كان متكفيا بنفسه) الواو بمعنى أو
 التى للتنويع يعنى أن الكلام فى اللغة يطلق على القول أى كل ما نطق به ولو مفردا
 مهما وادعى ما كان مكتفيا بنفسه أى يفيد الدلالة على المعنى المقصود ذلك كالخطوط
 والاشارة والعقد والنصب وغير ذلك مما يفيد معنى وليس بلفظ واطلاقه على المعنى
 الأول حقيقة عند اللغويين وعلى الثانى مجاز فعلى هذا إذا نطق بزيد كان كلاما فى
 اللغة حقيقة وإن كتبه فهو كلام مجازا ويطبق الكلام فى اللغة أيضا على الحادث
 الذى هو التكليم تقول أعجبني كلامك عند أى تكليمك أياها قال الشاعر
 قالوا كلامك هند أو هى مصغية * يشفيك قلت صحيح ذلك لو كانا
 وعلى ما فى النفس من المعانى قال الأخطل

ان الكلام فى الفؤاد واغما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وهل اطلاقه على هذا حقيقة أو مجاز خلاف واشترط بعضهم فى هذا صحة التعبير عنه
 باللفظ المفيد كما إذا قام بنفسك معنى زيد عالم اما إذا قام بنفسك معنى العلم أو معنى زيد
 وهو المعنى المعبر عنه عند المناطقة بالتصور فلا يسمى كلاما على هذا الاشتراط فتلك
 معان أربعة وانما اقتصر الشارح على معنيين لانها أنسب بالمعنى الاصطلاحى لان
 المعنى الأول اعتبر فيه كونه لفظا والمعنى الثانى كونه مفيدا (قوله وفى اصطلاح
 المتكلمين) الاصطلاح لغة الاتفاق واصطلاحا اتفاق طائفة على أمر مخصوص
 إذا أطلق أنصرف اليه والمتكلمين جميع متكلمهم وهم علماء أصول الدين (قوله عبارة
 عن المعنى القائم بالنفس) أى أن لفظ كلام عند المتكلمين إذا أطلق ينصرف
 للصفة النفسية القديمة المنزهة عن الحروف والاصوات القائمة بذاته تعالى واغماضناه
 كلام الشارح على هذا المعنى لانه هو الذى اصطلح عليه المتكلمون أما المعنى القائم
 بأنفسنا الحادث فلا يسمى كلاما فى اصطلاحهم وأن كان هو الظاهر من عبارة

(الكلام) عند اللغويين
 عبارة عن القول وما كان
 مكتفيا بنفسه كما ذكره فى
 القاموس وفى اصطلاح
 المتكلمين عبارة عن المعنى
 القائم بالنفس

الشارح بل هو اصطلاح لغوي كما تقدم لك انهم يستدلون به على ما هو اصطلاح لم
 من قبيل قياس الغائب على الشاهد ويطلق ايضا عندهم على الانفاظ المقروءة المتلوة
 كما تقدم لك واختلاف هل هو حقيقة فيها فيكون مشتركاً أو حقيقة في الأول مجازي
 الثاني الذي حقه السعد الأول (قوله النحويين) جمع نحوي نسبة للنحو يطلق في
 اللغة على معان منها انقصوا الجهة وغير ذلك وأما في الاصطلاح فهو علم باصول تعرف
 به أحول أو آخر الكلام اعراباً وبناؤه وهذا التعريف بناء على أن علم الصرف غير
 داخل فيه وهو ما تعارفه الناس فإن أردت شهرة قلت بدل اعراباً وبناؤه أفراداً
 وتركيباً يعني يعلم به حال الكلمة في حال أفرادها ويندرج في هذا علم التصريف
 من اعلال الكلمة واشتقاقها وجمعها وتصغيرها وغير ذلك ويندرج فيه أيضاً بعض
 مسائل علم النحو وهو ما يعرف به البناء لأنه يلحق الكلمة مفردة متي وحده سببه وأما
 البعض الآخر وهو ما يعرف به الاعراب فهو داخل في قوله وتركيباً (قوله أي مؤلف)
 المناسب لقوله فيما بعد وقيد التركيب لا حاجة اليه أن يفسر ما بشي فإن
 التأليف إما أخص من التركيب لا أخذ اللفظة في مفهومه وهي الملازمة بين الأجزاء
 كما صرح به ابن الفراس في شرح ألفية ابن معطى أو أن التركيب والتأليف واحد
 وهو ما ذكره السيد الجرجاني (قوله اشتمل على ثلاثة أشياء) فيه أن المشتمل عليه يقع
 الميم هو عين المشتمل بكسرهما فيلزم اشتمال الشيء على نفسه وهو باطل والجواب اننا
 نلاحظ في المشتمل بكسر الميم مجموع الأمور الثلاثة وفي المشتمل عليه كل جزء على حدة
 فيكون من قبيل اشتمال الكل على الأجزاء كاشتمال الخمسة مثلاً على كل واحد من
 الأجزاء التي تركبت منها وفي قصر يف أشياء مذهب أصحابها ما ذهب اليه الخليل
 وسيبويه وغيرهما من المحققين إن أصلها شيء كحمر أو فسكر هو اجتماع هزتين بينهما
 أنف فنقلوا اللام وهي الهمزة الأولى إلى موضع الفاء فقلوا أشياء بوزن لفعاء وهي
 عندهم اسم جمع لشيء لا يجمع له فهو ممنوع من الصرف لأن التأنيث الممدودة (قوله
 لازاً عليه) أي على الثلاثة وقوله على الصحيح حال من فاعل قول محذوف أي أقول
 حالة كوني جارياً على القول الصحيح وهذا مبني على ما ذهب اليه من أن المركبات ليست
 موضوعاً بل الموضوع هو المفردات وإن دلالة المركبات عقلية وهو خلاف التحقيق
 والتحقيق أن المركبات موضوعة موضوعات عينية فالواضع مثلاً وضع كل تركيب فعمل مع
 فاعله للدلالة على ثبوت معنى ذلك الفعل للفاعل وكل مبتدأ وخبره للدلالة على ثبوت
 الخبر للمبتدأ وهكذا وحينئذ فلا بد من قيد رابع وهو الوضع العربي المتغير للتصديق
 قلت لم تحمل عبارة الشارح على أن مقابل الصحيح هو زيادة التركيب فالجواب أن
 التركيب اشتمل عليه الكلام اتفاقاً وأما قول الشارح وقيد التركيب لا حاجة اليه
 معناه أنه لا حاجة للتصريح به لأن الفائدة التامة تستلزمه وإن كان الكلام مشتملاً
 عليه قطعاً وحينئذ فلا بد من مقابل الصحيح وأما ما زعمه ابن طه من أن الكلام قد
 يكون مفرداً مفيداً كنعم الجوابية فقد أجيب عنه بأن الكلام المفيد ما بعده أو انما

و (في اصطلاح النحويين)
 أي في عرفهم (عبارة عما)
 أي مؤلف (اشتمل على ثلاثة
 أشياء) لازماً عليه ما على
 الصحيح

حذف اكتبناه بقريضة السؤال ويؤيد ذلك انما لا تقيد وحدها بدون أن يسبقها سؤال
 (قوله وهي اللفظ) أي العربي كما قيده الشاطبي ليخرج المركبات المفيدة التي وضعت
 مفرداتها المعانيها في غير لغة العرب فلا تسمى في اصطلاح النحاة كلاما ولا يلحقها حكم
 الاعراب والبناء وغيرهما يلحق الكلمات العربية اهـ ويؤيد أنه موضوع هذا
 العلم كبقية العلوم العربية هو اللفظ العربي فلا يبحث له عن غيره وأن قلت ان اشتمال
 الكلام على اللفظ ظاهر فإنه جزء منه وأما اشتماله على الافادة والقصد فلا يظهر
 لانهم ما وصفوا للتكلام لا للكلام فقد زعم عليه اشتمال الشيء على صفة غيره والجواب
 أن المراد بهما كونه مفيدا وكونه مقصودا اذ كثيرا ما يعبرون بعبد الله الاشعث قاق
 ويريدون المشتق كما يقال الانسان مشتمل على الحيوانية والناطقة مع ان المشتمل
 عليه هو الحيوان والناطق (قوله والافادة التامة) قيد الافادة بالتامة للاحتراز عن
 الافادة الناقصة فنحو غلام زيد وغيره من النسب التقسدية فإنه مفيد فائدة ناقصة وهي
 نسبة الغلام لزيد وظهر لك من هذا التعريف أن اشتمال الكلام على الافادة
 والقصد من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة فيعكس على ما قررناه سابقا الا أن يجاب
 بان الكلام الأول محمول على الظاهر وما هنا محمول على الحقيقة والخطب سهل (قوله
 وقيد التركيب لا حاجة اليه) أي الى التصريح به كما سبق لك تقريره وأورد عليه أن
 المقصود شرح المسألة ببيان أجزائها فلا تكفي دلالة الالتزام لانها مبهورة في
 التعاريف وأجيب بأن أهل العربية يتساهلون كثيرا في مثل ذلك والذي يحافظ على
 مراعاة ذلك اغما هو المنطقة ورأيت في حاشية قديمة جردت من هوامش نسخة تلميذ
 المصنف ما نصه قوله وقيد التركيب لا حاجة اليه كذا هو في نسخ كثيرة والذي وقف
 عليه بخط المؤلف وقيل لا حاجة اليه أي الى القصد اهـ كلامه لكن الذي كتب
 عليه أرباب الحواشي والشروح هو النسخة المشهورة (قوله فاللفظ) هذه الفاء تسمى
 فاء الفصيحة باضافة فاء الى الفصيحة من اضافة الموصوف للصفة وفصيحة فعيل بمعنى
 فاعلة أي مفصيحة بمعنى مبينة لانها أفصح عن شرط مقدروا التقدير هنا اذا أردت
 معرفة كل واحد من الامور الثلاثة التي اشتمل عليها الكلام فأقول لك اللفظ الخ
 وقيل هي ما أفصح عن مقدارهم من أن يكون شرطا أو غير نحو وأوحينا الى موسى
 أن اضرب بعصاك الحجر فأنفجرت أي فضرب فأنفجرت ويصح أن تقول الفاء الفصيحة
 بالتركيب التوصيفي والمعني واحد (قوله في الاصل) في محل نصب على الحال من
 اللفظ على رأي سيبويه ومصدر خبر أي اللفظ حال كونه مستعلا في الاصل مصدر
 وان جريت على مذهب الجمهور المانع من وقوع الحال من المبتدأ قدرت مضافا أي
 وتفسير اللفظ حالة كونه باقيا على معناه الاصل هو مصدر الخ فالمراد بالاصل المعنى
 اللغوي ووجه كونه أصلا ظاهرا لان الحقائق العرفية منقولة عن الحقائق اللغوية
 فالعنى اللغوي أصل بالنسبة الى المعنى العرفي متقدم عليه فكانه قال فاللفظ في اللغة
 (قوله مصدر لفظت) أي مصدر الفعل الذي هو لفظ بنسخ الفاء والمضارع يلفظ

(وهي اللفظ والافادة)
 التامة (والقصد) وقيد
 التركيب لا حاجة اليه
 (فاللفظ) في الاصل مصدر
 لفظت الشيء

كضرب يضرب رأماً التاء فهي ضمير فاعل (قوله اذا طرحتنه) اذا طرّف لقول
مخدوف والتقدير تقول ذلك أي لفظت الشيء اذا طرحتنه بفتح تاء طرحتنه لانه تفسر
لفظت المقدراستاده للمخاطب بدليل قولك تقول بقاء الخطاب فاذا أتيت بأي بدل
اذا بان قلت لفظت الشيء أي طرحتنه ضمنت التاء لانه تفسر لفظت المسند للتكلم
هذا هو الشائع وعليه قول بعضهم

اذا كتبت بأي فعلا تفسره * فضم تاء في ضم معترف
وان تكن بأذا يوم تفسره * ففتح التاء أمر غير مختلف

ويمع أن تضم التاء التي بعد اذ في التفسير على معنى أقول ذلك اذا طرحتنه فهو
تفسير للقول المسند للتكلم (قوله ثم نقل) التعبير بـ ثم واقع في مر كنه لان عرف
اللغويين أسبق من عرف النحاة فبينهم ما زمان مترام (قوله في عرف النحاة) أي
اصطلاحهم والنحاة جميع ناح كغزاة جمع غاز اسم فاعل من فحوا يمحوا اذا نظرت في علم
النحو وأصله ناح استعملت الضمة على الياء فحذفت الضمة والتقى ساكنان الياء
والتنوين فحذفت الياء لا لتقاء الساكنين فصارت ناح (قوله الى المفعول) اسم
مفعول من لفظ أي المفعول به ثم بين ذلك بما هو نظيره فقال كالحلق بمعنى الخلق
فان الخلق في الاصل مصدر خلق يخلق خلقا كنهصر ينصر نصرا أي أوجدوه هو
بعبارة عن تعلق قدرة الله تعالى بوجود الشيء بعد عدمه فاذا أطلق على الخلق كما
في قوله تعالى هذا خلق الله فليس المراد الخلق بالمعنى المصدرى الذي هو تعلق
القدرة بالقدور على سبيل الابداد لانه أمر اعتبارى لا يشاهد حتى يشار اليه بهذا
بل المراد أثر ذلك وهو الخلق فيكون قد أطلق المصدر الذي هو الخلق وأريد الخلق
أي الذات التي وقع عليها الخلق أي الابداد (قوله الا أن الخلق) استدراك على
ما يتوهم من جعل اللفظ بمعنى المفعول كخلق بمعنى الخلق وتنظيره أنه ليس بين
النظرين فرق فأود بالاستدراك انهما وان اشتركا في النقل لكن أحدهما مجاز
لغوى والآخر حقيقة عرفية (قوله مجاز لغوى) أي كلمة استعملت في غير ما وضعت له
لعلاقة والعلاقة هنا التعلق فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم المتعلق بكسر اللام وهو
الخلق الذي هو مصدر على المتعلق بفتحها وهو الخلق الذي هو اسم مفعول (قوله
حقيقة عرفية) الفرق بينها وبين المجاز اللغوى أن المعنى الاصلى لو ترك واشتهر
اللفظ في المعنى الذي نقل اليه بحيث لو أريد من اللفظ المعنى الاصلى احتيج لقرينة
فهذا حقيقة عرفية وتسمى أيضا حقيقة اصطلاحية ومثاله لفظ صلاة قائم في اللغة
اسم للدعاء واستعملها الفقهاء في الاقوال والافعال المخصوصة بحيث لا يفهم من
اصطلاحهم اذا أطلقوا لفظ الصلاة الا هذا المعنى حتى اذا أرادوا استعمالها بمعنى
الدعاء احتاجوا لقرينة وان كان المعنى الاصلى لم يجرى متى أطلق اللفظ انصرف
اليه ولا ينصرف عنه الا بقرينة فهو المجاز اللغوى وذلك نحو أسد فانه اسم للحيوان
المفترس في اللغة ويستعمل في الرجل الشجاع مجاز لغوى لكنه متى أطلق بدون

اذا طرحتنه ثم نقل في عرف
النحاة الى المفعول كالحلق
بمعنى الخلق الا أن الخلق
بمعنى الخلق مجاز لغوى
واللفظ بمعنى المفعول حقيقة
عرفية

قرينة كان قبل رأيت أسدا فلا يفهم الا الحيوان القترس الذي هو المعنى الحقيقي فاذا
أريد صرفه عن المعنى الأصلي أتى بقرينة كقولنا رأيت أسدا في الحمام ففي الحمام
قرينة صرفته عن ارادة المعنى الحقيقي وعينت المعنى المجازي وهو الزجول الشجاع
(قوله ومن ثم) من حرف جر و ثم بفتح التاء المثناة ظرف مكان بمعنى هنا مبنى على التفتح
في محل جر أي ومن هنا أي ومن أجل أن اللفظ بمعنى المفوظ حقيقة عريضة ساغ أي
جاز استعماله في الحد أي التعريف فالجار والمجرور متعلق بساغ قدم للحصر أي ولا ساغ
استعماله في الحد الا من أجل ما هنا (قوله لان الحد ودالح) لتعليل للحصر المستفاد من
تقديم الجار والمجرور كما ينهه للتوضيح الحد ود عن المجاز اما واجب كما في حدود أهل
المنطق أو أولى كما في حدود أهل العربية وعلة ذلك أن المقصود من الحد ود
والتعريف والكشف والايضاح والمجاز خفي فيساقى الغرض من التعريف نعم ان
اشتهر المجاز صار كالحقيقة العرفية فلا يبان عنه التعريف ولذلك اذا اشتمل تعريف
على مجاز يتكلمون في تصحيحه بدعوى ان المجاز مشهور والمجاز المشهور لا يبان عنه
التعريف (قوله وكان قياسه) أي قياس اللفظ بمعنى المفوظ أي كان حقه واللائق
به (قوله كل مطروح) أي لا خصوص الحروف (قوله يطرحه اللسان) أي والخلق
والشفقتان وخص اللسان بالذكر لانه أشهر هذه الآلات الثلاث (قوله من الصوت)
بيان لما يطرحه (قوله بعض الحروف) أي والحركات وانما اقتصر على الحروف
الآن الحركات لا تنفك عنها فالحركات ألفاظ وأما قول بعض النحاة أن أقل ما يطلق
عليه اللفظ حرف واحد فلم يرد بذلك الاحتراز عن الحركة بل هو ناظر لما ذكرنا من عدم
انفكاك الحركة عن الحرف على أن سيبويه يسمي الحركات حروفا صغيرة فالهزة واو
صغيرة والفتحة ألف صغيرة والكسرة ياء صغيرة (قوله وتلخص) أي تقرر وهذا
مشاربه للتقرير السابق وهو قوله فاللفظ الى هنا (قوله تصرفين) هما النقل من
المصدر الى اسم المفعول وتخصيصه بما يطرحه اللسان من الحروف بعد أن كان عاما
يشمل الحروف وغيرها كالنواة المفوظة هذا ما درج عليه المصنف في تقرير اللفظ وهو
أحد تقارير متعددة لهم في هذا المقام والتحقيق أن اللفظ في الأصل مصدر قال في
الاساس وحقيقته الرمي من الفهم وأما لفظ الرمي الدقيق ولفظ الجرا اعتبر فمجاز
لغوى ثم هو يطلق في اللغة بمعنى المفوظ اطلاقا شاعرا كالخلق بمعنى المخلوق وضرب
الامر أي مضمونه في قولهم الذي نار ضرب الامر فاطلاقه بمعنى اسم المفعول ليس من
تصرفات النحاة بخلاف المصنف بل انما تصرف فيه النحاة بالتخصيص فقط لان
المفوظ من الفهم أعم من الصوت وغيره فخصه النحاة بالصوت فليس لهم الا تصرف
واحد وفي شرح الطبراني على المتن ما يفيد أن النحاة لم يتصرفوا فيه بشي فراجع
(قوله واستعماله) أي اللفظ في الحد أي حد الكلام بمعنى تعريفه وعلل الاولوية بقوله
لان الصوت جنس بعيد أي فلما أخذ في تعريف الكلام كان الحد ناقصا بخلاف أخذ
اللفظ في التعريف فإنه يكون حدا تاما وقوله لا نطلقه بيان أنكون الصوت جنسا

ومن ثم ساغ استعماله في
الحد لان الحدود تصان عن
المجاز وكان قياسه أن يشمل
كل مطروح كما أن الخلق
يشمل كل مخلوق الا ان
النحاة خصوه بما يطرحه
اللسان من الصوت المشتمل
على بعض الحروف وتلخص
من هذا ان النحاة تصرفوا
فيه تصرفين وهما النقل
والتخصيص واستعماله في
الحد أولى من استعمال
الصوت لان الصوت جنس
بعيد لا نطلقه

بعيد يعني أن الصوت يشمل الصوت الساذج وهو ما لا حرف فيه ويشمل اللفظ وهو
الصوت المشتمل على الحروف (قوله على ذي الحروف) أي الصوت ذي الحروف وهو
اللفظ وقوله وغيرها أي غير الحروف أي وغير ذي الحروف وهي الأصوات الساذجة
كأصوات الطبول ونشأ من كلام المصنف أشكك وهو أن أخذ القول على هذا
التقرير في تعريف الكلام أولى لأن القول خاص بالمستعمل بخلاف اللفظ فإنه
يشمل المستعمل والمهمل كزيد ودير فيه يكون القول جنسا قريبا للكلام واللفظ جنسا
بعيدا وأخذ الجنس القريب في التعريف أولى من الجنس البعيد وأجيب بأن القول
يطلق كثيرا على الرأي والاعتقاد حتى صار كالحقيقة العرفية فيا تحقق حينئذ بالمشتركة
والمشتركة لا يدخل التعريف فيا ذكرناه معارض بهذا المانع نعم لو لا ذلك المانع كان
أخذ في التعريف أولى من أخذ اللفظ فيه هذا المانع ما قالوه هنا وقد يناقش بأن
القول وأن أطلق على غير اللفظ لكن هنا ما يدل على أن المراد به اللفظ واستعمال
الألفاظ المشتركة في الحديث إنما يكون نقصا فيه إذا لم تقم قرينة تعين المقصود وأما إذا
قامت قرينة فإنه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب
فإنه نقص في التعريف واختلاف به على كل حال فيا ذكر في معرض المعارضة لا يلزم
للمعارضة (قوله مشتمل) بالجرصة صوت وذي صفة لخصوف أي حرف ذي أي صاحب
مقاطع أي مخارج واشتمال الصوت على الحرف ذي المخارج من قبيل اشتمال الغمام
على الخصاص يعني تحقيقة فيه كما يقال الحيوان مشتمل على الإنسان يعني أن ذلك الغمام
يتحقق في ذلك الخصاص ويوجد فيه والمراد بالمقاطع جنسها الصادق بالمقطع الواحد
فيشمل ذلك الحرف الواحد ويشمل الحركة أيضا كما تقدم لك بيانه ولو حذف الشارح
لفظ مشتمل بأن يقول فإنه اسم لصوت ذي مقاطع لكن كان أوضح وأظهر (قوله في
قوة ذلك) أي الصوت المشتمل على ذي المقاطع (قوله بالقوة) أي لا بالفعل إذا لم يكن
الإنسان التلطف بها لأنها معان مرادة من الكلام لم يوضع لها لفظ يدل عليها فهي
صوت مشتمل على ذي مقاطع حكما فالضمائر ألفاظ حكيم لا نهم أحر وأعليها ما أجروه على
الألفاظ بالفعل من الأحكام كالاستشاد إليها وقيدوها بالعطف عليها وغير ذلك من
الأحكام والحاصل أن اللفظ حقيقة في عرف النحاة أمران الأول ذوو مقاطع والثاني
ما هو في قوة فهمي ألفاظ حقيقة عند النحويين ولا ينافية قول الشارح بأنها ألفاظ
بالقوة لأن الباء فيه سميبة أي هي ألفاظ حقيقة بسبب أنها في قوة المقاطع (قوله ألا
تري أنها مستحضرة) لم يقل ألا ترى أنه ينطق بها فيقال زيد قام هو مثلا إشارة إلى أن
المستتر لا ينطق به أصلا وأما قول المعربين أن في قام ونحوه من الأفعال ضمير مستترا
تقديره هو وفي تقوم ضمير مستتر تقديره أنت ونحو ذلك فهو محض تقريب وفي الحقيقة
المفوضة به ليس عين ذلك المستتر بل هو ضمير بارز منفصل استعمله ليعبر به بدلا عن
المستتر لضيق العبارة وتسميها للتعلم كما يفهمه قولهم تقديره فإن قلت حيث كان
الضمير المستتر لا يظهر بوجه ما فسامعي كونه تارة يكون مستترا وحيث يكون

على ذي الحروف وغيرها
بخلاف اللفظ فإنه (اسم
لصوت) مشتمل على (ذي
مقاطع) لكن الظواهر
والضمائر البارزة (أوما
هو في قوة ذلك) كالضمائر
المستتر فاتهم ألفاظ بالقوة
ألا ترى أنها مستحضرة عند
النطق بما لا يسبها من
العوامل استحضار الاختفاء

مستتر اجوازا فالجواب أن هذه تفرقة اصطلاحية ولا مشاحفة في الاصطلاح
 * (تنبيه) * تعريف اللفظ بما ذكر يشمل القرآن فهو لفظ حقيقة لكن لا يقال فيه
 لفظ الله لعدم الاذن الشرعي نعم يقال كلام الله وكلماته (قوله والصوت عرض) أي
 الصوت الذي هو مسمى اللفظ لا مطابق الصوت الذي هو عند أهل السنة كيفية تخلقه
 الله في الهواء عند توجهه بسبب القرع أو القلع * وقال كفار الفلاسفة إن تلك الكيفية
 معلولة للقرع أو القلع على قاعدة مذهبهم من القول بالتعليل ثم إن الهواء المتكيف
 بتلك الكيفية يصل به إلى صمناخ الأذن فيسمع الصوت وقد كان الأولى للشارح أن
 يقتصر هنا على تعريف مطابق الصوت (قوله يقوم محل) صفة كاشفة لأن العرض
 مقام غيره (قوله يخرج من الخ) صفة ثانية لعرض فهذه الجملة والتي قبلها كل منهما في
 محل رفع صفة لعرض (قوله الزئة) بالهمزة هي عضو وشعبتين أحدهما في الجانب
 الأيمن ولها ثلاث شعب والأخرى باليسر وهي ذات شعبتين يحيط ذلك العضو
 بالقلب كالغراش اللين له يجذب للقلب بانسباطه النسيم ويخرج عنه بانه باضه البخار
 الدخاني المحترق على مثال المنفاخ (قوله مع النفس) بفتح الفاء أي مصاحبه له من
 مصاحبة الصفة التي هي العرض الموصوف الذي هو النفس (قوله مستطيلا) مستطيلا
 حال من الضمير المستتر في يخرج العائد للعرض أي يخرج ذلك العرض في حال كونه
 مستطيلا ووصفه بالخروج وبالاستطالة والامتداد تبعاً للمحل وهو النفس (قوله
 متصلاً بقطع) أي معتمداً عليه وخارجاً عنه وهذه حال من ضمير يخرج أيضاً
 لكنها حال مقدرة على حد قوله تعالى وأما الذين سبوا في الجنة خالدين فيها وذلك
 لأن الثابت لذلك العرض حال الخروج هو الامتداد والاستطالة واتصاله بالخارج
 انما هو عند انحباسه فيه بعد ذلك ثم إن هذا التعريف لا يشمل الألف اليمينية
 الخارجة من مخض الجوف فانها لم تتصل بقطع وأجابوا بأن فيها مقطعة مقدر وقال
 بعض أشباخنا ولا أفهم له معنى وأجاب بأنهم نفس قوى لا مقطعة له غير الجوف (قوله
 بقطع) متعلق بقوله متصلاً وقوله من مقاطع جار ومجرور وصفة لمقطع وإضافة
 مقاطع لحروف من إضافة المحل للحال لأن المراد بالمقاطع الخارج والحروف حالة
 فيها وإضافة حروف للحلق وما بعده من إضافة الحال للمحل لأن الحلق واللسان والشفتين
 هي الخارج والتقسيد بذلك نظر إلى الغالب والواقع وهو أن آلة التكلم المعهودة
 في الجملة هي ما ذكر ولو فرض أن الله تعالى وضع قوة النطق في غير هذه الشلالة
 كبد مثلاً كما هو المنصوص في يوم القيامة وقالوا الجلودهم لم تشهدتم علينا قالوا
 أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء فالوجه أن ذلك لفظ وقديماً قال أنه ليس بلفظ
 لأنهم اصطحو على أن حقيقة اللفظ هي ما ذكره المصنف ولا مشاحفة في
 الاصطلاح (قوله وإطلاق المقطع الخ) أي كما يفهمه قوله ذي مقاطع وقوله من مقاطع
 حروف الحلق الخ (قوله من إطلاق الحال) أي اسم الحال وهو لفظ مقطع والحال
 هنا الحرف مع الحركة أو الحرفان ثانيهما ساكن والمحل هو الخارج فالذي أطلق

(والصوت عرض) يقوم
 محل (يخرج) من داخل
 الزئة إلى خارجها (مع النفس
 مستطيلاً) متصلاً
 بقطع أي يخرج (من
 مقاطع) حروف (الحلق
 واللسان والشفتين) وإطلاق
 المقطع على الخارج من إطلاق
 الحال على المحل

انما هو اسم الحال لا الحال نفسه كما يفيد ظاهر عبارته وبقي ان الحرف هل هو كيفية
قائمة بالصوت أو هو الصوت باعتبار ذلك التكيفية أو مجموعهما أقوال ثلاثة تعرضت
لها في تعليق الرسالة الفارسية (قوله اذ المقطع الخ) تعليل لتكوين الاطلاق مجازي
هذا وقد يعترض بأنه لم يرد على هذا التقرير استعمال تعريف الصوت على الجواز
والتعاريف تصان عنه وقد يجاب بأن هذا المجاز مشهور فلا يضر استعمال التعريف
عليه (قوله الموصي) ضبطه شيخنا بكسر السين بلا يا بعدهما كلمة يونانية معناها
الانعام والالخان وههنا كلام يطالب من تعليقه على شرح أشكال التأسيس في
الهندسة (قوله مصدر أفاد) جعلها هنا مصدر ايضاً في ما سبق لانتفاها سبق جعلها
صفة لكلام أي كون الكلام مفيداً وما هنا يقتضي أن تكون صفة للتكلم لان
المصادر أحداث قائمة بالفاعل وقد يجاب بأن قوله افهام معنى أي كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى فلا فهام مصدر المبني للمجهول فهو صفة للفظ حينئذ فتوافق
الكلمات (قوله في ذلك) أي في تفسير حسن السكوت على أن كلاماً منهما لازم لا آخر
ومن ثم قيل ان الخلاف لفظي فحسن سكوت المتكلم يلزمه حسن سكوت السامع
وبالعكس ومعنى حسن السكوت هو أن يأتي المتكلم بالسند والمستند اليه مع الاستناد
وحينئذ لا يصير السامع بعد ذلك منتظر الشيء آخر انتظاراً تاماً فلا يضر الانتظار
الناقص كانتظار المفعول به وبقيمة الفضلات كالحال ونحوه (قوله المفردات كلها)
ومنها المركبات الاضافية التي جعلت أعلاماً كعباد الله على الراجح فان معناه اذ ذلك
الذات الخصوصية لا مع اعتبار نسبتها لله تعالى فلا يدل جزء هذا اللفظ على جزء معناه
انما اذ لم يجعل علماً للجزء الأول يدل على المنسوب والثاني على المنسوب اليه وهما
جزآن للمعنى وهما ذات منسوبة لله تعالى والجزء الثالث النسبة الاضافية فهو مركب
لا يقال المفردات خارجة عما في قوله عبارة هما الشغل الخ لان الشرح قد أوقعها على
مؤلف لا نأقول لا يتعين ذلك لجواز أن يراد المؤلف من الحروف أو ان هذا بالنظر
لكلام المتن في حذو انه بقطع النظر عن حل الشارح (قوله انما تكون ناقصة) وفي
سكتها جملة الصلة والصفة والتبر والحال واعتراض بأن المركب الاسنادي لا يكون
الاسنادي لان الاسناد ضم كلمة الى أخرى على وجه يقيد وأجيب بأنه لم يرد بالمركبات
الاسنادية ما فيه اسناد في الحال وانما أرادهم بما يشمل ما فيه اسناد في الاصل
كجملة الشرط فانه كان فيها اسناد لكثرة زوال بدخول أداة الشرط ألا ترى أن ان قام
زيد قبل دخول الشرط مفيد فلما دخل الشرط وهو ان زالت الافادة فيصدق عليه
انه مفيد بحسب الأصل (قوله لتكون ناقصة) جعل النقصان وصفاً للمركب وهو
ظاهر وقد يجعل وصفاً للثابتة ووجهه أن ان قام زيد يقيد فائدة ناقصة وهو ان قيام
زيد يحصل بعده أمر ولا تتم الفائدة الا بتعيين ذلك الامر بذكر الجواب (قوله
أو لتكون مضمونها الخ) التحقيق أن قولنا الكل أعظم من الجزء ونحوه مما هو معلوم
الثبوت أو لا تنفاه كلام لانه خبر وكل خبر كلام فان قلت ان مثل هذا ليس بمفيد

اذ المقطع حرف مع حركة أو
حرفان ثانيهما ساكن على ما
في حقه ابن سينا في الموصي
والفارابي في كتاب الالفاظ
والحروف والمخرج محصل
خروج الحرف (والافادة)
مصدر أفاد والمراد بها (افهام
معنى) من اللفظ (يحسن
السكوت عليه من المتكلم
أو من السامع أو) من كل
(منهما على الخلاف في ذلك)
وأصحها أو لان السكوت
يختلف التكلم فكأن
المتكلم صفة المتكلم يكون
السكوت صفة أيضاً فخرج
يدل على المفردات صحتها
والمركبات التي لا تفيد
الفائدة المذكورة لتكونها
غير مشتملة على اسناد اعلام
زيد والمركبات الاسنادية
التي لا تفيد انما تكونها
ناقصة فنحو ان قام زيد أو
تكون مضمونها معلوم
الثبوت أو لا تنفاه بالضرورة
قال أول نحو الجزء أقل من
الكل والثاني نحو الكل
أقل من الجزء

فالجواب أن معنى كون الكلام مفيداً أنه بحيث يفهم منه معنى يصح السكون عليه وإن كان خاصاً عند السامع قال أبو حيان كان بعض من عاصرناه يقول العجب فهو لا النحاة يجيبون لا صدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان والكل أكبر من الجزء والواحد نصف الاثنين ويلزمهم ما شرحوه المفسد بأنه الذي يفسد السامع علم ما لم يكن يعلم أن الكلام إذا طرق سمع إنسان فاستفاد منه شيئاً ثم طرقة ثانياً وقد علم مضمونه أولاً أنه لا يكون كلاماً باعتبار المرة الثانية لأنه لم يفد علم ما لم يكن يعلم فيكون الشيء الواحد كلاماً ما وغير كلام بحسب أفادة السامع هذا اختلف أهـ قال شيخنا والذي يظهر لي أن التحقيق جعل مثل السماء فوقنا أو الأرض تحتنا كلاماً في اصطلاح النحاة لأنهم اغمايحتون عن الالتفات لأن موضوع علم النحو السكاهات العربية لا المعاني فالوجه أن كل كلام أنت كلاته في تركيبها على ما يجب مراعاته من الحركات الاعرابية حكم بأنه كلام ولا التفات لمعناه هل هو معلوم أولاً وبهذا تعلم أن الكلام المخون ليس بكلام في اصطلاح النحاة لأنه لا استناد فيه واستفادة العوام بالكلام المخون عرف حدث بينهم نعم هو كلام لغة لأن الكلام يطلق لغة على كل ما نطق به ولو لمهملاً أنه يتصرف ويؤيده ما قاله المرادى لم يشترط كثير من النحاة في الكلام سوى التركيب الاستنادي فتي حصل الاستناد كان كلاماً ولم يشترطوا الأفادة ولا القصد (قوله والقصد الإرادة) هذا تفسير لما لم يلق القصد أي معناه في اللغة ذلك وأما القصد المأخوذ في تعريف الكلام فهو المعروف بقوله أن يقصد المتكلم الخ وفيه ما مر في قوله والأفادة مصدر أفاد الخ فإنه قد جعل القصد هنا صفة المتكلم وفي عبارته السابقة قد جعل صفة للكلام بدل ليل وصف الكلام بالاستئصال عليه فلا بد من تكلف في تطبيق العبارتين والتوفيق بينهما بأن يقال هنا معنى قوله يقصد المتكلم أفادة الخ أي يكون الكلام بحيث يصح أن يقصد به المتكلم أفادة السامع فتطابق الكلامان ورجع القصد هنا إلى أنه صفة للفظ كما سبق وأشار بقوله أي سامع كان إلى أن ألقى السامع للجنس فيدخل الواحد والمتعدد والمعين والمبهم ومقتضى هذا الشرط أنه إذا لم يوجد سامع بأن تكلم إنسان في خلوته بدون أن يقصد السامع أحد لا يسمى المصدر عنه كلاماً قال الحلبي وقد يلتزم ذلك لأنه أمر اصطلاحى وقد لا يلتزم وهو الظاهر أهـ قال شيخنا إن تفسير القصد بأن يقصد المتكلم الخ كناية عن قصد التلفظ ليخرج نحو كلام السامع فإن الصحيح أنه ليس كلاماً اصطلاحاً ولا فقد يكون من الإنسان كلام في خلوته ولا سامع عنده وقد يكون الكلام بغیر قصد الأفادة كالأذكار والأوراد والاستغفار فإن القائل أريد قائم ليس غرضه أفادة السامع بل غرضه الاستعلام وقد يكون لغیر العاقل لكن بعد تنزيله منزلة من يعقل كقوله

(والقصد) الإرادة وهي
(ان يقصد المتكلم أفادة
السامع) أي سامع كان
فخرج بذلك كلام السامع
والسامع

أيا شجر الحاسوب مالك مورقا * كأنك لم تجزع على ابن طريف

بأنه ياطييات القاع قلن لنا * ليلاي منك أم ليلى من البشر

وقوله

وخطاب الليل كقول امرئ القيس في معانيته

ألا أيها الليل اطويل ألا انجلى * بصبح وما الا صباح منك بأمثل
وقول المهزهم يا بيل طل يا شوق دم * أنى على الحالين صابر
لي فيسلك أحر مجاهد * ان صبح ان الليل كافر

وخطاب الديار كقول النابغة

ياد أرمية بالعلماء فالتمد * أقوت وطال عليهم أسانف الأمد

ونحو ذلك مما هو كثير في كلام بلغاء العرب وحينئذ فلو عبروا بالحجة بقصد اللفظ كان أوضح وأبين أنه مع زيادة (قوله ونحوهما) كالغنى عليه والسكران فإن جميع من ذكر لا قصد عندهم لوال العقل الذي هو محل القصد (قوله فهو له) الأولى أن يقول ثم مهمله أو آخره مهمله لأن الغاء تفيد التعقيب وليست العين بعد الضاد وهو الآمام أبو الحسن علي بن محمد بن علي الكناحي من شيوخ أبي حيان وأما ابن الصائغ فهو مهمله ثم مججمة آخر الحروف فهو من تلامذة أبي حيان (قوله لا يشترط) أي التصريح به بدليل قوله فإنه مستفاد الخ فعلى هذا يلزم من كون المؤلف مفيده أن يكون مقصودا فيكون ذكره تصريحا على التزام رعاية لعدم دخول دلالة الالتزام في التعاريف ثم إن مقتضى هذا الكلام أن ابن الصائغ يقول بالشرط القصد في الكلام لكن لا يشترط التصريح به استغناء عنه بالمفيد قال الحلبي وليس كذلك ونقل ما يفيد خلافا فطال إلى أن قال قال أبو حيان وفهم من كلامه أي ابن الصائغ أنه لا يشترط في الافادة قصد المتكلم أيها الأغا يشترط فيها أن تكون على التركيب الموضوع في لسان العرب اهـ فكان على المصنف أن يسقط قوله فإنه مستفاد من حصول الفائدة لأنه يوهم أن الذي لا يشترطه ابن الصائغ هو التصريح بالقصد وقد علمت خلافا (قوله والمتأخرون على خلاف قوله) أي قول ابن الصائغ أن القصد لا يشترط التصريح به بناء على ما فهمه المصنف (قوله منهم الجزولي الخ) أي حيث صرح هؤلاء الثلاثة بالقصد في تعريف الكلام فلو كان القصد مستفادا من حصول الفائدة كما زعم لما صرح به هؤلاء الأئمة مع ذكرهم الفائدة قال الحلبي الجزولي لم يصرح بالقصد اغا ذكر الوضع واختلف الناس فيه فمنهم من فسره بالقصد كمن عصفور ومنهم من فسره بالوضع العربي كان الصائغ (قوله لما سبقت) أي من أن الفائدة تستلزمه وقد يقال الأصل أن تذكر في التعريف القيود ولا يكفي بدلالة الالتزام على أن المصنف قد صرح بما هو أخص منه أو مجردا فله سابقا حيث أوقع ما في قوله عبارة عما اشتمل على مؤلف كما ينال ذلك سابقا (قوله ولا إلى ذكر الوضع) يوهم كلامه أن الوضع يؤخذ التزاما من تعريف الكلام فلا يحتاج للتصريح به كالتركيب مع أن مراده أنه ليس بوجوده أساسا ولا يحتاج إليه أصلا بناء على ما يفيد قوله لأن الصحيح اختصاصه بالمفردات وحينئذ لا بد من التأويل في عبارته والمعنى ولا حاجة لذكر الوضع لأنه معلوم (قوله لأن الصحيح اختصاصه بالمفردات) الصحيح عدم اختصاصه وان المركبات أيضا موضوعا بالوضع النوعي فتكون دلالتها وضعية لا عقلية فن ثم قال الشاطبي

ونحوهما وذهب ابن الصائغ
بجمجمة فهو له إلى أن
القصد لا يشترط فإنه
مستفاد من حصول الفائدة
لأن قول النابغة قام زيد
مثلا لا يستفاد منه شيء
والمتأخرون على خلاف قوله
منهم الجزولي في مقدمته
وابن مالك في تسهيله وابن
عصفور في مقربه ولا حاجة
إلى ذكر التركيب لما
سبقني ولا إلى ذكر الوضع
لأن الصحيح اختصاصه
بالمفردات والكلام خاص
بالمركبات ودلالاتها غير وضعية
على الأصح

لا بد من قيد الوضع العربي لئلا يدخل الكلام الأعجمي فإنه لفظ مفيد بالقصد
ولكن ليس من أوضاع العرب فليس بكلام اصطلاحاً فلا بد من إخراجها عن الخلق
مدار علم العربية على التفرقة بين الكلام الأعجمي والعربي ثم على اعتبار قيد الوضع
العربي في حد الكلام فخرج دلالة الكلام العقلية كما إذا قال شخص غير مشاهد زيد
قائم فإن هذا الكلام يفيد حياة المتكلم وذلك الاستفادة بطريق العقل ويخرج
ما يفيد معنى بسبب التعجيف فليس كلاماً اصطلاحاً لأن الاستفادة بطريق العقل
ويخرج المفيد بالوضع غير العربي (قوله مثال اجتماع الخ) المثال جزئي يذكر لا يوضح
المساعدة ويرد على المصنف بحيث وهو أن ما ذكره المصنف ليس من قبيل القواعد بل
من قبيل التعريف لأنه عرف الكلام بأنه عبارة الخ فكيف يحتاج التعريف
للمثال لأن المثال إنما يكون للقواعد والجواب أن التعريف الذي ذكره تضمن
قاعدة كلية وهو أن كل ما وجد فيه هذه القيود يسمى كلاماً عند النحويين وإنما اختار
المصنف التمثيل بهذا المثال لاشتماله على بعض حروف الخارج الثلاثة وله نشاط
الطالب بذكر نفع العلم الذي هو ثمرة الطلب (قوله الهجائية) منسوبة للهجاء وهو
والهجاء تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تتركب منها يذكر أسماء تلك الحروف
فالألف التي يتجسسى بها أسماء مسمياتها البسيطة التي يقال لها حروف المباني تسعة
وعشرون حرفاً وقد سأل الخليل بن أحمد أجمعها فقال كيف تنطقون بالجمع من جعفر
فقالوا له نقول جيم فقال أعما أجبت بالاسم ولم تنطقوا بالحرف الذي هو المسمى وأعما
يقال جه والمسمى هو ج فقط زيدت فيه هاء السكت (قوله والألف من الخلق) فيه
تسميح لانها من الجوف (قوله من اللسان) أي مع ما بين أصول الثنايا العليا (قوله
والفهاء من الشفتين) فيه تسميح لانها من بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا
(قوله إذا كان السامع يجهل ذلك) فيه ما تقدم لك فلا تغفل * نبيهان * الأول اشترط
جماعة في الكلام أن يكون من ناطق واحد فإذا قال إنسان قام وقال آخر زيد فليس
كلاماً وعليه الشيخ أبو بكر الباقلاني من أئمة الأصول وصحح ابن مالك عدم اشتراطه
واعترضه الدماميني ببساطة ورده الحلبي فراجع * الثاني بين الجملة والكلام
عموم وخصوص مطلق لأنهم اسندوا مسنداً إليه ولو لم يقدح جملة الشرط والجملة غير
المقصودة بالفائدة كالصفة والصفة قائما أعما ذكرت لتعيين الموصول أو الموصوف
فهذه كلها يقال لها جملة ولا يقال لها كلام ويحتاجان في نحو زيد قائم ولا ينفرد الكلام
فهو أخص والجملة أهم (قوله وكل مركب الخ) اعلم أن كل مركب لا بد له من عامل
أو سبع علة مادية وهي أجزاءه وعلته فاعلية وهي الفاعل المركب له وعلته صورية
وهي صورته وبعدها الحاصلة بعد التركيب وعلته غائية وهي غرضه ونتيجته المترتبة
عليه كالجلوس على السرير وكافادة الكلام (قوله وأجزاء الكلام) المراد بها
الجنس فإنه قد يتركب الكلام من جزأين فقط (قوله الاسم والفعل والحرف)
بدل من ثلاثة وقدم الاسم على الفعل والحرف لخصول الكلام من نوعه دون أخويه
فإنه قد يتركب الكلام من اثنين كزيد قائم وقدم الفعل على الحرف لأنه وإن لم يتألف

(مثال اجتماع هذه الثلاثة)
أعني اللفظ والافادة والقصد
(العلم نافع) فالعلم نافع لفظ
(لأنه صوت مشتمل على
بعض) حروف الحلق
واللسان والشفقتين وهي
بعض (الحروف الهجائية)
فالهمزة والعين والألف من
الحلق واللام والنون من
اللسان والميم والفاء من
الشفقتين (ومفيد لأنه أفهم
معنى يحسن السكوت) من
المتكلم (عليه) بحيث
لا يصير السامع منتظراً الشيء
آخر (ومقصود) بالافادة
(لأن المتكلم قصده افادة
السامع) إذا كان السامع
يجهل ذلك والافادة المذكورة
تستلزم التركيب وكل
مركب لا بد له من أجزاء
يتركب منها (وأجزاء الكلام
التي يتركب منها ثلاثة
أشياء الاسم والفعل
والحرف) وهي السكوت
الثلاثة

من الفعلين كلام كما يتأني من الاسم لكنه أحد جزأي الكلام فهو ضرب زيد بخلاف
الحرف فإنه لا يتأني منه ومن كلمة أخرى كلام فلا يقع ركناً في الاستناد أصلاً ثم
المراد أن الكلام يتركب من ماصدقات الثلاثة أعني الاسم والفعل والحرف كزيد
وضرب وفي مثله لا أنه يتركب من هذه الثلاثة أعني لفظ اسم وفعل وحرف بل المراد
من أفراد الاسم أي الأفراد التي يطلق عليها لفظ اسم وكذا يقال في الفعل والحرف
(قوله ولا رابع لها) أي بالاستقراء فحصر الكلمة في الثلاثة استقرائي ثم قوله
ولا رابع لها ذكره وإن كان مستغنى عنه بقوله وهي الكلمات الثلاثة فإن هذه
الجملة تفيد التحديد وتوطئة لقوله وذهب أبو جعفر الخ. (قوله اسم الفعل) أي
الماضي كهيئات بمعنى بعد واسم الفعل المضارع كأف بمعنى أتوجع واسم فعل الأمر
كصب بمعنى اسكب ثم إن أبا جعفر لم يسمه اسم فعل حتى يرد عليه أن يسميته اسم فعل
تبطل دعواه فلذلك قال الشارح وسمها ما لفظه أي أنه لا يسميه اسم فعل كما يقول غيره
بل يقول هو ما لفظه على أنه قد يقال لو سماء اسم فعل لما بطلت دعواه بل هو أن يريد الاسم
بالمعنى اللغوي وهو ما دل على مسمى وهو بهذا المعنى يشمل الفعل والحرف أيضاً
لأن كلامهم ما دل على مسماه (قوله لأنه خلف عن الفعل) علة لتسميته بما لفظه
ومعنى كونه خلفاً عن الفعل أنه يقوم مقامه في إفادة معناه فإن أسماء الأفعال إنما
وضعت لتسكون عوضاً عن أفعالها والحامل لهم على ذلك روم الاختصار لانها
تستعمل بلفظ واحد في حال استنادها سواء للذكر والمؤنث مفرداً أو غيره ولا فادتها
المماثلة في المعنى فإن هيئات أبلغ في الدلالة على المفعول من بعد (قوله وهذا القول) أي
قول أبي جعفر بن صابر بأن اسم الفعل قسم رابع ليس من قبيل الاسم والفعل
والحرف (قوله الإجماع) أي إجماع النحاة والمراد بالإجماع هنا الإجماع بالمعنى
اللغوي وهو مطلق الاتساق لا الإجماع باصطلاح الأصوليين وهو اتفاق أهل الحل
والعقد من الأئمة في عصره على حكم من أحكام الدين ثم إن القدر مخرق الإجماع
لا يحسن في مقام الرد على ابن صابر فإنه انما يتم أن لو قلنا إن الإجماع في الأمور اللغوية
معتبر بتعين اتباعه والمسئلة ليست اتفاقية فالأحسن في مقام الرد على ابن صابر أن
يقال إن اسم الفعل من أفراد الاسم لأن المراد بالاسم هنا ما قبل الفعل والحرف وهو
يشمل اسم الذات كزيد في زيد قائم واسم اللفظ في زيد ثلاثي واسم المعنى كسبحان فإنه
علم جنس للتسبيح أي التنزيه واسم الفعل امامدلوله الفعل الاصطلاحي فهذه هيئات مثلاً
موضوع للفظ بعد على ما هو الرابع أو أنه موضوع للفعل اللغوي الذي هو الحدث
فتسكون هيئات موضوعة للبعد كما قاله البصريون وجرى عليه الرضى فنقلنا بالأول
فهو من قبيل زيد ثلاثي وإن قلنا بالثاني فهو من قبيل سبحان ومحصله إن اسم الفعل
أما اسم اللفظ أو اسم المعنى وبقي هاتين بحث وهو أن كيف يدعى الإجماع وقد خالف
الفراء في المسئلة وهو ممن لا ينعقد الإجماع بدونه لأن في السكوفين نظير سيبويه في
البصريين حيث قال في كلامها ليست اسماً ولا فعلاً ولا حرفاً والجواب أن الفراء لم
يحكم بأنها غير الثلاثة بل قال بالوقف يعني توقف فلم يتحقق دخولها تحت أي قسم من

ولا رابع لها وذهب أبو
جعفر بن صابر إلى أن اسم
الفعل قسم رابع وسماه
خالفه لأنه خلف عن الفعل
وهذا القول حديث بعد
انهقاد الإجماع على الثلاثة

الثلاثة لتعارض الأدلة وقد نص في المعنى على أنها عند سيبويه والمبرد والنجاشي
وأكثر البصريين حرف معناه الردع والجر (قوله والمراد أن الكلام) جواب عن
اعتراض يرد على قوله وأجزاء الكلام ثلاثة حاصله أن جعل الاسم والفعل والحرف
أجزاء للكلام يقتضي توقف حقيقة الكلام على الثلاثة وليس كذلك فإن الكلام
قد يتركب من نوع الاسم وحده كزيد قائم وحاصل الجواب أن الكلام يتركب من
مجموع هذه الأمور أي بعضها بمجموعة أو منفردة فعنه أنه لا يخرج عنها شيء أي أجزاء
عرفية فلا تنعدم حقيقة قائمها بالعدم بعضها فلا يرد أن يقال جعلها أجزاء يقتضي أن
الكلام ينعدم بالعدم واحد منها فإن الكل ينعدم بالعدم الجز مع أنه لا ينعدم
الكل ينعدم بالعدم الجز الحقيقي وهذه ليست أجزاء حقيقية والفرق بين الجز
الحقيقي والاعتباري أن الكل إذا انعدم بالعدم كالأسماء كالرأس من الإنسان فهو جزء
حقيقي وإن لم ينعدم بالعدم كالثغر والظفر فهو جزء اعتباري (قوله فإن التركيب
الح) علة لتكون الكلام يتركب من مجموعها إلا من جميعها (قوله نحو قلنا) أصله قل
وهو فعل ماض فاتصل به ما الحرفية السكاكة فصار يستعمل بمعنى النفي وكفته ما عن
العمل في الفاعل فهو فعل لا فاعل له ومثله طالس أو كثر ما وقصر ما (قوله نحو جندنا)
الراجح الذي ذكره ابن خروف وقال الأشموني وهو ظاهر مذهب سيبويه أنه لا يتركب
في جندنا بل هي فعل ضم لفاعل ففعل ماض وذو فاعل وزيد في قولك جندنا زيد
مبتدأ خبره جملة جندنا أو القائلون بالتركيب فرقتان فرقة تقول إن جندنا برمتها ففعل
فزيد فاعل في جندنا زيد وهو لا يغلب وأجاب الفعل لتقدمه وفرقة تقول إنهم الاسم
تغلب الجانب الاسم الذي هوذا الشرفه فحذامبتدأ وزيد خبر أو بالعكس والمعنى على
هذا الأخير المحبوب المدح أو المدح المحبوب على الاعتبارين في جعلها مبتدأ أو
خبراً (قوله نحو ذلك) هذا مكرر مع القسم الثاني وما قاله الشيخ الشنوافي من أن المغيرة
بينهما بتقديم الاسم هنا وتأخيرها هناك لا يفيد شيئاً لأننا لو نظرنا إلى هذه التفرقة
زادت الأقسام فلا ولي اسقاط هذا ويذكر بطلان التركيب من فعلين فإنه وإن لم يوجد
لا يضر ذلك كره لا نأبى عدد التقسيم العقلي لا الواقعي فذلك قال في اللب وشرحه
والتركيب العقلي ينتهي إلى ستة أقسام إذا لم يراع الترتيب اسمان وفعلان وحرفان
واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف وأما إذا روعي الترتيب فينتهي إلى تسعة
لا نقسام كل من الأقسام الثلاثة الأخيرة باعتبار التقديم والتأخير إلى قسمين (قوله
وهو قسمان الح) هذا بالنظر لا قل ما يتحقق فيه ماهية الكلام والحاصل أن الكلام
لا يوجد من نوع الحرف ولا من نوع الفعل وحده ولا منهما فقط ويتحقق من نوع
الاسم فقط وأقل ما يوجد ويتحقق من اسمين أو من فعل واسم والافتقار بوجد من فعل
واسم نحو كان زيد قائماً أو من فعل وثلاثة أسماء نحو علمت زيداً منطلقاً أو من فعل
وأربعة أسماء نحو علمت زيداً منطلقاً أو من جملة الشرط والجزء نحو أن قام زيد
قام عمرو وبناء على ما ذهب إليه السيد من أن الكلام مجموع الشرط والجزء وقال
الرضي والسعدان الكلام هو جملة الجزاء وأما جملة الشرط فهي لتأكيد الجواب

فلا يعتد به والمراد أن
الكلام يتركب من مجموعها
لا من جميعها فإن التركيب
الواقع بينها على ضربين
أحدهما غير مفيد فائدة
الكلام وهو ستة أقسام
* أحدها تركيب حرفين نحو
ليتها * والثاني تركيب
حرف واسم نحو الرجل
* والثالث تركيب اسمين
لا اسناد بينهما كغلام زيد
* والرابع تركيب فعل
وحرف نحو فلما * والخامس
تركيب فعل واسم نحو جندنا
* والسادس تركيب اسم
وحرف نحو ذلك * والضرب
الثاني ما يفيد فائدة الكلام
وهو قسمان * أحدهما
تركيب فعل واسم على وجه
يكون الفعل حديشاً عن
الاسم نحو قام زيد وتسمى
جملة فعلية * والثاني تركيب
اسمين على وجه يكون

وتشبيته وأما القسم وجوابه نحو والله نزل بأعالم فالكلام هو الجواب بلا نزاع
وجملة القسم إنما كيد وتشبيته (قوله خبر عن آخر) أفراد الجبر بالمعنى المغوى
وهو ما أسند لشيء من هذا المعنى هو المعبر عنه أولاً بقوله حديثاً في العبارة تقين واحترز
بقوله على وجه يكون الخ من تركيبها كلمة واحدة كما تقدم في هذا وغلط زيد (قوله
ولامدخل للحرف في ذلك) أي في التركيب المفيد ولا يتأني هذا عده جزءاً من أجزاء
الكلام لأنهم إنما عده جزءاً بالنظر إلى أنه يؤول به للربط بين أجزائه على أنه قد يتوقف
المعنى المراد عليه في نحو هل قام زيد فإن هل أخرجت الكلام عن الجبر إلى الإنشاء
وحدته فكونه جزءاً بالنظر للجملة أي هو جزء في الجملة بالنظر لبعض الصور (قوله نحو
زيد في الدار) الربط الذي حصل من الحرف هنا هو جعل زيد منظر وقا والدار طرفاً (قوله
أن تضرب أضرب) اعترض بأن الربط هنا وقع بين جملتين فلم ينسب المصنف الربط
إلى الفعلين وأجيب بأنه اعتبر الربط بين الفعلين نظراً لظهور أثر الحرف فيهما وهو
الجزء فهذا الكلام بحسب الظاهر وفي الحقيقة الربط وقع بين مضمون الجملتين لأن المعنى
أن تحقق من ذلك تضرب تحقق مني أيضاً ما نحو أن جاء زيد فهو مكرم فالربط وقع بين فعل
وجملة وفي نحو جاء زيداً كرمته للربط بين جملتين فإن الفاء صيرت الجملة الأولى سبباً
والثانية مسبباً (قوله نحو مررت بزيد) فإن قلت أن الحرف قد ربط بين الجملة أعني
مررت لأنهم ساقف وفاعل والاسم وهو زيد المجرور فلم ينسب الربط لخصوص الفعل
والجواب أن الفعل لما كان مقصوداً من الجملة نسب إليه الربط لأن المعنى المقصود
ربط المرور بزيد وذكر الفاعل لتشخيص ذلك الفعل وتعيينه ويوجد في بعض
النسخ نحو مر بزيد دون تاء الضمير وهي ظاهرة لا غبار عليها (قوله فعلامة الاسم) الفاء
للفصيحة وقد تقدم الكلام عليها عند قوله فاللفظ وهذا شريع في ذكر علامات كل
من أجزاء الكلام الثلاثة التي هي الاسم والفعل والحرف والمراد بالاسم هنا أفراد
من نحو زيد ويرجى لخصوص هذا اللفظ ولا معناه الذي هو الحقيقة السكينة ثم إن
ما ذكره المصنف من العلامات ليس مطرداً في كل اسم بل هناك أفراد لا تقبل هذه
العلامات والحال أنها أسماء نحو هيئات وكيف ونزال ود رالرحمة ثم قد فاست اللام
في قوله الاسم للاستغراق لأنها لو جعلت له كان مناد الكلام أن كل اسم يعرف بهذه
العلامات وهو باطل ولا يصح أن تكون للنس لأن آل الجنسية مدخولها الحقيقة
من حيث هي نحو قولك الرجل خص من المرأة أي حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة
بقطع النظر عن الأفراد ومعلوم أن الذي يميز بالعلامات هو أفراد الاسم لا حقيقة
وأما حقيقة أنه أعني كلمة ذلك على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعها فهي أمر
اعتباري لا وجوده في الخارج وإنما الموجود أفرادها كما هو شأن جميع الماهيات ولا
يصح أن تكون للعهد الخارجي لأن آل التي للعهد الخارجي مدخولها فرد معين من
أفراد الحقيقة كقوله تعالى كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فهدى فرعون الرسول أي
الرسول المعهود الذي أرسل إلى فرعون وهو موسى عليه السلام الذي هو فرد من
أفراد مطلق رسول الشامل لجميع الرسل ولا يصح أن تكون للعهد الذهني لأن

أحدهما خبراً عن الآخر
نحو زيد عدل هو يسمى جملة
اسمية ولا مدخل للحرف في
ذلك لأنه ليس مقصوداً
بالذات وإنما يؤول به لمجرد
الربط بين اسمين نحو زيد في
الدار أو فعلين نحو أن تضرب
أضرب أو فاعل واسم نحو
مررت بزيد أو جملتين نحو
أن جاء زيداً كرمته (فعلامة
الاسم)

مذخور لها فرد منهم من أفراد الحقيقة كما في قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب أي
فرد من أفراد الذئب فهذه احتمالات أل وقد علمت أنه لا يصح واحد منها هنا وقد
يقال إن أل للاستغراق وهو هنا عرفي لا حقيقي والمعنى أن كل فرد من أفراد الاسم
القابل لهذه العلامات يتميز بهذه العلامات وحيد بقوله الاسم أي ما صدق عليه
الاسم في الجملة (قوله الميزة) فيه إشارة إلى أن العلامة هنا من قبيل الخاصية
فتكون مطردة أي كلما وجدت وجد الاسم منعكسة أي متى انتفت انتفت فتكون
كالعرف وفيه أنه لا يلزم من نفي العلامة نفي الاسمية إذ قد تنفي العلامة ويوجد
الاسم والجواب إن المراد أنه متى انتفى جنسها بمعنى أنه لم يوجد شيء منها أي متى
كان الاسم لا يقبل جنس علاماته المختصة به لا بنفسه ولا بغيره إذ قد انتفت عنه
الاسمية فلا ينافي أنه قد ينتفي بعض العلامات وتوجد الاسمية (لو وجد علامة أخرى
فإن كلامنا في جنس العلامة لا في شخصها) (قوله عن قسميه) تشبيهة بقسم بالياء
والفرق بينهما وبين القسم بدون ياء اعتباري فهم أي واحد متحدد ذاتا تحتلفان
اعتبارا أو أما الفرق بينهما وبين المقسم بيم أو له تحقيق وتوضيحه أن المقسم هو الأمر
الكلي الصادق على الأقسام الشامل لها والقسم هو الأخص المنسرج تحته
ويقال لذلك الأخص أيضا قسم بالنظر لقسم آخر منسرج معه تحت المقسم فهو شيء
واحد يقال له قسم وقسم باعتبارين مختلفين ومثال ذلك الكلمة بالنظر للاسم
والفعل والحرف يقال لها قسم وكل من الاسم وأخويه يقال له قسم بالنظر
لاندراجهم تحت الكلمة وقسم بالنظر لكون كل واحد منهما بالآخر ومنسرج جامعه
تحت أمر كلي (قوله الخفض) هذه عبارة الكوفيين وعبارة البصريين الجر قال
ابن هشام في شرح العدة وذكر الجر أولى لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم نحو
نحيت من أن قت ولا نه يتناول الجر بالحرف والجر بالاضافة زاد في تعليقه وبالنسبة
وبالمجاورة وبالتوهم أي على القول بذلك واختص الجر بالاسم لأن كل مجرور مخبر عنه
في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم فلا يدخل الجر إلا الاسم فإن قيل كان ينبغي أن تجعل
علامة الاسم مطلق الأخبار عنه لا خصوص الخفض فالجواب إن الأخبار عنه
علامة خفية إذ الأخبار عنه لا يذكره المبتدئ بخلاف الخفض (قوله وهو الكسرة)
التذكير بالنظر إراعاة المرجع وهو الخفض والأولى التأنيث إراعاة للخبر وهي
الكسرة كما في بعض النسخ وتعرفه الخفض بالكسرة قصور لأنه لا يشمل الخفض
بالياء كما في المثني والجمع ولا الجر بالفتحة كما في الاسم الذي لا يصرف ويوجب بأن
التعريف بالكسرة اقتضاه على الأصل وأما غير هاتين عنهما ثم إن تفسير المصنف
الخفض بالكسرة يناسب قول الجمهور أن الأعراب لفظي وقد جرى في المتن هنا على
أنه معنوي فالأولى أن يفسره بأنه تغير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها
(قوله تحدث) أي في اللفظ كيزيد أوفي التقدير ما للتعذر كالعصا أو الثقل كالفاضي
أو للنسبة كغلامي (قوله عامل الخفض) أخذ الخفض في تعريف الخفض موجب
للدور الذي به يفسد التعريف وأجابوا بأن التعريف لفظي لا يضره الدور وأما

الميزة له عن قسميه (الخفض)
وهو الكسرة التي تحدث
عند دخول عامل الخفض
سواء كان الخافض حرفاً أو
اسماً

شيخنا في حاشيته في رده فراجعنا شئت (قوله ولا ثالث لهما) الاولى أن يقول ولا
 زائد عليها وقد يقال انه يلزم من نفي الثالث نفي كل واحد منها أي من الامور الثلاثة
 كالجري بالتبعية والتوهيم والمجاورة (قوله على الاصح) مقابلته اثبات الخفض بنفس
 الاضافة وبالحرف المقدر واثبات الخفض بالتبعية فحوررت بزيد الفاضل وغللام
 هذه الفاضلة وبالمجاورة فحوررت هذا بحرف ضب بحرف جرب بحرف جرب بحرف جرب بحرف جرب
 حقه الرفع لانه نعت بحرف المرفوع على الحبرية وبالتوهيم فحوررت قائما ولا قاعدا بالحرف
 على توهيم دخول الباء في خبر ليس لانه يكثر دخوله فيها ولا يصح رجوع هذه الاقسام
 للجري بالحرف أو الاسم لأن التابيع في غير البديل جري وبعاء جري بمتبوعه وهو اما
 الحرف أو الاسم في البديل بحرف أو اسم مماثل لجاري متبوعه لا بالتبعية وان الجري
 بالمجاورة يرجع للجري بالمضاف والحركة في جري ليست حركة اعراب بل حركة الاعراب
 وهي الضمة مقدرة منع من ظهورها حركة المجاورة والجري بالتوهيم يرجع للجري بالحرف
 المتوهيم لا بنفس التوهيم فقاعدته معطوف على قائماته من وجوب تقديره بفتح مقدرة على
 آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهيم (قوله وغللام زيد) ههنا بحث وهو
 أنه قد وجدت اضافة الاسم الى الفعل المضارع في نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع
 الصادقين صدقهم فان ينفع مضاف ليوم والاضافة من خصائص الاسماء وأحب
 بان المضاف اليه ليس هو الفعل بل هو الاسم المؤول من أن والفعل وان لم تكن أن
 موجودة ولا مقدرة أي هذا يوم النفع فينفع وان لم يكن اسم حقيقة فهو في حكم الاسم
 أو بان الفعل في مثل هذا مجرد عن الزمان لغرض من الاغراض مثل الاضافة ههنا
 فهو فعل صورة وفي الحقيقة هو اسم (قوله والتنوين) هو في اللغة مصدر نون بنون
 تنوينا اذا دخل النون فهو في اللغة ادخال النون وأما المعنى الاصطلاحي فقد ذكره
 المصنف بقوله نون الخ فتسمية هذه النون تنوينا محاذ من قبيل تسمية آلة الشيء باسم
 ذلك الشيء هذا بحسب الاصل وقد صار الآن حقيقة عرفية في النون الساكنة الزائدة
 الخ (قوله ساكنة) خرج بهذا القيد المتحركة نحو النون الاولى في ضيفن ورعشن
 الاولى اسم للطفيل الذي يتبع الضيفان والثاني اسم لكثير الاربعاش وقوله تلحق
 الآخر خرج به النون اللاحقة لغير الآخر نحو نون انكسر ومنكسر وقوله وتحذف خطا
 خرج به نون التوكيد الخفيفة نحو نون سفعن وليكون بناء على مذهب البصريين أنها
 تسكت نونا وهذا حذف قيد لغير توكيد الذي زاده غيره لاجرا هذه النون لما علمت
 أنه غير محتاج اليه لخروجها بقوله وتحذف خطا فان قلت لاحاجة لذلك قيد السكون
 ولحق الآخر لان ما خرج به ما يخرج بقوله وتحذف خطا فالجواب أن الاصل في
 التعريف ذكر جميع القيود صريحا وان كان يلزم من أحدها الآخر لسكن الاولى
 عدم الاكتفاء في التعريف بدلالة الالتزام (قوله غالباً) أي في الامور الثلاثة
 وهي السكون ولحق الآخر وثبوتها وصلها وانما أتى بهذا الاجل أن يصير التعريف
 جامعاً ولا يخرج بعض أفراد التنوين فالتقيد بقوله غالباً لادخال الصور التي ذكرها
 في التعريف التي أشار لها بقوله من غير الغالب الخ فلم يقيدها بالغالب لم تدخل فيصير

ولا ثالث لهما على
 الاصح (نحو زيد) وغللام
 زيد (والتنوين) هونون
 ساكنة تلحق الآخر تثبت
 وصلاً غالباً فين وتتحذف
 خطأ ووقفان غير الغالب
 ان التنوين قيد جري لا لتقاء
 الساكنين

التعريف غير جامع (قوله نحو محظور انظر) فان قلت لم يحذف التنوين هنا
للتخلص من التقاء الساكنين كما حذفوا نون التوكيد الخفيفة في نحو واضرب القوم مع
ان كلا منهما نون ساكنة فلا شيء أبقوا التنوين هنا وحركوه للتخلص من التقاء
الساكنين وحذفوا نون التوكيد ولم يحركوها ههنا لساووا بين النون وما الفرق فالجواب
أنهم قد ادوا أن يجعلوا النون اللاحقة للاسم مربية على النون اللاحقة للفعل فأبقوا
التنوين وحذفوا نون التوكيد وأيضاً التنوين كالجزء من الاسم لا يمكن إلزومه
له عند دخوله من الإضافة واللام ونون التوكيد الخفيفة ليست كالجزء من الفعل لأنها
غير لازمة له فلذلك حذفوها وأبقوا التنوين وحركوه عند التخلص من السكونين
(قوله نحو شربت ما بالقصر الخ) فهو منصوب بفتح مقدرة على الألف المحذوفة
لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر وبيانه أن أصل ما موه ما خوذ من موهت
الشيء إذا طميت به فضة أو ذهب تحركت الواو ونفتح ما قبلها قلبت ألفاً فإرماء ثم قد
تبدل الهاء همزة وهي لغة المد وقد تحذف فتبقى الألف ساكنة مع التنوين فتحذف
الألف أيضاً للتخلص من السكونين وهذه لغة القصر والتنوين التي أشار إليها
المصنف وعليها يكون المحذوف حرفين الألف والهاء والتنوين ههنا لم يلحق الآخر بل
لحق الأول وهو الميم ههنا ما يقتضيه كلام المصنف واعترض عليه بأن الألف قد
حذفت لعلامة تصريفية والمحذوف لعلامة تصريفية كالنائب فكان الألف ثابتة وحيدة
يكون التنوين لاحقاً لآخر مقدراً على أن لا يسلمنا أن التنوين لاحق للميم فهي أيضاً
توصف بكونها آخر اجمعين أنه لا شيء بعدها بخلاف التنوين (قوله وقد تحذف وصلاً
الخ) لم يبين المصنف أن هذا الحذف جائز أو واجب وفي المعنى أن الحذف هنا لازم فهو
واجب وحاصل هذه المسئلة أنه إذا وقع ابن أو ابنة خالاً لابن عصفور أو بنت عند
قوم من العرب نعت العلم ومضافاً لعلم آخر حذف التنوين من أول العلمين وحذف ألف
ابن أو ابنة خطاً تخفيفاً لكثرة الاستعمال وألحق بعضهم بالعلم ما كنى به عنه كفلان
وفلانة قال الحاربي وقد يتوقف فيه والمراد بالعلم ما يشمل الاسم والكنية واللقب
وشروط بعضهم أن يكون العلم الثاني أملاً للأول حقيقة فإن كان حذافاً لحذف بل يحرك
التنوين بالسكسر لالتقاء الساكنين مع بقاء ابن فإن لم يقع لفظ ابن بين علمين نحو جاعني
كريم ابن كريمة أو زيد ابن أخينة لم يحذف التنوين لفظاً ولا الألف خطاً لقلّة
الاستعمال وكذا إذا لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو على أنه مبتدأ وخبر لقلّة الاستعمال
أيضاً ثم إن حذف الألف خطاً على خلاف القياس لأن قياس الكتابة أن تكتب كل
كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتداء والوقف حذف الألف من الخط اختصاراً
لكثرتها كما حذف التنوين فوجب حذفه هو موجب حذف الألف واشترط في حذف
الألف أن لا تكون لفظ ابن في أول السطر لأنه إذا كان في أول السطر كان في محل
ابتداء غالباً لأن القارئ ينتهي لآخر السطر ثم يبتدئ بأول السطر الذي بعده
فكرهوا أن يكتبوه على غير ما يوجب النطق به غالباً (قوله وهو أقسام أربعة) اقتصر
عليها لأنها هي المختصة بالاسم والأشهر والأقسام التنوين عشرة ونحن نعلم لك

نحو محظور انظر وقد
يلحق الأول نحو شربت
ما بالقصر وقد يحذف وصلاً
إذا كان في علم موصوف
باسم مضاف إلى علم نحو قال
زيد بن عمرو ويحذف تنوين
زيد تخفيفاً وهو أقسام أربعة

المقدمة اجتمالا فنقول * الخامس تنوين الترخم وهو الا لا حق للتوافق المطلقة بدلا عن
حرف المد كقوله أقلى اليوم عادلى والعنان * وقول ان أصبت لقد أصابن
السادس التنوين الغالى وهو الزايد على الوزن أى وزن بيت الشعر الا لا حق للتوافق
المقدمة بالسكون نحو قوله

قالت بنات الحمى يأسلى وإن * كان فقرا مدمما قالت وإن
فالبيت من بحر الرجز والنون الاخيرة زائدة على الوزن * السابع تنوين مالا
ينصرف للضرورة نحو قوله

ويوم دخلت الحدر خدر عشرة * فقالت لك الويلات انك مر حلى
أو للتناسب كقراءة سلاسل واغلا * الثامن تنوين المنادى المفهوم كقوله

سلام الله يا ماطر عليها * وليس عليك يا ماطر السلام

التاسع التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء * العاشر تنوين
الحكاية كما اذا سميت رجلا بقالة فانك تبقيه في حال العلمية على ما كان عليه ممنونا
فهو محكى (قوله تنوين التمكن) من اضافة الدال للدلول أى التنوين الدال على
التمكن والتمكن هو كون الاسم معربا ولو غير منصرف فلذلك قيل كان الاولى أن
يقول تنوين الامكانية لأن الامكن هو العرب المنصرف ويسمى هذا التنوين أيضا
تنوين الصرف وهو الا لا حق للاسماء المعربة المنصرفه غير ما جمع بألف وتاء فريدتين
وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية بكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا
الفعل فيمنع من الصرف (قوله نحو زيدورجل) التنوين في زيد للتمكن اتفاقا وأما
تنوين رجل ففيه اضطراب والتحقيق أنه تنوين تمكن أيضا والدليل على ذلك انك
اذا سميت به شخصا فان التنوين يبقى على ما كان عليه ولو كان ذلك التنوين للتشكير
زال بعروض العلمية فبقاء التنوين دليل على انه للتمكن وفي الرضى أنه لا مانع من
أن يكون التنوين فيه للتشكير وللممكن معا فاذا سمى به شخص للتمكن (قوله تنوين
التشكير) وهو الا لا حق للاسماء المنبسة فرقابين معرفتها ونسبتها فانها تنون منها
كان نكرة وما لم تنون كان معرفة تقول سيبويه بالتنوين اذا أردت مطاق رجل
سمى بذلك ولا تنوين اذا أردت به معينا وهو سيبويه مثالا فليد الخليل بن أحمد
النحوى وهذا التنوين يقع قياسا في العلم المختوم بويه كسبويه وعمرويه ونقطويه
ويلقى اسم الفعل نحو صومه واسم الصوت نحو غاق غاق سماعا وانما كان لحوقه لاسم
الفعل سماعيا لأنه قد اختص ببعض منهاد وز بعض فلو كان قياسيا لادخلها كلها مع
ان منها ما لا يجوز تنوينه كنزال ودراك وبعضها يجب تنوينه كواها بمعنى أنجب
وبعضها يجوز فيه الامر ان التنوين وعدمه كصه (قوله وصه) تقول لمن يخاطبك اذا
أردت سكو تامخص وصاصه بغير تنوين واذا أردت سكو تامطلقا صه بالتنوين وتقول ايه
بالتنوين اذا أردت الزيادة من حديث ماو بتر ككه اذا طليت الزيادة من حديث
فخصوص وتقول صاح الغراب غاق غاق بالتنوين اذا أردت صوتا ماو اذا أردت صوتا
مخصوصا قلت غاق غاق بغير تنوين وينبغي أن يعلم أن قولهم ماوون من اسم الفعل

* الأزل تنوين التمكن
نحو زيدورجل * والثاني
تنوين التشكير نحو سيبويه
وصه

يكون نسكرة وما لم ينوّن فهو معرفة مبني على القول بأن مدلول اسم الفعل المصدر الذي
هو الفعل اللغوي أما على أن مدلوله الفعل الاصطلاحي الذي هو لفظ الفعل فلا يظهر
لأن جميع الأفعال نسكرة وذكر الأصمعي أن العرب لا تقول إلا به بالتنوين
وأنسكروا ورد من قول ذي الرمة * وقفنا فقلنا يا به عن أم سالم * قال أبو حيان
والصواب ما قاله الجمهور من جواز ذلك ويحكي أنه جرى ذكر الأصمعي مجلس أبي
على الفارسي فبالغ بعض الحاضرين في الثناء عليه وتفضيله على أعيان العلماء في
أيامه قال الناقل فرأيت أبا علي كل نسكرة لذلك وقال للناقل ما بلغ من أمره قال كان
يخطئ الخول من الشعراء أنسكروا على ذي الرمة مع احاطة بلغة العرب ومعانيها
وفضل معرفته بأغراضها ومراعاتها في قوله وقفنا البيت فقال أبو علي أما هذا
فالأصمعي مخطئ فيه وذو الرمة مصيب وهذه من أوابد الأصمعي التي يقدم عليها بغير
علم (قوله تنوين المقابلة) علة تسميته بذلك ما نقله الشارح عن الرضي هنا ونقل في
التصريح عن الرضي أيضاً أن تنوين جمع المؤنث السالم في مقابلة تنوين مفردة كنون
جمع المذكر السالم فإنها في مقابلة تنوين مفردة واستشكل هذا بأن مفرد جمع المؤنث
السالم قد يكون غير منوّن كفاطمة وأجيب بأن هذا معارض بجمع المذكر السالم فإن
مفردة قد لا يكون منوّنًا كإبراهيم وإسماعيل ونحوهما من الأسماء المنووعة من الصرف
ثم ما ذكره المصنف من أن هذا التنوين للمقابلة هو الصحيح وقيل هو عوض عن الفتحة
نصا وورد بان الفتحة قد عوض عنها الكسرة وأيضاً هو ثابت في الرفع والجرو لا عوض
إذ ذلك وقيل أنه تنوين تمكين ورد بأنه يثبت مع التسمية كعرفات ولو كان هذا
التنوين للتمكين لزال حين التسمية لأن تنوين التمكن لا يجامع العلتين أعنى العلمية
والتأنيث ولهذا الوسمي علمة وعرفه زال تنوينهما فبقاؤه مع العلمية دليل على أنه
ليس للتمكين (قوله فإنه) أي التنوين في مسلمات في مقابلة النون في زيد بن أي
والنون في زيد بن قائمة مقام التنوين في المفرد من حيث كونها علامة على تمام الاسم
(قوله نحو جوار) أي جوار ونحوه من كل جمع تسكبر معتل جاء على وزن فواعل
كفواش ومن كل منقوص مستحق لمنع الصرف نحو أعيم ثم غير أعيم فإنه ممنوع من
الصرف للوصفية ووزن الفعل إذا أصله أعيم يوزن أفيعل كأخرج ونحو قاض علما
على امرأة فإنه يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث فكل هذا وما أشبهه تستثقل فيه
الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة في حالة الجر وتظهر فيه الفتحة تقول جاء جوار
ومررت بجوار فلا قول مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع
من ظهورهما الثقل والثاني مجرور بالفتحة النابتة عن الكسرة وهذه الفتحة مقدرة
على الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورهما الثقل وتقول في حالة النصب
رأيت جوارى بظهور الفتحة ومثله بقية الأمثلة المذكورة فإن قلت لم تظهر الفتحة
النابتة عن الكسرة في حالة الجر فيقال في الجر أيضا مررت بجوارى بإثبات الياء
منصوبة كحالة النصب فالجواب أن الفتحة في حالة الجر نابتة عن الكسرة والكسرة
ثقيلة فسكذما تاب عنها بخلاف الفتحة في حالة النصب فإنها ليست نابتة عن ثقيل بل

* والثالث تنوين المقابلة
نحو هندات ومسلمات
فإنه في مقابلة النون في
زيد بن ومسلمات في كونه
علامة لتمام الاسم كما أن
النون قائمة مقام التنوين
الذي في الواحد في ذلك قاله
الرضي * والرابع تنوين
العوض نحو جوار

هي أصلية فلم تستثقل فلذلك ظهرت ولم تقدر (قوله ويومئذ) قال ابن هشام إضافة يوم
لا زمن إضافة أحد المترادفين إلى الآخر قال الدماميني لعل الإضافة للبيان مثلها في
شجر أراك أي يوم هو وقت كذا وكذا (قوله عوض عن حرف) أي أصلي وهو الياء
فأصله جوارى بالياء والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى
ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارى بالتنوين بعد
الراء ومعلوم أن هذا التنوين تنوين التثنية وهو المسمى بتنوين الصرف وقد تقرر
أن المحذوف لعلة كالشابت وقد حذفت الياء هنا لعلته وهو التقاء الساكنين فتكون
في حكم الثابت فصيغة منتهية الجموع موجودة وهي لا تجتمع تنوين الصرف فحذف
التنوين بسبب ذلك فصار جوارى بدون تنوين خفيف من أن تشبه مع الكسرة فتتولد
عنها الياء فترجع بعد حذفها ويحمل ثقل في اللفظ بعد رجوعها فأتى بالتنوين عوضا
عن الياء فهذا التنوين الموجود في جوارى بعد الحذف عوض عن الياء وأما التنوين
الأصلي الموجود في أصل الصيغة قبل الحذف وهو جوارى فإنه تنوين الصرف وقد
زال ثم ما ذكره الشارح من أن التنوين في جوارى عوض عن حرف وهو الياء مبني على
القول بأن الأعلال مقدم على منع الصرف وهو الراجح لأن سبب الأعلال قوى وهو
الثقل الظاهر في الكلمة وسبب منع الصرف ضعيف لأنه المشابهة للفعول وهي غير
ظاهرة وما سببه قوى أرجح مما سببه ضعيف أما على القول بأن منع الصرف مقدم على
الأعلال فإنه يكون أصله جوارى بانيات الياء بدون تنوين فيقال استثقلت الضمة
على الياء فحذفت الضمة وأتى بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان الياء والتنوين
فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارى فعلى هذا القول يكون التنوين عوضا عن
حركة واغما عوض التنوين عن تلك الحركة ليتوصل به إلى حذف الياء الموجبة للثقل
في الكلمة (قوله عن جملة) المراد جنس الجملة فيصدق بالجملة الواحدة كقوله تعالى
قلوا لا إذا بلغت الحبلان فماتتم حينئذ تنظرون أي حينئذ ابتليت الروح الحلقوم
وبالأكثر كقوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها فإن التنوين هنا عوض عن حمل ثلاث
واغما كان التنوين في إذ عوضا عن جملة لأن إذ يجب إضافتها إلى الجملة اتفاقا فلما
حذفت الجملة المضاف إليها أذ أتى بالتنوين عوضا عنها وكسرت إذ فخلصنا من التقاء
الساكنين لأنهما في الأصل ساكنة والتنوين ساكن وقد تفتح كما في قوله تعالى قال
فعلتم أذا آمنتم الضالين (قوله عن المفرد) أي كلمة مفردة (قوله هذا هو الصحيح)
ومقابلته أنه تنوين عوض عن المضاف إليه المحذوف لأن الأصل في كل واحد بعض
أن يضاف ما بعده فلما قطع عن الإضافة دلالة ما قبله عليه عوض عن المضاف إليه
التنوين ففي قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته أي كل إنسان فحذف إنسان المضاف
إليه كل وعوض عنه التنوين وقوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض أي
بعضهم فحذف الضمير وعوض عنه التنوين قال الشيخ عميرة إن تنوينها عوض عن
المضاف إليه بالأمريه إلا أنه مع ذلك تنوين صرف أي تمكين لأن مدخوله معرب فهو
من القسم الأول وهذا بخلاف تنوين حينئذ ويومئذ فإنه تنوين عوض لا غير لأن

ويومئذ فالأول عوض عن
حرف وهو الياء وأصله
جوارى والثاني عوض
عن جملة وليس منه العوض
عن المفرد في مثل كل وبعض
فإن تنوينها تنوين تمكين
ينزل عند الإضافة ويوجد
عند عدمها هذا هو الصحيح

مدخولهما مبنى (قوله والالف واللام) أي ويغير الاسم أيضا بالالف واللام أي بدخولهما عليه في أوله والمراد بهما الزائدتان على بنية الكلمة سواء كانت أل موصولة كالضارب والمضروب أو زائدة أي ليست معروفة ولا موصولة مقارنة للوضع كاليسع والآن والذي أوعازة للضرورة فهو * وطبت النفس يا قيس عن عمرو * أول الشذوذ فهو ادخرا الأول فالأول أو للفتح الأصل كالحارث أو في العلم بالغة كالعقبة ولو عبر المصنف بآل كلن أو لى لأن ما وضع على حرف بطريق الأصلية يعبر عنه باسمه لا بلفظه فيقال الباء للجر ولا يقال للجر وما وضع على أكثر من حرف يعبر عنه بلفظه فيقال للتركيب من الألف واللام أو لا يقال الألف واللام وقد يعذر عنه بأنه عبر عما هو الأشهر عند المبتدئ والاقرب لفهمه وإنما اختصت أل المعرفة بالاسم حتى صح جعلها علامة عليه لأن ما موصوغة للتعريف ورفع الإبهام وإنما يقبل ذلك الاسم دون الفعل والحرف (قوله الغلام) تنو في الأصل وصف مأخوذ من الغلة وهي شدة الجماع لأن هذا المعنى إنما يكون حالة الشباب وقوة البنية ثم غلبت عليه الأسماء فصارت اسمها كالنور والكاف فأنما بحسب الأصل وصفان لتكثهما صارا اسمين جامدين (قوله واليقظان) صفة مشبهة ومعناه الحذر أي دائم التنبيه واليقظة ثم أن في الغلام معرفة قطعا بخلاف وأما في اليقظان فقبيل هي كذلك وقيل موصولة لأن أل الداخلة على الصفة المشبهة موصولة وحرفي عليه ابن مالك وفي شرح الطبراني الصحيح أن أل في الصفة المشبهة معرفة وأما أن الداخلة على أفعل التفضيل نحو الأفضل والأعلم فمعرفة أيضا فالأصل موصولة فإن قلت قد دخلت أل على الفعل الماضي كقولهم أل فعلت وعلى الفعل المضارع في قوله

(والالف واللام) في الاسم
والصفة (نحو الغلام)
واليقظان (وحرف التفضيل
نحو من الله) ومن الرسول

ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الأصل ولا ذى الرأى والجدل
والجواب أن أل في الأولى اسمية هامة وأصلها هل فإبدلت الهمزة والثاني من قبيل الضرورة فلا يعتد بها ومثل أل بدلها وهي أم عند حمير فأنهم يلقبون اللزم بها
نطق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ليس من أميرام صيام في أميرام كما هو مشهور
(قوله حرف الخفض) من إضافة السبب للسبب أي الحروف التي هي سبب في خفض أي الكسرة التي تحدث عند دخول هذه الحروف كما تقدم ذلك وإنما اختصت هذه الحروف بالاسم وبجعلت علامة عليه لأن ما توجد الخفض المختص به فإن قيل لا حاجة لذلك فإن الخفض يفتى عنهم أوجب بأنه نص عليها التداخل الأسماء المبنية نحو هذا فإن الخفض لا يظهر فيها بل هي في محل خفض لأن أعراب المبنى محلي فإذا قلت مثلا حمرت بهذا تكون مبنية على السكون في محل جر ولا أثر للخفض هنا طامرا فالخفض لا يفتى عن ذلك حرف الخفض إذ الذي في محل خفض ليس مختصا فلا يتناول التعبير بالخفض فيحتاج لذلك حرف الخفض لا جله فإن قلت قد دخل حرف الخفض على ما ليس باسمه كقوله

وأنه ما ليلى بنام صاحبه * ولا تحالط البيان جانبه

وقول بعضهم ما هي بهم الولد وقول آخر نعم السير عنى بشس العير ونحو ذلك فالجواب

أن حرف الجر هنا دخل على اسم مخدوف والاصل في الأول ما يلي بليلى نام صاحبه
وفي الثاني ما عني بولد مقول فيه نعم الولد ومثل على بشس العير * (خاتمة) * اغناقتصر
المصنف على هذه العلامات لانهما رسهر لنها والافعال مات الاسم كثيرة قال الجلال
السيوطي في كتابه الاشباه والنظائر تتبعناها فوجدناها فوق ثلاثين علامة ثم عدناها
فن أراد الوقوف عليها فليراجعها (قوله وعلامة الفعل) أي ما صدق عليه هذا اللفظ
من الافراد أعني أن تكون من أفراد الماضي كقيام أو المضارع كيقوم أو الامر كقم
وليس المعنى أن العلامة للفظ فعل لأن لفظ فعل اسم بل لأفراد هذا المفهوم الكلّي ثم
ليس المراد جميع الافراد بل بعضهم اذ منها ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كأفعل
به وما أفعله في التمجيد وخلو وعدار حاشي اذ انصب وحب من حبذا وكفي من كفي
فهنا أن تفعل وقال الشاطبي ان هذه أفعال ماضية تقبل بانه التانيث بالنظر الى أصلها
بحسب الوضع وعدم قبولها لها عارض لأن العرب التزمت تجردها عن التاء والعبرة
بالاصل فعلى هذا يصح أن يراد جميع أفراد الفعل ثم ان قوله علامة مبتدأ وقوله قد
خير ولا يخفى أن قد حرف والحرف لا يقع خبرا لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه وقد جعله
المصنف هنا خبرا والجواب أن معنى قولهم الحرف لا يخبر به أنه لا يخبر بعينه معبر عنه
بمجرد لفظه وهذا لا ينافي أنه يخبر بلفظ الحرف بقطع النظر عن معناه ومحصله أنه اذا
التفت لمعنى الحرف لا يصح أن يخبر به ولا عنه كما اذا لوحظ معنى الفعل أيضا فإنه
لا يصح أن يخبر عنه فإن أراد بلفظ الحرف فإنه يخبر به كما هنا ويخبر عنه كما في قولك قد
حرف تحققيق ومثله الفعل اذا أراد بلفظه يخبر عنه كما في قولك ضرب فعل ماضى أى
هذا اللفظ فعل وحاصل هذه المسئلة أن اللفاظ كما انها موضوعات لمعانيها ووضعا قصديا
وهي بهذا المعنى تكون اسما وفاعلا وحرفا كذلك هي موضوعات لا نفسها ووضعا غير
قصدي على ما ذهب اليه التفتازاني وعلى هذا فكل لفظ أراد به نفسه فهو اسم منقول
علم لنفسه فتسكون من اعلام الأشخاص لكونها موضوعات لشيء بعينه غير متنازلة
غيره وقيل من اعلام الاجناس لكونها علميا للمفهوم الكلّي لكن اللفظ لا يصير بذلك
الوضع مشترك كاورده النسب يدان دلالة اللفاظ على نفسها ليست مستندة الى الوضع
أصلا لوجودها في المهملات أيضا بالافتاوت نحو حسق مر **ك** من ثلاثة أحرف
وجعلها محسوبا عليها لا يقتضى كونها اسما لأن الكلمات متساوية الاقدام في جواز
الاخبار عن ألفاظها سواء كانت موضوعات أو مهملة ودعوى أن الواضع وضع
المهملات لا نفسها ووضعا قصديا أو غير قصدي وانها أسماء بهذا الاعتبار خروج عن
الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة على أن اثبات الوضع الغير القصدي لا يساعده عقل
ولا نقل وانما ارتكب تفصيلا عن التزام الاشتراك في جميع الكلام وما وقع في كلام
بعض النحاة من أن اللفظ اذا أريد به نفسه كان عملا لم يرد به أنه علم حقيقة بل أراد انه
عنزلة العلم في تعيين المراد وتخصيصه بل تحضري بأنفسها لا بدوال في ذهن السامع
فيحكم عليها بذلك الحضور اه فيكون الحاصل أن اللفظ اذا أريد به نفسه فهو علم له أو
عنزلة العلم في جريان أحكام الاسم عليه سواء كان مهملا أو مستعملا لكن اجراء أحكام

وفس الباقى (وعلمة
الفعل

الاسم عليه واثبات خواصه له يؤيد المذهب الأول وهو مذهب السعد والسيد أن يقول
 انما قبل أحكام الاسم وخواصه لكونه في تأويل الاسم المفرد وانما ذكرنا هذه
 العبارة هنا وان كان فيها صعوبة للمبتدئ لكونها انفساستها وعموم نفعها وشحنها بها
 حاشيتنا حرصا على تقييد أو ابد الفوائد فان قلت ان قولنا قد حرف وضرب فعل باعتبار
 كون كل من قد وضرب وقع مبتدأ يكون اسمها كما علمت والاخبار عن قد بأنها حرف
 وضرب بأنها فعل يفيد خلاف ذلك لأن المبتدأ عين الخبر فالجواب أن معنى قولنا قد
 حرف أي ما صدق عليه قد من الافراد الواقعة في غير هذا التركيب من نحو قد قام وقد
 قعد وغير ذلك حرف لا قد الواقعة هنا مبتدأ فانها اسم لا رادة لفظها وكذلك يقال في
 ضرب فعل فتفطن (قوله قد) أي الحرفية وانما لم يقيدها بذلك لانها المرادة عند
 الاطلاق فخرج الاسمية وهي تستعمل تارة بمعنى حسب أي كافي فالأكثر في
 استعمالها أن تكون مبنية على السكون نحو قد زيد درهم فقد اسم بمعنى حسب مبنى
 على السكون في محل رفع مبتدأ وزيد مضاف اليه ودرهم خبره يقال قد زيد درهم
 برفع قد فهي مبتدأ مرفوعة بالضمه اظا هر قوز يد مضاف اليه ودرهم خبره وتحقق انون
 الوقاية فيقال قدني كثير أو قدني بخذفها قليلا أي حسبي بمعنى كافيني تقول قدني
 أو قدني درهم على المبتدأ والخبر وتستعمل تارة اسم فعل ماضٍ بمعنى يكفي وفي هذه
 الحالة لا تفارقها النون فتقول قدني درهم فقد اسم فعل بمعنى يكفي مبنى على السكون
 والياء ضمير المتكلم مبنى على السكون في محل نصب مفعول مقدم ودرهم فاعل مؤخر
 (قوله وتدخل على الماضي الخ) قال الشيخ أبو حيان الذي تلقيناه من أفواه الشيوخ
 بالاندلس أن قد حرف تحقيق اذا دخلت على الماضي وحرف توقع اذا دخلت على
 المستقبل أي المضارع اه وتكون للتقليل أي تقليل وقوع الفعل كما في نحو قد يوجد
 الخيل وقد يصدق الكذب أو تقليل متعلقه كما في قوله تعالى قد يعلم ما أنتم عليه فان
 ما نحن عليه من الاحوال بالنسبة لأفراد معلوماته تعالى التي هي أفراد الجائز والواجب
 والمستحيل أقل معلوماته فان من افرادها الواجب وهي صفاته تعالى وكالاته
 التي لا تنتهي ونقائص هذه الكالات مستحيلة فهي أيضا غير متناهية وأفراد
 الجائز غير متناهية اذ منه نعم الجنان الذي لا ينتهي وما نحن عليه بعض أفراد الجائز
 فظهر أنه أقل معلوماته تعالى وبعضهم جعلها في المثالن للتحقيق أما الثاني فظاهر فان
 علمه تعالى بما نحن عليه محقق وأما الأول فان التقليل فيه مستفاد من الهميعة أي لفظ
 كذب وبخيل وليس مستفاد من قد لانه اذا لم يحتمل على أن صدور الصدق والجود
 قليل كان الكلام فاسدا يناقض أوله آخره لان كذب وبخيل من صيغ المبالغه
 وكل منهما يفيد الكثرة واذا كان الكذب كثيرا لم يكن الصدق قليلا وكذلك اذا
 كان البخيل كثيرا لم يكن الجود قليلا لانه لو كان كل من الجود والصدق كثيرا
 لما صح التعبير بالكذب وبخيل هذا معنى مناقضة أول الكلام لآخره وقد تأتى قد
 للكثير ومن ثم قال الزخشي في قوله تعالى قد نرى قلب وجهك في السماء أي ربما
 نرى ومعناه تكثير الرؤية وأنشيد بيت الهذلي * قد أترك القرن مصفرا أنامله *

قد (وتدخل على
 الماضي) (نحو قد قام زيد)
 على المضارع نحو (قد يقوم)

(قوله والسين) أي مسماهما وهي س فإنها التي تدخل على المضارع لا لفظ سين وهي
للدلالة على التنفيس أي التراخي والتأخر لوقوع الفعل في الزمن المستقبل وهي صيغة
مستقلة ليست مقطوعة من سوف خلافاً للسكر فيمن وهل زمن الاستقبال فيها أضيق
من سوف أو زمن سماء واحد فيكونان مترادفين ذهب المصنفين إلى الأول أخذاً من
قاعدة أن كثرة البناء تدل على زيادة المعنى وذهب بعض إلى الثاني وأجاب بأن قولهم
كثرة البناء الخ ليس مطرداً (قوله وتاء التأنيث) أي مسماهما المراد التاء الدالة على
تأنيث المسمى إليه وهو فاعل الفعل كقامت هند فخرجت التاء في ربت وثبتت على لغة
من سكنها فإنها التأنيث اللفظي وقوله الساكنة أي أصالة فلا يضر قصر نكها العارض نحو
ضربتاً وقالت امرأة العزيز وقالت أمة بالنقل وخرجتاً التأنيث المتحركة أصالة
بحركة أعراب فإنها مختصة بالاسم كقائمة وقاعدة أو بحركة بناء فإنها تتوحد في الاسم
نحو لا حول ولا قوة وفي الحرف نحو ربت وثبتت على ما هو الكثير في قصر نكها (قوله
بالصيغة) أي بنفس الصيغة وسميأتى محترز ذلك في كلامه والمراد أن الصيغة
موضوعة للطلب وإن استعملت في بعض الصور للإباحة أو التمهيد أو نحو ذلك مجازاً
(قوله باللام) أي ظاهرة كما مثل أو مقدرة نحو قوله تعالى والوالدات يرضعن أي
يرضعن أي فالوالدات مبدء أو يرضعن فعل مضارع مبني على السكون لا اتصاله بنون
النسوة وهو في محل جزم لا دخول لام الأمر المقدرة عليه ونون النسوة فاعل والجملة من
الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وقد ظهر لك من هذا الأعراب أن الفعل وحده
في محل جزم وأنه مع الفاعل الذي هو النون في محل رفع خبر المبتدأ فإن دل اللفظ على
الطلب ولم يقبل ياء الخطابية فهو اسم فعل أمر نحو هو ومه وإن قبل ياء الخطابية ولم يدل
على الطلب فهو فعل مضارع نحو تقومين ثم إن المصنف اقتصر على هذه العلامات
لشهرتها وسهولتها وقد ذكر الجلال السيوطي في كتاب الأشباه والنظائر أن جميع
ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وعدّها هنا (قوله وعلامة
الحرف أن لا يقبل شيئاً من ذلك) أو رد عليه أنه أما أن يريد بذلك ما ذكره هنا من
العلامات وما لم يذكره فالمعنى لا يقبل شيئاً من علامات الأسماء ولا من علامات
الأفعال وأما أن يريد بذلك خصوص ما ذكره هنا من العلامات فإن أراد الأول وهو
المبتدأ من كلامه حيث قال وما لم يذكر كان فيه حواله على مجهول وأيضاً يقتضي أن
المبتدأ لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع علامات الاسم وجميع علامات الفعل
ويعلم انتفاء تلك العلامات عن الكلمة وهذا أمر عسير جداً وإن أراد الثاني ورد عليه
أن هناك ألفاظاً لا تقبل شيئاً من هذه العلامات التي ذكرها وليست حروفها هي
أسماء نحو قط في قولك ما فعلته قط فإنها اسم ظرف لا تستغراق الزمان الماضي وهي
لا تقبل شيئاً من العلامات التي ذكرت والجواب أننا نختار ما الأول ونقول إن هذا
الكتاب موضوع للمبتدئ وهو لا يستقل بنفسه بل يحتاج إلى وقف ومعلم فيتمتع المصنف
في ذلك اعتماداً على الموقف والمعلم فإن المبتدئ لا يستغنى عنه أو الثاني وأن المعنى
لا يقبل شيئاً من العلامات المذكورة أي بنفسه أو بما رادف وقط مرادف للزمان الماضي

والسين) وتختص بالمضارع
(نحو صيغة قول) السفهاء
(وتاء التأنيث الساكنة)
وتختص بالماضي (نحو)
قامت) وقعدت (وياء
الخطابية مع الطلب)
بالصيغة وتختص بالأمر
(نحو قومي) بخلاف الطلب
باللام فإنها تدخل على
المضارع نحو لته قومي يا هند
(وهلام الحرف) عدمية
وهي (أن لا يقبل شيئاً من
ذلك) المذكور من علامات
الاسم وعلامات الفعل
وما لم يذكر من علامات
فترك العلامة علامة له

والزمان الماضي يقبل الخفض ودخول حرف الخفض فانك تقول سافرت في زمان
والزمان زمان زيد خبر من زمان عمرو ونحو ذلك واعترض أيضا بأن في تعريف الحرف
بما ذكر دورا لأن علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عندها علامة للحرف الزوم
الدور وهو توقف معرفة الحرف على معرفة الحرف فيلزم توقف الشيء على نفسه وهو
الدور وأجاب شارح الباب بأن الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا
معاولا ومن الثانية يكون عنده علامة للحرف لا من الجهة الأولى (قوله ثم اللفظ) ثم هنا
لترتيب الذكري أي الاختبار لا لترتيب الزماني ومحصله أن الترتيب هنا يحسب
الاختبار كأنه بعد أن فرغ من حسد الكلام وبيان أجزائه وتميز بعضها عن بعض قال
وأخبركم أيضا أن اللفظ الخ و يصح أن تكون ثم للاستئناف لأن هذا الكلام
مستأنف ومنه قطع عما قبله وأل في اللفظ للعهد الذكري أي اللفظ الذي سبق تعريفه
وهو الموضوع فإن التقسيم إلى المفرد والمركب هو اللفظ الموضوع وما قاله الحلبي من أن
المراد اللفظ ولو هملا فلا يس على ما ينبغي لأن المهمل لا دلالة له على شيء وقد اعتسر في
مفهوم المفرد والمركب الدلالة فنهيه (قوله مفرد) بدأ به لأن هذا المقام تقسيم والتقسيم
لهذين اللفظين ذات اللفظ أي أفراده لا حقيقة ومفهومه أي الصوت المشتمل الخ وإذا
كان التقسيم بحسب الذات والحال أن المفرد جزء المركب وقد تقرر أن الشكل يتوقف
على الجزء فيكون الجزء الذي هو المفرد مقدمة ما على الشكل الذي هو المركب تقسما
طبيعيا فنامب أيضا أن يتقدم في الوضع ليوافق الوضع الطبيعي (قوله لأنه لا يخلو
الخ) كان الأولى أن يقول لأنه أما أن يدل جزءه على جزءه معناه أو لا يدل بتقديم مفهوم
المركب على مفهوم المفرد لأن هذه العبارة وهي قوله لأنه لا يخلو الخ مفيدة لتعريف
كل من القسمين وتقديم تعريف المفرد على تعريف المركب ليس على ما ينبغي بل
الواجب العكس وهو تقديم تعريف المركب على المفرد لأن التيقود في تعريف المركب
وجودية وفي تعريف المفرد عدمية والوجود سابق في التصور على العدم أي ثبوت
الشيء سابق في التصور على عدمه في وتعرف المركب دلت دلالة جزء اللفظ على جزء
المعنى وقد أثبت للمركب وسليم ما فرغ عن تعقل ثبوتها وقوله لأنه اسم إن ضمير الشأن
وجملة قوله لا يخلو خبر أي أن ما صدق اللفظ وأفراده بحسب الخارج لا يخلو وأحد منها
عن أن يتصف أما بالافراد أو التركيب والحصر في القسمين استقرائي فإذ كره من
قوله لأنه الخ ليس دليلا له لأن الحصر الاستقرائي لا يستدل عليه بل هو بيان لوجه
التقسيم بانضمام القيود إلى المقسم (قوله أو يدل الخ) حاصل ما ذكره من التيقود في
تعريف المركب ثلاثة أن يكون لللفظ جزء وأن يدل ذلك الجزء وأن تكون دلالة على
جزءه المعنى فخرج بالقيد الأول ما لا جزء له أصلا كهمزة الاستفهام و أو العطف مثلا
وبالثاني ما له جزء ولكن لا يدل على شيء كالأزاي من زيد والعين من عمرو وبالثالث
ما له جزء يدل لكن لا على جزء المعنى كعبس الله عما فإن كلام الجزأين له دلالة أما
الأول فإنه يدل على ذات متميزة بالعبودية والله يدل على الذات الواجب الوجود لكن
لا دلالة لواحد من ذين الجزأين على شيء من معناه وبثبوت الذات الشخص المسهي بعد

(ثم اللفظ قسمان مفرد ومركب)
لأنه لا يخلو أما أن لا يدل
جزءه على جزء معناه أو يدل
الأول المفرد كذا يد والثاني
المركب كغلام زيد

الله وحذف المصنف، قيد ارباعا وهو أن تكون تلك الدلالة مقصودة فيخرج بهذا القيد ما يدل جزؤه على جزئه معناه لئلا تكون دلالة عليه مقصودة كما إذا سمي شخص
بجميع وانما طبق فان مجموع حيوان ناطق يقع عليه الدلالة على الذات المعينة المسماة به
ولا يقصد بكل من الحيوان والناطق مفهومه الأصلي وهو الحيوانية والناطقية وان
كان جزأ من المسمى لان الحيوانية والناطقية جزئ من ذات المسمى والجزء الآخر
الشخص لئلا تكون دلالة للجزأين على الحيوانية والناطقية من حيث انها جزءا للمعنى
العلمي اذ لا يتصور دلالة لجزء اللفظ باعتبار أحد وضعيه على جزء المعنى باعتبار الوضع
الآخر من حيث انه جزء معنى ذلك الوضع الآخر ثم اعلم أن ما خرج بقيد تعريف المركب
داخلا في المفرد وما خرج عن المفرد داخلا في المركب اذ لا واسطة بينهما بتوضيح
تعريف المركب يتضح المفرد ثم اتضح لأنه مقابل له وبذلك تتغير الاشياء فلذلك
تعرضنا للكلام على المركب دون المفرد وبقي أن تعريف المفرد والمركب بما ذكر
اصطلاح للناطق قد ذكره النحاة في كتبهم وخطوه باصطلاحهم وأكثر النحاة على أن
المفرد ما تلفظ به مرة واحدة كزيد والمركب ما تلفظ به مرتين بحسب العرف فعبدا لله
علما على هذا القول من كتب وعلى القول الأول مفرد ويرجح القول الثاني انهم يقولون
في مثل عبدا لله انه مركب تركيبا اضافيا يعربون كلاما من جزأيه باعراب ولو كان
مفردا لا عراب باعراب واحد (قوله والمفرد) اللفظ الذي كرى أى المفرد الذي ذكر
في التفسير (قوله ثلاثة أقسام) من تقسيم السكلى الذى هو المفرد الى جزئياته التى هى
الاسم والفعل والحرف والحصر فى الثلاثة استقر الخ (قوله اما أن يستقل بالمفهومية)
ضمير يستقل يعود الى المفرد والمفهومية كون الشيء مفهوما والاستقلال بالمفهومية
عبارة عن كون اللفظ يفهم معناه بدون انضمام أمر آخر اليه وهذا المعنى هو معنى قولهم
يدل على معنى فى نفسه كما عبر به كثير من النحاة فؤدى العبارة بين واحد وهو عدم
الاحتياج فى فهم معنى اللفظ الى ضمنية غيره اليه فعنى قولهم ما دل على معنى فى نفسه
ما دل بنفسه على ذلك المعنى ولم يحتج الضمنية (قوله الثانى الحرف) أى ما لا يستقل
بالمفهومية هو الحرف ومعنى عدم استقلال الحرف بالمفهومية أن دلالة على معناه
كالدلالة فى على الظرفية مثلا متروكة على ذكر شيء آخر وهو الظرف والظرف فى
قولك زيد فى الدار مثلا قول النحاة الحرف ما دل على معنى فى غيره فى سببية أى أن
دلالة على معناه بسبب انضمام غيره اليه بخلاف الفعل والاسم فان كل منهما ما يدل
على معناه وحده بدون أن ينضم اليه غيره (قوله يدل بهيئته) أفاد كلامه أن دلالة
الفعل على الزمان بهيئته وهو كذلك وتوضيحه أن الفعل مركب من الماسة والهيئته
فالمادة هى حرفه فمثل ض رب فى ضرب والهيئته هى الحركات والسكنات وتقديم
بعض الحروف على بعض فبدل الفعل عاذته على الحدث وهو الضرب مثلا فى ضرب
وعلى الزمان الماضى بهيئته والدليل على أن الهيئته دالة على الزمان اختلاف الزمن
 باختلاف انضمام المادة فان ضرب يدل على الماضى ويضرب يدل على المستقبل فلما
اختلفت الهيئته اختلف الزمان مع كون المادة واحدة وهو ض رب واختار بالدلالة

(والمفرد ثلاثة أقسام اسم وفعل وحرف) لانه لا يتخلو اما أن يستقل بالمفهومية أولا الثانى الحرف والا قول اما أن يدل بهيئته على أحد الأزمنة

بالمهنية على الزمان عن الدلالة بجوهر اللفظ فانها تكون بالاسماء كاسم وعمل وشعر
ذلك (قوله الثلاثة) وهى الماضى والمستقبل والحاضر (قوله الثانى الاسم) أى
الثانى من هذا التقسيم وهو قوله اما ان يدل بهيته الخ وقوله الأول الفعل أى الأول
من هذا التقسيم (قوله والعناد تحقيقى) العناد معناه التنافى ومعنى هذه العبارة أن
قولنا الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف قضية متصلة حكم فيها بالتنافى بين أحزابها
الثلاثة فى الجمع أى التحقيق والخلو أى الانتفاء ومعنى ذلك أن هذه الثلاثة لا يمكن
أن تجتمع كلها فى شئ واحد بحيث تكون كلمة اسمها وفعلها وحرفها ولا اثنان منها أيضا
ولا تنفى هذه الثلاثة بأن توجد كلمة ليست اسمها ولا فعلها ولا حرفها بل حيثما وجدت كلمة
فهى إما اسم أو فعل أو حرف فهذه القضية نظير قولك العدد اما زوج أو فرد أو كل
عدد لا يخلو عن أن يكون زوجا أو فردا فلا يجتمعان فى عدد ولا ينتفیان (قوله وقد علم
بذلك) أى بيان وجه الحصر وهو قوله لانه لا يخلو اما أن يستقل الخ (قوله حد) نائب
فاعل علم والمراد بالحد التميز وقوله للاحاطة تعليل لتكون حد كل واحد منها قد علم
ورجبه ذلك أنه قد قسم المفرد الى أقسام ثلاثة الاسم والفعل والحرف فالمفرد مقسم
وكل من الثلاثة أقسام ومعلوم أن المقسم متحقق فى جميع الاقسام فيكون جنسا لان
الجنس هو الكلى الذى المشترك بين أفراد مختلفة الحقيقة وأن كل واحد من الثلاثة
امتاز عن صاحبيه بقيد مختص به فيكون ذلك القيد فضلا لان الفصل عند المناطقة
ما كان ذات الحقيقة مختصا بها كالناطق للانسان فبضم ذلك القيد للاسم الكلى
يخرج تعريف كل واحد فحد الاسم مفردا مستقل بالمفهومية ولم يدل بهيته على أحد
الازمنة الثلاثة فقوله مفرد جنس يشمل الانواع الثلاثة وقوله استقل الخ فصل
أخرج به الحرف وقوله ولم يدل الخ فصل ثان أخرج به الفعل وبقي الحد قاصرا على
الاسم وحد الفعل مفردا مستقلا بالمفهومية ودل بهيته على أحد الازمنة الثلاثة فقوله
مفرد جنس وقوله استقل الخ فصل أخرج به الحرف وقوله دل الخ أخرج به الاسم
وحده الحرف مفردا لم يستقل بالمفهومية فقوله مفرد جنس وقوله لم يستقل فصل أخرج به
الاسم والفعل (قوله والنقسم الأول الخ) لما قسم المفرد للثلاث أقسام الثلاثة شرع الآن فى
تقسيم كل واحد منها الى أقسام ثلاثة أيضا فقسم الاسم الى ظاهر ومضموم ومبهم فقوله
مظهر وهو ما بعده يجوز فيه الجر على انه يدل من أقسام والرفع على انه يدل من ثلاثة أو
مخبر مبتدأ محذوف والمظهر اسم مفعول مأخوذ من قولك أظهرت الشئ إذا كشفته ولم
تستره وما كان الاسم الظاهر يدل بنفسه على المعنى بدون أن يتوسطه شئ فى دلالة
على معناه كان أظهر دلالته من المضموم والمبهم لان كلا منهما ما يحتاج لآخر آخر ينقسم
للفظ حتى يفيد معناه فأطلق عليه اسم المظهر ولذلك بدأ به فى التقسيم (نحو زيد
ورجل) مثل عثمان إشارة الى انه لا فرق فى الظاهر بين أن يكون معرفة كزيد
أو نسكرة كرجل وهو لا يخرج عن هذين القسمين فسمي الأسماء الظاهرة اما معرفة
واما نسكرة ويتفرع عن كل من هذين القسمين أقسام ليس هذا محل ذكرها (قوله
ومضموم) اسم مفعول مأخوذ من أظهرت الشئ إذا أخفيتها وسترته سمي به اللفظ اما

الثلاثة أولا الثانى الاسم
والاول الفعل والعناد
حقيقى يمنع الجمع والخلو
وقد علم بذلك حد كل واحد
منه للاحاطة بالمستر وهو
الجنس وما به يمتاز كل
واحد عن الآخر وهو الفصل
(و) القسم الاول (الاسم)
وهو (ثلاثة) أقسام (مظهر
نحو زيد) ورجل (ومضموم)

لان حروفه الموضوعة له غالباً ومنى التماسك والكاف والهاء مهموزة أى صوتها شفى
 لان الخمس الصوت الحفى وانما قد ساد بالتمالك لاجل الضعاف المفسدة من نحو أنا
 وأنت الخ لان الضمير هنا وهو أنا وأنت حرف ليس مهموزاً وأما التماسك ونحو هاء فهى
 ليست ضميراً وانما هى الواحق كالمسياتى تحميه واما لان دلالة على معناه أنفى من
 دلالة الاسم الظاهر لان الضمير يحتاج فى دلالة على معناه الى قرينة على اللفظ
 وهى التكلم أو الخطاب أو القيمة وما هو محتاج فى دلالة على معناه لشيء آخر
 على ذات اللفظ أخفى مما دل على معناه بدون تلك الزيادة ويسمى أيضاً ضميراً مأخوذاً
 من الضمور وهو المزال لانه فى الغالب قليل الحسروف انه موضوع على حرف واحد
 أو حرفين بخلاف الاسم الظاهر فان حق اللفظ فيه أن يكون موضوعاً على ثلاثة أحرف
 فأكثر فتكون حروف الضمير بحسب الغالب أقل من حروف الظاهر بالنسبة المزال
 الخفيف الجسم ثم تسميته ضميراً أو ضميراً اصطلاحاً البصريين وأما الكوفيون فانهم
 يسمونه كناية ومكنياً والثانى من باب الحذف والاصال أى مكنياً عن الاسم الظاهر
 اختصاراً (قوله نحو أنت وهو) أى وأنا من كل ما وضع للخطاب أو غائب أو متكلم فدل
 الضمير الذات المخاطبة أو الغائبة أو المتكلمة فكأن قد اعترف مدلوله لشيء آخر غير
 الذات وهو التكلم أو الخطاب أو القيمة بخلاف الاسم الظاهر فان مدلوله مجرد الذات
 بدون أن يعتبر معها شىء من الأوصاف ان كان جامداً كرجل أو يعتبر معها وصف كما
 فى المشتقات نحو ضرب فان مراد وصفه ذات متصفة بالتعريف على حيوة القسم بها
 ومضروب ذات متصفة على جهة الوقوع عليها وقس بقية المشتقات فالمشتق مدلوله
 ذات مع صفة وكذلك الضمير لكن فرق بينهما بشروطى لفظية فهو منبوية ليس هذا محلها
 (قوله ومبهم) من الابهام وهو الخفاء مأخوذ من أهممت الشئ اذا أخفيت ولم يكن
 المبهم لا يغير معناه الا بتوسط قرينة على اللفظ وهى الإشارة الحسية فى اسم
 الإشارة والصلة فى الاسم الموصول كان مبهماً أى خفياً بالنسبة للاسم الظاهر الدال
 على معناه بدون أن ينضم اليه شىء آخر (قوله نحو هذا وهذا) أى من جميع أسماء
 الإشارة كهؤلاءى وتلك وذلك فقوله نحو يحتمل التمثيل بالنظر لشخص هذا وهذه
 ونحوهما من بقية أسماء الإشارة المفردة فى كون التمثيل للمبهم قاصراً على خصوص
 اسم الإشارة ويحتمل أن التمثيل بالنظر لنوع هذا فيكون المعنى وذلك كاسم الإشارة
 الممثل له هذا ونحوه من المهمات وهو الاسم الموصول كالتى وهذا التقرير رأى ليدخل
 تحت لفظة نحو الموصول وأما التقرير الأول فلم يتناول التمثيل بل يكون الداخذ تحت
 نحو بقية أفراد اسم الإشارة ويكون تاركاً لكون الموصول فيكون كلامه قاصراً على ما علم
 أن ما ذهب اليه المذهب من كون القسمة ثلاثية هو المشهور وذهب بعضهم الى ان اسم
 الإشارة من قبيل الاسم الظاهر قال ابن يعيش وهو القياس اذ لا يقتضى تقدم ظاهر
 فيكون من قبيل الضمير ولانه قد غلب عليه أحكام الأسماء الظاهرة كوصفه والوصف
 به وانتميته ووجهه غير ذلك وقد أشكل أنى قوم فجعلوه مسموماً بين الظاهر
 والمفهم لان له شهماً بالظاهر وشهماً بالضمير فى حيث انه مبين ولم يفارقه تعريف

نحو أنت (وهو) ومبهم نحو
 هذا (وهذه)

الاشارة كان كالمظهر ومن حيث تصغيره ووصفه والوصف به كان كالاسم الظاهر
 (قوله لانه لا يخلو اما ان يصلح الخ) هذا بيان لوجه الانحصار في الاقسام الثلاثة
 وحصره فيها استقرائي (قوله اما ان يصلح لكل جنس) أي يصلح لان يستعمل في كل
 جنس فيه اشكال وذلك لان الجنس هو الامر السكلي والامور السكلية لا وجود لها
 في الخارج وقد شرطوا في اسم الاشارة ان ينضم اليه الاشارة الحسية فلا بد ان يكون
 المستعمل فيه مشاهدا حتى يشار اليه بما ليس موجودا في الخارج ليس مشاهدا
 والجواب اننا قد زدنا ضافا أي أفراد كل جنس ثم يقال أيضا ان من الاجناس ما ليست
 أفرادها مشاهدة بل معقولة فلا بد من تخصيص الافراد بكونهم مجموعة واحدة أي
 أفراد كل جنس مجموعة مشاهدة فلا بد بالنظر لاسم الاشارة وأما بالنظر للموضوعات
 فانها تستعمل في المعقول والمحسوس ~~لكن~~ لا أفرادها اختصاص ببعض الأمور
 كاختصاص من عن يعقل فتستكون السكلية بالنظر اليها ليست عامة وفي المقام كلام
 لا تقتله هذه الجملة (قوله اما ان يكون كناية عن غيره) هذا التعبير جرى على اصطلاح
 الكوفيين من تسمية الضمير كناية ومكنيا وقد جرى على اصطلاح البصريين أولافي
 التقسيم ولا جري في شيء من ذلك (قوله والقسم الثاني الفعل) أي مطلق الفعل حتى
 يصح تقسيمه للاثلاث (قوله على الاصح) مقابله ما يأتي في الشرح ما ذهب اليه
 الكوفيون من انه قسمان (قوله على الاستقبال) أي الزمن المستقبل والمراد ان يدل
 عليه بحسب الوضع فخرج الفعل الماضي الواقع شرطاً لمخبره ان قام زيدت فان المعنى
 متى حصل قيامه من زيد في الزمن المستقبل حصل مني قيام فيه فقد دل الماضي هنا
 على المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة أداء الشرح فهي
 عارضة بدليل أنه اذا جرى الفعل عنها انخفض للدلالة على الزمان الماضي (قوله الثاني)
 أي الذي لا يختص بالاستقبال بل يدل عليه وعلى الحال أي الزمان الحاضر وهو زمن
 التصريح فيكون المضارع دالا على الحال والاستقبال وهو حقيقة فيهما على
 التحقيق فيكون مشتركا لفظيا وهو الراجح ومما يلقون ان انه حقيقة في الحال مجاز في
 الاستقبال وبالعكس وأما كونه مجازا فيهما فاحتمال عقلي لم يذهب اليه أحد ثم ان
 دلالة المضارع عندها بحسب الوضع فلا يراد منه تقديرية بمعنى دلالة على الماضي اذ دخلت
 عليه لم نحو لم يضرب لأن هذه الدلالة عارضة من دخول لم وكلامنا انما هو في الدلالة
 بحسب الوضع (قوله والأول الامر) أي الدال على خصوص المستقبل هو فعل الامر
 وينبغي أن يعلم أن دلالة فعل الامر على الاستقبال انما هي بحسب المأمور به وهو
 الحدث المطلوب ايضا عارضا باعتبار كون الامر من قبيل الطلب الذي هو من اقسام
 الانشاء فيكون دالا على الحال بالنظر للطلب فان الانشاء زمنه حاضر والحاصل
 ان فعل الامر باعتبار دلالة على الطلب يدل على الحاضر لان الانشاء ما قارن مدلوله
 التلطفية وباعتبار الحدث المطلوب يدل على الاستقبال لان زمن الحدث المطلوب
 متأخر عن زمن الطلب وقد علم بما ذكره شارح في وجه الحصر تعريف كل واحد من
 الأفعال الثلاثة للاطاحة بالمستترک وهو الجنس وما به يتنازل كل واحد عن الآخر وهو

لأنه لا يخلو اما ان يصلح
 لكل جنس أولا الأول
 الميم والثاني اما ان يكون
 كناية عن غيره أولا الأول
 الميم والثاني المظهر (و)
 القسم الثاني (الفعل) وهو
 (ثلاثة أقسام) على الاصح
 (ماض نحو قام ومضارع
 نحو يقوم وأمر نحو قوم) لأنه
 لا يخلو اما ان يدل على
 الاستقبال أولا الثاني
 الماضي والأول اما ان
 يختص بالاستقبال أولا
 الثاني المضارع والأول
 الأمر وذهب الكوفيون
 الى انه قسمان كالمسمى
 (و) انقسم الثالث (الحرف)
 وهو لاثلاث (قسم)
 مشترك بين الأسماء
 والأفعال فيدخل عليهما

الفصل ولعلنا انما سكت عن بيان ذلك هنا كما ينبغي في تقسيم المفرد الى اقسامه الثلاثة
لان الغرض هنا بيان هذه الاقسام على وجه الاجمال لا لتساق لتقسيم اليها فقد كرهنا
هذا استطرادى وسيأتى بتعرض لها تفصيلا فتركنا التنبية هنا على تعريفها انكالا
على ما سيأتى له (قوله ولا يعمل شيئا) من قبيل عطف الازم على الملزوم يعني انه يلزم
من اشتراكه بين الاسماء والافعال عدم العمل ثم المعنى ان هذا حقيقة وشأنه فلا يرد
النقض بما ولا النافية تبين فانهما يعلمان عمل ليس فيرفعان الاسم وينصبان الخبر
تقول ما زيد فاما ولا يعمل حاضر مع انهما مشتركان بين الاسماء والافعال (قوله فخر
هل) ويقال فيها الابدال الهاء همزة وهى حرف استفهام لطالب التصديق بخلاف
الهمزة فانها لطالب التصديق (قوله وانما تكون هل مشتركة الخ) اعترضه الشنماني
بأنه لا حاجة لهذا لان هل بالنظر لذاتها مشتركة والاختصاص بالفعل فيما ذكره
عارض (قوله فمختص به) أى بالفعل فى التعيين بلفظ التخصيص نظر اذ دخوله على
الفعل المقدر ليس بأولى من دخوله على الفعل المصرح وهى لودخلت على الفعل
المصرح لا تختص به فكيف بالفعل المقدر والجواب أن الشارح لما قدم انما مشتركة
بين الاسماء والافعال أو هم هذا جواز اعراب زيد من هل زيد قام مبتدأ فبقره فان
كان فى خبره فاعمل الخ على ان هل فى هذا المثال وما أشبهه مختصة بالدخول على الفعل
فحينئذ اعراب زيد فاعمل بنفسه محل محذوف يفسره المذكور وحكمة اختصاصها
بالفعل ان أصلها أن تكون معنى قد وقد مختصة بالفعل فان قلت اذا كانت فى الأصل
معنى قد فقط ضاه أن لا تدخل على الجملة الاسمية التى طرفها اسمان نحو هل زيد أخوك
وأجيب بأنها ساقطت على همزة الاستفهام فى اواخرها للاستفهام صح دخوله على
ما ذكر كالمهمزة وذلك لان أصلها أهمل وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة
الاستعمال استغناء بها عن اقامتها مقامها وقد جاءت على الأصل فى قوله تعالى هل
أتى على الانسان حين من الدهر أى قد أتى وقد يراد بالاستفهام بها النفي نحو قوله تعالى
هل جزاء الاحسان الا الاحسان أى ما جزاء الاحسان الا الاحسان هذا وقد أنكر
طائفة منهم أبو حيان مجيها معنى قد قال لم يعم على ذلك دليل واضح وانما هو شئ قاله
المفسرون فى الآية وهو تفسير معنى لا تفسير اعراب ولا يرجع اليهم فى مثل هذا وقال
بعضهم كان محشوى انه معناها ابدأ وان الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة وقال
ابن مالك انه معناها اذا قرنت بالهمزة (قوله فزيد من هل زيد قام فاعل) زيد مبتدأ
وجملة هل زيد قام محروقة بين الجار والمجرور حال من المبتدأ على رأى سيبويه وفاعل
خبر والمعنى فزيد حالة كونه فى هذا التركيب فاعل أو الجار والمجرور صفة بناء على
مذهب الجمهور المتأخرين وقوع الحال من المبتدأ والمعنى فزيد السكأن فى هذا التركيب
الخ واعلم ان مذهب سيبويه أنه لا يلى هل فى ثبوت الكلام الا الفعل المصرح فلا يجوز
هل زيد اضر بهما الضمير ومثله بالأولى هل زيد اضر بت بدونه وخالفه الكسائى لكن
قال بعضهم ان هذا التركيب أى دخوله على اسم بعد فعل قبيح باتفاق النحاة
وحينئذ يقول الشارح فزيد من هل زيد قام فاعل تصحيح للقول القبيح لانه حسن

ولا يعمل شيئا
(نحو هل) تقول هل زيد
أخوك وهل قام زيد وانما
تكون هل مشتركة اذا لم
يكن فى خبره فاعل فان كان
فى خبره فاعل فمختص به
فزيد من هل زيد قام فاعل
بفعل محذوف دل عليه
المذكور تقديره هل قام زيد
قام (و) قسم (مختص
بالاسماء)

سماذج (قوله فيجعل فيها) أي العمل الخاص بها وهو الجرز أي ان حق ذلك المختص وشأنه ذلك فلا ينافي أن الحرف المختص بالاسم قد لا يعمل بالكلمة كأل المعرفة في نحو الرجل أو يعمل العمل الغير الخاص كأن فاتها نصب المبتدأ وترفع الخبر ولم يعمل العمل المختص بالحروف وهو الجرز (قوله وفي السماء رزقكم) الجرز والجرز رزقهم مقدم ورزق مبتدأ مؤخر والكاف مضاف اليه والميم علامة الجمع ومما توقعه دون الواو عطف ومما موصولة عطف على رزق وجملة توقعه من المفعول وثالث انفعال لا محل ضامن الا عراب صلبة ما والعائد مخذوف تقديره توقعه وفي معناها الظرفية أي أن الرزق الذي هو بمعنى المطر هنا مظهر في السماء وأطلق عليه الرزق بحجاز امرئ من اطلاق المسبب الذي هو الرزق وارادة سببه وهو المظهر (قوله فيجعل فيها) أي العمل الخاص بها وهو الجرز والمعنى أن حقها وشأنه ذلك فلا ينافي أنه قد لا يعمل بالكلمة كقدوا السنين وسوف أو يعمل العمل الغير الخاص كان فانها مختصة بالافعال ولا تعمل فيها العمل الخاص الذي هو الجرز بل انصب (قوله لسموه) أي علموه وارفعوا عنه وعمل العلوية قوله بالاخبار به وعنه أي بسبب الخ وهذا مناسب لمذهب البصريين القائلين بأن الاسم مشتق من السمو وهو العلو أما على مذهب الكوفيين من أنه مشتق من السمية وهي العلامة فيعمل تسميته اسماء بأنه علامة على مسماه لكن لما كانت هذه العلامة لا تخصه تكون الفعل والحرف أيضا علامة على مسماه عدل الشارح عن ذلك وجرى على مذهب البصريين (قوله وسمى الفعل) أي الاصطلاح في نحو ضرب ويضرب واضرب (قوله وهو المصدر) بناء على ما هو الصحيح من أن الفعل وسائر المشتقات أصلها المصدر وهو مذهب البصريين والمراد بالمصدر هنا اللفظ الدال على الحدث فلا بد من تقدير مضاف في قوله باسم أصله أي باسم مدلول أصله لأن الفعل الذي هو الحدث مدلول المصدر كما أنه لا بد من تقدير مضاف في قوله لأن المصدر هو فعل الفاعل أي دال فعل الفاعل اذا لم يسم مصدره واللفظ الدال على الحدث لا نفس الحدث ومحصله ان هذه التسمية ترجع لتسمية الكل باسم الجزء لأن مدلول الفعل الحدث وارمان والتسمية ومدلول المصدر خصوص الحدث والذي يسمى فعلا بحسب اللغة هو الحدث لأن الفعل لغة ما حدث عن الفاعل والحدث جزء معنى الفعل فسمى به جميع معناه (قوله ليس مقصودا بالذات) بين به أن معنى كونه ظرفا هو أنه ليس يقع في أول الكلام أو آخره كما يتوهم من التعبير بالطرف بل معناه ما ذكر أي أنه لم يقع ركمن الاسناد وانما يؤتى به للربط كما تقدم ونقل عن المبرد أنه كان يقول أحجز أن اسمها أي الكلمات الثلاث كلها أسماء لأن كل واحد اسم لما دل عليه وأحجز أن اسمها كلها أفعالا لأنها صادرة عن المتكلم وأحجز أن اسمها كلها حروف لأنها مقطوع من الكلام متفرقة (قوله والمركب الخ) لما فرغ من تقسيم المرد شرع في تقسيم قسميه وهو المركب فقسمه أيضا إلى ثلاثة أقسام والمنقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة المركب من حيث هو لا المعروف باعتبار سبق وهو ما دل جزؤه على جزء معناه لا نالوا ردنا هذا المعنى لم يصح هذا التقسيم إذ قبل جزؤه من جملة الأقسام هنا التركيب المزيج وهو لا يدل جزؤه على جزء معناه لا أنه مفرد يقتضي

فيعمل فيها (نحوق) كقوله
تعالى وفي السماء رزقكم
(و) قسم (نحوق) كقوله
فيعمل فيها (نحوق) كقوله
تعالى لم يلد ولم يولد
الاسم اسم السمو على قسميه
بالاخبار به وعنه وسمى
الفعل فعلا باسم أصله وهو
المصدر لأن المصدر هو فعل
الفاعل حقيقة وسمى
الحرف حرفا لوقوعه
في الكلام حرفا أي طرفا
ليس مقصودا بالذات
(والمركب)

التعريف السابق ويدخل في القسم الأول هنا وهو المركب الاسمي الاعلام
 الاضافية كعبدة الله مع انها من قبيل المفرد بعتقضي التعريف السابق وحيث ان المراد
 بالمركب هنا ما لا يمكن ان ينطبق به الانسان دفعة واحدة فهذا التقسيم جار على التفسير
 في الثاني الذي نقلناه ان نسبة في تعريف المركب والمفرد وان هذا على ان اصطلحوا بهم
 جار عليه وان الاول اصطلاح المناطق فظهر ان الثاني المركب هنا ليست للبعد (قوله
 الثلاثة اقسام) يريد عليه المركب من حرفين ككافا ومن حرف واحد واسم نحو يارب او من حرف
 وفعل نحو مقام ويرد عليه ايضا المركب التوضيحي نحو الحيوان والناطق والرجل
 انما قلنا وجواب ان المركب التوضيحي ملحق بالمفرد وما قبله من الاقسام ذات معنى به
 حكى كالمركب الاسمي لانه حينئذ يكون من جيا والمزج لا يكون غالباً الا علما واما
 للمركب من فعلين فلا يصح ان يورد هنا لانه غير واقع وكلاهما في اقسام المركب الواقعة
 فان قلت لا يورد هذا السؤال اصلاً لانه ليس ههنا ما يفيد انحصار المركب في الاقسام
 الثلاثة فالجواب ان الاقتصار عيني في التقسيم يفيد الاختصار لان الاقتصار في معرض
 البيان مقيد فلا يكون كل قسم رابع ذكره فالانحصار هنا ليس مخوفاً من العبارتين
 من القرآن والسباق (قوله ملازم حالة واحدة) وهي الجرا بالنسبة للمضاف اليه
 والسكون بالنسبة للتنوين (قوله على ما قبله) أي ما قبل كل من المضاف اليه والتنوين
 وقد يجعل المركب الإضافي علماً وهو كثير فيبقى على امرائه الاصل قبل العلمية (قوله
 كعبلة بل) اسم بلبلة بالشام مركب من يعل اسم ضم وبل اسم صاحب البلد قبل بلبلة
 تاء التانيث مما قبله (قوله وهي) انما هي أي فيا هو مخنوم بتاء التانيث بعد تشبة المركب
 المزج ويرد عليه ان من المركب المزج جعلنا يشخ فيه آخر الجزء الاول فهو معدي كوت
 فلا يكون هذا الظاهر شاملاً له والجواب انه حصل له بالتركيب مزيد ثقل فلم يقبل
 الياء الحركية مطلقاً فسكنت للتخفيف وفي اعرايه اوجه ثلاثة الاول ما ذكره الشارح
 وهو اعرايه اعراب ما لا يتصرف وهو الفصح الثاني ان يعرب اعراب المتصايفين
 فبمضاف الجزء الاول والثاني ويكون الاعراب مقدراً في الاحوال الثلاثة على آخر الجزء
 الاول وهو الياء والجزء الثاني يجر بالكسرة وينون على المشهور واما ظهور الفتحة
 حالة انصب على الساكن فهو راسخ بعد تركيب اختلاف المشهور الثالث بناء وزومه
 حالة واحدة تذهب اليه بخدمة عشر فيكون اعرايه في الاحوال الثلاثة محلياً (قوله
 والاعراب على الجزء الثاني) لانه آخر اعرب حقيقة، تستقل اليه ما قبله لما صار كالجزء
 والمراد بالاعراب اعرايه ما لا يتصرف فيرفع بالفتحة وينصب بالفتحة من غير
 تنوين العلمية والتركيب لان هذا التقسيم خالداً لا يكون الاعلام حينئذ موصفاً
 بالمركب اعرايه ما عدا راسخه المنقول في عشره الا في زمن قسم المفرد لا في الاثنى
 من الاعلام يدل جزؤه على جزئه مما لا يمكن هذا الاعلام الجزئية في غير موضع
 وهو ويعدو فلهذا في اسم المركب المزج مع انه ليس مستحضره لان الاثني في البناء
 ما على اسم معرب من ان ما لا يتصرف في تعليمه لا يقال يارب الاعراب الاعراب ونون
 محلياً وهي معربة محلياً لا انما في الاعراب المحلي لا يقال تاء على الجزء الثاني (قوله

ثلاثة اقسام) الاول (إضافي)
 وهو كل كلمتين زلت تانيتهما
 مستقلة التنوين مما قبلها
 (كعلام زيد) بجماع أن
 المضاف اليه والتنوين
 كلاهما معاً في حالة واحدة
 والاعراب على ما قبله
 (و) الثاني (مزجي) وهو
 كل كلمتين زلت تانيتهما منزلة
 تاء التانيث مما قبلها
 (كعبلة بل) بجماع ان الجزء
 الاول منهما معاً في حالة
 واحدة وهي الفتح والاعراب
 على الجزء الثاني (و) الثالث
 (اسمادي) وهو كل كلمتين
 اسميتا احدهما الى
 الاخرى

كقمام زيد) فلو جعل علما كتاب قرناها وبرق نحره وتأبط شرا كان مبنيا وحكى على ما كان عليه قبل العلية قال الشاعر

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها * بنى شاب قرناها وتصرو تحلب

واعراب البيت كذبتم فعل وفاعل وبيت مقسم به مجرور والله مضاف اليه لا تنكحونها ان قرئ بضم التاء مضارع أنكح كان متعديا لمفعولين فلا نافية وتنكحون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل والتاء ضمير مفعول أول وبنى مفعول ثان منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم وهو مضاف وشاب قرناها مضاف اليه مبنى على السكون في محل جر وان قرئ بفتح التاء تعدى لمفعول واحد وهو التاء فبنى منادى أى يابى منصوب بالياء وشاب قرناها مضاف اليه وقوله وتصرو تحلب كل من الفعلين مضموم التاء مبنى للفعول وهما جملتان مستأنفتان ولم يسمع في كلام العرب التسمية بالجمله الاسمية فحوز زيد قائم ولكن النحاة قاسوه فسلوسى به حكى على ما كان عليه وبنى وماذ كرهناه من بناء الجملة المسماة بها هو المشهور وهو ما اقتصر عليه الحلبي هنا وهناك اعراب آخر وهو اعرابها اعراب المحكى فنحو جازيد اذا سمي به يعرب بحر كات مقدرة على آخره في الأحوال الثلاثة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحسكاية ومثله تأبط شرا وشاب قرناها الا انك في شاب قرناها تقول منع من ظهورها اشتغال المحل بالالف الحسكاية وذلك لأنه قبل جعله علما مرفوع بالالف لأنه مثنى (قوله ثم الاسم قسمان معرب ومبنى) ثم للترتيب الاخبارى أو الاستثناف وهذا شروع في مقاصد علم النحو وجميع ما تقدم من شرح الكلام وما بعده من مقدماته ووسائله ومعرب ومبنى كلاهما اسم مفعول مشتق من الاعراب والبناء وقد تقرر أن معرفة المشتق متوقعة على معرفة المشتق منه لان المشتق منه جزء من المشتق ومعرفة السكل الذى هو المشتق متوقعة على معرفة الجزء الذى هو المشتق منه فكان المناسب أن يتسكلم أولا على الاعراب والبناء ثم يتسكلم على المعرب والمبنى وقد يجاب بأن المقصود بالذات هو معرفة حال المعرب والمبنى وأن المعرب منه ما يكون كذا ومنه ما يكون كذا ومثله المبنى فالتفت لما هو المقصود * واعلم أن الاعراب يعترى الاسم بعد التركيب مع العامل وأما البناء فإنه يوجد قبل التركيب مع العامل فان سبب البناء هو مشابهة الاسم للعرف وصف للمبنى لا يفارقه ركب مع العامل أولا وحينئذ فوصف الكلمة بالبناء قبل التركيب وبعده حقيقة وأما وصفها بالاعراب ففي حالة التركيب مع العامل يكون حقيقة وقبله يكون مجازا من سلا علاقه الأول أى يصلح لان يصير معربا عند التركيب مع العامل (قوله ولا ثالث لهما) أى للعرب والمبنى فكل فرد وجد من الكلمات ثبت له اما الاعراب أو البناء فقول القائل الاسم امام معرب واما مبنى منفصلة حقيقة تمنع الجمع والخلو كقولك العدد اما زوج واما فرد (قوله خلافا) مفعول مطلق عامله محذوف أى أخالف خلافا أو حال من محذوف تقديره أقول ذلك خلافا أى مخالفا أو ذا خلاف وهذا مقابل لقوله ولا ثالث لهما (قوله الى ياء المتسكلم) نحو غلامى (قوله ليس معربا) لعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبنيا لعدم موجب البناء

(كقمام زيد ثم الاسم)
قسمان معرب ومبنى
ولا ثالث لهما خلافا لقوم
ذهبوا الى ان المضاف الى
ياء المتسكلم ليس معربا ولا
مبنيا

وذهب قوم الى انه مبنى لاضافته الى مبنى وهو الياء التي هي ضمير المتكلم والصحيح
 الذي عليه الجمهور انه معرب بحركات مقدرة فهو من قسم المعرب تقديره (قوله فذلك)
 أي لأجل كونه ليس معربا ولا مبنيا قاسم الأشاره راجع لقوله ليس معربا ولا مبنيا
 (قوله فهو مضمي) قيل ان الخصي ذكر حقيقة فليس واسطة فالأولى أن يسمى خنثى
 مشكلا وفيه ان الخنثى المشكلى ليس واسطة أيضا فلا يخرج عن كونه ذكرا أو أنثى
 في الواقع وقد يقال انه عالم يدر حال الخنثى أهو ذكرا أو أنثى كان المنضاف الى ياء المتكلم
 أشبهه من الخصي لان الخصي ذكر حقيقة (قوله فالمعرب) الفاء للفصحى أي اذا
 أردت حقيقة كل واحد من التسمين فنقول لك المعرب الخ (قوله ما تغير آخره) ما ما أن
 تكون اسما موصولا أي الذي جملة تغير آخره صلة لا محل لها من الاعراب وإنما ذكره
 بمعنى شيء فالجملة في محل رفع صفة لما ألوا حقيقة خبرا عن قوله المعرب وعلى كل تقدير
 فصدوق ما الاسم المتكلم والفعل المضارع الخال من النون أي نون التوكيد
 خفيفة كانت أو زائدة ونون النسوة والمعنى المعرب اسم متكلم أو فعل مضارع خال من
 النونين تغير آخره وقد جرى هنا على القول بأن الاعراب معنوي وهو تغير آخر الكلام
 بسبب العامل أما على القول بأنه لفظي المفسر بأنه أثر ظاهر أو تقدير بحال العامل
 في آخر الاسم المتكلم أو الفعل المضارع الخال من النونين فيفسر المعرب باسم قام به
 الاعراب الذي هو نفس الحركة أو الحرف وقوله تغير آخره أي تغيرت صفة كالا انتقال
 من الرفع للذهب للجر فان صفة الحرف الأخيرة تغير ظاهر وهذا في الاعراب الظاهر
 أو تقديره كالأعراب المتدبر في نحو الفتي فان الآخر تغير تقديره أو تغير ذاته حقيقة
 كافي المعرب بالحرف فان جمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب بالياء ففي
 الانتقال حالة انصب تغير ذات الحرف فتذهب الواو وتأتي الياء ومثله الجر أو تقديره
 وذلك في حالة الرفع في نحو جمع المذكر السالم والمثنى فان وأوالجمع وألف المثنى
 صارا علامتين للأعراب أيضا بعد ان كانتا علامتين للجمع والمثنى فقط فقد تغير الآخر
 هنا تقديره (قوله حقيقة) منصوب على الحال من آخره وكذلك مجازا أي سواء كان
 ذلك الآخر حقيقة أو كان آخر المجاز أي حكما وانما عبر بمجاز المشاكلة لقوله حقيقة
 فليس المراد المجاز بالمعنى المصطلح عليه أعني الكلمة المستعملة في ضمير ما وضعت له
 ويصح ارادته أسكنه يحتاج لتكاف لا بخصنا (قوله كآخره) فان أصلها يدي بوزن
 فعل ساكن العين حذف الياء اعتباطا وصارت نسيما من الأخر حكما ألف انما
 عشر لأن عشر حالة محل النون القائمة مقام النونين وكل من النون والتثوين لا يخرج
 ما قبله عن كونه آخره كذا ما حل محله وانما كانت لفظة عشر حالة محل النون
 لأن أصل اثنا عشر اثنان لحذف النون وأضيفت الى عشر والنون في المثنى عوض
 عن التثوين في الاسم المفرد فعلى هذا نقول في حالة الرفع جاء اثنا عشر مرفوع بالالف
 لأنه مثنى وعشر عوض عن التثوين ورأيت اثني عشر منصوب بالياء ومثله مهرب باثني
 عشر مجرور بالياء وعشر عوض عن التثوين في الاسم المفرد (قوله بسبب عامل) متعلق
 بقوله تغير والعامل ما به يتقوم أي يتحقق ويتحصل المعنى المقتضى أي الطال

فذلك فهو مضمي (فالمعرب)
 ما تغير آخره (حقيقة)
 كآخره أو مجازا كآخر
 يد (و) بسبب عامل

للاعراب وذلك المعنى كالمفعولية مثلاً فانها تقتضي النصب وهذا النصب اغما يصح
ويحقق من نفس العامل نحو رأيت زيداً وضربت عمراً فضرب ما مل تحقق به المعنى
الذي يقتضي الاعراب وهو المفعولية ومقتضى المفعولية النصب وقس عليه حال
المرفوع والمجرور ثم لا فرق في العامل بين أن يكون مفعولاً به كجاء في قولك جاء زيداً أو
مقدراً كما في هل زيد قام فان زيد فاعل فعل شذوف يفسره المذكور والتقدير هل قام
زيد قام والعامل هنا مقدّر أو يكون العامل ليس لفظياً بل معنوياً كالابتداء في
الابتداء والتجريد في الفعل المضارع فان العامل الرفع في الابتداء نفس الابتداء والرفع
في المضارع نفس التجريد وهما عاملان معنويان يخرج بهذا القيد ما تغير آخره لا بسبب
عامل كيث بالفتح بهذا الضم مثلاً (قوله يقتضي) الضمير فيه يعود للعامل والجملة صفة
للعامل أي يطلب ذلك العامل رفعه الذي تقتضيه الفاعلية أو نصبه الذي تقتضيه
المفعولية أو جره الذي تقتضيه الاضافة وهي ايصال الفعل لما بعده ولو حكماً ليدخل
عامل الجر الزائد (قوله واختلف في امرئ وابنم) في امرئ لغتان احدهما اتباع
عنه وهي الراء للامه وهي لغة القرآن قال تعالى ان امرؤ وهاك وهذه اللغة هي محل
الخلاف الثانية فتح الراء على كل حال والاعراب على اللهزة حكاهما الفراء وأنشد
أنت امرأ من خيار الناس كلهم * تعطى الجزيل وتشرى الحمد بالثمن

وعلى هذه اللغة جاء التأييد فقالوا امرأة وحكى الجوهرى أن من العرب من يضم الراء
على كل حال فيقول جاء امرؤ ورأيت امرأ ومررت بامرئ وأما ابنم فهو ابن زيد
فيه الميم وفيه لغتان احدهما فتح النون في جميع أحواله وهي قليلة والثانية اتباع
حركة النون لحركة الاعراب وهذه اللغة هي محل الخلاف أيضاً (قوله فقال
البحريون) جمع بصري وهم النحاة المنسوبون لبصرة ويقال لها قبلة الاسلام وخزانة
العرب بنماها عتبة بن خزوان في خلافة عمر بن الخطاب وهي بفتح الباء وكسر هاء وضمة
ثلاث لغات لكن الفتح أفصح وان نسبت اليها جاز فتح الباء وكسر هاء ولا تضم الباء
(قوله حركة ما قبل الآخر اتباع) فيكون معرباً من مكان واحد وهو اللهزمة وأما حركة
الراء فهي حركة اتباع وهذا هو الصحيح (قوله وقال الكوفيون) جمع كوفي وهم
النحاة المنسوبون للكووفة ويقال لها كوفة الجند لانها اختطت فيها خطط العرب
الذين هم جند الاسلام اذ ذلك في خلافة عثمان رضي الله عنه (قوله والمبني بخلافه)
المبني مبتدأ أو قوله بخلافه البناء فيه للابسة أي ملتبس بخلافه أي بخلافه المعرب من
قبيل التباس الموصوف وهو المبني بالصفة وهي الخلاف وهذا الخلاف هو التضاد
فان النسبة بين المعرب والمبني التضاد فهم اصدان لا يجتمعان وقدير تدعان كما في بعض
الأسماء قبل التركيب فانها ليست معربة ولا مبنيّة نحو زيد (قوله وهو ما لم يتغير الخ)
هذا التعريف مبني على أن البناء معنوي وهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة أما على
أنه لفظي فيعرف بأنه ما لحقه البناء أعني ما جرى عليه لا بيان مقتضى العامل الى آخر
التعريف وما في قوله ما لم يتغير آخره واقعة على اسم غير متمكن وفعل ماض وفعل
أمر وفعل مضارع لحقه احد النونين فهذه الأقسام كلها مبنيّة والحاصل ان ما خرج

يقتضي رفعه أو نصبه
أو جره) تقول جاء زيد ورأيت
زيداً ومررت بزيد وتقول
طالت يدوقبلت يد وانظرت
الى يد واختلف في امرئ
وابنم في قولك جاء امرؤ وابنم
ورأيت امرأ وابنما ومررت
بامرئ وابنم فقال البصريون
حركة ما قبل الآخر اتباع
الحركة الآخر وقال
الكوافيون معرب من
مكانين (والمبني بخلافه)
وهو ما لم يتغير آخره لفظاً
أو تقديرًا نحو جاء هؤلاء
ورأيت هؤلاء ومررت
بهؤلاء بكسر الهجمة
في الاحوال الثلاثة

من أقسام المعرب يدخل في المبني اذ لا واسطة (قوله ما يظهر اعرابه) أي علامة
اعرابه بناء على ما ذهب اليه الشارح من أن الأعراب معنوي أما على أنه لفظي فلا
حاجة لتقدير هذا المضاف (قوله يقدر) فعل مضارع مبني للمجهول والضمير المستتر
فيه نائب فاعل يعود على الأعراب والمعنى يقدر هو أي الأعراب ولا يخفى أن ما واقعة
على اسم وهي موصولة أو منكرة موصوفة ويقدر صلتها والضمير فيه ليس عائدا على ما فقد
جرت الصلة أو الصفة على غير من هي له فكان الواجب إبراز الضمير فيقول وما يقدر هو
وقد يجاب بأنه جرى على مذهب الكوفيين وهو أن الأعراب لا يجب إلا إذا خيف اللبس
وقد يدعى أن اللبس هنا مأمور (قوله حرف صحيح) وهو ما ليس من حروف العلة التي
هي الواو والالف والياء (قوله نحو دلو وظي) وغزو وعدو ورعى وانما أشبهه ما ذكر
الصحيح لأن حرف العلة بعد السكون لا تستقل عليه الحركة لمعارضة خفة السكون
ثقل الحركة وأما الالف فلا يشبه الصحيح بالحقة لأنها لا تكون إلا ساكنة وما قبلها
متحرك بحركة مجازسة لها وهي الفتحة (قوله كما تظهر في الصحيح) أي حيث لا مانع من
ظهورها كأن يسكن الآخر للوقف نحو جاء زيد يسكن الدال وأن يحصل ادغام نحو
قوله تعالى وترى الناس سكرارى بادغام أحد المثلين في الآخر على بعض القراءات أو
التخفيف نحو قوله تعالى فتوبوا إلى بارئكم على قراءة من سكن الهمزة أو الحكاية نحو
من زيد أجوابا بن قال ضربت زيدا أو الإضافة لياء المتكلم نحو غلامى أو الاتباع نحو
الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر لام لله قراءة شاذة وقد نظمت هذه المواضع فقلت

في غير مقصور ومنقوص أبى * أعراب اسم في سوى أحوال

اسكانه للوقف والتخفيف ثم حكاية اتباعه للوالى

واضافة للياء من متكلم * وكذلك ادغام له مع تالى

(قوله والذي يقدر فيه الأعراب الخ) هذا هو القسم الثانى من المعرب وقد قسم هذا
القسم أيضا إلى قسمين ما يقدر فيه حرف وما يقدر فيه حركة وقدم انكلام على ما يقدر
فيه حرف وإن كان المناسبت تقديم ما يقدر فيه حركة لما أن الأعراب بالحركة أصل
والأعراب بالحرف نائب عنها الطول انكلام على ما يقدر فيه الحركة فقدم ما يقدر فيه
الحرف لئلا يفرغ منه أليه أو لما كان تقدير الحرف محل خفاء واستغراب بادر بالتنبيه
عليه وقدمه (قوله جمع المذكور السالم المضاف الخ) سكونه على هذا القسم عما يقدر فيه
الحرف يقتضى الحصر وليس كذلك اذ بقي من أقسام ما يقدر فيه الحرف جمع المذكور السالم
إذا أضيف لكلمة أخرى غير لياء نحو جاء صالح القوم ورأيت صالحى القوم ومررت
بصالحى القوم فإن الواو في حالة الرفع مقصورة منع من ظهورها الثقل والياء في حالتى
النصب والجرح كذلك والأسماء الستة إذا أضيفت إلى ما ذكر نحو جاء أبو الحسن ورأيت
أبا الحسن ومررت بابى الحسن والمثنى إذا أضيف له كن في حالة الرفع تقدر الالف نحو
جاء صالح القوم فهو مرفوع بالالف مقصورة منع من ظهورها الثقل وأما في حالتى
النصب والجرح فإن الياء فيه تظهر تقول رأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم
فيجبر وينصب بالياء الظاهرة اذ لا استثناء في ظهورها كالجرح ولا نهى في جمع المذكور

(والمعرب قسمان ما يظهر
اعرابه) لفظا (وما يقدر)
فيه (فالذى يظهر اعرابه
قسمان الصحيح الآخر) وهو
ما آخره حرف صحيح (كزيد
وما آخره حرف يشبه الصحيح)
وهو ما كان في آخره واو
أو ياء قبلهما ساكن (نحو
دلو وظي) تقول هذا دلو
وظي ورأيت دلو وظيما
ومررت بدلو وظي فتظهر
فيه الحركات كما تظهر
في الصحيح (والذى يقدر فيه
الأعراب قسمان ما يقدر
فيه حرف وما يقدر فيه
حركة فالذى يقدر فيه حرف
جمع المذكور السالم المضاف
لياء المتكلم

السالم حذف لوجود ما يدل عليه وهو الكسرة وليس في المتن ما يدل عليه والحذف
فان ما قبلها في المتن مفتوح ولعل الشارح لم يلتفت لذلك لأنه أمر عارض بسبب
الإضافة للكلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم فانها لعدم استقلالها عنزة لعدم كذا
أجابوا وهو في غاية الضعف فليتأمل (قوله في حالة الرفع) وأما في جالتي الجر والنصب
فان أعرابه فيهما لفظي لبقاء الياء التي هي الأعراب غاية الأمر أنها أدخمت في ياء
المتكلم والادغام لا يخرجها عن حقيقة (قوله أصله مسملوى) هذا الأصل بالنظر
للإضافة والافلاصل الأصل مسملون لي حذف النون للإضافة واللام للتخفيف
(قوله وقلب الضمة) أي التي على الميم كسرة لمناسبة الياء وظاهر كلامه أنه يبدأ بقلب
الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو كذلك خلافاً لأن جني حيث اختار أن يبدأ بقلب
الضمة على قلب الواو معلاله بأنه اقدم على الحركة الضعيفة قبل الاقدام على الحرف
القوى وما ذكره الشارح هو المشهور عند القوم (قوله وقدرت الواو) يؤخذ من
سياق المصنف أن هذا التقدير ليس للنقل ولا للتعذر حيث سكت عنه منافي بيان
ما يقدر فيه الحرف وتكلم عليه في بيان ما يقدر فيه حركة ونص ابن الحاجب على أن
تقدير الواو هنا للاستئصال (قوله لان جمع الخ) علة لقوله وقدرت الواو دون الضمة
هذا وقد ذهب أبو حيان إلى أن أعراب مسمل لفظي قال لان ذات الواو باقية وانما
تغيرت صفاتها والتقدير للشيء خلوا محل من المقدر ولا يتأتى ذلك هنا لان الواو انقلبت
ياء فلم تعد مناسبتين وصفها ونظير ذلك في الجسمانيات استحالة الجر خلا (قوله
ما يقدر للتعذر) أي ما يقدر فيه الأعراب لكونه يمنع من ظهوره التعذر وليس هذا
القسم منحصراً فيما ذكره الشارح بل بقي منه ما أسلفته لك في النظم (قوله كالفتى)
الكاف للتبديل أي مثل الفتى من كل اسم معرب آخره ألف لازمة ويسمى هذا القسم
مقصوراً لكونه ضد الممدود وهو الاسم المعرب الذي آخره همزة بعد ألف زائدة ككساء
ورداً أو لكونه منع من ظهور مطلق الحركات والقصر معناه لغة المنع والتعليل
الأول أولى لان التعليل الثاني يشمل نحو غلامي فإنه ممنوع من ظهور الحركات مع أنه
لا يسمى مقصوراً اللهم الا أن يقال ان علة التسمية لا يلزم اطرادها ولا انعكاسها (قوله
وغلامي) أي من كل اسم مضاف إلى ياء المتكلم وليس منسج ولا يجمع مذكر سالماً
ولا مقصوراً ولا منقوصاً (قوله جاء الفتى) مرفوع بضمة مقدرة على الألف الموجودة
منع من ظهورها التعذر وأما جاء فتى فهو مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة
لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر إذ أصله فتى تحركت الياء وانفتح ما قبلها
قلبت ألفاً فالتقى ساكنان الألف والنون وحذفت الألف لالتقاء الساكنين
فصار فتى (قوله ان ذات الألف لا تقبل الحركة) وذلك لانها ساكنة لانها ألف لينة
فلو فرض تحريكها انقلبت حقيقة تها وصارت همزة ولذلك كان التقدير هنا للتعذر وأما
المقدر للنقل فان الحرف يقبل الحركة لكونها تستقل عليه كالفاضي فان الياء تقبل
الضمة لكونها تكون ثقيلة فقد ظهر لك الفرق بين ما يقدر للنقل وما يقدر للتعذر
(قوله اشتغل بحركة المناسبة) أي فلا يقبل حركة الأعراب اذ لا يتوارد أثران على شيء

في حالة الرفع فانه يقدر فيه
الواو نحو جاء مسملوى أصله
مسملوى اجتمعت الواو والياء
وسبقت احدهما بالسكرت
قلبت الواو ياء وأدخمت
الياء في الياء وقلب الضمة
كسرة وقدرت الواو دون
الضمة لان جمع المذكر
السالم معرب بالحرف على
المشهور (والذي يقدر فيه
حركة قسمان ما يقدر للتعذر
كالفتى وغلامي) تقول جاء
الفتى وغلامي ورأيت الفتى
وغلامي ومررت بالفتى
وغلامي وهو يجب هذا
التقدير ان ذات الألف
لا تقبل الحركة وما قبل ياء
المتكلم اشتغل بحركة
المناسبة

واحد (قوله فتقدر فيهما) أي في الألف في المقصور وهو الفتي ونحوه والساعة في المضارع
 إلى ياء المتكلم ثم يحل تقدير الحركات الثلاث إذا كان الاسم الذي آخره ألف مصروفاً
 أما إذا كان ممنوعاً من الصرف كوسى وعيسى فأنك تقدر فيه الضمة رفعاً والفتحة
 نصباً وجراف في حالة النصب تكون أصلية وفي حالة الجر تكون نائبة عن الكسرة
 وذهب بعضهم إلى تقدير الكسرة في حالة الجر في الاسم الذي لا ينصرف رعل ذلك
 بأنها إنما امتنع فيه للثقل ولا ثقل مع التقدير وأجيب بأن الثقل يتبعه مطلقاً
 في اللفظ وفي التقدير لأن الثقل لا يدخله الكسر مطلقاً فكذلك ما أشبهه (قوله وتظهر
 الكسرة) قال ابن مالك هذا هو الصحيح عندي ومن قدر كسرة أخرى فتدارك
 تكافؤاً لا غير عليه ولا حاجة إليه قال أبو حيان ولا أعرف له سلباً في هذا المذهب
تنبيه قد ظهر أن في المضاف إلى ياء المتكلم مذهب أربعة الأول مذهب الجمهور
 أنه معرب في الأحوال الثلاثة الثاني أنه مبني وهو مذهب الجرجاني وابن الخشاب
 والمطرزي وظاهر كلام الرخشي الثاني الثالث مذهب ابن جني أنه لا معرب ولا مبني
 الرابع مذهب إليه ابن مالك (قوله واعترض) مبني للجهول ونائب الفاعل ضمير
 مستتر في اعتراض يعود لابن مالك والمعترض هو أبو حيان والاعتراض هو ما ذكره
 الشارح بقوله بأن الكسرة فتكون البناء للتصوير أي اعتراضاً معقولاً بأن الخ
 وجواب هذا الاعتراض قول الشارح وله أن يدعى الخ أي له أن يجيب عن الاعتراض
 مدعي الخ (قوله كما قالوا) الكاف للتشبيه وما موصول حرف تسمي مع ما بعدها مبتدأ
 أي هذا الادعاء شبهه بقوله في شرب الخ وذلك أن النحاة قالوا أن الفعل إذا كان
 ماضياً وبني للفعول فإنه يضم أوله ويكسر ما قبل آخره فأورد عليهم شرب فأجروا بما
 ذكره هذا ما يقتضيه ظاهر كلام المصنف وفيه أن الذي قال هذا القول هو أبو حيان
 بحثاً من عند نفسه فلا يس من كلام النحاة وأما قول النحاة يضم أول الماضي ويكسر
 ما قبل آخره فهو محمول على غير المكسور فتحوز بوا كل الخ علماً بأنه لا معنى لكسر
 المكسور وحيث شذوا ولي أن يقال إن الكسرة في غلامى قبل دخول العامل كانت
 مجرداً المناسبة وهذه صارت مجرداً لاعتراض من غير تبدل ولا شذو في ثبوت المغيرة
 بالاعتبار حيث شذ (قوله وما تقدر للاستثقال) عطف على قوله ما تقدر للتعذر أي
 وقسم تقدر هي أي الحركة للثقل والمصالة أو الصفة في الموضعين أي في قوله تقدر
 للتعذر وقوله تقدر للاستثقال قد جرت على غير من هي له فمكان الواجب إبراز الضمير
 بأن يقول تقدر هي وتقدم لك جواب ذلك فلا تغفل ثم المقدرة هنا الضمة والكسرة وأما
 الفتحة فتظهر كما قال بعد ذلك وتظهر فيه الفتحة (قوله كالأقاضي) من كل اسم معرب
 آخر ياء ساكنة لازمة قبلها كسرة منصرفاً كالأقاضي أو غير منصرف كجوار إلا أنه
 في جوار تقدر الفتحة في حالة الجر نياية عن الكسرة ولم تظهر ككونها نائبة عن ثقل
 فاعطيت حكمه وسعى هذا القسم منه وصلاً لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات وهو
 الضمة والكسرة أو لنقص لاهم أي حذفها لأجل التثاقص كما نفع التنوين في نحو
 جاء قاضي إذا أصله قاضي بوزن فاعل استعملت الضمة على الياء فحذفت الضمة والتقى

فتقدر فيهما الحركات
 الثلاث وذهب ابن مالك إلى
 أن المضاف للبناء تقدر فيه
 الضمة والفتحة فقط وتظهر
 الكسرة في حالة الجر
 واعترض بأن الكسرة
 موجودة قبل دخول عامل
 الجر وله أن يدعى أن كسرة
 المناسبة ذهبت وخلفتها
 كسرة الاعتراض كما قالوا
 في شرب إذا بنوه للفعول
 أن الكسرة فيه ضمير
 الكسرة في المبني للفاعل
 وما تقدر للاستثقال
 كالأقاضي) فإنه تقدر فيه
 الضمة والكسرة وتظهر فيه
 الفتحة خلفها

سا كان وهما الياء والتنوين مخذوف الياء فصارت قاض فهو مرفوع بضمه مقذرة على الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ومثله الجر وأما النصب فتظهر فيه الفتحة لخفتها تقول رأيت قاضا (قوله جاء القاضي) ومثله جاء قاض ومنه قوله تعالى لا ينسكحها إلا زان أو مشرك فإن زان فاعل مرفوع بضمه مقذرة على الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل إذا أصله زان يوزن فاعل فاعل به ما فعل بقاض (قوله وممرت بالقاضي) ومثله بقاض فهو مجرور بكسرة مقذرة في الأول على الياء الموجودة وفي الثاني على الياء المحذوفة ثم اعلم أن خلاف ما قاله المصنف من ظهور الفتحة ما ضرورة أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في تقدير الفتحة أعط القوس باريها يسكون الياء وقوله

ولو أن واش باليمامة داره * وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

وأجازه أبو حاتم السجستاني في الاختيار وقال أنه لغة فصحيحة وخرج عليه قراءة من قرأ من أوسط ما تطعمون أهاليكم يسكون الياء ومن الضرورة أيضا ظهور الفتحة أو الكسرة كما جاء قليلا في أشعار العرب (قوله والمبني قسمان) وأما القسم الثالث وهو المبني على الحرف نحو يازيدان فإنه مبني على الألف ويازيدون فإنه مبني على الواو ولا رجلين ولا مسلمين بالبناء على الياء ونحو ذلك فقد تركه المصنف لأن بناءه عارض بسبب النداء أو تركه منعلا وكلامه في المبني أصالة فلا يرد هذا القسم (قوله ما تظهر فيه حركة البناء) أي حركة للبناء بناء على أن البناء معنوي أو حركة هي البناء بناء على أنه لفظي (قوله فالذي تظهر فيه حركة البناء) أي من فتح وكسر وضم ومثل الثلاثة وترك التمثيل للمبني على السكون نحو كم الذي هو القسم الرابع من المبنيات لأن كلامه لم يشمله لسكونه في خصوص المبني على حركة وانما اقتصر على المبني على الحركة لأنه قسم المبني قسمين ما يظهر فيه البناء وما يقدر ومعلوم أن السكون لا يقدر في بناء الاسماء فترك التعرض للمبني على السكون لصحة تقسيمه ولو ذكره لفسد التقسيم كما لا يخفى (قوله بالبناء على الفتح) أي على علامته وهي الفتحة وكذا يقال في نظائره وانما أول ما عاذا كر لان أين ليست مبنية على نفس الفتح الذي هو أثر الفتحة بل على الفتحة والأمر سهل وانما بنيت أين لتضمنها معنى حرف الاستفهام ان كانت استفهامية أو حرف الشرط ان كانت شرطية وكان البناء على حركة لتلايق ساكنان لو بنيت على السكون وكانت الحركة خصوص الفتحة لخفتها لانها أقرب الى السكون (قوله وأمس) بني لتضمنه معنى حرف التعريف للدلالة على وقت معين وهو اليوم الذي قبل يوم التكلم الصادق بما يليه ذلك اليوم وبما قبله من الأيام الماضية القريبة من ذلك اليوم أو البعيدة منه لكن المتبادر والغالب في الاستعمال هو الأول وهو اليوم الذي يليه يوم التكلم وكان بناؤه على حركة لتلايق ساكنان وكانت الحركة خصوص الكسرة لما ذكره الشارح وهو أنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وانما كانت أصلا لان الجر يختص بالاسماء والأصل أن يدل عليه بالكسرة والجرزم يختص بالأفعال والأصل أن يدل عليه بالسكون فصارت الكسرة

تقول جاء القاضي بضمه مقذرة وممرت بالقاضي بكسرة مقذرة وموجب هذا التقدير ان الياء المكسورة ما قبلها تقيس له وتحسريكها يزيد هاءه انقلا (والمبني قسمان) ما تظهر فيه حركة البناء وما تقدر فيه فالذي تظهر فيه حركة البناء (وأمس) على الفتح للفتحة (وأمس) بالبناء على التيسر على أصل التقاء الساكنين

ضد السكون والأصل أن يتخلص من الشيء بضده ومحمل بناء أمس إذا اجتمع فيها
 شروط ستة الأول أن يراد به يوم معين سواء كان ذلك اليوم هو الذي قبل يومك الذي
 أنت فيه أو قبله على ما سبق لك الثاني أن لا يعرف بالثالث أن لا يضاف الرابع
 أن لا يكسر كأموس الخامس أن لا يصغر كأميس السادس أن لا يستعمل ظرفا نحو
 اعتكفت أمس فإن تخلف شرط من هذه ماعدا الأخير أعرب وأما الشرط الأخير
 فإنه يكون معه مبنيا (قوله وحيث) بنيت لتضمنها حرف الشرط أن كانت شرطية
 أو لا فتقارها إلى الجملة افتقارا لا زما أن كانت ظرفية وكان بناؤها على حركة تخلصا
 من التقاء الساكنين وكانت الحركة نفس الضمة لشبهها بالغايات وهي قبل وبعد
 وأسماء الجهات الست سميت غايات لصبرورتها بعد حذف المضاف اليه غاية وآخرها
 في النطق بعد أن كانت وسطا مثلا تقول جاز يد بعد عمر وت حذف عمر أو تقول بعد
 بالبناء على الضم والمعنى أن الغايات لمسا بنيت على الضم بنيت حيث أيضا عليه وتشبهها
 بها ووجه التشبيه أن حيث قطعت عن الإضافة إلى المفرد الذي كان حقها أن تضاف
 إليه كسائر أخواتها ففُتعت ذلك كما منعت قبل وبعد والترم إضافة إلى الجملة وعلة بناء
 الغايات على الضم الفرق بين حركة إعرابها وحركة بناءها لأن الضم ليس حركة لها حالة
 الإعراب فجعل حركة لها حالة البناء وأما بناؤها على الكسر فلا لتقاء الساكنين وعلى
 الفتح فللتخفيف وما ذكره المصنف من بناء حيث هو المشهور وحكى ابن الدهان أن
 بني أسد يكسرونها جازو يفخونها نصبا وحكى السكاكيني أن بني فقعس يعربونها مطلقا
 فهذه إحدى عشرة لغة وقرئ شاذا تستدرجهم من حيث لا يعلمون أما على لغة من
 يكسرها أو من يعربها جازا أو من يعربها مطلقا (قوله نحو المنادي) ومنه اسم لا المفرد
 المبني قبل دخول لا عليه نحو لاسيويه في الدار بنون سبيويه قبل دخول لا وانما
 اشتراطنا فيه التنوين ليكون نكرة فتعمل لا فيه لأنها لا تعمل إلا في نكرة أما إذا لم ينون
 فإنه يكون معرفة فلا يصح أن تعمل فيه لا (قوله المبني قبل النداء نحو ياسبيويه)
 فسبيويه مبني قبل دخول حرف النداء وعلة بنائه التركيب لتضمنه معنى حرف
 العطف فسبيويه مركب من كلمتين قد امتزجتا وصارتا كلمة واحدة فكانه ضمن الاسم
 معنى الواو وقيل إن علة بنائه نحو سبيويه تشابهه لاسم الصوت فهو مبني لكونه أشبه
 المبني (قوله ويا حذام) أي ونحوه من كل علم أو نبت جاء على فعال سواء كان آخره را
 كوبر وخضار أم لا كقطام وحذام وهذا النوع مبني عند أهل الجاز لتضمنه معنى
 الحرف وهو تاء التأنيث وكان على حركة لتخلص من السكونين وكانت مخصوص
 الكسرة لأنها الأصل في التخلص من السكونين ومثل ذلك يقال في سبيويه (قوله)
 فأنك تقدر فيه) أي في هذا القسم المبني الضمة فسبيويه منادى مبني على ضم متصدر
 على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصل ومثله حذام والدليل على
 أن حركة البناء مقدرة في هذا النوع ظهور أثر التقدير في التابع للمنادى ولذلك قال
 المصنف ويظهر أثر ذلك أي التقدير (قوله بالرفع) أي في العالم الذي هو نعت سبيويه
 (قوله اتباعا) حال من الرفع أي حالة كون الرفع تابعا أو مفعول مطلق لعامل محذوف

(وحيث) بالبناء على الضم
 تشبيهها بالغايات على إحدى
 اللغات التسع فتبليث التاء
 مع الياء والواو والالف
 والذي تقدر فيه حركة البناء
 نحو المنادي المفرد المبني
 قبل النداء نحو ياسبيويه
 ويا حذام فأنك تقدر فيه
 الضمة ويظهر أثر ذلك في
 التابع تقول ياسبيويه
 العالم بالرفع اتباعا للضم المقدّر
 في آخره والعالم بالنصب
 اتباعا

والتقدير فتتبع ذلك اتباعا (قوله لمحل) أي محل الاسم المنادى لأن المنادى في محل
نصب على المفعولية بالفعل المقدّر الذي نابت عنه يا والتقدير في نحو يا زيد ادعوزيدا
وقضية تقديم الرفع على النصب أرجحيته وظاهر كلام القوم استواء الوجهين ورجح
ابن الأنباري النصب قائلا أن المحل على الموضع أي المحل هو الاختيار عندى لأن
الأصل في وصف المبنى هو المحل على الموضع ويؤيده ما قاله النيلي في شرح السكافية أن
النصب على المحل هو القياس كما في سائر البنيات (قوله لا يجوز اتباعها) لتكونها
ضعيفة بسبب لزومها للكلمة وعدم مفاقتها إياها (قوله بخلاف العارضة) أي الحركة
العارضة وهي الضمة المقدرة بسبب النداء أي فإنه يجوز اتباعها وعلة الجواز أنها
أشبهت حركة الأعراب من حيث أنها تطرأ مع دخول حرف النداء وتزول بزواله كما
أن حركة الأعراب تحذف مع دخول العامل وتزول بزواله * والحاصل أن كلام من
الكسرة والضمة المقدرة في نحو ياسيويوه حركة بناء لكنهم يجوزوا الاتباع في الحركة
المقدرة التي اجتمعت بها العامل وهي الضمة دون حركة البناء الأصلية وهي الكسرة لما ان
الأولى وإن كانت حركة بناء لكن ترجحت على الثانية من حيث كونها أشبهت حركة
الأعراب من جهة أنها تطرأ وتزول ولشبه هذه الحركة بحركة الأعراب فون المنادى
المفرد معها كقوله سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام
وقوله أحمدا ولا أنت خير فجيبة * في قومها والفعل مفعول معرق
ما كان ضرر لو مننت وربنا * من الفتي وهو المغيظ المحقق
وقد ألغز بعضهم في هذه المسئلة بقوله

يا هؤلاء اخبروا سائلكم * ما اسم له لفظ وموضعان

ولا يراعي لفظه في تابع * والموضعان قديرا عيان

وقد ألحج للجواب في اللغز بقوله يا هؤلاء فإنه من أفراد المسئلة ومرادها بالموضعين الضمة
المقدرة والنصب الذي هو محل المنادى (قوله ونحوه) وذلك كدخول لا فتقول في تابع
اسم لا لاسيويوه ظرف بالفتح اتباعا للفتح المقدّر وظرفا بالنصب اتباعا للفتح فان
اسم لا في محل نصب وظرف بالرفع نظر المحل لا مع اسمها لأن محلها ما عارفع بالابتداء
عند سيويوه ويعتنع ظرف بالجرا اتباعا للكسرة المفوطة به (قوله معرب) قدمه لشرفه
والأعراب في الفعل على خلاف الأصل لأن الأصل فيه البناء والاسم بالعكس
(قوله ولا ثالث لهما) أي على الصحيح ونقل الشاطبي عن بعضهم أن الفعل المضارع
المؤكّد بنون التوكيد مباشرة أو غير مباشرة ليس معربا ولا مبنيا فهو حالة بين
حالتين كالضما فياء المتكلم والصحيح أنه مبني إذا كانت نون التوكيد مباشرة
ومعرب إذا لم تكن مباشرة وسيأتي ذلك (قوله اتفاقا) منصوب على نزع الخافض
أي بالاتفاق أو على الحال من المبنى الذي هو المبتدأ على رأي سيويوه أي حالة كون
بنائه متفقا عليه (قوله لأنه الأصل في البناء) الجار والمجرور متعلق بالأصل وهو في
اللغة ما بنى عليه غيره وبطلق في الاصطلاح على معان أحسن ما يراد منها هنا الراجح
والمعنى لأن البناء على السمع كون هو الراجح في نظر الواضع وعلة ذلك أن البناء ضد

لمحله ويعتنع العالم بالجر
اتباعا للفظه لأن حركة البناء
الأصلية لا يجوز اتباعها
بخلاف العارضة بسبب
النداء ونحوه (والفعل
قسمان معرب ومبني) ولا
ثالث لهما (فالمعرب) الفعل
(المضارع المجرد من نون
الاناث والتوكيد) نحو
يضرب ولن يضرب ولم
يضرب (والمبني) الفعل
(الماضي اتفاقا) وكان
حقه أن يبنى على السكون
لأنه الأصل في البناء وانما
بنى على حركة لتشابهته الاسم

الاعراب والأصل في الاعراب أن يكون بالحركة فضده وهو البناء يكون الأصل فيه
 السكون تحقيقاً للتضاد وأيضاً البناء ثقیل للزومه حالة واحدة والسكون خفيف
 فناسب أن يكون الأصل فيه ذلك ليحصل التعادل (قوله في وقوعه) متعلق بالمشابهة
 وهو بيان لوجه المشابهة والمراد وقوعه بحسب الظاهر والألف في الحقيقة أن الصفة وكذا
 الصلة والخبر والحال ليس الفعل وحده بل مجموع الفعل والفاعل الذي هو الجملة ثم
 كون الفعل يقع موقع الاسم في الصلة محل منع لأن الصلة لا تكون الاجملة فإذ كره
 من المواضع الأربعة مسلم فيما عدا الموصول فإن الفعل فيه ليس واقعا وموقع الاسم
 لأن صلة الموصول لا تكون الاجملة فتدبر (قوله والأمر مبنى) أي على السكون
 أن كان صحيح الآخر ونائبه وهو الحذف أن كان معتل الآخر كما سيأتي (قوله وذهب
 الكوفيون) مقابل للقول الأصح الذي هو قول البصريين وقد رد مذهب الكوفيين
 بأن إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار وما ذكره خلاف الأصل الذي هو بناء
 الأفعال فلا يرتكب من غير ضرورة داعية إليه سيما مع مزيد التكافؤ (قوله مقدرة)
 حال من لام الأمر وفي نسخة تقدير أو معنى كونها مقدرة أنها غير محفوظة بها (قوله
 وقفا) منصوب على الظرفية توسعا أي في حالة الوقف وهو جواب عما يقال إن
 الالتباس مدفوع لأن المرفوع محرك الآخر بالضم والمجزوم ساكن الآخر فلا
 التباس ومحصل الجواب أن الالتباس يحصل في حالة الوقف ويكفي الالتباس ولو في
 صورة (قوله ثم أتى بهزة الوصل) فإن قلت هلا حرك ما بعد حرف المضارعة وهو الضاد
 واستغنى بذلك عن هزة الوصل فالجواب أنهم لم يحركوه لأجل المحافظة على صيغة
 المضارع إذ لو حركت لرجع للماضى (قوله توصلا) مفعول لأجله من قوله أتى أي لأجل
 التوصل للنطق بالسكن الذي هو الضاد (قوله ثم المعرب) أل فيه للعهد الذي كرى
 لتقدم مدخولها صريحاً في قوله والفعل قسمان معرب ومبنى وقوله فالمعرب الفعل
 المضارع وهو المراد هنا (قوله ما يظهر أعرابه) أي علامة أعرابه بناء على أن
 الأعراب معنوية أو يبقا الكلام على ظاهره بناء على أن الأعراب لفظية الذي هو
 نفس الحركة الموصوفة بالظهور (قوله وما يقدر) ما اسم موصول أو نكرة واقعة على
 قسم ويقدر فعل مضارع مبنى ما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على
 الأعراب فقد حرت الصفة أو الصلة على غير من هي له وقد تقدم لك جوابه ثم ظاهر
 سكوت المصنف عن وصف هذا التقدير هل هو مقدرة للتقدير أو للتثقل وتعرضه بعد
 التثقل كما تقدم لك نحو ذلك والمتبادر أن هذا التقدير للتثقل إذا التزم قد حذف لتوالي
 الأمثال وتوالي الأمثال ثقیل لا متعذر (قوله الصحيح الآخر) وهو ما آخره حرف صحيح
 بأن لم يكن من حروف العلة ويشترط أيضاً أن لا يتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو
 باء مخاطبة فإن اتصل به واحد مما ذكر كان أعرابه بالحروف وانما هذا الشرط
 أخذ من تخيله واقترانه على المضارع المعرب بالحركات ولو ترك هذا الشرط كان
 التثقل قاصراً إذ يكون القسم شاملاً للمعرب بالحروف وقد اقتصر في المثال على المعرب

في وقوعه صفة وصلية وخبراً
 وحالاً في قولك ضربت برجل
 ضرب وجاء الذي ضرب
 وزيد ضرب ورأيت زيدا
 قد ضرب وكانت الحركة
 فتجوز لتعادل خفتها ثقل
 الفعل (والأمر مبنى على
 الأصح) عند البصريين
 وذهب الكوفيون إلى أنه
 مضارع معرب مجزوم بلام
 الأمر مقدرة فاصل اضرب
 عندهم انضرب حذف
 اللام تخفيفاً ثم التاء خوف
 الالتباس بالمضارع وقفا
 ثم أتى بهزة الوصل توصلا
 إلى النطق بالضاد الساكنة
 (ثم المعرب من الأفعال
 قسمان ما يظهر أعرابه وما
 يقدر فالذي يظهر أعرابه
 الفعل المضارع الصحيح
 الآخر) كيف ضرب ولن
 يضرب ولم يضرب

بالحركات (قوله والذي يقدر اعرابه قسمان) بقي قسم ثالث وهو ما يقدر فيه السكون
فحولم يكن الذين كفروا وانما لم يذكره لأن التقدير هنا عارض وما ذكره من التقدير
الذاتي (قوله والذي يقدر فيه حرف الخ) كلامه يوهم الحصر وليس كذلك بل منه أيضا
ما حذف منه النون تخفيفا نحو قول الشاعر

أبيت أسرى وتبني تديكي * وجهك بالعنبر والمسل الذي

(قوله اذا أكتب بالنون) أي الثقيلة فانه معرب لعدم مباشرة النون له في اللفظ والفعل
المضارع انما يبنى اذا اتصلت به نون التوكيد وكانت مباشرة له فان لم تباشره كالأمثلة
التي سيدكرها عرب (قوله نحو لتبلون) فعل مضارع مبنى للمجهول والواو ضمير نائب
فاعل وهذا مثال للتصل به واو الجماعة وتبلاون مثال للتصل به ألف الاثنين وتبليان
مثال للتصل به ياء المخاطبة (قوله أصله) أي بعد توكيده بنون التوكيد الثقيلة وأما
قبل التوكيد فأصله تملوون يوزن تنصرون يواوين الأولى لام الفعل لأنه مضارع بلا
يملون الا بتلاوه وهو الاختيار والتجربة والواو الثانية واو الجماعة (قوله وثلاث
نونات) النون الأولى نون الرفع والثنتان نون التوكيد لأن نون التوكيد الثقيلة
مشددة والحرف المشدّد يحذفين وهذه النونات الثلاث واو (قوله تحركت الواو
الأولى) وهي لام الفعل وقوله وانفتح ما قبلها أي استقر على فتحه وما ذكره المصنف
غير متعين اذ لك أن تقول أيضا استقلت الضمة على الواو الأولى وحذفت فالتقى
سا كان الواو الأولى والواو الثانية وحذفت الأولى لا لتقاء الساكنين (قوله فاجتمع
سا كان) وهما الألف المنقلبة عن الواو والواو والجماعة (قوله لا لتقاء الساكنين) أي
للتخلص منه (قوله ثم حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال) وهي النونات الثلاث
واستشكل هذا بأنه قد جمع بين ثلاث نونات في نحو النساء جنن في الماضي ويجنن
في المضارع وأجيب بأن في كل من المثليين نونين من نفس السكامة ونونان في
نون ضمير جمع النسوة وذلك لأن جنن فعل ماضٍ مسند لضمير جمع النسوة ويجنن فعل
مضارع مسند له أيضا فأصله قبل دخول نون الضمير جنن وأما تملوون فان النونات
الثلاث فيه زوائد كما علمت والتقل انما يحصل بالزوائد دون الأصلية فقد ظهر الفرق
بين المثالين (قوله واو الجماعة ونون التوكيد) بالرفع بدل من سا كان الذي هو فاعل
اجتمع (قوله تحركت الواو بالضمّة) دون غيرها من الحركات لمناسبة الضمة لها وانما
لم تحرك نون التوكيد الأولى لانها مدغمّة في الثانية والمدغم لا يكون الا سا كافم
يمكن تحريكها اذ لو تحركت انقل الادغام مع كونه واجبا لاجتماع المثليين (قوله ولم
تحذف) أي الواو (قوله لعدم ما يدل عليها) أي لعدم وجود ما يدل على الواو وهو
خصوص الضمة فان قلت هلا حذفت النون المشددة والجواب انه حي بها الغرض وهو
التوكيد فلو حذفت فأت ذلك الغرض (قوله حب قلبها ألفا) أي عملا بقتضى
القاعدة السابقة (قوله لا اعتداد بها) أي في اعلال الكلمة وتغييرها (قوله أصله)
أي بعد التوكيد وأما أصله قبل التوكيد لتبلاون (قوله لتبلاون) بثلاث نونات زوائد
الأولى نون الرفع والثانيتان نون التوكيد (قوله لتوالي النونات) أي الزوائد

(والذي يقدر اعرابه
قسمان ما يقدر فيه حرف
وما يقدر فيه حركة فالذي
يقدر فيه حرف الفعل
المضارع المرفوع المتصل به
واو الجماعة أو ألف الاثنين
أو ياء المخاطبة اذا أكد
بالنون فانه يقدر فيه نون
الرفع نحو لتبلاون وتبلاون
وتبليان) فلتبلاون أصله
لتبلاون يواوين وثلاث
نونات تحركت الواو الأولى
وانفتح ما قبلها قلبت ألفا
فاجتمع سا كان حذفت
الألف لا لتقاء الساكنين
ثم حذفت نون الرفع لتوالي
الأمثال فاجتمع سا كان
واو الجماعة ونون التوكيد
المدغم تحركت الواو بالضمّة
لا لتقاء الساكنين ولم تحذف
لعدم ما يدل عليها فان قلت
اذا تحركت الواو بالضم
وانفتح ما قبلها يجب قلبها
ألفا ولم تقلب ههنا قلت
الضمة العارضة لا اعتداد
بها فلا يعمل لاجلها وتبلاون
أصله لتبلاون حذفت نون
الرفع لتوالي النونات وتبليان

الثلاث ولم تحذف نون الرفع التي سا كان ألف الاثنين ونون التوكيد الأولى المدغمة في الثانية وحركوا النون الثانية من نون التوكيد الثقيلة بالكسرة تشبيها لها بنون المشي بجامع الوقوع بعد ألف الاثنين وإن كانت هنا ضمير افتحى اسم وفي المشي حرف ثم هذا الكسر ليس لأجل التخلص من التقاء السكونين بل اغتفر التقاء السكونين هنا لأنه يجوز في مواضع من إذا كان الأول حرف علة قبله حركة من جنسه والثاني مدغم كهذا المثال ولم تحذف الألف لأنها لو حذفت التبعس ففعل الاثنين بفعل الواحد ولم تحرك النون الأولى من نون التوكيد لأنها مدغمة في الثانية فلا يمكن تحريكها ولم تحذف لأنه جى بها الغرض وهو التوكيد لحذفها في ذلك الغرض ولم تقاب الواو أو أفع مع أنها تحركت وانفتح ما قبلها لأنها لو قلبت ألفا لم تقا الساكين الألف المقلبة عن الواو أو ألف الاثنين (قوله أصله لتبليو بنين) أي بعد التوكيد وما قبله فأصله لتبليو بنون تنصيرين (قوله وانفتح ما قبلها قلبت ألفا) أي هملا بمقتضى القاعدة (قوله لحذفت الألف) وانغاصت بالحذف دون الياء مع أن التخلص من التقاء الساكنين يحصل بحذف الياء أيضا لأن الألف جزء من الكلمة بخلاف الياء (قوله فحركت الياء) أي ليحصل التخلص من التقاء الساكنين وانغاصت تلك الياء بالتحريك ولم تحذف لعدم ما يدل عليها من الحرك كان قبلها وهي الكسرة وانغاصت لم تحذف النون المشددة لأنه جى بها الغرض وحذفها ينافي ذلك الغرض وبأني في الياء هنا ما تقدم في الواو ومن السؤال والجواب المذكورين في كلام المصنف (قوله لتوالي النونات) وأما إذا حذفت لتوالي الأمثال بل للجازم فإنها لا تقدر نحو ولا يصدر ذلك ولا تبعان فأماترين أصل الأول قبل التوكيد ودخول الجازم يصدر ذلك حذفت نون الرفع عند دخول الجازم وهو لا الناهية فصار يصدر ذلك ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى سا كان وهما أو الجماعة والنون الأولى من نون التوكيد المدغمة في الثانية ثم حذفت الواو لدلالة الهمزة قبلها عليها فصار يصدر ذلك وأصل الثاني قبل التوكيد والجازم تبعان حذفت نون الرفع للجازم وهو لا الناهية فصار لا تبعان ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فالتقى سا كان وهما أو ألف والنون المدغمة لا جازم أن تحذف الألف لأنها تبتس فعل الاثنين بفعل الواحد ولا النون ثلثا بفوت الغرض الذي جى بهم لأجله ولا يمكن تحريك النون الأولى من نون التوكيد الثقيلة لأنها واجبة الإدغام وتحريكها يمنع من ذلك فحركت النون الثانية بالكسر كنون المشي واشتغرت هنا التقاء السكونين كما في لتبليو وأصل الثالث قبل التوكيد ودخول الجازم ترأين بهمزة مفتوحة بعد الزاء الساكنة وبعد الهمزة ياء مكسورة فصار ساكنة بوزن تمنعين قالوا فاء الكلمة والهمزة عيم أو الياء الأولى لأنها نقلت حركة الهمزة إلى الزاء ثم حذفت الهمزة تخفيفا للثقل الاستعمال فصار ترأين بفتح الزاء وكسر الياء الأولى وسكون الثانية قلبت الياء الأولى ألفا لتحريكها وانفتح ما قبلها فالتقت ساكنة مع الثانية الساكنة حذفت لأنها جزء كلمة فصار ترأين بفتح الزاء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المدغمة في ما الزائدة حذفت النون فصار أماتري

أصله لتبليو بنين تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالتقى سا كان الألف وياه الخاطبة حذفت الألف لالتقاء الساكنين وحذفت نون الرفع لتوالي النونات فاجتمع سا كان ياء الخاطبة والنون الأولى من نون التوكيد فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة وحيث حذفت نون الرفع لتوالي النونات فإنها تقدر حركتها على بقاء علامة الرفع (والذي يقدر فيه حركة قسمان

بسكون الياء بعد الزا المفتوحة ثم كد بنون التوكيد الثقيلة فالتقى سا كان وهما
 ياء المخاططة والنون المدخمة وحذف أحدهما متعذرا فحركت الياء بحركة تجانسا وهي
 السكسرة وقبه ما تقدم من السؤال والجواب في كلام المصنف والاعراب في هذه
 الامثلة الثلاثة لغضى لأنه يحذف النون للجازم لا تقديري وإن النون حذفت لتوالي
 الامثال كالامثلة الثلاثة التي ذكرها المصنف (قوله ما تقدر) ما موصولة أو نسكرة
 موصوفة واقعة على قسم وتقدر فعل مضارع مبنى للمالم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير
 مستتر يعود على الحركة وتعذرا منصوب على التمييز أو مفعول لا حمله وحمله تقدر من
 الفعل وضميره صيغة أو صلة حرت على غير من هي له ومثله يقال في قوله وما تقدر
 استنقالا وهما تقدر فيه الحركة للتعذر أيضا ما اشتغل آخره بحركة النقل كافي قول
 القائل ونهنت نفسي بعدما كدت أفعله بفتح الازم والاصل أفعلمها فحذفت
 الالف اعتباطا ثم نقلت حركة الهاء وهي الفتحة الى الازم بعد سلب ضعفها التي هي
 علامة الرفع فصارت الرفع مقدرا فهو مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها
 اشتغال المحل بحركة النقل أو سكن آخره للادغام نحو يضرب بكر فان يضرب مرفوع
 بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل
 الادغام ولم يتعرض المصنف لهذا لأن التعذر فيه ليس ذاتيا بل عرضي وكلامه
 في التعذر الذاتي والفرق بينهما أن الأول التعذر فيه لما منع بحيث لو أزيل ذلك المانع
 ظهرت الحركة وأما الثاني فإن التعذر فيه غير منفصل إذا لُف في يخشى مثلا دائما
 ساكنة فلا تقبل الحركة فالتعذر ذاتي وما بالذات لا يزيل (قوله وهو ما في آخره ألف)
 لو حذف في لكان أخصرا وأوضح لأن الالف نفس الآخر لا أنها في الآخر فزيادة لفظة
 في نحو ج لتسكف (قوله فانه تقدر فيه الضمة فقط) وذلك لأن كلاما الواو والياء
 حرف ثقيل وتحرى به بالضمة يزيد ثقله فقد رت الضمة لذلك فيكون المانع من ظهورها
 النقل (قوله وتظهر الفتحة) وأما عدم ظهورها في نحو قول كعب بن زهير رضى الله عنه
 أرجو وأمل أن تدومودتها * وما خال لدينا منك تنوّل
 وقول الشاعر ما أقدر الله أن يدني على شحط * من داره الحزن من داره صول
 فقل ضرورة وقال بعضهم هو اختيار وخرج عليه قراء بعضهم أو يعفو الذي يسده
 عقدة السكاح بسكون الواو (قوله إذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك) تقيد لقوله مبني
 على الفتح فخرج بالضمير الاسم الظاهر نحو ضرب زيد وبالرفع ضمير النصب نحو
 ضربك وضربه وبالحركة الساكن نحو ضربا فانه في هذه الامثلة مبني على الفتح
 الظاهر وما ذكرناه من أن الفتحة في ضربا فتحة بناء هو الصحيح لأنه حيث حصلت بها
 المناسبة استغنى عن جعلها مجردا المناسبة وبعضهم جعلها مجردا المناسبة فتسكون
 حركة البناء مقدرة وانما سكن آخره مع ضمير الرفع المتحرك لكرهية توالي أربع
 متحرركات فيما هو كالسكامة الواحدة في نحو ضربت وحمل عليه نحو أكرمت
 واستخرجت فالفعل مبني على فتح مقدرة منع من ظهوره هذا السكون العارض وانما
 ضم مع الواو في نحو ضربوا طلبا للمشاكسة فلهذه الضمة ضمة مناسبة فهو مبني على فتح

ما تقدر تعذرا) وهو ما في
 آخره ألف (يخشى) فإنه
 يقدر فيه الضمة والفتحة نحو
 هو يخشى وإن يخشى (وما
 تقدر استنقالا) وهو ما في
 آخره واو (كبد عور)
 ما في آخره ياء نحو (يرى)
 فانه تقدر فيه الضمة فقط
 وتظهر الفتحة على الواو
 والياء الخفتا (والمبني من
 الأفعال قسمان مبني على
 الفتح) كضرب واستخرج
 إذا لم يتصل به ضمير رفع
 متحرك أو واو الجماعة
 (ومبني على السكون أو
 نائبه) فالأول كضرب

مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة هذا هو الرابع وذهب بعضهم الى
انه ان اتصل به ضمير الرفع المتحرك بنى على السكون وان اتصل به واو الجماعة بنى على
الضم وهو ظاهر كلام الشارح فان أردت تخرج كلامه على الطريقة الاولى الرابعة
فقد ثبت الفتح في قوله مبنى على الفتح بالظاهر أى ان الماضى مبنى على الفتح بالظاهر
اذ لم يتصل به الخ أى مدة عدم اتصال ما ذكر به والا بأن اتصل به ما ذكر بنى على فتح
مقدر (قوله فانه مبنى على السكون) سواء كان ذلك السكون لفظيا كضرب أو
تقديرية كضرب الرجل فانه مبنى على سكون مقدر منع منه اشتغال المحل بالسكسة
التي احتملت للتخلص من السكونين ثم محل بناء فعل الامر على السكون اذ لم تباشره
نون التوكيد فان باشريته بنى على الفتح نحو اضربن واضربن (قوله والثاني كالغز
واخش وارم) محل بناء ما ذكر على الحذف اذ لم تتصل به نون النسوة ولم تباشره نون
التوكيد فان اتصلت به نون النسوة بنى على السكون نحو اغزون واخشين وارمين
وان باشريته نون التوكيد بنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين وبقي ههنا مسألة
دقيقة ينبغي التنبيه عليها وهو انه قد يدخل بعض الافعال من فعل الامر الاعمال
حتى يبقى على حرف واحد وذلك كفعل الامر من أى بمعنى وعد وأصل أى رأى
كضرب تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ومضارعها يرمى وأصله يرمى كضرب
حذفت الواو لوقوعها ساكنة بين مدو قتيها الفتح والسكسة وحذفت الفحة التي على
الياء لثقل فصاري يرمى وفعل الامر منه اهيماء السكت وأصله اوفى كرمى فحذفت
الياء لان الامر يبنى على حذف حرف العلة وحذفت الواو لاحتلالها هنا على حذفها
في المضارع فصارع حذفت همزة الوصل استغناء عن فصاراه وألحقته بهاء السكت
لأجل الوقف وأما في الوصل فحذفت الياء لفظا لا خطا وعلى ذلك يخرج جواب
الغز المشهور وهو ان هندا الميمية الحسناء * رأى من أضرمت لخل وفاء
فان ظاهره ان حرف توكيد ونصب فيقال حينئذ كيف رفعت ان الاسم وهو هندا
وأى موجب لحذف التنوين فيها وجوابه ان الهمزة فعل أمر والنون التوكيد والاصل
او ابن حذفت النون لان الامر من الافعال الخمسة يبنى على حذف النون فصار او اوى
ثم حذفت الواو من فعل الامر لاجل المضارع فصار اوى فحذفت الهمزة الاولى
استغناء عنها فصار اوى ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فحذفت الياء لالتقاء
الساكنين فصار ان وهند منادى مبنى على الضم في محل نصب أى ياهند فحرف
النداء محذوف والميمية نعت لها بحسب اللفظ والحسناء نعت لها بحسب المحل لان
المنادى في محل نصب أو مفعول بفعل محذوف تقديره أمدح الحسناء أو صفة لموصوف
محذوف أى عدى ياهند الحسيلة أو الحالة الحسناء ووأى مفعول مطلق لقوله ان أى
عدى وعدو من اسم موصول مضاف لوى وحالة أضرمت من الفعل وفاعله صالحة من
وخل جار مجرور متعلق بقوله أضرمت ووفاء مفعول أضرمت ثم اذا وقع قبل هذا
الفعل وهو اه ساكن من كلمة جار نقل حركة الهمزة لذلك الساكن على قياس تحقيق
الهمزة فحذفت حينئذ الهمزة تقول فل بالخير يا زيد أى عد بالخير وهند قالت بالخير

فانه مبنى على السكون
(والثاني كالغز واخش
وارم وقولا وقولوا وقول)
فانه مبنى على نائب السكون
وهو الحذف فالحذف من
اغز الواو والضممة قبلها
دليل عليها ومن اخش
الألف وانفتح قبلها دليل
عليها ومن ارم الياء والسكسة
قبلها دليل عليها ومن قولا
وقولوا وقول النون

يا حمز وبتحرك لام قبل وناه قالت بالسكسر فلم يبق من فعل الامر غير السكسر
المنقولة للام قبل وناه قالت والغز فيه بعضهم بقوله

في أى لفظ بانحاء المله * حركة قامت مقام الجملة
وقد الغزت فيما اذا انقلت حركة الهمزة للتاء في نحو قالت زيد بقولني

نحاة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حاز أجزاء الكلام
به التحريك قام مقام فعل * به استترا الضمير على الدوام

وحلل الغزان الحركة التي تحت التاء قائمة مقام فعل الامر وفاعله المستتر فيه فهي
فعل واسم والتاء نفسها حرف لانها تاء التانيب فبسبب تحريكها حازت أجزاء الكلام

التي هي الاسم والفعل والحرف وقوله به استترا الضمير صفة لفعل فان فعل الامر
ضميره مستتر دائما لا يظهر أبدا (قوله والحروف كلها مبنية) ان جعلت أل في الحروف

لاستغراق فكل تأ كيد وان جعلت للجنس فهي تأسيس أى ان كل حرف من
الحروف مبني لان الاصل فيها البناء فلا يسأل عن علة بنائها انهم ما بنى منها على

خلاف السكون يعمل كما سيذكره المصنف * فان قلت قد أعرب بعض الحروف
كما في قول الشاعر ألام على أوولو كنت عالما * بأذنا بل ولم تفتني أوائله

فقد جرت لوبعلى وهي حرف * فالجواب ان لو هنا أريد لفظها او قد تقرر ان السكامة متى
أريد لفظها صارت اسما سواء كانت حرفا أو فعلا فالكلمات كلها متساوية في ارادة

لفظها وانما يفتقر بعضها عن بعض باستعمالها في معانيها وأمثال هذا كثيرة كقولهم
من حرف جرو ضرب فعل ماض وقد حرف تحقيق ونحو ذلك (قوله لانها لا يتوارد عليها

الخ) الضمير في انها يعود للحروف ويتوارد أى يتداول وما في قوله ما تفتقر الخ واقعة
على معان وقوله في دلالتها أى الحروف عليها أى على تلك المعاني وهذه النسخة واضحة

وأكثر النسخ لانها لا يتداول عليها ما يفتقر في دلالتها فيحتاج لتكلف في تصحيح هذه
العبارة بأن يجعل الضمير في دلالتها راجعا الى اعتبار لفظها وهو من قبيل الخذف

والايصال أى دلالتها على الخذف الضمير الأول واتصل الثاني بدلالة بعد حذف الجار
والمعنى ان علة اعراب الاسم هو تواردها على معانيها في تميز بعضها عن بعض الى

الاعراب فالفاعلية مثلا انما امتازت عن المفعولية بالرفع والمفعولية امتازت عنها
بالنصب ونحو ذلك ومعلوم ان هذه معان تراكيبية يدل عليها مجموع المركب وأما

الحروف فهي وان دلت على معان متعددة كن فائها تكون لا ابتداء وللتبعض وغير
ذلك لكن هذه المعاني المدولة للحروف تسمى معاني افرادية والمعاني الافرادية

لا تفتقر للاعراب فلو أعربت الحروف لسكان اعرابها ضائعا والحاصل أن الحرف
غنى عن الاعراب لان له في كل تركيب معنى لا يلبس بغيره حتى يحتاج لان يميز

بالاعراب بخلاف الاسم فان المعاني الواردة عليه انما تميز عن بعضها بالاعراب
لكونها تستفاد من التركيب (قوله بالنسبة الى البناء) وأما بالنسبة الى غير ذلك فلها

تقسيمات أخر كتسميتها الى مختص ومشارك وإلى ما يعمل وما لا يعمل وما يعمل الجروما
يعمل النصب الى غير ذلك من التقاسيم التي لا تخصبها هنا (قوله وهو الاصل) أى في كل

(والحروف كلها مبنية)
لانها لا يتوارد عليها ما تفتقر
في دلالتها عليها الى الاعراب
(وهي) بالنسبة الى البناء
(أربعة أقسام) قسم (مبنى
على السكون) وهو الاصل
(نحول) من الحروف المجازمة
(و) قسم (مبنى على الفتح)
للخفة

مبنى لأنه الأصل في خصوص الحرف كما قد يتوهم (قوله نحو ليت) بنيت على حركة
 اثلاثا تأتي ساكنا وكانت نفس الفتحة للفتحة (قوله من الحروف الناصخة) حال من
 ليت لأنه قد أريد بها لفظها فتسكون اسماء معرفة والجاء والمجرور بعد المعارف يعرب
 حالا كما هو القاعدة ومعنى كونها ناصخة أنها من الرفع المبني من النسخ وهو الأزالة
 لأن الحروف الناصخة وهي إن وأخواتها التي منها ليت تندب المبتدأ وترفع الخبر نحو
 ليت الحبيب حاضر (قوله نحو جبر) بنيت على حركة لتلايتي ساكنا لو بنيت على
 السكون وكانت كسرة لما قاله المصنف (قوله من الحروف الجوابية) يقال فيه ما قيل
 في قوله من الحروف الناصخة والجوابية نسبة للجواب ضد السؤال نسبت إليه لأنه
 يجاب بها السؤال كما يجاب بنعم فإذا قال القائل هل زيد عندك فالجواب بنعم أو جبر
 وقد يقع الراء قال في الغني جبر بالكسر على أصل التقاء الساكنين كما مس وبالفصح
 كآين وكيف حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حق وأرى الجني الذي جبر بكسر الراء
 وفتحها والسكسر أشهر (قوله لشبهها بالغايات) علمه لسكون البناء على خصوص الضمة
 وأما علمه كون البناء على حركة فالخلاص من التقاء الساكنين ووجه شبهها بالغايات
 أن كلا من منذ والغايات مفتقرة في أداء معناه إلى شيء من الغايات مفتقرة للمضاف إليه
 ومنذ مفتقرة للمجرور والعامل لسكن هذا التعليل وإن صح ليس خاصا بمنذ بل هو
 عام في جميع حروف الجر فإنها كلها مفتقرة إلى الجرور والعامل فلا حسن أن يقال
 إن حركة الذال حركة اتباع لليم والساكن جاز غير حصين فلا يمنع من الاتباع قال في
 الغرر ليس في الحروف ما هو مبنى على الضم غير منذ (قوله من الحروف الجارة) يجربها
 اسم الزمان لسكن تارة يكون ماضيا نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة فمكون منذ حيث تدعى
 من وتارة يكون حاضرا نحو ما رأيت منذ يومنا هذا فتكون بمعنى في ومذهب الجمهور أن منذ
 محذوفة النون وأصلها منذ فليست كلمتين أصليتين مستقلتين فإن كانت اسماء ورفعت
 بعدها اسم زمان فإن كان ماضيا نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة فهي بمعنى أول المدة وإن
 كان الزمان حاضرا نحو ما رأيت منذ شهر فافهمي بمعنى جميع المدة (قوله فإنما اسم) أي
 مبتدأ أو خبر تقول ما لقيته منذ يومان فإن جعلتها مبتدأ فالنقدير أمده عدم اللقاء
 يومان وإن جعلتها خبرا فالنقدير بيني وبين لقائه يومان واستناد الرفع إليها في قول
 المصنف الرفع ينبغي أن يراد بها الواقعة مبتدأ لأنها تكون رافعة للخبر حيث تدعى أمما منذ
 الواقعة خبرا فليست رافعة وإن كانت اسماء لأن الخبر مرفوع بالمبتدأ الرفع له اللهم
 الأعلى القول بأن كلامه مرفوع لصاحبه لسكنه ضعيف فلا يخرج كلام المصنف
 عليه بل يخرج على الأرجح من أن المبتدأ رافع للخبر وحينئذ يرد عند في كلامه منذ
 الواقعة مبتدأ لأنه قد قيد بها بكونها رافعة وقيل إن منذ ليست رافعة لشيء فليست
 مبتدأ ولا خبرا بل هي ظرف مضاف للمعمولة بعدها يومان فاعل بفعل محذوف أي
 انتهى إلى ماضي يومان ورد هذا القول بأن فيه حذف الفعل بدون احتياج إليه
 وبقي فيه من الأوجه غير ما ذكر (قوله والبناء على القول بأنه معنوي) البناء مبتدأ
 وقوله لزوم خبره والجاء والمجرور متعلق بخذوف حال من البناء ومعنى الحال هنا من

(نحو ليت) من الحروف
 الناصخة (و) قسم (مبنى
 على السكسر) على أصل
 التقاء الساكنين (نحو جبر)
 يقع الجسيم وسكون الياء
 التختية من الحروف
 الجوابية (و) قسم (مبنى
 على الضم) لشبهها بالغايات
 (نحو منذ) من الحروف
 الجارة بخلاف الرفع فإنما
 اسم (والبناء) على القول
 بأنه معنوي

المتدا لانه في الاصل مضاف اليه أي وتفسير البناء حالة كونه جاريا على القول بأنه
معنوي ومعنوي نسبة للمعنى من قبيل نسبة الجزئي للكل لان المعنى أمر كلي يشمل
البناء وغيره وانما قدم البناء على الاعراب لقلة الكلام على أنواعه (قوله لزوم آخر
الكلمة) يعني أن آخر الكلمة لا يختلف بسبب دخول العامل فشمل ما لم يختلف
أصلا كالزوم كم للسكون وهو لا للسكسر أو يختلف الآخر لا بسبب دخول العامل نحو
اختلاف حيث بسبب اللغات التسع ونخرج نحو الفتى فان اختلاف آخره باختلاف
العوامل مقدر فهو متغير تقدير او قوله واحدة مفعول للمصدر الذي هو لزوم المضاف
لفاعل وهو آخر الكلمة وقوله لغير عامل جار ومجرور حال من اللزوم قيل وكان الاولى
حذفه لان أثر العامل يعرض ويحول وليس لنا كلمة تلزم حالة واحدة لعامل وقد يجاب
بأن هذا القيد ذكر لتحقيق المساهمة كما هو الاصل في القيد (قوله لزوم هو لا) اغما
بنيت هو لا وبقيت أسماء الاشارة لتكون أشبهت الحرف بشبهاتها لانها تضمنت
معنى وهو الاشارة وحقق ذلك المعنى أن يؤدي بالحرف للسكن لم يضعوا له حرفا يدل عليه
(قوله وعلى القول بأنه لفظي) عطف على القول بأنه معنوي أي والبناء على القول
بأنه لفظي ما جى به الخ فاجى خبر عن البناء والجار والمجرور حال منه على نحو ما تقدم
لك وجى فعمل ماض مبني للمجهول وبه نائب الفاعل أي جاء به الواضع أو وجد في آخر
الكلمة المبينة والاحسن من هذه العبارة أن يقال ما رسمته الكلمة من شبه الاعراب
لان التعمير بما جى به يوهن أن البناء أمر طارئ على الكلمة وليس كذلك بل هو
ملازم لها دائما (قوله لا لبيان مقتضى العامل) وأما ما جى به لبيان مقتضى العامل
فانه اعراب وقوله من شبه الاعراب بيان لما جى به وشبهه بفتح الشين والباء أو بكسر
فسكون بمعنى المشابهة ويمايه أن الحركة في أمس مثلا وهي الكسرة تشابه الحركة في
يزيد وانما الفارق بينهما ما أن حركة يزيد جى به المقتضى العامل فهي حركة اعراب
وحركة أمس ليست كذلك لكن بينهما مشابهة في الصورة فان حركة البناء صورتها
ولفظها حركة اعراب والمقتضى بفتح الضاد المطلوب أي أمر اقتضاء العامل
وطلبه من رفع أو نصب أو جر أو حزم وكأنه قال البناء ما يشبه الاعراب في كونه حركة
أو حرفا أو سكونا أو حذف أو في كونه في آخر الكلمة (قوله وليس حكاية) اسم ليس
ضمير مستتر يعود على ما جى به أي وليس ذلك الاثر الذي جى به حكاية ولا نقلا الخ
فان هذه الحركات الاربعة لا تسمى اعرابا ولا بناء وزيد على ما ذكره المصنف أن
لا تكون تلك الحركة للنسبة أو يكون السكون للوقف أو التحفيف فخرج الضمة في
ضربوا فانها للنسبة والفعل مبني على فتح مقدر كما تقدم ونحو جاء زيد بالسكون فانه
مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها السكون العارض لاجل الوقف ونحو
ضربت بسكون الباء للتحفيف فان حركة البناء مقدرة بجميع ما ذكر لا يسمى اعرابا
ولا بناء (قوله من زيدا) من اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وزيدا
خبر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها النسبة لاجل محل بحركة الحكاية

(لزوم آخر الكلمة حالة
واحدة لغير عامل) كزوم
كم للسكون ولزوم أين للفتح
ولزوم هو لا للسكسر ولزوم
حيث للضم وعلى القول بأن
لفظي ما جى به لا لبيان
مقتضى العامل من شبه
الاعراب وليس حكاية
ولا نقلا ولا اتباعا ولا تحكما
من ساكنين فالحكاية
نحو من زيد بالنصب جوابا
لمن قال رأيت زيدا وانتقل
فيحذفن أو فيضم النون
نقلا من المزمرة والاتباع

ومثله من زيد بالجرح جوابا بان قال مررت بزيدا بالرفع أيضا جوابا بان قال جاء زيد
 ووجهه في الأخير أن الضمة الموجودة ليست هي ضمة العامل الذي هو المبتدأ بل
 الضمة الموجودة قبل الحركات التي العامل فيها جاء وحينئذ فتقدر ضمة الرفع حالة
 جعله خبرا فثبت لك أن الحركات الثلاث تقدر في المحكي (قوله بكسر الدال) فالجرح
 مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الانباع
 فالكسرة التي على الدال ليست كسرة اعراب لسكون العامل لا يقتضيها لان العامل
 لا يقتضي غير الضم وقد قدرناه ولا حركة بناء لان الاسم معرب وكذا يقال في البقية
 (قوله وأنواع البناء) المراد بالانواع هنا الاقسام لا الانواع بالمعنى الذي اصططح عليه
 المنطقة وهذه أنواع البناء مطلقة سواء كل لفظيا أو معنويا فعلى أنه لفظي يكون
 البناء نفس الضمة ومناوب منها كالألف في يازيدان والواو في يازيدون وعلى أنه
 معنوي هو لزوم مخصوص علامته الضمة ومناوب عنها وقس الباقي وكذا القول في
 أنواع الاعراب (قوله ضم) أي نوع من اللزوم الذي وصفت السكامة المبنية به يدل
 عليه بالضم فتسكون هذه الاقسام ليست نفس البناء بل دال عليه بناء على أنه معنوي
 أو يبقى الكلام على ظاهره بناء على ان البناء لفظي وكذا يقال في البقية قال الرضي
 وإذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات
 غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث أولا كضمة قاف قل ومع القرينة تطلق على
 حركات الاعراب أيضا كقول المصنف يعني ابن الحاجب بالضمة رفعا والسكون خفضا
 يطلقون أحد النوعين على الآخر مطلقا (قوله ولثقلهما) أي الضم والكسر لم يدخل
 فيه أي في الفعل ويؤخذ منه أن الضمة في ضربوا ليست ضمة بناء بل للنسبة وأن
 الفعل مبني على فتح مقدرة على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وقد
 تقدم ما فيه (قوله نحوكم وأين) كل منهما اسم استفهام (قوله نحوكم وبان) الأول فعل
 أمر مبني على السكون والثاني فعل ماض مبني على الفتح (قوله نحوكم وبان) تشديد
 انون لان الأول مثال للمبني على السكون والثاني مثال للمبني على الفتح (قوله
 والاعراب على القول بأنه لفظي الخ) في اعرابه ما سبق في قوله والبناء الخ ولفظي
 نسبة للفظ بالمعنى المصدري أي التلفظ من نسبة المتعلق بفتح اللام وهو الاعراب الى
 المتعلق بكسرها وهو اللفظ بمعنى التلفظ فان أبقينا اللفظ على معناه الاسمي أهني
 الصوت المشتمل على الحروف كانت النسبة من قبيل نسبة التلخيص وهو الاعراب الى
 العام وهو اللفظ مطلقا أعني من أن يكون تلك الحركات أو غيرها والقول بأن الاعراب
 لفظي هو مذهب الجمهور وهو القول المنصور لان الاعراب انما هي به تميزا بالمعاني
 والتمييز انما يكون بما يتلفظ به لا بالمعنى فلذلك قدمه المصنف أو قدمه لطول السكالا
 على تعريفه باعتبار أنه معنوي ثم ما ذكره معناه الاصطلاحي وأما معناه لغة فهو مصدر
 أعرب الشيء إذا غير أو حسنه أو بأنه الى غير ذلك من المعاني * واعلم أن الاعراب
 منه مخني وهو الذي يقع في الجمل والمبنيات وتعرف بالمصنف لا يشمله وقد يقال ا

نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا
 لكسر اللام والتخلص من
 التثنية الساكنين نحو لم
 يكن الذين كفروا (أنواع
 البناء أربعة ضم وكسر)
 وهما اثنيان ولثقلهما أو قل
 الفعل لم يدخل فيه ودخلا
 الاسم والحرف (وفتح
 وسكون) وهما خفيفان
 ولثقلهما أدخلتا الكلام
 الثلاث الاسم والفعل
 والحرف (فالسكون والفتح
 يشتركان فيهما الاسم) نحو كم
 وأين (والفعل) نحو قم وبان
 (والحرف) نحو لم وبان
 (والكسر والضم يختص
 بهما الاسم والحرف ولا
 يدخلان الفعل) مثال
 دخول الكسر في الاسم
 والحرف أمس وجبر ومثال
 دخول الضم في الاسم
 والحرف من في لغة من رفع
 بها أو جرف الرفع اسم
 والجارحة حرف (والاعراب)
 على القول بأنه لفظي

قوله ولو تقدير أرا دبه ما ليس لفظيا في شمل الاعراب المحلى أيضا (قوله ما جي فيه) أى
أتى به المتكلم واللام فى قوله لبيان التعليل متعلق بجى وقوله من حركة الى آخره متعلق
بجى أيضا وهو بيان لما والمعنى ان الاعراب نفس الحركات وهى الضمة والفتحة
والكسرة وما ناب عنها من حركة أخرى أو حرف وهو الواو والالف والياء والنون
التي أتى بها العامل أو السكون وما ناب عنه وهو الحذف هذا وقد اعترض أبو حيان
على قول أكثر النحاة أو سكون أو حذف بأنه يكفي أن يقال أو حذف لأن الحذف على
قسمين حذف حركة نحو يضرب إذا أدخلت الجازم قلت لم يضرب فمحذف الحركة
وحذف حرف نحو لم يذهب أصله يذهبان فالحذف يشمل حذف الحركة وحذف الحرف
فلا يجعل ما كان قسما من الشئ قسيما له (قوله تغيير آخر الاسم) أطلق التغيير وأريد
أثره الذى هو التغير وذلك لأن القائم بالكلمة أغما هو التغيير وأما التغير فهو وصف
قائم بالكلمة فلم يبق التغيير على معناه الا على لم يصح تعريف الاعراب به لانه يلزم
عليه وصف الشئ بصفة غيره لان الاعراب وصف للكلمة كالتغير وأما التغير فهو
وصف قائم بالكلمة ثم التغيير ما فى وصف آخر الاسم أو فى ذاته كما تقدم قال الرضى
ولا يقال ان التعريف غير جامع لان التغيير فى نحو مسلمان ومسلمون ليس فى الآخر
اذا الآخر هو النون وذلك لان النون فىهما كالتنوين فكأن التنوين لعروضه لم يخرج
ما قبله عن أن يكون آخر الحروف فكذلك النونات (قوله المتسكن) أى المعرب نخرج
الاسم غير المتسكن وهو الذى شابه الحرف فانه مبني نحو هذا الذى (قوله والفعل)
بالجر عطف على الاسم أى وتغيير آخر الفعل المضارع الخالى من النون وأما اذا
باشرة احدى النونين فانه يكون مبنيا وعن أبى طهمة انه مع نون الاناث معرب
بحركات مقدرة منع من ظهورها سكون النون وقال بعضهم بأعرابه أيضا وان باشرة
نون التوكيد (قوله لفظا أو تقديرا) حال من تغيير أى طالة كون ذلك التغيير ملفوظا
به أو مقدر او المراد التاليف بدله أو تقديره لان التغيير بمعنى التغير كما قلنا لا يلفظ به
ولا يقدر بل الملفوظ به والتقدير له وقوله بعامل الدافعية للسمية متعلقة بتغيير وقد
تقدم تفسير العامل (قوله وأنواع الاعراب أربعة) اعترض ذلك أبو حيان بأن ثلاثة
منها ثبوتيات وواحدة عدى لانه عدم تلك الثبوتيات وما يكون عدمها لا يشترك فى
النوعية مع الوجودى فاذا ليست أنواع الاعراب أربعة وقد ذهب الى ذلك أكثر
السكوفيين وتابعهم على ذلك المازنى روى عنه انه قال الجزم ليس بأعراب أغما هو
عدم الاعراب (قوله رفع) على القول بأن الاعراب لفظى هو الضمة وما ناب عنها أما
على أنه معنوى فهو تغيير بخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وقس الباقى (قوله على
النفى) أى تجعل ما نافية وأحسن فعل ماض وزيد فاعل أى لم يوجد من زيد أحسان
(قوله وينصبه على التعجب) فبالعجبية مبتدأ وأحسن فعل ماض وفاعله ضمير مستتر
وجوبه يعود على ما وزيد منصوب على التعجب والتعجب انفعال النفس عند رؤية
شئ خفى بسببه ونخرج عن أمثاله باعتبار أنه يتل وجوده فى العادة (قوله على
والخفض فى الإسماء نحو ما أحسن زيد برفع زيد على النفى وينصبه على التعجب ويخفضه على

بأنه معنوى (تغيير آخر
الاسم) المتسكن (والفعل)
المضارع الخالى من النونين
(لفظا أو تقديرا) بعامل
ملفوظ به أو مقدر (مثال
تغيير الاسم لفظا أو تقديرا
بعامل ملفوظ به نحو جاء
زيد والفتى ورأيت زيدا
والفتى ومررت بزيد والفتى
ومثال تغيير الفعل لفظا أو
تقدير بعامل ملفوظ به لن
يضرب ولم يضرب ولن يخشى
ولم يخش ومثال تغيير الاسم
لفظا أو تقدير بعامل مقدر
زيد والفتى فى جواب من
قال من قام وفى جواب من
قال من رأيت فزيد والفتى
فى الأول مرفوعان بفعل
محذوف تقديره قام زيد
والفتى وفى الثانى منصوبان
بفعل محذوف تقديره
رأيت زيدا والفتى ومثال
تغيير الفعل لفظا أو تقدير
بعامل مقدر حتى يقوم
ويسعى زيد يقوم ويسعى
منصوبان بعامل مقدر
وهو ان المصدرية (وأنواع
الاعراب أربعة رفع
وخفض وجزم فالرفع
والنصب يشتركان فى
الاسماء والأفعال والخفض
يختص بالاسماء والجزم
يختص بالأفعال) مثال
دخول الرفع والنصب

الاستفهام والنون في الاولين مفتوحة وفي الثالث مرفوعة ومثال دخول الرفع والنصب والجزم في الافعال نحو
 لا تأكل السمك وتشرب اللبن برفع تشرب على الاستثناف وبنصبه على المصاحبة في النهي ويجزمه على النهي عن
 الشرب ايضا (مثال دخول الرفع في الامماء والافعال نحو وزيد يقوم) على الابتداء والخبر (فزيد

الشرب ايضا) مثال دخول

اسم مرفوع بالابتداء

وعلاوة رفعه الفتح (ريقوم)

خبره وهو (فعل مضارع

مرفوع بالتجريد) من

النائب والجازم وعلامة

رفعه الفتح (ومثال دخول

النصب في الامماء والافعال

ان زيدا ان يضرب فزيدا

اسم منصوب بأن) على انه

اسم او علامة نصبه الفتح

(ويضرب فعل مضارع

منصوب بلن) وعلامة نصبه

الفتح (ومثال اختصاص

الاسم بالخفض نحو زيد

مررت (فزيد اسم مخفوض

بالباء) وعلامة خفضه

الكسرة (ومثال اختصاص

الفعل بالجزم نحو لم يقيم فيهم

فعل مضارع مجزوم بالهم

وعلاوة جزمه السكون واغا

اختص الاسم بالخفض

والفعل بالجزم لتعادل

بينهما فان الاسم خفيف

والفعل ثقيل والسكون

أخف من التحريك

فأعطى الخفيف الثقل

والثقل الخفيف لتعادل

خفة الاسم ثقل التحريك

وبعادل ثقل الفعل خفة

السكون وانما قلنا الاسم

الاستفهام) أي تجعل ما استفهامية مبتدأ وأحسن بالرفع اسم تفضيل خبر وزيد

بالجر مضاف اليه والمعنى أي شيء في زيد حسن (قوله برفع تشرب على الاستثناف)

أي تجعل الواو الاستثناف وتشرب مرفوع بالفتحة الظاهرة وعلى هذا يكون النهي

متوجها على أكل السمك (قوله بنصبه على المصاحبة) فالواو والمعية وتشرب

منصوب بأن مفعلة بعد واو المعية وعلى هذا يكون النهي عن أكل السمك مصاحبا

لشرب اللبن والنهي عنه مجرد المصاحبة بينهما (قوله على النهي) فتسكون الواو عاطفة

وتشرب بالجزم معطوف على تأكل وحرك بالسكسر لالتقاء الساكنين كحرك تأكل

أيضاً لذلك (قوله فزيد اسم منصوب) الفاء للحكاية وزيد مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة

منع من ظهورها الشغال المحل بحركة الحكاية واسم خبره وكذا يقال فيما أشبهه (قوله

اختصاص الاسم بالخفض) الباء داخل على المقصور يعني أن الخفض مقصور على

الاسم لا يتجاوز إلى الفعل وأما الاسم فليس مقصورا على الخفض بل يتعداه إلى

الضم والفتح (قوله من الحدث والزمان) أو رد عليه أن بعض الاسماء أيضا مدلوله

مركب كاسم الفاعل فإنه يدل على الحدث والزمان وأجيب بأن الكلام في المدلول

الوضعي ودلالة اسم الفاعل على الزمان التزامية وليست وضعية وقولهم اسم الفاعل

حقيقة في الحال لا يدل على انه موضوع للزمان بل معناه انه لما اعتبر في مفهومه والحدث

وهو لا بد له من زمن يقع فيه اعتبر أن ذلك الحدث انما يكون في الزمان الحال وبقي أن

اسم الفاعل من حيث الوضع مدلوله مركب من ذات وحدث لأن الواضع اعتبر في

مفهومه تقييد الذات بالحدث فعني ضارب ذات انصفت بالضرب ولا تخلص عن هذا

السؤال على كلام الشارح نعم تخلص عنه بما قاله المحققون ان مدلول الفعل مركب

من الحدث والزمان والنسبة وحينئذ فتسكون أجزاء الفعل ثلاثة وأجزاء اسم الفاعل

اثنان وما كانت أجزاءه أكثر فهو أثقل وبعضهم على ثقل الفعل بكثرة لوازمه فيسأل

عن فاعله ومفعوله ومكانه وزمانه والباحث عليه فيقال من ضرب ولبن ضرب ومتى

ضرب ولم ضرب وكيف ضرب والاسم مستغن عن هذه الاسئلة اذا المراد منه الدلالة

على المسمى فقط (قوله ولهذه الانواع الاربعة علامات) الجار والمجرور خبر مقدم

والانواع بدل من هذه والاربعة صفة له وعلامات مبتدأ مؤخر وقوله أعني أي أقصد

وانما عبر بالهمزة لانه يحكي عن نفسه لان المتن له فلهذا لم يقل يعني والعلامات جمع

علامة وهي لغة الامارة وعرفا عبارة عن الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها من

الحروف والحذف (قوله تعرف بها الانواع الاربعة وتتميز بها عن أنواع البناء) أي

تعرف أنواع الاعراب الاربعة المتقدمة بهذه العلامات الاصول والعلامات الفروع

وتتميز

والبسيط خفيف (ولهذه الانواع الاربعة) اعني أنواع الاعراب (علامات اصول وعلامات فروع) تعرف بها

الانواع الاربعة وتتميز بها عن أنواع البناء (فالعلامات الاصول اربعة) على عدد أنواع الاعراب الاربعة كل علامة

وتعتبر هذه الأنواع هذه العلامات عن أنواع البناء والتمييز ليس إلا باختلاف التعبير
فيقال في الاعراب رفع ونصب وجزء وفي البناء ضم وقح وكسر وسكون فالاربعة
الاول علامات الاعراب والاربعة الثانية علامات البناء مع كون المسمى بالجميع
شبيهاً واحداً وهو الحركة المخصوصة وهناك فرق آخر وهو أن حركة البناء لازمة
وحركة الاعراب طارئة بدخول العامل وهذا الفرق اعتباري لا حقيقي فإن قلت
حيث كانت ألقاب الاعراب هي الرفع والنصب الخ كان القياس أن يقال عند
الكلام على الاعراب على مذهب البصريين المفرقين بينهما وبين ألقاب البناء بدل
ضمه رفعة وبديل فتحه نصبه الخ والجواب أن هذا الإطلاق على سبيل المسامحة والتوسع
لما أن الحركة المسماة بذلك شئ واحد كما علمت أما الكوفيون فلا يفرقون بين حركات
البناء والاعراب وعليه فلا تسمع في الاستعمال (قوله وعلامة رفعة الضمة) هذا
جري على القول بأن الاعراب معنوي أما على أنه لفظي فيقال ورفعه الضمة فإن
الضمة نفس الاعراب ولما كانت العبارة الأولى مألوقة تداولت الألسن على كلا
القولين (قوله ولها موضع) أي لتلك العلامات الأربع الاصول موضع أي كلمات
تختص تلك العلامات بها وتدخل عليها وشرع في تفصيلها بقوله فأما الضمة الخ (قوله
الاسم المفرد) المراد به هنا ما ليس مثني ولا جموعاً ولا ملحقاتهم ما ولا من الأسماء
الستة فإن هذه المذكورات اعراب بالحروف كما سيأتي (قوله جاء زيد والفتى) أي
والقاضي وهذا فالقاضي مرفوع بضمه مقدرة للثقل وهذا مبني على السكون في محل
رفع (قوله مقدرة في الفتى) وأما نحو جاء فتى فإنه مرفوع بضمه مقدرة على الألف
المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ومثله جاء قاض فإنه مرفوع
بضمه مقدرة على الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وقد ألغز
بعضهم في ذلك بقوله ما معرب اعرابه * قد رفي حرف ذهب ومن ذلك قوله
تعالى وجنى الجنتين دان جنى اسم بمعنى الجنى أي المتناول من ثمار الشجر مبتدأ
مرفوع بضمه مقدرة على الألف المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر
والجنتين مضاف اليه شجور بالياء لأنه مثني ودان خبر مرفوع بضمه مقدرة على
الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وأصله داني فعل به مافعل
بقاؤهم وقد تقدم (قوله وهو ما تغير فيه بناء واحد) في العبارة زكاة والأفصح أن يقول
ما تغير فيه الجمع عن المفرد لأن الذي يتغير هو الجمع وأما المفرد فهو باق على ما هو عليه لم
يدخله تغيير وقد تقول عبارة بأن المعنى ما تغير فيه بناء واحد عن حالته قبل الجمع
فيلاحظ تغيير المفرد في ضمن الجمع وتغير جمع التمسك سراً ما حقيق أو تقديرى
فالأول منحصر في ستة جموع لأن التغيير ما بالزيادة عن المفرد نحو صنو وصنوان لا أكثر
من اثنين لأن هذه الصيغة تستعمل مثني وجمعاً والفرق بينهما أنهما لا اعراب
فصنوان مثني يعرب باعراب المثني فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء مع كسر النون
فيها رأما في حال كونه جمعاً فإنه يعرب بحركات ظاهرة على النون أو بالنقص عن

منها تختص بنوع الأولى
(الضمة) وهي علامة الرفع
نحو جاء زيد) فزيد فاعل وهو
مرفوع وعلامة رفعة الضمة
(و) الثانية (الفتحة) وهي
علامة للنصب نحو رأيت
زيداً) فزيد مفعول به وهو
منصوب وعلامة نصبه
الفتحة (و) الثالثة
(الكسرة) وهي علامة
للخفض نحو مررت بزيد
فزيد محذوف بالياء وعلامة
خفضه الكسرة (و) الرابعة
(السكون) وهو علامة
للجزم نحو لم يضرب) فيضرب
محذوف بالياء وعلامة جزمه
السكون (ولها موضع)
تقع فيها (فأما الضمة
فتسكون علامة الرفع في
أربعة مواضع) الأول (في
الاسم المفرد نحو جاء زيد
والفتى) فزيد والفتى
مرفوعان على التفاعلية
وعلامة رفعهما ظاهرة
في زيد مقدرة في الفتى
(و) الثاني (في جمع التكسير)
وهو ما تغير فيه بناء واحد
(نحو جاء الرجال والاسارى)
فالرجال والاسارى مرفوعان
على التفاعلية وعلامة
رفعهما ظاهرة في
الرجال مقدرة في الاسارى

المفرد نحو تخمة وتخم أو تبدل الشكل نحو أسد وأسود أو بالزيادة مع تبدل الشكل
نحو رجل ورجال أو بالنقص وتبدل الشكل كرسول ورسول أو بالنقص والزيادة
وتبدل الشكل نحو غلام وغلمان والثاني له أمثلة منهم نحو فلك فإنه يستعمل مفردا
وجما بصيغة واحدة قال الله تعالى في الفلك المشحون فهذا مفرد بقربة رجوع الضمير
اليه مفردا في المشحون اذ التقدير هو وقال تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم
فهذا جمع بدليل عود ضمير الجمع اليه وهو النون في جرين فصيغة المفرد والجمع واحدة
لكن التغير تقديرى فتجعل الحركة في فلك مفردا كحركة قفل وفيه جمعا كحركة بدن
ونحو هيجان يقال للواحد والجمع من الابل فتقدر حركة الجمع غير حركة المفرد فالكسرة
في هيجان مفردا كالكسرة في كتاب وجمعا كالكسرة في جراح وقس عليه نظائره (قوله
وفي جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بالالف وتاء من يدين وما واقعة على مفرد ومعنى جمع
اى تحققت جمعيته فالمعنى جمع المؤنث السالم مفرد تحققت جمعيته بالالف وتاء من يدين
وهذا التقدير يندفع ما أوردناه من اوله لوقيل بدل جمع المؤنث السالم الجمع بالالف والتاء
اسكان أسهل وأظهر لان مفرد هذا الجمع قد يكون مذكرا كحمام وحمامات واصطبل
واصطبلات وقد يغير الجمع عن صيغة المفرد كغرفة وغرفات الاول يسكون الراء
الثاني يضمها ونحو ذلك وقد يجب بآيته من باب تغليب الاكثر على الاقل اذا لاكثر
في هذا الجمع أن يكون مفردا مؤنثا والجمع سالما * قال في شرح اللب جمع المؤنث
السالم ما لحق بآخره ألف وتاء سواء كان مؤنثا كسمات أو مذكرا كدريهمات وسواء
كان لم يغير بناء واحد كذا كذا أو غير نحو غرفات وتسميته بجمع المؤنث السالم
باعتبار الغلبة (قوله اسمها كان أوصفة) اسمها خبر كان مقدم عليها وقوله أوصفة
معطوف عليه واسم كان ضمير متصرف يعود على جمع المؤنث السالم والمعنى ان
مفرد جمع المؤنث السالم تارة يكون اسمها وتارة يكون صفة ومثل الاول بقوله الهندات
وللثاني بالمسمات ثم فصل وفرق بين الاسم والصفة بقوله فان كان عالما الخ ولم يستوف
أقسام ما يجمع هذا الجمع وحاصله أنه ينقسم في خمسة أمور الاول ذوالتاء الاشارة
وشاة وأمة فلم يجمع هذا الجمع استغناء عنه بجمع تكدير على شفاء وشياه وإماء
* الثاني علم المؤنث الاحكام ووبار ونحوهما عند من بناها لان الجمع يناقض البناء
أما على القول بأعرابه اعراب ما لا ينصرف فإنه يجمع في فعال حسدات ووبرات
* الثالث صفة مذكرة لا يعقل كجبال راسيات وأيام معدودات * الرابع مصغر
المذكر الذي لا يعقل لانه ملحق بالصفة اذ مفاده الوصف بالصغر كجمع درهم على
دريهمات * الخامس اسم جنس مؤنث سواء كان آخره تاء كغرفة وغرفات أو ألفا
كهنى اسم لنبات وعفري اسم لدوية لونها اعفر وبشرى وصحراء ومن قيل اسم
الجنس المختوم بالالف وصف المؤنث تكبلي وحيليات وهذه يشترط فيها أن يجمع
مذكرها جمع تصحيح فخرج فعلا أفعل فلا يقال في صحراء صحراوات وفعلى فعلا
كسرى الخ فلا يقال سكريات وما عهد ذلك مقصور على السماع كسموات

(و) الثالث في (جمع
المؤنث السالم) اسمها كان
أوصفة (نحو جاءت الهندات
المسلمات) فان كان المؤنث
علما يجمع هذا الجمع

بلا شرط كهنهات وان كان صفة وله مذ كرفشرطه أن يكون مذ كره قد جمع ٦٣ بواو ونون كسملون وان لم يكن له

مذ كرفشرطه أن لا يكون

مؤنثه مجردا من التاء

كحائض (و) الرابع في

(الفعل المضارع المعرب

نحو يضرب) ويخشى

فيضرب ويخشى مرفوعان

وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة

في يضرب مقدرة في يخشى

(وأما الفتحة فتكون علامة

لأنصب في ثلثة مواضع)

الأول (في الاسم المفرد

نحو رأيت زيدا) والثاني

فزيدا أو الفتي منصوبان

وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة

في زيد مقدرة في الفتي

(و) الثاني في (جمع

التكسیر نحو رأيت الرجال)

والاسارى فالرجال والاسارى

منصوبان بفتحة ظاهرة في

الرجال مقدرة في الاسارى

(و) الثالث في (الفعل

المضارع المعرب نحو لن

يضرب) ولن يخشى فيضرب

ويخشى منصوبان وعلامة

نصبهما فتحة ظاهرة في

يضرب مقدرة في يخشى

(وأما الكسرة فتكون

علامة للخفض في ثلثة

مواضع) تقع فيها الاول (في

الاسم المفرد المنصرف نحو

مررت بزيد) والفتي فزيد

والفتي مخفوضان وعلامة

خفضهما كسرة ظاهرة في

زيد مقدرة في الفتي

(و) الثاني في (جمع التكسیر

وحمايات واصطبلات وبنات وأخوات بخلاف أيات فليس من هذا الجمع بل هو
جميع تكسير لأن تاء أصلية في مفردة وقد تنظم بعض ما أشرت اليه بعضهم بقوله

وقسه في ذى التاء ونحو ذى كرى * ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذامسلم للناقل

(قوله بلا شرط) أما العلم المؤنث فيجمع مطلقا لحقته تاء كعائشة أو مجرد منها كهنه

وأما العلم المذكر فان كان فيه تاء جمع كطلحة على طلمات (قوله فشرطه أن يكون

مذ كره ملح) نخرج بهذا نحو حراء وسكرى فان مذ كرا لاول أحمر وهو لا يجمع على

أحمر وزن ومذ كرا لثاني سكران وهو لا يجمع على سكران ونقد أشرفنا لهذا في الكلام

السابق بقولنا أن لا تكون الصفة من باب فعلاء فعل ولا من باب فعلى فعلى أى

أن لا تكون الصفة على وزن فعلاء بالمد التي مذ كرها على وزن أفعل كحمر وأحمر

وسوداء وأسود ونحو ذلك ولا أن تكون الصفة على وزن فعلى التي مذ كرها فعلى

كسكرى فان مذ كرها سكران (قوله كسملون) تشمل لما تحق في فيه الشرط المذكور

(قوله فشرطه أن لا يكون) بزيادة لا النافية قبل يكون قال بعض تلامذة المصنف

وهذه هي نسخة المؤلف قال ووقفت على نسخ عديدة فيها وان لم يكن له مذ كرفشرطه

أن يكون بدون لا وهي غير صحيحة فالصواب زيادة لا (قوله كحائض) هذا مثال للمنفى

فلا يقال في جمع حائض بدون تاء حائضات أماما فيه التاء كحائضة فانه يجمع هذا الجمع

فيقال حائضات والفرق بين حائض وحائضة أن الاولى بمعنى ذات أهلية للحيض فلو

قصده بتحدد الحيض لها في أحد الأزمنة أتى بالتاء وحاصل كلام المصنف أن الاسم

الذى يجمع بالالف والتاء اما صفة أو غير صفة فان كان صفة فالما أن يكون له مذ كره

أولا فان كان فالما أن يجمع بالواو والنون أولا فان جمع كسملون قيل في مؤنثه مسلمات

وان لم يجمع لم يجمع المؤنث لثلاثين مزية الفرع على الأصل اذ جمع المؤنث فرع عن

جميع المذكر وقد انتفى الأصل فانتفى الفرع فلا يقال حراء وحراوات كما لا يقال

أحمر ون ولا سكرانات كما لا يقال سكران ون ولذا قالوا الفضليات حيث قالوا في

المذكر الا فضلون وان لم يكن له مذ كره نظر هل هو مجرد من علامة التأنيث أولا فان

لم يكن مجردا منها يجمع نحو حبيبات وان كان مجردا كحائض وطامث وطالق لم يقل فيه

طالقات ولا حائضات (قوله المعرب) أى المجرد من النونين أى لم يتصل به واو

الجماعة ولا ألف الاثنين ولا ياء المخاطبة فان اعرابه حينئذ يكون بثبوت النون

والكلام هنا في اعرابه بالحركات (قوله فيضرب ويخشى مرفوعان) الفاء للحسكية

ويضرب مبتدأ لأنه قصد لفظه فيكون اسما وهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من

ظهورها ضمة الحسكية ويخشى معطوف عليه مبتدأ أيضا ومرفوعان خبر مرفوع

بالألف لأنه مثنى (قوله مقدرة في الفتي) أى للتعذر الذاتي ومثله التعذر العرضي نحو

قوله تعالى وترى الناس سكرى يادغام أخذ المثلين في الآخر فان الفتحة على الناس

مقدرة للتعذر العرضي وهو السكون لأجل الادغام (قوله جمع التكسير) أى رلو

غير منصرف كما يصح وما سجد لأن الكلام هنا في حالة النصب والحكم واحد فيه
بجـ لاف حالة الجر فإنه مخالف المنصرف في الجر بالفتحة ولذلك ترك التقييد هنا
بالمنصرف وقيد به في حالة الجر قيما بعد (قوله المنصرف) وهو ما سلم من شبه الفعل وأما
غير المنصرف وهو ما أشبهه الفعل نحو ما سجد ومصابيح فإنه يجر بالفتحة (قوله
يعودون) أي يتخصصون (قوله ويرفقون) بضم الفاء من الرفق بمعنى اللطف
والأسارى بضم الهاء مرة أفصح من فتحها جمع أسرى بفتح فسكون ففتح جمع أسير
مأخوذ من الأسارى بكسر الهاء وهو ما يجعل في عنق الأسير أو رجليه (قوله وجمع
المؤنث السالم) لم يقل المنصرف لأنه لا يصح تقييد ذلك لما قد علمت في بحث
التنوين أن تنوينه للقبالة لا للتمكين والصرف هو تنوين التمكن وقوله باقيا على
جميعه حال من جمع المؤنث قيد به للاحتراز عنه إذا لم يبق على جمعيته بأن السليخ عن
الجمعيته وهي فإن فيه أعاريب ثلاثة كما أشار لذلك بقوله فإن زال معنى الجمعيته منه
الحق قال الشيخ التنوين في ولا ضرورة لهذا القيد أي قوله باقيا الخ لأن الكلام في جمع
المؤنث السالم وأما إذا جعل عالما صار مفردا نعم يصح أن يطلق عليه جمع باعتبار أصله
(قوله بأن جعل عالما) تصويرا لوال معنى الجمعيته منه أي أن معنى الجمعيته وهي
الدلالة على الأحاديث إذا جعل عالما شيئا فإنه ينسليخ عن تلك الدلالة ويصير كبقية
الاعلام ليس له دلالة إلا على مجرد الذات (قوله جاز فيه الصرف) أي تنوين الصرف
وهو تنوين التمكن وذلك لأن التنوين فيه حال الجمعيته للقبالة فلما زالت الجمعيته
وجعل عالما زال ذلك التنوين ونقون تنوين الاعلام المنصرفه وهو تنوين التمكن
ثم إن ركة عبارة الشارح لا تخفى لأنه أفاده هنا أنه في حال جعله عالما يجوز فيه الصرف
أي التنوين وعدمه ثم قسم كلامه هذين القسمين إلى قسمين فقال فعلى الصرف
يخفف الخ نوعا على منع الصرف الخ وأما قوله فعلى الصرف يخفف الخ فقد أخذ فيه
التنوين وهو معتبر في القسم فذكره مستدركا والمقام للاضمار بأن يقول يخفف
معناه وأما قوله وتركه فزيادته محالة لأنه يصير المعنى فعلى الصرف أي التنوين يخفف
بالكسرة مع ترك التنوين وهو ظاهر الفساد لأن الكلام مفروض في حالة التنوين
وأما قوله وعلى منع الصرف يخفف بالفتحة بسلامة تنوين فقوله بسلامة تنوين زيادة
مستدركة لأن الغرض أنه في حالة عدم التنوين الذي هو معنى قوله وعلى منع الصرف
أي ترك التنوين وأسلم من هذه العبارة أن يقول جاز أعرابه أعراب المنصرف وأعراب
غير المنصرف فعلى الأول يخفف بالكسرة مع التنوين وتركه وعلى الثاني يخفف
بالفتحة بلا تنوين ويمكن الجواب عن عبارة المصنف بأن فيه حذف مضاف والأصل
مع بقاء التنوين وتركه أي ترك بقاءه فيكون الضمير راجعا لذلك المضاف المقدور وليس
راجعا لنفس التنوين لأن هذا الجواب في غاية البعد فإنه لا دليل على تقدير ذلك
المضاف (قوله فعلى الصرف يخفف بالكسرة مع التنوين) أي يعرب أعرابه الأصلي
حالة الجمع ولم يلتفت لحالة العلمية والتأنيث فلذلك لم يحذف التنوين مع وجود العلمية

المنصرف نحو يعوذون
برجال) ويرفقون بالأسارى
فرجال والأسارى مخفوضان
وعلاصة خفضهما كسرة
ظاهرة في الرجال مقدرة في
الأسارى (و) في (جمع
المؤنث السالم باقيا على
جميعه نحو مروت بنديات
ومسلمات فبنديات ومسلمات
شخوصان وعلاصة خفضهما
كسرة ظاهرة في آخرها فإن
زال معنى الجمعيته منه بأن
جعل عالما جاز فيه الصرف
وعدمه فعلى الصرف يخفف
بالكسرة مع التنوين

وتركوه على منع الصرف يخفف بالفتحه لاتنوين (وأما السكون ٦٥ فيكون علامة للجزم في موضع واحد

في الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ما ليس في آخره حرف علة (نحو لم يضرب) فيضرب مجزوم ولم وعلامة جزمه السكون (وأما العلامات الفروع فسبع) أربعة أحرف وحركات وحذف فالحرف (الواو والياء والألف والنون) والحركات (الكسرة نيابة عن الفتحة) في جمع المؤنث السالم (والفتحة نيابة عن الكسرة) فيما لا ينصرف (و) السابعة (الحذف) فهذه السبعة تنوب عن الحركات الثلاث وعن السكون فنهاما ينوب عن الضمة ومنهما ما ينوب عن الفتحة ومنهما ما ينوب عن الكسرة ومنهما ما ينوب عن السكون (فينوب عن الضمة ثلاث الواو والألف والنون) وسبأني أمثلتها (وينوب عن الفتحة أربعة الكسرة والياء والألف وحذف النون) كما سبأني (وينوب عن الكسرة اثنتان الفتحة والياء وينوب عن السكون واحدة) وهي حذف الحرف (الأخيرة) مواضع تكون فيها (فالواو تكون علامة للرفع نيابة

والتأنيث لما انه تنوين مقابلة في حالة الأصل فاستحب في حالة العلمية أيضا والتنوين الذي يحذف مع العلمية والتأنيث اغساها وتنوين التسمكين وهذه هي اللغة الفصحى (قوله وتركه) أي ترك التنوين مراعاة للعلمية والتأنيث لأن قصد العلمية يمنع أن يكون التنوين للمقابلة بل يكون للتسمكين وهو لا يجامع العلمية والتأنيث وكان حقه أن لا يجرب بالكسرة لكنه جربها نظر الحالة الأصلية وهي حالة الجمعية (قوله يخفف بالفتحه لاتنوين) أي فيعرب اعراب ما لا ينصرف نظر الحالة العلمية بدون التغات لحالة الجمعية أصلا وكان القياس عدم صحة غير هذا الوجه لكنه قد جمع ذلك في كلامهم وقد روي بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس

تمورتها من أذرع وأهلها * يثرب أدنى دارها نظر عالى

فالجر بالكسرة مع التنوين مراعاة للجمعية فقط وبالفتحه مع ترك التنوين مراعاة للعلمية فقط والجر بالكسرة مع عدم التنوين مراعاة لهم معا فالجر بالكسرة مراعاة للجمعية وترك التنوين مراعاة للعلمية (قوله في الفعل المضارع) الجار والمجرور يدل من الجار والمجرور قبله وهو في موضع واحد (قوله الصحيح الآخر) وأما معتل الآخر فيجزم بحذف حرف العلة نحو لم يدع ولم يخش ولم يرم وليس هذا محله بل محله باب النيابة ويشترط أيضا أن لا يتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة فإنه يجزم حينئذ بحذف النون وترك هذا الشرط اعتسما داعلى التسمثيل (قوله وأما العلامات الفروع) مقابل له قوله فأما العلامات الأصول ثم تلك الفروع منها ما هو حركة ومنها ما هو حرف كما فصل المصنف ذلك واغما اختصت تلك الحروف بالنيابة دون غيرها لما ان الواو والألف والياء مجازسة للحركات الثلاث حتى قيل ان الحركات الثلاث أصول لها وقيل هي فروع عنها وان كان التحقيق ان كلا منهما أصل كما أشار لذلك الجعبري بقوله

وثلاثها أصل لأحرف مدها * واهكس والاعدل انهما أصلان

وقوله وثلاثها أي الحركات الثلاثة أصل لأحرف مدها وهي الواو والألف والياء وأما النون فهي مشابهة لتلك الحروف في الخفاء والغنة فلذلك أشار لها في النيابة (قوله أمثلتها) على حذف مضاف أي أمثلة ما تنوب فيه (قوله وينوب عن السكون واحدة) أنت بالنظر لسكون الموصوف مؤنثا أي علامة واحدة وتلك العلامة حذف حرف العلة وحذف النون كما سبأني (قوله في جمع المذكر السالم) وهو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو أو ياء على مفردة الذي من لفظه المجعول ذلك المفرد علما لذكره أقل أوصفة له فخرج ما لم يدل على أكثر من اثنين وهو ما جعل علما من هذا الجمع كز يدون علما لرجل مثلا وما دل على أكثر من اثنين بغير تلك الزيادة كشفع وزوج وما لا مفرد له كعشرين وتسعين وما له مفرد من معناه نحو أولوبعني أصحاب فان مفردة ذو بعني صاحب والمجمعول علما أوصفة أسمائه الاجناس نحو عالمون وأهلون وابلون فان مفرد الأول عالم يفتح اللام وهو ما سوى الله ومفرد الثاني أهل

عن الضمة في موضعين) لاثالث لهما الأول (في جمع المذكر السالم)

وهو الأقرب ومفرد الثالث وابل وهو المطر الكثير وأرضون وسنون فجمع هذه
الأمور الخارجة عن التعريف ملحقة بجمع المذكور السالم في إعرابه (قوله اسمها كان)
اسمها خبر كان مقدم عليها واسمها ضمير مستتر يعود على المذكور في قوله جمع المذكور
أفادته نعيم مفرد هذه الجمع أي سواء كان مفرد ذلك الجمع علما أو صفة ويشترط
في العلم أن يكون المذكور عاقل خاليا من التناول ولا غير تأنيث كعلامة معرفة بالنسبة
فإن أردت أن تجمع من اسمه مبنى أو مركب تركيبا من جنس تأنيث بجمع ذوق المذكور
وبجمع ذات في المؤنث فتقول جاء ذو وسبيو به وذو و برق فخره وذوات حذام وأما
المركب الإضافي فإنه يجمع صدره ويضاف لهجزة فحوا جاء عبدا والله وجاء غلاما وزيد
وجوز الكوفيون جمع الجزأين فحوا جاء غلاما وزيد واشترط في العلم أن يكون
منسكرا أي يقبل التنكير فلا يجمع ما لا يقبله نحو فلان ولا يجمع العلم بأقبا على علميته
فإذا أريد جمعه فلا بد من تنكيره بأن يراد به شخص ما مسمى بهذا الاسم وقد أغز
البدرا له ما مبنى في ذلك مخاطبة العلماء الهندية قوله

أما علماء الهند لا زال فضلكم * مدى الدهر يندو في منازل سعده
ألم بكم شخص غريب التحسوا * بارشاده عند السؤل القصد
وها هو يندى ما تعسر فهمه * عليه لتهدوه إلى سبل رشد
فيسأل ما أمر شرطتم وجوده * لخصكم فسلم ترض الحاجة برده
فلما وجدتم ذلك الأمر حاصل * منعتكم ثبوت الحكم الابقده
وهذا العمري في الغرابة غاية * فهم من جواب تنعمه مون برده

اسمها كان

وأجاب بعض الفضلاء بقوله

أيا من على أفراس أفكاره غدا * يصيد عزيز الشاردات بجده
فهناك جوابا للسؤال موضحا * يفوق فريد الذر في نظم عقده
قد اشترطوا في مفرد علمية * لجمع على تمسج المشي وحده
فلما رأوا تعريف ذلك محققا * أبواب جمعه الأباثبات ضده
وبدفع ذلك الاشكال أن شيوعه * لفحة جمع لا غنى عن وجوده
وتعريفه شرط لاقدام حاذق * عليه فلا تستغربوا شرط فقده

ومحصل الاشكال أن العلمية كيف تشترط في مفرد هذه الجمع ثم يشترط نقيضها وهو
التنكير في تحققة ومحصل الجواب أن العلمية ليست شرطا حتى يتحقق التعنا في بل
هي من قبيل المعدبضم الميم وكسر العين وهو ما يتوقف على وجوده حصول المطلوب
ولا يجامعه وذلك كالحطوات الموصلة للقصد فإنه يتوقف عليها الوصول للقصد وعند
الوصول إليه تنعدم ولا توجد معه وظاهر أن إطلاق الشرط على العلمية بطريق
الاستعارة للعلاقة المشابهة بينها وبين المعدب في توقف المطلوب على كل ولا يصح أن
تكون العلمية شرطا حقيقة قبل أن الشرط بجامع الشروط والعلمية لا بجامع الجمع
كما علمت * والحاصل أن كلاما من المعدب الشرط يتوقف عليه حصول الشيء أسكن

الشرط يستمر مصاحباً للطلوب والمعد ينعدم عند حصوله والعلمية من قبيل المعد
لا الشرط (قوله أوصفة) ويشترط فيها أن تكون صفة لذ كر عاقل خالصة من النماء
ليست من باب فاعلان فعلى كسكران سكرى ولا من باب أفعل فعلاء كاحمر حمرأ
ولا مما يستوى فيه المذ كروا المؤنث نحو صبور ولا وصف المذ كروا مؤنث له نحوأ كرو وأدر
لعظيم السكرة وهي عمرة المذ كروا الأدره وهي كبرالا نثمين فلا يقال أكررون وأدرون
(قوله نحو جاء الزيدون المسلمون) بدون واو فيه يكون الزيدون فاعلا والمسلمون صفة له
فقوله فإن زيدون المسلمون فاعل الخ فيه تسمع ظاهراً لأن الفاعل هو الزيدون وأما
المسلمون فصفة له (قوله هذا هو المشهور) المشار إليه اعراب الجمع بالحروف أى رفع
جميع المذ كرا السلام بالواو هو المشهور ومقابل المشهور أنه معرب بحركات مقدرة على
الحروف فيرفع بضمة مقدرة على الواو في حالة الرفع ويجبر بكسرة مقدرة على الياء في حالة
الجرو ينصب بفتحة مقدرة عليها أيضاً في حالة النصب وهنالك أعراب آخر أصحها
ما ذكرناه وأغمار رفع هذا الجمع بالواو لأنهم اتفق ضمير الجمع في نحو يضربون ولأن
الجمع أقل دوراً ثانياً الكلام من المثنى فجعل الثقيل وهو الواو للقليل وهو الجمع
ليحصل التعادل وزيدت النون عوضاً عن التنوين في المفرد وقيل عوضاً عن حركة
المفرد ورد بأنه قد عوض عنها الواو وقيل غير ذلك وحركات خوف التقاء الساكنين
وكانت فتحة الحذف واثقل الجمع (قوله وحموك) بكسر الكاف بناء على أن الحم قريب
الزوج فقط وقريب الزوجة يقال له ختن بفتحة تين كما هو المشهور وعلى مقابله من أن
الحم يطلق على أقارب الزوجة أيضاً يجوز فتح الكاف (قوله وذو مال) أشار بإضافتها
إلى شرطها وهو أنها لا تضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر نكرة كان كما مثل أو
معرفة نحو والله ذو المغفرة يرحمنا وأما إضافتها للضمير كما في قول الشاعر * اغما يعرف
الفضل من الناس ذووه * فشا هذا كله في ذوال كورة هنا التي بمعنى صاحب وأما
ذو الطائفة فهي مبنية على السكون في الأحوال الثلاثة لأن اسم موصول بمعنى
الذي تقول جاءني ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام أى الذى قام وبعضهم أعرابها
اعراب ذو بمعنى صاحب (قوله وهنوك) اسم يكتنى به عن أسماء الأجناس كالمال
والتراب والدقيق وغير ذلك وقيل اسم لما يقع التصريح به وقيل اسم للفرج خاصة
(قوله بشرط أن تكون) أى هذه الأسماء (قوله مفردة) فإن ثبتت نحو أو ان أو جمعت
جميع تكسیر كآباء أو تجميع كآبون أعربت اعراب ما ذكر (قوله مكبرة) فلو صغرت
كأبى أعربت بالحركات الظاهرة (قوله مضافة) فلو أفردت نحو جاء أب وأخ أعربت
اعراب المفرد وكما تقطع عن الإضافة سوى ذو و فو بالواو فإنها لا يستعملان إلا
مضافين (قوله لغير ياء المتكلم) شرط في الشرط الذى هو الإضافة أى يشترط أن
تكون تلك الإضافة لغير ياء المتكلم بأن تضاف للضمير المخاطب كما مثل المصنف
أوضحير الغائب نحو أبوه أو ضمير المتكلم غير الياء نحو وأبونا شيخ كبير أو لا اسم
الظاهر نحو جاءني أبوزيد ورأيت أبازيد ومررت بأبى زيد فإن أضيفت لياء المتكلم

أوصفة (نحو جاء الزيدون
المسلمون) فإن زيدون المسلمون
فاعل والفاعل مرفوع
وعلامه رفعه الواو نيابة
عن الضمة هذا هو المشهور
(و) الشافى (في الأسماء
الستة) وهى أبوك وأخوك
وحموك وفوك وذو مال
وهنوك بشرط أن تكون
مفردة مكبرة مضافة لغير
ياء المتكلم (نحو هذا أبوك
وأخوك وحموك وفوك وذو
مال

نحو جاء أبي أعربت بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها الشبهة
المحل بحركة المناسبة كغلاي وكها انضاف لياء المتكلم ما عدا ذوقا ثم انضاف
لاسم جنس ظاهر كما مر وزاد ابن الضائع بضاده مجمعة فعين مهمله أن لا تلحقها ياء
النسبة فان لحقتها أعربت بحركات ظاهرة نحو جاء أبوي ورد هذا الشرط بأنهم في حالة
النسبة خرجت عن الأسماء الستة لأن المنسوب غير المنسوب اليه والذي أعرب
بالحركات هو المنسوب للأب وليس واحدا من الأسماء الستة فالحق انه لا حاجة
لهذا الشرط (قوله في لغة قليلة) راجع لمنوك أي وأما شهر لغاته وأقصها فانه يعرب
بحركات ظاهرة تقول هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك ولذلك قال ابن مالك

أبأخ حم كذاك وهن * والنقص في هذا الأخير أحسن
(قوله على المشهور) مرتبط بقوله وعلامة رفعها الواو أي حالة كون تلك العلامة
جارية على المشهور لأن هذا الوجه أهم من المذهب وأبعدا عن التكلف ومقابل
المشهور أقوال منها انهم عربى بحركات مقدرة على هذه الحروف فتقدر الضمة على الواو
والكسرة على الياء للثقل والفتحة على الألف للنعذر وبقي أوجه أخرى لا يسعها المقام
(قوله في المثني) اسم مفعول من ثبت الشيء اذا عطفت بعضه على بعض سميت به
الصيغة المذكورة وحده المثني هو الاسم المعرب الدال على اثنين فقط بزيادة ألف أو
ياء على مفرد مخرج بالمعرب المبني نحو ذان وتان والذان واللتان وبالدال على اثنين
مادل على واحد نحو زيدان علما على رجل وكاتبان بالياء الموحدة أهم للدلالة المعروفة
ونخرج بقيد فقط مادل على أكثر من اثنين وهو الجمع فانه يدل على اثنين لكن في ذهن
دلالة على أكثر من ما ومنه زوج وشفع لانه لا يتعين للدلالة على خصوص الاثنين بل
يستعمل فيهما وفي كل عدد زوج ونخرج بزيادة ألف أو ياء كلا وكاتبان دلالة على
على الاثنين من نفس الصيغة لانه الألف لان الألف في الأول أصلية منقلبة عن
ياء هي لام الكلمة والألف الثاني للتأنيث كالألف حبل والياء عوض عن لام الكلمة
ونخرج بقولنا دلي مفرد ما لا مفرد له نحو اثنان واثنان ويشترط في المثني أيضا أن
يكون له ثان في الخارج يخرج نحو قرآن تشنية شمس وقرع على سبيل التغليب ومثله
الابوان للأب والام والشرقان للشرق والمغرب فهذه الكلمة من قبيل الملقب بالمثنى
لانه المثنى حقيقة ويشترط أيضا أن يكون المفرد نسكة فالعلم اذا أريد تشنيته نسكة وقد
أشار بعضهم الى هذه الشروط بقوله

شرط المثني أن يكون معربا * ومفردا منسكرا مازكا
موافقا في اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره

فقوله موافقا في اللفظ أي فلا يصح تشنية المختلفين لفظا كزيد وعمر وان يكون
موافقا في المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والجواز وقوله مماثل أي له ثان في
الخارج فنحو قرآن للشمس والقمر من باب التغليب وقوله لم يغن عنه غيره أي
لا يستغنى تشنيته عن تشنيته ومن ثم لم يقولوا سوآن استغنا بسيان تشنيته

وهنوك في لغة قليلة)
حكاهما سيبويه فهذه
الأسماء الستة مرفوعة
على الخبرية وعلامة رفعها
الواو نيابة عن الضمة على
المشهور (والألف تكون
علامة للسرفع نيابة عن
الضمة في المثني) المرفوع
(نحو قال رجلان) فرجلان
فأعسل والفاعل مرفوع
وعلامة رفعه الألف نيابة
عن الضمة

على المشهور (وتكون الألف علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الأسماء الستة) المتقدم ذكرها (نحو رأيت أباك وأخاك وحماك وفاك وذئبال وهنالك في لغة قليلة) فأباك وما عطف عليه مفعول والمفعول منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة (والياء تكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة في ثلاثة مواضع) الأول (في المثني) المحفوض (نحو مررت بالزيدين) فالزيدين محفوض وعلامة خفضه

٦٩

الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها (و) الشاق (في جمع المذكر السالم نحو مررت بالزيدين) فالزيدين محفوض وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها (و) الثالث (في الأسماء الستة) المتقدم ذكرها (نحو مررت بأبيك وأخيك وحملك وفيلك وذئبال وهنيلك في لغة قليلة) فأبيك وما عطف عليه محفوض وعلامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة (والياء تكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في المثني المنصوب نحو رأيت الزيدين) فالزيدين مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة (وفي جمع المذكر السالم نحو رأيت الزيدين) فالزيدين مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة (والنون تكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في الأفعال الخمسة وهي) كل

بمعنى مثل وزيد على ما في النظم أن لا يكون لفظ كل وبعض وكذا أحد وعرب ونحوهما يلزم النفي لاستغراق الأفراد ونظم ذلك شيخنا بقوله زيادة على البيتين ولم يكن كلا ولا بعضا ولا * مستغرقا في النفي نلت الاملا (قوله على المشهور) ومقابلها انه معرب بضمة مقصورة على ما قبل الألف وفتحة أو كسرة مقصورة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن هذه الحركات التي قبل الألف والياء أتت بها المناسبة ما فتحة حركات الأعراب حينئذ وقيل غير ذلك من الأوجه (قوله المكسور ما بعدها) وقد تفتح كما في قوله * على أحوزين استقلت عشية * بفتح النون يصف قطاة بسرعة الطيران وأحوزين مثني أحوزى وهو خفيف المشي وأراد به الشاعر جناح القطاة (قوله المفتوح ما بعدها) أي للفتحة المناسبة لثقل الجمع وقد تسكروا لتون كما في قوله عرفنا جعفر أوبى أبيه * وأنكرنا زعنا فآخرين بكسرون آخرين وهو بفتح الخاء جمع آخر بفتحها بمعنى مغاير (قوله تكون علامة للرفع) أي سواء كانت ظاهرة كضربون أو مقصورة كما تقدم من الأمثلة السابقة وهي لتبليغ الخ وقد تقدم شرحه (قوله في الأفعال الخمسة) ويقال لها الأمثلة الخمسة لأنهم نال لغيرها من الأفعال الموازنة لها (قوله ثبوت النون) من إضافة الصفة للوصف أي النون الثابتة فالرفع بنفس النون لا بثبوتها (قوله هذا هو المشهور) ومقابلها ما ذكره الشارح (قوله وقيل علامة رفعها) قائله الأخفش كما نقله في التسهيل قال أبو حيان في شرحه بهذا الذي حكاه المصنف عن الأخفش حكاه لنا صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبد النور المالقي صاحب كتاب وصف المبانى في حروف المعاني عن أبي زيد السهيلي قال زعم أبو زيد السهيلي أن الأعراب مقدر في الحروف التي قبل هذه الحروف كما هو مقدر في غلامى وأن شغل تلك الحروف بالحركات المناسبة لهذه الحروف منعها من ظهور الأعراب في تلك الحروف كما منع الإضافة إلى ياء المتكلم من ظهور الحركة في آخر المضارع لشغل الآخر بالحركة التي تطلبها ياء المتكلم قيل له فما بال هذه النون تثبت في الرفع وتحذف في الجزم والنصب فقال ما معناه هذه النون انما لحقت هذه الأفعال لوقوعها موقع الأسماء فهي من تمام دخول الرفع في المضارع لقيامه مقام الاسم فكأقلت أن زيدا يقوم فرفعه لحلولة محل قائم فكذلك إذا قلت أن الزيدين يقومان لحقت هذه النون لحلولة محل قائمان فإذا لم يحل محل الاسم لم تحقه النون فإذا قلت لن يقوم أو لم يقوم لا يقدران قائمان

فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة نحو (تعلان ويعلان) بالتاء والياء الفوقانية والتحتانية (وتعلنون ويعلنون) بالتاء والياء الفوقانية (وتعلنين) بالتاء المثناة فوق لا غير فهذه الأفعال الخمسة مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة هذا هو المشهور وقيل علامة رفعها ضمة مقصورة

ولم قائمان فلم تثبت النون لذلك فعلى مذهبه تسكون علامة الرفع في يقومان ضم
مقدرتي الميم وأما في النصب ففتحته مقدرة وأما في الجزم فسكون الميم تقديرهما
حذف (قوله على لام الفعل) وهو الحرف الذي قبل الواو والألف أو الباء وتلا
الحركة مقدرة للعد من ظهورها الشغل الحلق بحركة المناسبة (قوله بالف وتاء
الباء للسببية) فذكر قوله مزيتين لزيد التوضيح فإن جعلت الباء للمصاحبة احتية
لذكر هذا القيد فإن قيل الذي جمع بألف وتاء هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة لأنه
ليس جمع مؤنث ساكنان جعلت ما في قوله ما جمع الخ واقعة على جمع كان المعنى
جمع جمع فيلزم عليه تخصيص الحاصل والجواب أن ما واقعة على الجمع أي الجموع
الذي جمع أي تحققت جمعته وحصات بالألف والتاء (قوله مزيتين) خرج بزيادة
الألف نحو قضاة وغزاة فإن الألف فيها ما منقلبة في الأول عن ياء وفي الثاني عن واو
والأصل قضية وغزوة وخرج بزيادة التاء نحو أليات وأموات فإن التاء فيها ما أصلية
فليس ذلك من جمع المؤنث (قوله وعلامة نصبه الكسرة) وجوز أن الكسرة في نصب
هذا الجمع بالفتحة على الأصل حكى الكسائي سمعت لغاتهم يفتح التاء (قوله في
الاسم الذي لا ينصرف) أي لا يتوّن تنوين عكبين بناء على أن الصرف هو تنوين
التسمكين كما هو رأي المحققين ولما سقط التنوين تبعه في السقوط الجر بالكسرة
لأنه لا يوجد بدونه لكونهما أخوين في الاختصاص بالاسم وعدم وجودهما في الفعل
وقيل الصرف هو التنوين المذكور مع الجر بالكسرة وقيل هو الجر بالكسرة فقط
فليس الجر تاء عا في السقوط للتنوين قال أبو حيان وهذا اختلاف لا طائل تحته
(قوله وهو ما) اسم موصول يعني الذي أورد ذكره موصوفة بمعنى شيء فأشبهه صلة أو صفة
وما واقعة على اسم مفرد أو جمع تكسير (قوله في علتين فرعيتين) فإن قلت لا شيء
احتيج في منع الاسم من الصرف لمشاكلة الفعل من جهتين وبخى الاسم إذا أشبه
الحرف من جهة واحدة فيلزم أن يكتفى في منعه الصرف بعلة واحدة فالجواب أن
المشاكلة للفعل في أمر عرضي وهي ضعيفة غير ظاهرة ولا قوية بخلاف المشابهة للحرف
فإنها قوية لكونها ذاتية فإن قلت لم أعطى الاسم حكم الفعل ولم يعط الفعل حكم
الاسم مع أن المشابهة حاصلة بينهما فالجواب أن الاسم تفضل على الفعل فيما هو
خاص به وهو كونه فرعاً من وجهين وليس ذلك لما لاقى المناسبة بينهما فإن قلت لم يبين
الاسم لمشاكلة الفعل مع أن الفعل مبني فالجواب لضعف هذه المشابهة فإن الاسم لم
يشبه الفعل لفظاً مع ضعف الفعل في البناء فإن قلت لم يعط الاسم هذه المشابهة
عمل الفعل قلت لأنه لم يتضمن معنى الفعل الطال للفاعل والمفعول اه من
الشنواني (قوله مختلفتين) صفة ثنائية لعلتين وقوله مرجع أحدهما اللفظ الخ
بيان للجهة الاختلاف ومفهوم هذا القيدان هاتين العلتين أن رجعتا للفظ فقط
كاجمال أو للمعنى كخائض أول لفظ والمعنى من جهة واحدة كدرهم صرف الاسم
وبين ذلك أن الأول فيه فرعيتان الجمع والتصغير لفظاً والثاني فيه فرعيتان التأنيث

على لام الفعل وربة الرفع فيها
كلها فعل وفاعل وعلامة
رفعها ثبوت النون (والكسرة
تسكون علامة للنصب نيابة
عن الفتحة في جمع المؤنث
السالم) وهو ما جمع بألف
وتاء مزيتين (شجور أيت
الهندات) فالهندات
مفعول وهو منصوب
وعلامة نصبه الكسرة
نيابة عن الفتحة حملوا نصبه
على جر كما في جمع المذكور
السالم ليتحقق الفسر
بأصله (والفتحة تكون
علامة للخفض نيابة عن
الكسرة في الاسم الذي
لا ينصرف) وهو ما أشبه
الفعل في علتين فرعيتين
مختلفتين مرجع أحدهما
اللفظ ومرجع الأخرى
المعنى أو فرعيتان

تقوم مقام الفرعيتين وذلك
أن في الفعل فرعيتان عن
الاسم في اللفظ وهو عند
البصريين اشتقاقه من
المصدر فحذف مثلاً مشتق
من الضرب وعند السكوفيين
التركيب لأن الاسم
كالمفرد والفعل كالمركب
والمفرد أصل المركب
وفرعية في المعنى وهو
احتياج إلى الفاعل
والفاعل لا يكون إلا اسماً
* ثم الاسم الذي لا ينصرف
نوعان الأول ما يتنوع صرفه
بفرعية واحدة (وهو ما
كان على وزن صيغة منتهى
الجموع وضابطه كل جمع
بعد ألف تكسره حرفان)
سواء كان في أوله (ميم أم
لا كساجد وصوامع أو)
بعد ألف تكسره (ثلاثة)
أحرف (أوسطها ساكن)
سواء كان في أوله ميم أم
لا (كصايح وقناديل)
وإغالبه أثر هذا الجمع
بالمنع لأنه بمثابة جمعين (أو
كان تحتوماً بألف التانيث
المقصورة) وهي ألف مفردة
ويمنع صرف معصوماً
كيفية وقوع سواء وقع نكرة
كذكري أو معرفة كرضوي
أو جمعاً كجرحي أو صفة
(كحلي أو) ألف التانيث
(الممدودة) وهي ألف قبلها
ألف فت قلبت هي هزة رجمة منع
صرف معصوماً كيفية وقوع سواء وقع نكرة

والوصفية بمعنى والثالث فيه تصغير لفظه وتصغير معناه المفيد للتخفيف (قوله تقوم
مقام الفرعيتين) أي في إفادة الثقل (قوله وهو عند البصريين) القائلين بأشتقاق
الفعل من المصدر وضمير هو عائداً على العلة الفرعية وذكره مراعاةً للتخفيف وهو اشتقاقه
ومراعاةً للجر أولى من مراعاة المرجع ولوراعى المرجع لانت (قوله وعند
السكوفيين) القائلين بأشتقاق المصدر من الفعل (قوله كالمفرد) الأولى حذف
الكاف لأنه مفرد حقيقة فلا لته على شيء واحد وهو مجرد الذات وأما دلالة بعض
الاسماء المشتقة على الزمان فهي غارضة لا اعتماداً عليها وقد يجاب عن المصنف بأنه زاد
الكاف لمساكاة قوله في الفعل كالمركب (قوله كالمركب) الكاف هذه في موقعها
لأن الفعل ليس من كاحقيقة بل شبيهة به في كون مدلوله الحدث والزمان والنسبة
فلما كان مدلوله مركباً كان كانه مركباً وتجرد بعض الأفعال عن الزمان غير قاذح
لعروض ذلك التجرد (قوله وهو احتياجه) أي افتقار الفعل إلى الفاعل ليتم الكلام
والاحتياج يرجع إلى المعنى (قوله ما يتنوع صرفه بفرعية واحدة) قدم هذا القسم
لقلّة الكلام عليه (قوله وهو ما كان على وزن صيغة) المراد بالوزن معناه الحقيقي وهو
الموازنة والمساكاة فهو مصدر مضاف إلى فعله والصيغة هي الهيئة أي الحركات
والسكبات وأما المادة فهي الحروف التي تركبت منها الكلمة والمعنى على مساكاة
وهو افتقار صيغة أي هيئة منتهى الجموع أي لا يمكن أن يجمع جمع تكسير مرة أخرى
وتلك الصيغة منحصرة في مفاعل ومفاعيل (قوله منتهى الجموع) أي الصيغة التي
انتهى الجمع لها ولم يتجاوزها (قوله بعد ألف تكسره) أي الألف التي حدثت في
جمع المفرد جمع تكسير (قوله حرفان) أي أولهما مكسوراً فظاً كساجد أو تقدير
كدواب فإن أصله دواب أدغم أحد المثليين في الآخر (قوله كساجد) ومنابر ومراتب
وأكالب جمع أكاب جمع كلب وأما نحو ملائكة وصيبارف وصيبارف فإن تجرد من
التاء منع من الصرف وإن لحقته كلاً شكة صرف (قوله أوسطها ساكن) خرج نحو
ملائكة وفراغنة وصيافلة فأنهم مصروفة لمساكاة هذه الجموع للأحاد كطواعية
وكراهية (قوله وقناديل) أي وأناعم جمع أنعام جمع نعم بفحوتين وهي الأبل (قوله
استأثر) أي اختص وعلل ذلك بقوله لأنه بمثابة جمعين أي بمنزلة ما لأن عدم جمعه
مرة أخرى بمنزلة جمع آخر فكانه جمع مرتين واعتراض بأن شرط المنع من الصرف
اختلاف العلتين وما ذكره الشارح يفي بدرجة معصوماً الشيء واحد وهو اللفظ فالأولى
ما قاله بعضهم في علة ذلك أن صيغة الجمع علة ترجع للفظ وعدم نظير لهذه الصيغة في
الأحاد وعدم مجاوزة الجمع لها وانتهائها عند علة ترجع للمعنى (قوله كذكري)
مصدر ذكر بمعنى تذكر (قوله كرضوي) بفتح الراء علم فرس أو جبل بالمدنية
المشرفة والنسبة إليهم رضوي قاله الجوهري (قوله كجرحي) جمع جرح كريض
ومرضى وقتيل وقتلي (قوله فت قلبت هي) أي الألف الثانية هزة كراهية اجتماع
الفين وإغالبت هي دون الأولى لتطرفها فهي محيل للتغيير ولم تحذف لفوات

ما يدل على التأنيث عند حذفها ولم تحذف الاولى لثلاثينوت المد فالهمزة بدل من ألف
 التأنيث والممدود هو الالف الاولى وحذف فوصف ألف التأنيث بأنها ممدودة
 فيه تجوز باعتبار أنها السبب في حصول المذهب ومن قبيل الاستناد للسبب وقيل
 الدال على التأنيث هو الالف الاولى والثانية مريدة للفرق بين مؤنث افعل
 ومؤنث فعلان فان الاول مؤنثه مهموز بخلاف الثاني وعلى هذا فوصف الف
 التأنيث بالممدود حقيقي لا تجوز فيه وقيل هما مع التأنيث (قوله كهمرا) وهي
 الفلاة اي الارض الواسعة والجمع الصحارى بفتح الزا وكسر ها والصحراوات
 (قوله لانه تأنيث لازم) وانما كان لازما لان ألف التأنيث غير مقدرة الانفصال
 فهي كالجزم من الكلمة بخلاف تاء التأنيث فانها مقدرة الانفصال فلا يقال في
 حمل حمل ولا في حمراء حمل الالف لازمة غير منفكة بخلاف ضاربة مثلا
 فانه قد تحذف التاء ويقال ضارب (قوله تأنيث آخر) أي فكأنه أنث مرتين وفي
 كلامه هنا ما سبق في قوله فكأنه جمع مرتين فالاولى أن يقال العلة الفرعية اللفظية
 هي لزوم الزيادة حتى صارت الهمزة كأنها من أصول الكلمة وفرعية المعنى هي الدلالة
 على التأنيث قاله السنواني وفي شرح اللب للسيد أن الالف تكون سببا كالتاء
 وزومها للكلمة من حيث ان الكلمة صيغت عليها بمنزلة تأنيث آخر فهماناً يثنان
 أحدهما لفظي وهو نفس الالف والثاني معنوي وهو لزومها (قوله مع العلمية) أي
 سواء كانت شخصية كهمزة وطحمة وخديجة أو جنسية كاسماء لان علم الجنس كعلم
 الشخص في الاحكام اللفظية التي منها الصرف وعدمه (قوله وزيادة الالف
 والنون) من اضافة الصفة للموصوف أي الالف والنون الزائدتان لان العلة هي
 الالف والنون الزائدتان لان نفس زيادتهما وقوله المضارعتين أي المشابهتين وبين
 الشارح وجه الشبه بأمرين الاول قوله لانهما في بناء الخ الثاني قوله وانهما لا تلحقهما
 التاء وانما خص الشبه بألف التأنيث الممدودة مع انهما مشابهيان للقصورة أيضا
 لظهور المشابهة فيها فان قلت لم كانت زيادة الالف والنون محتاجة لعلة أخرى معها
 في منع الصرف وهما استقلت بال منع وحدها كالف اثنا عشر * وجوابه أن ألف
 التأنيث مستلزمة لعلة أخرى معنوية بخلاف الالف والنون وانما قيد بها بالزيادة
 احترازاً عن غير المزيدين وقد يكون لفظ واحد مختلاً لهما كحسان فان أخذ من
 الحسن صرف وان أخذ من الحسن بفتح الحاء وهو القتل يقال حسن البرد الجراد أي
 قتله منع من الصرف وشيطان ان أخذ من شطن بمعنى بعد صرف أو من شاط بمعنى
 احترق منع من الصرف وعفان ان أخذ من العفة منع أو من العفوة صرف وحيان
 ان أخذ من الحياة منع أو من الحين بفتح الحاء وسكون الياء بمعنى الهلاك صرف فلو
 أبدلت من النون الزائدة لاما كما صمد لال مسمى به أصله أصمد لان تصغير أصلان منع
 من الصرف اعطاء للبديل حكم المبدل منه (قوله كهمرا) وعطفان اسم لقييلة
 وأصهان اسم لبلدة من بلاد الجهم (قوله فان فيه العلمية) أي الشخصية ومثلها العلمية

الصحراء أم معرفة كزكرياء
 أم جمعاً كصدقاه أم صفة
 (كهمرا) وانما استأثر
 ما فيه ألف التأنيث بالمنع
 لانه تأنيث لازم فنزل لزومه
 منزلة تأنيث آخر * والثاني
 ما يمنع صرفه بفرعيتين
 وهو نوعان ما يمنع مع العلمية
 وما يمنع مع الوصفية
 فالاول ما أشرنا اليه بقولنا
 (أو جمع فيه العلمية وزيادة
 الالف والنون) المضارعتين
 لالف التأنيث الممدودة
 لانها في بناء يخص المذكر
 كما أن ألف التأنيث في بناء
 يخص المؤنث وانهما لا تلحقهما
 التاء (كهمرا) فان فيه
 العلمية

الجنسية في نحو رقبان فإنه علم جنس لدابة أصغر من الخنفساء على قدر الدينار من تفة
الظهر وطهاسة أرجل تتولد في الأماكن الندية (قوله فإن فيه العلمية) لأنه علم البلد
بالشأم من ككب من بعل وهو اسم صنم و بك وهو اسم صاحب هذه البلدة (قوله
والتركيب) هذا هو العلة اللفظية وأما العلة المعنوية فهي العلمية (قوله والتأنيث
لفظا ومعنى) أي من جهة اللفظ بأن تلمحه علامة التأنيث وهي تاء زائدة في آخر الاسم
تقلب في الوقف هاء كالتاء في فاطمة ومن جهة المعنى بأن يكون علما مؤنث (قوله
أو معنى) وهو المسمى بالتأنيث المعنوي (قوله لرجل) أما لو كان علما لأمراً فإنه
يكون من القسم الأول (قوله وهو تأنيث معنوي) أي برجع للمعنى والعلمية أيضا علة
معنوية فلم يتحقق حينئذ في هذا القسم علتان فرعيتان مختلفتان بل علتان هنا
مرجعهما للمعنى كما تقدم في حائض فأى موجب لمنع الصرف وهما لا صرف هذا النوع
كما صرف حائض مع كونه مثله وأحسن ما أجيب به هنا أن اللفظ الموضوع لمؤنث
يوصف تبعاً لعنايه بأنه لفظ مؤنث فالتأنيث بحسب الأصل للمعنى واكتسب اللفظ
الوصف به فرجعت هذه العلة للفظ بواسطة هذا التحمل ولما كان ذلك التأنيث المعنوي
ضعيفا عن التأنيث اللفظي احتجيج إلى تقويته فشرط أن ينضم إليه واحد من الأمور
الاربعة التي ذكرها الشارح ليقوى به ويلتحق بالتأنيث اللفظي في تأثيره المنع من
الصرف فإن هذه الأمور التي شرط مصاحبة واحد منها له تزيد ثقلا فان الحركة أثقل
من السكون والجمجمة أثقل من العربية وكون اللفظ للمؤنث يحصل
فيه ثقل باعتراف أن الشيء في غير محله يستثقل وبقي بحث آخر وهو أنه إذا صح
اكتساب اللفظ التأنيث باعتبار المعنى كما أجيب به عن التأنيث المعنوي يقال
حينئذ يصح أيضا أن يكتسب لفظ حائض التأنيث من معناه فيمنع من الصرف كزيت
فالفرق بينهما ما تحكم والجواب أن في حائض راعينا الأصل ولم نلتفت لاكتساب
اللفظ التأنيث وفي زيت لا حظنا لاكتساب لفصل الفرق لكن يرد عليه أن هذا
ترجيح بالمرجح فيجيب بأن هذه حكم تلمس لما مع بعد الوقوع والنزول وليست هلالا
باعنة فلا يحتاج فيها الطلب المرجح إذ ليست أحكاما عقلية وانما هي علل تلمس لا أحكام
لفظية ونحن في ذلك كله أسرى السماع فهو المرجوع إليه آخر فإن العرب صرفت
حائضا ومنعت صرف زيت فنتبع ذلك ونعمل الحكم في كل منهما بحسب المكان
(قوله كما مثلنا) أي كمثلنا فإما مصدرية تسبك مع ما بعدها أعيدوا الكلام على حذف
مضاف أي متعلق بمثلنا وهو ما مثل به من زيت فإنه زائد على الثلاث فالخرف الزائد
قائم مقام التلطف بتساءل التأنيث ثم حيث كان الاسم زائدا على الثلاث منع من
الصرف ولو سمى به رجل كما إذا سميت رجلا بزيت ومعنى كون التأنيث معنويا في
حال تسمية المذكور به أنه باعتبار الأصل أي قبل جعله علما للمؤنث
(قوله أو تحرك الوسط) أي يكون ليس زائدا على الثلاث بأن كان ثلاثيا لكنه
محرك الوسط فيكون تحرك الوسط قائما مقام الخرف الزائد على الثلاث وذلك كسقر

وهي فرع التنكير والزيادة
وهي فرع المزيد عليه
(أو العلمية والتركيب
المسزجي ككعبك)
فإن فيه العلمية وهي فرع
التنكير والتركيب وهو
فرع الأفراد (أو العلمية
والتأنيث) لفظا ومعنى
أو لفظا لا معنى أو معنى
لا لفظا فالأول (كفاطمة
و) الثاني ك (طلحة) لرجل
(و) الثالث نحو (زيت)
لامرأة وهو تأنيث معنوي
وشرط تحسم منعه من
الصرف الزيادة على الثلاثة
كما مثلنا أو تحرك الوسط
كسقر

علماء الجهم (قوله أو العجمة) أي مع كونه غير محرك الوسط (قوله كحصى) علم أعجمي
على بلدة فالعجمة هنا مقبولة للتأنيث المعنوي فحصى بها بمنزلة التأنيث اللفظي فإن
قلت في حصى أيضا العجمة فلم يمنع من الصرف للعلمية والعجمة فالجواب إن شرط منع
العجمة الصرف مع العلمية زيادة الاسم على ثلاثة أحرف وهذا الشرط مفقود هنا فلم
تعتبر بل اعتبر التأنيث وبقي أنهم يجعلون العلمية علمة معنوية مع أن الذي يوصف
بكونه علما اللفظ لا المعنى وأجبت بأنه لما كان لا معنى للعلمية اللفظ لا الشخص معناه
جعلوا العلمية علمة معنوية (قوله أو النقل) أي مع كونه شيرا أعجمي فهذا النقل يلحق
التأنيث المعنوي باللفظي (قوله فإن تخلف شرط من هذه الشروط) أي لم يوجد واحد
منها وقد كان الأوضح أن يقول كما قلنا (قوله وجل) يضم الجيم وسكون الميم (قوله
قاومت) أي قاوت فكانه لم يوجد فيه إلا علمة واحدة (قوله نظر إلى وجود الفرعتين)
أي ولم ينظر لثمة شرط تأثيرهما فإن السكون لا يغري حكا أو جبه اجتماع علمتين ثم
يحل جواز الوجهين ما لم يصغر وتلقه الناه والامنع من الصرف نحو هندية (قوله
بالوجهين) قد عدا الأول مصروف والثاني ممنوع من الصرف (قوله لم تتلفع) البيت
من بحر المنسرح وأجزاء مستغنية مفعولات مفعولان مرتين وآخر الشطر الأول قوله
مترزها ودعدا أول الشطر الثاني وأعرابه لم تحرف جازم وتلفع مضارع مجزوم ولم
ويفضل جار مجزوم متعلق بقوله تتلفع وفضل مضاف ومترزها مضاف إليه والهاء مضاف
إليه ودعدا فاعل ممنون مصروف ولم تسق لم تحرف جازم وتسق فعل مضارع مبني للمالم
يسم فاعله مجزوم بحذف الألف وأصله تسقى بالألف فلما دخل الجازم حذفها لأنه
مضارع معتل ودعدا بترك التنوين نائب الفاعل وفي ألعاب جار مجزوم متعلق بتسق
والعاب بضم العين جمع علبة وهي أناء من خشب تشرب فيه أعيان العرب كذا في
الجلي وفي الصحاح العلبة صلب من جلدواجمع علب وعلاب والمعنى أن دعدا هذه
ليس لها فضل أي زاد على مترزها تتلفع به ولم تشرب في تلك الأواني وهذا كناية عن
كونها ليست من بنات الأعيان لأن التلفع بفضل المترز والشرب في تلك الأواني من
عادة الأعيان فيلزم من نفسه بحسب العادة نفي لازمه وهو الشرب فصح كونه كناية
لأنها انتقل من الملزوم إلى اللازم والخاص إلى المعنى الحقيقي ليس مراد بل المراد
لازمه وهو نفي علو المنزلة والرفعة (قوله ووزن الفعل) أي يكون الاسم على وزن يعد
من أوزان الفعل بأن يكون مختصا به أو غالبا فيه وأولى به أما ما يختص بالاسم أو يغاب
فيه أو يكون فيه وفي الفعل على حد سواء فلا يمنع الصرف (قوله كشم) ومثله خضم
فجهمتين علم لرجل وعسر لواء بالعقيق ونذر لسان من مياه العرب فإن هذه كلها أفعال
نقلت إلى الأسماء هذه الأوزان مختص بالفعل ككسر ومزق ونحو ذلك من الأفعال
المضاعفة قال النيلي إمامهم فمختص بالفعول لأن مثال فعل بتشديد العين مخصوص
بالفعل لكونه لكثير وللمعدية وهما من خواص الفعل (قوله وشرط الوزن) أي
شرط كونه مانعا مع العلمية من الصرف (قوله لم يكونا تدل) أي دأما في الفعل على

أو العجمة كحصى أو
النقل من المذكر إلى
المؤنث كزيد امرأة فإن
تختلف شرط من هذه الشروط
جازا صرف وعده كهند
ودعدا وجل فن صرفه نظر
إلى خفة اللفظ وانما قد
قاومت إحدى الفرعتين
ومن لم يصرفه نظر إلى وجود
الفرعتين في الجملة
واختلف في الأولى منهما
فمن سبويه الأولى المنع
من الصرف وعن أبي علي
الفارسي الأولى الصرف
وروي بالوجهين قول الشاعر
لم تتلفع بفضل مترزها ودعدا
ولم تسق دعدا في ألعاب
(أو العلمية ووزن الفعل)
وشرط الوزن اختصاصه
بأن فعل كشم علما لفرس
أو افتتاحه بزيادة هي في
الفعل أولى لم يكونا تدل في
الفعل ولا تدل في الاسم
كأحرف المضارعة

معنى ولا تدل في الاسم أي دأما بل قد تدل وقد لا تدل فالأول كالمزمرة في أفعل
 التفضيل فإن بسبب سادلت الصيغة على المفاضلة نحو أكرم تقول زيد أكرم منك
 وأفضل ونحو ذلك والثاني كالمزمرة في أبيض وأسود (قوله كأحمد) علم لم يتسم به أحد
 قبل نبينا صلى الله عليه وسلم وأما محمد فقد تسمى به قبله جماعة قيل أربعة عشر وقيل
 خمسة عشر (قوله والعدل) هو قسمان تحقيقى وتقديرى فإن كان هناك دليل على
 العدل غير منع الصرف كثنى فإنه معدول عن اثنين اثنين وثلاث فإنه معدول عن
 ثلاثة ثلاثة وهكذا إلى عشر إذا سمي بواحد من هذه الصيغ فإنه يمنع من الصرف
 للعلمية والعدل التحقيقى فإن لم يوجد للعدل دليل بل حل على ارتكابه والقول به المنع
 من الصرف بأن وجد الاسم ممنوعا من الصرف وليس فيه سوى علة واحدة فإنه يقدر
 فيه العدل وهذا هو العدل التقديرى ومعنى كون العدل علة فرعية أن المعدول فرع
 عن المعدول منه (قوله كعمر) أي وسحر إذا أريد به سحر ليلة بعينه فإنه معدول عن
 السحر معر قابلا لما أن سحر المنوع من الصرف نسكرة وقد دل على التعيين حقيقة أن
 تدخل عليه الالف المفيدة للتعيين لستهم لم يدخلوها عليه واكتفوا في دلالة على التعيين
 بكونه معدولا عما فيه ال (قوله من عامر) وهو اسم فاعل صفة فلما قصدوا التسمية به
 وجعله علما خافوا التباس العلم بالصفة لكونها صيغة واحدة فمما فعدلوا عنه إلى عمر
 لما أن صيغة عمر هذه وهى فعل بضم الفاء وفتح العين قد كثرت فيها العدل التحقيقى كعمر
 وفسق فانهم ما معدولان عن غادر وفاسق فإن ورد فعل مصر وفا كأد علمانه غير
 معدول لما أن الغائر تنكب العدل لكونها مجرد الاسم ممنوعا من الصرف مع وجود علة
 واحدة فلجأ إلى العدل ونظمه لتلك العلة حفظا لما أثبت من قاعدة أن المنع من
 الصرف اغنى أن يكون بعلة من فرعية من مفهوم قولنا فى سحرانه يراد به معين ما إذا لم يرد
 ذلك مثبتا لا يكون نسكرة ويصرف لئوال التعيين وأد دمج أدة وهى فعلة من الود
 وأصلها ودة فهمزت الواو المضمومة ونقل بعد الجمع وسعى به فليس معدولا (قوله
 والحجمة) وهى فرع العربية والمراد بها كل ما كان خارجا عن لغة العرب كالسرياني
 والفارسي واليوناني وغير ذلك ويستدل عليها بعلامات منها خروج الكلمة عن أبنية
 العرب نحو اسمعيل باللام والنون وإبراهيم وإبريسم ومنها تحجيمها فى كلامهم غير
 منصرفة نحو إبليس إذ لو كان عربيا لا تصرف لأن العلمية وحدها لا تمنع الصرف
 ومنها نقل الأئمة ومنها أن الجيم والقاف لا يجتمعان فى كلمة عربية نحو قبح وحق وخلق
 علم على دمشق وكنجنيق اسم لآلة حرب وكذلك الجيم والصاد كالخص والصولجان
 والكاف والجيم كالسكرة وحسنه ليس فى أصول العرب اسم فيه نون بعدها راء نحو
 نرجس ولا زاي بعد دال كهنداز ومنها ما نص عليه ابن جني وغيره أن كل رباعى
 الأصول أو خاسمها متى خلا عن بعض حروف الدلالة الستة فهو أعجمى وهى الراء
 والنون والفاء واللام والباء والميم ويجمعها قولك من لب فر ولا يرد نحو يوسف من
 حيث أنه أعجمى مع أنه لم يخل بما ذكر لأن العلامة لا يشترط انعكاسها (قوله فى

(كأحمد ويشكر) علمية
 لنبينا ونوح صلى الله عليه
 وسلم فإن المزمرة والياء
 لا يدلان فى الاسم ويدلان
 فى الفعل على التكلم
 والغائب (أو العلمية
 والعدل) التقديرى
 (كعمر) فإنه معدول عن
 عامر خروف الالتباس
 بالصفة (أو العلمية والحجمة)
 وشرط الحجمة كون علميتها
 فى اللغة الأعجمية

اللغة الأعجمية) بأن تستعمله العجم علما ثم تستعمله العرب كذلك فهذا ممنوع من
الصرف اتفاقا نحو إبراهيم أما ما استعملته العجم اسم جنس ثم استعملته العرب علما
فممنوع من الصرف على الأصح وقيل يجب صرفه وحلب بحرى الجبال بن هشام وذلك
نحو قالون في اللغة الرومية من أسماء الاجناس اسم جنس للجيد استعملته العرب في
أول أموالي علما ومن ثم لقب به عيسى رواية نافع لجودة قرأته أما ما استعملته العجم
اسم جنس واستعملته العرب كذلك فهو رواف اتفاقا ومثاله فيروز وجام (قوله والزيادة
على الثلاثة) يستثنى منه ما كان زائدا ياء التصغير فانه يصرف (قوله كإبراهيم) فيه
ست لغات إبراهيم إبراهيم إبراهيم إبراهيم ياء مثلث الهاء وأسماء الانبياء كلها
أعجمية الا محمد وواصل الحارث وشعيبا وهودا وكل أسماءهم متنوعة من الصرف سوى هذه
الاربعة لفقد العجمة فيها سوى نوح ولوط وشيث فانها وان كانت أعجمية الا انه
تخلف فيها شرط المنع من الصرف في العجمة وهي الزيادة على ثلاثة أحرف وأسماء
الملائكة كلها أعجمية متنوعة من الصرف للعلمية والعجمة سوى أربعة فانها عربية
وهي منكر ومنكر وما لك ورضوان الثلاثة مصروفة ورضوان ممنوع من الصرف للعلمية
وزيادة الالف والنون وأسماء الشهور مصروفة الاجمادى الاولى وجمادى الثانية
فمنوعان من الصرف لالف التأنيث المقصورة وشعبان رمضان للعلمية وزيادة
الالف والنون وصفر ورجب اذا أريد به مامعين منعامن الصرف للعلمية والعدل
الأول معدول عن الصفر والثاني عن الرجب فان لم يرد به مامعين صرفا فقد نظمت
ما ذكر فقلت وكل أسماء النبيين العلاء * في عجمة لها انتظام وولا

والزيادة على الثلاثة
(كإبراهيم) بخلاف
فيروز وجام فانهم مام
الاجناس الأعجمية فان
جعلنا علمين لمذكرين فانهم ما
يصرفان لفقد الشرط
الأول وبخلاف نوح ولوط
وشيث فانهم مصروفة لفقد
الشرط الثاني * وقيل
الثلاثى الساكن الوسط

واستثنى منها أربعة استسرد * هود شعيب صالح محمد
أسماء وهم مصروفة ومثلها * لوط ونوح ثم شيث كلها
وذا فقد علة في الأول * وفقد شرط عجمة فيمن ولى
واستثنى من أسماء أملاك السعيا * رضوان ثم مالك المعظما
ومنكرات ثم منكرها للعرب * أسماءهم منسوبة لثلاث الارب
واحكم رضوان يمنع الصرف * حكم الجميع والثلاثة اصرف
لكنه بعلة الزيادة * مع علم وفي السوى بالعجمة
واصرف لأسماء الشهور ما عدا * شعبان ثم رمضان الصاعدا
كش لرضوان وفي جمادى * لالف التأنيث ع المراد
ورجب مع صفران عينا * فامنعهما الصرف والانونا
والمنع فيهما أتي للعدل * مع علمية فخر لفضيل
(قوله فيروز وجام) الأول اسم جنس لجوهر معروف كالمياقوت والثاني اسم لما يجعل
في قم الدابة (قوله لفقد الشرط الاول) وهو استعماله في اللغة الأعجمية علما (قوله
وشيث) كذا في نسخة وعليها كتب بعض تلامذة المصنف وهو اسم حصن بأران أو
بديار بكر وفي نسخة بدل وشيث وشيث (قوله لفقد الشرط الثاني) وهو الزيادة على ثلاثة

أحرف لان اللغة الالهية مبنية على الطول بخلاف اللغة العربية وانما لم تؤثر الهمزة
هنا في المنع من الصرف مع سكون الوسط كما اثرت العلمية فيما سبق في منع صرف
المؤنث الساكن الوسط لان الهمزة سبب ضعف اذ هي أمر معنوي فلم تعتد جرم مع
سكون الوسط وأما التأنيث فان علامته مقدرة وتظهر في بعض التصرفات فله نوع
قوة لجواز أن يعتد به مع سكون الوسط وأن لا يعتد به كما سبق في جواز المنع من الصرف
وعدمه في الثلاثي الساكن الوسط فان كانت قد اعتبرت الهمزة في حمص وناه وجور
مع سكون الوسط فلم تعتد به ههنا والجواب أن اعتبارها فيما سبق بقوة التأنيث
المعنوي والعلمية لئلا يقاوم سكون الوسط أحدهما ولا يلزم من اعتبارها قوة سببها
آخر اعتبارها سببها بالاستقلال كما هنا (قوله يجوز فيه الصرف وعدمه) قال في
المساعد والجهور على تحتم الصرف (قوله تحتم المنع) لقيام حركته مقام الحرف الرابع
قياسا على ما تقدم في المؤنث المعنوي محرك الوسط لسكن الاكثر الصرف ويفرق بينه
وبين المؤنث بأن التأنيث المعنوي أقوى من الهمزة لان له علامة مقدرة بخلاف
الهمزة (تنبيه) قد علمت ما سبق أن ابليس اسم أعجمي فهو ممنوع من الصرف للعلمية
والهمزة وقيل هو عربي مشتق من الابلاس واعتذر صاحب هذا القيل عن منع صرفه
بأنه لا نظيره في الاسماء العربية ورد بأن له نظائر في العربية كاحليل واكليل
وغيرهما وقيل شبه بالاسماء الالهية فامتنع من الصرف للعلمية وشبه الهمزة فانه
وان كان مشتقا من الابلاس الا انه لم يسم به أحد من العرب فصار خاصا بمن أطلقه الله
عليه فكانه دخيل في لسان العرب فهو علم مر تجبل (قوله أو الوصف) قال في شرح
اللب وهو ككون الاسم موضوعا لذات باعتبار معني هو المقصود وهو مشتق على
الموصوف لان معرفة حال كل شيء متأخرة عن ذاته (قوله والعدل التحقيق) قال
الرضي ونعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير
منصرف بحيث لو وجدناه أيضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا
بخلاف العدل المقدّر فانه الذي يصر الى ضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعدّل
سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل
كان كادد (قوله كادد) بضم الهمزة جميع أخرى مؤنث آخر بفتح الهمزة وانما والمد
معني غير وهو من باب أفعال التفضيل فاذا قلت مررت بزيد ورجل آخر فعنناه أحق
بالتأخر من زيد في الذكر لان الأول قد اعتنى به في التقديم في الذكر قاله المرادى في
شرح التسهيل وقال رضي معنى آخر في الاصل أشد تأخرا وكان في الاصل معنى
جاء في زيد ورجل آخر أشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فعني
رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور أو لا فلا يقال
جاءني زيد ورجل آخر ولا امرأة أخرى (قوله مقابل آخرين) بالجر صفة أخرى ومعني
المقابلة أن آخر مفردة أخرى مؤنثة فهو جميع المؤنث وآخرين بفتح الخاء جمع المذكور
الذي هو آخر بفتحها واحترز بهذا القيد عن آخر بضم الهمزة وفتح الخاء مقابل آخرين

يجوز فيه الصرف وعدمه
والتحرك الوسط متحتم
المنع والنوع الثاني ما يمنع
مع الوصفية وهو ما أشرنا
إليه بقولنا (أو الوصف
والعدل) التحقيق (كأخر)
مقابل آخرين

بكسر الخاء فانه مصروف لا تنفاه العدل وذلك لان مفرد آخر هذا أخرى بمعنى آخره
مقابلة للاولى ومنه كرها آخر بكسر الخاء مقابل أول كفاي قوله تعالى قالت أولاهم
لاخرهم فأخرى هذه تذكروا وتؤنث وتثنى وتجمع والفرق بين أخرى مؤنث آخر بفتح
الخاء وأخرى التي بمعنى آخره التي هي مؤنث آخر بكسر الخاء أن الاولى لا تدل على
الانتهاء كما لا يدل عليه من ذكرها فلذلك يعطف عليها أمثلة ما في وصف واحد نقول
عندي بغير وأخر وأخر وهكذا وعندى ناقة وأخرى وأخرى وهكذا وأما الثانية فتدل
على الانتهاء ولا يعطف عليها أمثلة ما في وصف واحد (قوله من قوله تعالى) من بمعنى في
أى الواقعة في قوله تعالى (قوله فانه) أى آخر المنوع من الصرف صفة لا يام وقوله
معدولة صفة لصفة ومعنى العدل هنا أن القياس كان يقتضى أن توصف أيام بأخر
بفتح الهاء مفردة المفرد كونه أفعّل تفضيل مجردا عن الإضافة وأل فعدل عن ذلك
ووصف بأخر جمع أخرى * فان قلت ان أخر وقع صفة لا يام ومفردة وهو يوم يوصف بأخر
بفتح الخاء لا بأخرى * فالجواب ان اليوم لما كان عاما لا يعقل أجرى مجرى المؤنث
فوصف بأخرى ثم وصف بجمع بأخر الذى هو جمعها والافلو كان المفرد آخر ما صبح
بجمعه على أخر بفتح الخاء على أخر دليل على ان المفرد أخرى ثم ما ذكره الشارح من أن أخر
معدولة عن أخر قيل انه التحقيق وقيل انها معدولة عن أخريات قال الشنوائى وهو
الصحيح لان أخر جمع أخرى وأخرى مؤنث أخر وقد جمع بالواو والنون فحق أخرى أن
تجمع بالالف والتاء لان ما جمع مذكروه بها جمع مؤنثه بالالف والتاء فعدل عن
أخريات الى أخر وقيل انها معدولة عن الأخر لانه من باب أفعّل التفضيل فأصله أن
يقرن بال إذا جمع كالأكبرى والأكبر والصغرى والصغير فعدل به عما فيه أل الى
المجرد عنها وأعطى ما لا يعطى غيره الامم مرقونا بال (قوله بفتح الخاء) الذى هو أفعّل
تفضيل أصله أخر بمرتين الاولى مفتوحة والثانية ساكنة أبدلت الثانية ألفا
للتخفيف وهو فى الأصل بمعنى أشد تأخر اتم توسع فيه واستعمل بمعنى غير وهذا احتراز
عن آخر بكسر الخاء فانه مقابل أول وليس أفعّل تفضيل (قوله فان قياس أفعّل
التفضيل الخ) تغليب للمعدول (قوله ولو كان موصوفه مؤنثا أو مثنى أو جمعا) حاصله
ان أفعّل التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة لزمه التذكير والافراد بكل حال
تقول هو أفضل وهما أفضل وهم أفضل وهن أفضل واذا كان معرفا
بالالف واللام لزمه مطابقة ما قبله فى الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع
تقول هو الأفضل وهما الأفضل وهم الأفضل وهن الفضليات وهن الفضليات
والفضل فكان القياس أن يقال مررت بامرأة أخرى وبرجال آخر وبرجلين
آخر ولكنهم قالوا أخرى وأخر وأخرون وآخران قال الله تعالى فتذكر احداهما الاخرى
فعدة من أيام أخر وأخرون اعترفوا بذنوبهم فتذكر احداهما الاخرى
الخ ويون أخر بالذكر لان فى آخر وزن الفعل وفى أخرى ألف التأنيث وهما أوضح
من العدل وأما آخران وأخرون فعربان بالحروف فلا مدخل لهما فى هذا الباب (قوله

من قوله تعالى فعدة من أيام
أخر فانه صفة معدولة عن
آخر بفتح الخاء فان قياس
أفعّل التفضيل اذا كان
مجردا من أل والاضافة يجب
أن يكون مفردا مذكرا ولو
كان موصوفه مؤنثا أو
مثنى أو جمعا (أو الوصف
وزيادة الالف والنون
كسكران)

(فان مؤنثه سكرى) وليس مؤنثه سكرانة ومثله ندمان من الندامة فان مؤنثه ندى
 لاندمانة أماندمان من المنادمة فان مؤنثه ندمانة فيصرف وأشار المصنف بالمثل الى
 القسم الذى يمنع صرفه اتفاقا وهو ما كان له مؤنث لا على وزن فعلانة أما ما لا مؤنث
 له أصلا لا على وزن فعلى ولا على وزن فعلانة كرحمان لكثير الرحمة ولحيان لعظيم
 العلية فمنوع من الصرف على الاصح الحاقاله بما مؤنثه على وزن فعلى ومقابل الاسم
 انه يصرف الحاقاله بما مؤنثه على وزن فعلانة فان هذا القسم مصروف اتفاقا فعلى
 الاصح يكون الشرط في منع صرف فعلا أن لا يكون له مؤنث على وزن فعلانة سواء
 كان له مؤنث على وزن فعلى أولا مؤنث له فدخل القسم الثانى وهو ما لا مؤنث له
 أصلا وعلى مقابله يشترط أن يكون له مؤنث على وزن فعلى فيخرج القسم الثانى
 وظاهر كلام المصنف الجرى على هذا القول (قوله بخلاف الزيادة المانعة مع العلية)
 أى فانها تكون في فعلا بالفتح نحو حمدان وبالفهم نحو عثمان وبالكسر كعمران
 (قوله ووزن الفعل) أى يكون الاسم على وزن الفعل به أولى لان فى أول الفعل زيادة
 تدل على معنى فيه دون الاسم وماز يادته معنى أصل لما زيادته غير معنى ودخل فى قوله
 ووزن الفعل ثلاثة أنواع ما مؤنثه على فعلا فحوا حراء وشهلاء أو على فعلى بضم الفاء
 كفضلى أولا مؤنث له كأكر لعظيم السكره وآدر لعظيم الاتنين فهذه الثلاثة ممنوعة
 من الصرف للصفة ووزن الفعل (قوله ولا يكون الوزن المانع الخ) يرد عليه نحو أحمير
 وأصيفر وأفيضل فانه لا يصرف لكونه على وزن الفعل كما يطر وان لم يكن حال
 التصغير على وزن أفعل (قوله كونها أصلية) بأن تكون موضوعة للمعنى الوضعى
 ابتداء وان غلبت عليها الاسمى ومعنى شلبة الاسمى أن تصير الصفة غير محتاجة الى
 موصوف تتبعه فحوا أسود عنون من الصرف لانه فى الأصل موضوع لكل متصف
 بالسواد فيكون بهذا المعنى صفة ثم غلبت عليه الاسمى فصارت مضافة بالحية ومثله أرقم
 موضوع لكل ما فيه بياض وسواد ثم اختص بذلك الحيات وكذلك أدهم وضع لكل
 ما فيه دهم أى سواد ثم اختص بالقيد (قوله صفوان) هو فى الأصل اسم للجعر الأملس
 وصف به القلب لشدة صلابته وعدم لينه فتكون الوصفية عارضة ولا اعتداد بها وفى
 المصباح صفوان يستعمل فى الجمع والمفرد فاذا استعمل فى الجمع فهو الجعارة الملس
 الواحدة صفوانة واذا استعمل فى المفرد فهو الحجر (قوله أرنب) هو فى الأصل اسم
 للحيوان المعروف بالضعف وصف به الرجل لضعفه فهذه وصفية عارضة (قوله عدم
 قبولها) أى الصفة مع الزيادة أو مع وزن الفعل (قوله ندمان) أى المأخوذ من
 المنادمة على الشراب وهى المحادثة عليه بلطائف العبارات ورفائق الاشارات وفعل
 هذا نادم والاسم النديم ويجهنى هنا قول بعضهم
 وأهيف قلت له * هل لك فى المنادى فقال كم من عاشق * سفسكت فى المنى دمه
 (قوله لقولهم ندمانة) أى فى مؤنثه وأماندمان من الندم مؤنثه ندى كما سبق وفعله ندم
 كعلم والاسم نادم (قوله وأرملة) أى لا زوج لها أو فقيرة وأما أرمل وصفان من قولهم عام

فان مؤنثه سكرى ولا
 تكون الزيادة المانعة
 مع الصفة الا فى فعلا بالفتح
 بخلاف الزيادة المانعة
 مع العلية (أو الوصف
 ووزن الفعل) وهو أفعل
 (كأحمر) فان مؤنثه حراء
 ولا يكون الوزن المانع مع
 الصفة الا فى أفعل بخلاف
 الوزن المانع مع العلية
 ويشترط التأثير الصفة
 أمران كونها أصلية فيجب
 الصرف فى قولك هذا قلب
 صفوان بمعنى قاس وهذا
 رجل أرنب بمعنى ذليل
 ضعيف القلب والثانى
 عدم قبولها التاء فيجب
 صرف ندمان وأرمل لقولهم
 ندمانة وأرملة (والحذف
 يكون علامة للجزم نيابة
 عن السكون فى موضعين)
 الاول (فى الفعل المضارع

المعتل الآخر) اصاله (وهو كل

يغزول بحش ولم يرم) فشكل
منه اجازم ويجزوم وعلامة
جزءه حذف آخره فالحذف
من بحش الالف والفحة
قبلها دليل عليها لان
الفحة تجانس الالف
والحذف من يغزواو
والضمة قبلها دليل عليها
لان الضمة تجانس الواو
والحذف من يرم الياء
والكسرة قبلها دليل عليها
لان الكسرة تجانس الياء
هذا هو المشهور وذهب
سيبويه الى ان الجازم انما
حذف الحركة المقدرة
واكتفى بها ثم لما صارت
صورة الجزوم والمرفوع
واحدة ففرقوا بينهما بحذف
حرف العلة فحرف العلة
يحذف عند الجازم لانه
ومن العرب من يحذف
المعتل بحري الصحيح
فيحذف الضمة المقدرة ولا
يحذف حرف العلة فيقول
لم يخشى ولم يغزو ولم يرم
باتات الالف والواو والياء
وعلى ذلك جاء قوله
اذا الجوز غضبت فطلق
ولا ترضاها ولا تعلق

وقوله

هيجوت زيان ثم جئت معتذرا
كانك لم تهجو ولم تدع

وقوله

ألم يأتيل والانباء تفي

بملاقات لبون بني زياد وعلى اللغة المشهورة يحتمل أمثال ذلك

٨٠ فعل مضارع في آخره ألف نحو يخشى أو أو نحو يغزو أو ياء نحو يرمي تقول لم

أرمل أي قليل المطرفون مؤنثه رمى فهو غير منصرف كسكران وسكرى (قوله المعتل
الآخر) بإضافة المعتل الى الآخر اضافة لفظية أي الذي اعتل آخره والمعتل اسم
فاعل من اعتل أي مرض وسمي هذا القسم معتلا لما فيه من الاعلال وانما جاز
حذف الآخر هنا مع انه ليس علامة للرفع لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر
والرفع في المعتل محذوف للاستثقال كما في يدعو ويرمي أو لانه عذر كما في يخشى فلما دخل
الجازم لم يجد حركة حتى يحذفها بل وحذف آخر الكلمة أحرف العلة المشابهة للحركة
فحذفها (قوله اصاله) سمي في مقابلة في قوله فان كان حرف العلة غير أصلي (قوله في
آخره ألف) لو أسقط في استكان أخضر وأظهر (قوله هذا) أي القول بأن حذف هذه
الأحرف نيابة عن السكون هو المشهور ومقابله أمر ان الاول ما أشار اليه بقوله
وذهب سيبويه وإنشأ في قوله ومن العرب (قوله وذهب سيبويه) هذا مقابله
المشهور وقال الشيخ الشنقوفي في صزو ولسيويه نظرفان سيبويه لم يذكروا قوله
المصنف وانما ذكره ابن هشام الانصاري بحثا تقر به اهلي ما ذهب اليه سيبويه
من تقدير الاعراب في الأفعال المعتلة لا نقلا عن سيبويه اه بتصرف
(قوله محذوف عند الجازم لانه) قيل انه لا معنى لتكون الجازم يحذف الحركة المقدرة
المفروضة الوجود واجب بأن معنى الحذف عنده هذا القائل عدم اعتبار الحركة
والنظر اليها قال أبو عسيان والذي يدل على أن هذه الحروف تحذف عند الجازم
لا بالجازم أن الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وانما علامة الرفع ضمة مقدرة
فيها (قوله اذا الجوز) البيت لرؤية من بحر الرجز والهجوز فاعل بفعل محذوف يفسره
الذكور والشاهد في لترضاهما حيث أثبت فيه الالف وقيل ان لانا فيمة وليست ناهية
فيكون الفعل مرفوعا بضمة مقدرة على ألف ترضى والواو الحال والتقدير فطلقة حال
كأنما غير مترض عنها بقوله ولا تعلق قال في الجمع الملقى الود والطف الشديد قال
أبو يوسف وأصله التبيين وقد ملق بالأكسر يلقى ملقا ورجل ملق يعطى بلسانه من
الود ما ليس في قلبه وبعد هذا البيت

واعمد لاخرى ذات دل مونق * لبنة اللبس كس الخرنق

وهو بكسر الخاء المعجمة وكسر النون ولد الارنب (قوله هيجوت زيان) البيت من بحر
البسيط والمحفوظ في شطر البيت الثاني من هيجوت زيان لم تهجو ولم تدع فإني المصنف
تغييرا ختم به الوزن وزيان برأى فوحدة اسم رجل وقوله لم تهجو ولم تدع أي لم تهجه
مشاققا له ومستقرا على هجوت اياه ولم تدعه بدون هجو مستحله او دعه وأراد به هذا الانسكار
عليه في هجوه ثم اعترضه عن هجوه حيث لم يستقر على حالة واحدة فصار هجوه لا ذم فيه
كما ان اعتذاره لا شكركه عليه للحق الاول بالاعتذار وسبق الثاني بالهجو والشاهد
في قوله لم تهجو حيث أثبت الواو مع الجازم (قوله ألم يأتيل) البيت من بحر الوافر
والانباء جمع نباء عني الخبر ونهى بفتح التاء المثناة فوق من نعت الحسد يثاغيمه
بالتحفيف اذا بلغته على وجه الاصلاح وطلب الحير واذا بلغته على وجه الافساد

والنميمة

والقيمة قلت غيبته بالتشديد واللبون الناقصة ذات اللين ويرى القلوص بفتح القاف
 وضم اللام وهي الناقصة الشابة وبنوز يادهم الربيع بن زياد واخوانه الذين أغار قيس
 على ابلهم والاقرب من أوجه الأعراب هنا أن فاعل يأتي هو قوله ما لاقت والباء زائدة
 وحمله قوله والانباء تفي معترضة وارتفاع لبون أو قلوص على أنه فاعل لاقت والشاهد
 في يأتيك حيث أثبت الباء مع الجازم (قوله على الضرورة) هذا هو مذهب الجمهور
 وقيل أنه لغة قليلة كما ذهب إليه ابن مالك وطائفة لقوله تعالى لا تخافوا ولا تحزنوا
 وأجيب بأن الالف لا تطلق والصحیح أن لانا فية هنا كالتى قبلها أتى بالنبى في صورة
 الخبر كما في قوله تعالى لا يمسها الا المطهرون وقيل ان ما ورد من ذلك مجزوم
 بحذف الحروف ثم أشبعت الحركات فنشأ عنها هذه الحروف الموجودة فهذه أحرف
 اشباع وأما أحرف العلة فحذفها الجازم وأما قوله تعالى انه من يتق ويصبر ياتى بالباء
 الياء وحزم يصبر فقد أجيب عنه بأن من موصولة لا شرطية وتسكين الراء من يصبر
 للتخفيف (قوله فان كان الخ) هذا محترز قوله االة (قوله بان كان بدلا من همزة) أى
 موافقا للجنس ما قبلها من الحركة (قوله ككبقرا) بفتح الياء والراء مضارع قرا
 (قوله ويقرى) بضم الياء وكسر الراء مضارع أقرى (قوله ويوضو) بفتح الياء وضم
 الضاد مضارع وضو بمعنى نظف وحسن (قوله ثم دخل الجازم) أى بعد الابدال
 فيكون الابدال حينئذ شاذا لان ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ
 لقوة الهمزة بالحركة فتسكون متعاضية عن الابدال أما اذا كان الابدال بعد دخول
 الجازم فانه يكون قياسيا ويمتنع حينئذ حذف حرف العلة لان الجازم قد عمل عمله في
 حذف الضمة من الهمزة قبل الابدال فقول المصنف ثم دخل الجازم قيد في حذف حرف
 العلة أى ان شرطه أن يكون الابدال قبل دخول الجازم (قوله وتركه) أى ترك حذف
 حرف العلة وعليه فيكون الجزم بسكون مقدر (قوله بناء) منصوب على المفعولية
 المطلقة بفعل محذوف والتقدير بنوا ذلك بناء أو على المفعول له أى لاجل البناء (قوله
 على الاعتداد بالابدال وعدمه) لف ونشر مرتب لان الاعتداد بالابدال علة للحذف
 وعدم الاعتداده علة لعدم الحذف والحاصل أن الابدال ان كان بعد دخول
 الجازم امتنع الحذف وان كان قبله جاز الحذف ان اعتد بنا بالابدال وجاز عدمه بناء
 على عدم الاعتداده (قوله ألف اثنين أو وجمع) ويكونان ضمير انخوال زيدان
 بقومان والز يدور يقومون وغير ضمير فحوية ومان الزيدان ويقومون الزيدون على لغة
 أكلوني البراغيث (قوله أو باء مخاطبة) ولا تسكون الا ضمير انخوال أنت تقومين يا هند
 (قوله هذا) أى كون الجزم بحذف النون هو المشهور (قوله بحركات مقدرة) منع من
 ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (قوله أيضا) مصدر أراض بالمدا ارجع وهو من
 المصادر المنصوبة على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوبا (قوله لا نافية
 للجنس وغير اسمها مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء
 الاصلى في محل نصب والخبر محذوف تقديره جائز وانما بنيت غير على الضم لحذف

على الضرورة فان كان
 حرف العلة ضمير أصلى بأن
 كان بدلا من همزة كبقرا
 ويقرى ويوضو ثم دخل
 الجازم جاز حذف حرف
 العلة وتركه بناء على
 الاعتداد بالابدال وعدمه
 (و) (الموضع الثاني) (في
 الأفعال الخمسة) وتقدم
 أنها كل فعل مضارع
 اتصل به ألف اثنين أو و
 جمع أو باء مخاطبة (نحو لم
 يفعلوا ولم تفعلوا ولم يفعلوا
 ولم تفعلوا ولم تفعلوا) فهذه
 مجزومة ولم وعلا مخرمها
 وحذف النون هذا هو
 المشهور وعلى القول بأن
 اعرابها بحركة مقدرة على
 لاماتها فالجازم حذف
 الحركة المقدرة واكتفى بها
 وحذفت النون عند الجازم
 لانه كما تقدم (وحذف
 النون يكون علامة لنصبها)
 أى الأفعال الخمسة (أيضا
 نحول تفعلوا ولن يفعلوا
 بالتاء) (الفوقية) (والياء)
 التختية (ولن تفعلوا ولن
 يفعلوا بالتاء) (الفوقية
 (والياء) (التختية) (ولن
 تفعلوا بالتاء) (الفوقية لا غير
 فهذه منصوبة

وعلاوة نصبها كلها حذف

وحذفت النون للفرق بين

صورتى المرفوع والمنصوب

(والحاصل أن المعربات)

من الاسماء والأفعال

(قسمان) لثالث لهما

(قسم يعرب بالحركات)

الثلاث الضمة والفتحة

والسكرة (وقسم يعرب

بالحروف) الأربعة الألف

والواو والياء والنون

(والذي يعرب بالحركات)

من الاسماء والأفعال

(أربعة أشياء) الأول

(الاسم المفرد) المذكور

كان أو مؤنثا منصرفا كان

أو غير منصرف معرفة كان

أو نكرة جامدا كان أو

مشتقا متبوعا كان أو تابعا

(و) الثاني (جمع التكسير)

كذلك الأماحل منه على

جميع المذكور السالم كسنيين

فانه يعرب بالحروف (و)

الثالث (جمع المؤنث

السالم) وما حمل عليه (و)

الرابع (الفعل المضارع)

اذالم يتصل به نون الاناث

ولم تبشره نون التوكيد

(وضابط هذه) الاشياء

(الأربعة) السبق تعرب

بالحركات (ما كانت الضمة

علامة لرفعها والذي يعرب

بالحروف) الأربعة (أربعة

أشياء أيضا) الأول (الثنى)

وما لحق به (و) الثاني

(جميع المذكور السالم) وما لحق به

المضاف اليه ونية معناه تشبيه لها بقبل وبعد ونحوهما من الغايات (قوله وعلاوة

نصبها كلها حذف النون) وأما ثبوت النون في قول الشاعر

أن تقرأن على اسماء ويحكى * منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

فهو شاذ لا يرد نقضا ويحتمل أن تكون أن غير عاملة تشبيه لها بما المصدرية كما

في قراءة مجاهد أن يتم الرضاعة برفع يتم (قوله المعربات قسمان) اعترض بان فيه

اخبارا بالمشئى من الجمع وأحسن ما أحسب به انه لا ضرر في ذلك حيث كان المثنى جمعا

في المعنى نحو والعرب فرقان مسلمون وكفار وهنا كذلك لان كل قسم تحتته افراد

متعددة (قوله بالحركات الثلاث) أى وجودا وعدمه ما يشمل السكون ولو صرح به

كان أولى (قوله بالحروف) أى الأربعة وجودا وعدمه ما يشمل الحذف (قوله والذي

يعرب بالحركات) أى يجنسها لا بكل منها كما هو ظاهر وقوله بالحروف أى يجنسها

(قوله وما حمل عليه) كالأول في قوله تعالى وان كن أولات حمل فكن مع ما مضى

والنون اسمها وهى ضمير يعود على المعتدات وأولات خبرها وهى ليس بجمع بل اسم

جمع جعل اعرابه كاعراب الجمع فنصب بالسكسة فسكاهم وأولوا على جمع المذكور

السالم حملوا أولات على جمع المؤنث وقد أغزر بعض تشبيها وخفا في نصب جمع المؤنث

بالسكسة بقوله

يامن لنحو يعانى * ويارقيق البانى

في الجر كسرة ثابت * عن فتحة يامعانى

هذا العرى عجيب * وفيه قلب العيان

يامفردانصر يامن * حوى جميع المعانى

أبدت لغزا يديعا * يرزى عقود الجمان

هذا مؤنث جمع * بالجر ينصبه على

(قوله اذالم يتصل به نون الاناث) قال أبو حيان المسئلة خلافية ذهب ابن درستويه

الى أنه معرب وتبعه السهيلي وابن طحمة وطائفة من النحويين واستدلوا بان الاعراب

قد استحق في المضارع فلا يعدم الابدع موجهه ويقام موجهه دليل على انه معرب كما

كان قبل النون الا انه كان قبل دخول النون ظاهرا وهو معهما مقدر في الحرف (قوله

وما لحق به) ويلحق به خمسة ألفاظ الاول والثاني كلا وكلتا السكن بشرط أن يضافا

لضمير نحو جاء كلاهما وكلتا أمهاتنا وأضيفا لظاهر اعراب بالحركات المقدرة على الألف

نحو جاء كلا الرجلين وكلتا المرأتين وهذه التفرقة هى الصحيحة وعليها الجمهور ومن

الناس من يعربهم بالحركات المقدرة على اثنتي عشرة ألفا أضيفا لظاهر أو مضمرا الثالث

والرابع والخامس اثنان واثنان وثلاثان فاعرب اعراب المثنى أضيفا لظاهر

أو مضمرا ولم تضافها له قاله بعض الفضلاء وقال ابن مالك هذه السكيات المحقة بالثنى

لا تسمى مثناة حقيقة فان أطلق عليها ذلك فمقتضى اللغة لا الاصطلاح كما يقال لاسم

الجمع جمع اه قال الشنوائى فأفاد انه يقال لها أسماء تشبیه كما يقال أسماء جمع

(قوله جميع المذكور السالم وما لحق به) ومنه عشرون واخوانه الى تسعين وهى أسماء

(و) الثالث (الاسماء الستة) المعتلة المضافة (و) الرابع (الافعال الخمسة) على المشهور في جميع ذلك (وتفصيل هذه الاربعة) العربية بالحروف (ان المثني يرفع بالالف نحو جاء الزيدان) فالزيدان فاعل مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة والالف تنوب عن الضمة في التثنية خاصة (ويجوز وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعد هاء نحو مرت بالزيدين ورأيت الزيدتين) فالزيدين في الاول مخفوض وعلامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة والياء تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع في المثني وجمع المذكر السالم والاسماء الستة وفي المثال الثاني منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة والياء تنوب عن الفتحة في موضعين في ٨٣

التثنية وجمع المذكر السالم وقدم الخفض على النصب لان النصب محمول عليه (و) جمع المذكر السالم يرفع بالواو نحو جاء الزيدون) فالزيدون فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة والواو تنوب عن الضمة في موضعين في جمع المذكر السالم والاسماء الستة (ويجوز وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعد هاء نحو مرت بالزيدين ورأيت الزيدتين) والكلام فيه كما تقدم في المثني حرفا بحرف (والاسماء الستة ترفع بالواو ونحو جاء أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذومال) فهذه مرفوعة وعلامة رفعها الواو نيابة عن الضمة والواو تنوب عن الضمة في موضعين في جمع المذكر السالم والاسماء الستة (وتنصب بالالف نحو رأيت أباك وأخاك وحماك وفاك وهناك

مفردة وزعم بعضهم انها جموع وهو مردود ومنه أهلون وهو جمع أهل وهو ليس بعلم ولا صفة وأرضون بفتح الراء جمع أرض بسكونها وهي مؤنثة اسم جنس لا يعقل وينون وأبون وأخون وهنون وذون لانها غير اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل في جمع حمون لم يمنع لسكن لا أعلم أنه سمع وقال أبو حيان ينبغي أن يمنع لأن القياس يأباه وجمع أب وأخواته شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب انه يقال في فم فون وفيه قال أبو حيان وهو في غاية الغرابة ومنه حذف لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يجمع جمع تكسير نحو ثوبة ونين ومن المحقق بجمع المذكر السالم جموع صفات الماري سبحانه وتعالى كقوله نحن الوارثون والقادرون والماهدون ولا يقاس عليه الراحون ولا الحكيمون لأن أسماءه تعالى توقيفية (قوله الاسماء الستة المعتلة) أي التي آخرها في اللفظ حرف علة فلا يرد أن فولامه هاء وأصله فوه بفتح الفاء واسكان الواو يوزن فعل بفتح الفاء وهو ما عليه سيبويه والتحليل وذهب الفراء إلى أن وزنه فعل بضم الفاء (قوله خاصة) هو من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعافية بمعنى خصوصاً منصوب على انه مفعول مطلق محذوف تقديره أخص التثنية بنيابة الالف عن الضمة خصوصاً على ما هو المنصور من جواز حذف عامل المؤكد ولا يجوز أن يكون حالاً لأنك تقول جاء في الرجال أو الزيدون خاصة (قوله وقدم) أي المصنف ففيه تجريد فان قرئ بالبناء للفعول فلا تجريد (قوله حرفاً بحرف) حال بتأويل متساوياً (قوله ترفع بثبوت النون) علل ذلك بأنه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالحركة المناسبة للحرف الذي بعده لم يمكن ورود الاعراب عليه ولم يكن في الكلمة علة البناء حتى يمتنع الاعراب بالكلية فجعلت النون بدل الرفع لمشايتها الواو في الغنة قال بعض شيوخنا وظهر لنا هنا الغزل طيف لم أسبق به فيما أعلم وهو أن يقال لنا مفعول فصل بين عامله واعراب عامله وشرط اعراب ذلك العامل أن يفصل ذلك المفعول بينه وبين اعرابه ثم نظم ذلك بنظم مطول وقد اختصرته فقلت

يا أيها النحوي بين لنا * ما معرب قد خالف المعربات

الفصل بالمفعول شرط أتى * في حالة الاعراب عند النقات

وذا مال) فهذه منصوبة وعلامة نصبها الالف نيابة عن الفتحة والالف تنوب عن الفتحة في الاسماء الستة خاصة (وتخفض بالياء نحو مرت بأبيك وأخيك وحميك وفيل وهنيل وذى مال) فهذه الاسماء مخفوضة وعلامة خفضها الياء نيابة عن الكسرة والياء تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع في التثنية وجمع المذكر السالم والاسماء الستة (والافعال الخمسة ترفع بثبوت النون نحو تفعلان ويفعلان) بالهوقية والتختية (وتفعلون ويفعلون) بالهوقية والتختية (وتفعلين) بالهوقية لا غير فهذه مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون وثبوت النون يكون علامة للرفع

(قوله وتجزم بحذف النون) وقد ورد حذف النون نظاما ونظرا غير جازم وناسب فقد قرئ سحران تظاهرا بتشديد الظاء أصله تنظا هـ ران فأدغمت التاء في الظاء وسحران خبر مبتدا محذوف أي أنتم سحران وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أي لا تدخلون ولا تؤمنون وقال الشاعر
أبيت أسرى وتبني تدلكي * وجهك بالعنبر والمسل الذكي
بالذال المعجمة أي شديد الرأفة ولا يقاس على هذا شيء من ذلك في الاختيار

(باب علامات الأفعال)

أقرب الوجوه وأحسنها في الأعراب أن يكون باب خبر مبتدا محذوف أي هذا باب الخ (قوله تاء التانيث) من إضافة الدال للدلول كما يؤخذ من قوله وتدل الخ (قوله الساكنة) أي أصله فلا يضر تحريكها العارض كقالت امرأة العزيز وقالت أتيانا طائعين وقالت أمة بالنقل وانما سكنت تاء التانيث للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل (قوله تانيث فاعل ذلك الفعل) أي الاسم الذي أسند إليه الفعل فدخل نائب الفاعل نحو ضربت هند وهذه التاء تلحق الماضي متصرفا كان نحو قامت هند أو غير متصرف نحو ليست هند قائمة وسواء كانت الفاعل الشخصي كمثل أو الجنسي نحو نعمت المرأة هند أو المجازي نحو بثت المدينة ما لم يلزم تذكير فاعل ذلك الفعل فهو فاعل في التعجب وحيد أو ماعدوما خلا وليس في الاستثناء ولا ترده هذه المذكرات لأنها تقبل التاء في الأصل والعبرية لا بالعارض (قوله لأن الاسم) علامة لحذف والتقدير وانما ميزوا بين الفاعل المذكور والمؤنث بهذه التاء مع أن كلام من الفاعلين مميز عن الآخر قال أبو حيان ولحقت التاء الفعل وكان حقها أن لا تلحقه لأن المعنى الذي جاءت له ليس للفعل بل هو في الفاعل وهو التانيث لكنه لا تصالحه بحزم منب لم تعلق الدلالة على التانيث فيه ولأن تانيث الفاعل غير موقوف به لجواز اشتراك المؤنث والمذكر في لفظ واحد نحو ربعة وصبور لأن المؤنث قد يسمى بكرو بالعكس فاحتاطت العرب في الدلالة على تانيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء ليعلم تانيث الفاعل أو ما جرى مجراه من أول وهلة نحو طهرت الجنب وكانت الربعة حائضا وهذا الفرق بين المذكور والمؤنث في الاختيار ولا يكون في أكثر الألسن فلا يوجد ذلك في لسان الفرس ولا لسان الترك بل المذكور والمؤنث في ذلك سواء ويتكلمون على العبراني من غير دلالة لفظية على ذلك وهذا من أحسن ما يعتد به عن التذكير في قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي فأشار بلفظ المذكور لأنه حكى قول إبراهيم عليه السلام ولم يكن في لسانه فرق بين المذكور والمؤنث حكى قوله على لغته أنه ولا يخفى أن سيدنا إبراهيم عليه السلام انما تكلم بالعبرانية بعدما فرقة غرود والقصة كانت قبل مفارقتها وكان لسانه اذ ذاك سريانية فليحذر (قوله أن يفتح آخره) أي يبنى على الفتح لفظا كضرب أو تقديرا كدحا وقوله للتحفيف علامة لتكون البناء على خصوص الفتح وأما علامة بناءه على

(وتجزم بحذف النون نحو لم تفعلوا ولم يفعلوا) بالفوقية والتحتية (ولم تفعلوا ولم يفعلوا) بالفوقية والتحتية (ولم تفعلوا) بالفوقية (ولم تفعلوا) بالفوقية فهذه مجزومة وعلامة حزمها حذف النون وحذف النون ينوب عن السكون في الأفعال الخمسة خاصة (وتنصب بحذف النون نحو لن تفعلوا ولن يفعلوا ولن تفعلوا ولن يفعلوا) فهذه منصوبة وعلامة نصبها حذف النون وحذف النون ينوب عن الفتح في الأفعال الخمسة خاصة

(باب علامات الأفعال وأحكامها على التفصيل) الآتي في كل واحد منها (علامة) الفعل (الماضي أن يقبل تاء التانيث الساكنة نحو قامت) وتدل على تانيث فاعل ذلك الفعل الذي لحقه لأن الاسم المذكور قد يستعمل في المؤنث وعكسه كزيد لامرأة وهند رجل فيحتاج فعل المؤنث إلى التمييز بالتاء (وحكمه أن يفتح آخره) للتحفيف (سواء كان ثلانيا أو نحو ضرب)

وهرب

(أو باعيا نحو درج
ودرج أو نجاسا نحو
انظاق) وانصلح (أو سداسيا
نحو استخرج) واستعظم
(المالم يتصل به ضمير رفع
متحرك فانه يسكن) كراهة
قواي أربع متحرك كانت فيما
هو كالسكامة الواحدة ولا
فرق في الضمير المتحرك بين
أن يكون للتركيب وحده أو
المعظم نفسه أو الخطاب أو
الخطابة أو مثنيا أو
مجموعهما (نحو وضربت)
بضم التاء (وضربنا)
يسكون الواحدة (وضربت)
بفتح التاء (وضربت)
بكسر التاء (وضربنا)
وضربت بضميرين (وضربنا)
(و) المالم يتصل به (واو
جماعة الذكور فانه يضم)
للمناسبة الواو (نحو ضربوا)
وأما نحو غزوا ورموا ففتح
الزاي والميم فأصله غزوا
وزموا استثقلت الضمة على
الواو والياء فحذفت فالتقى
ساكنان فحذفت الواو
والياء لا لتقاء الساكنين
وبقي ما قبل الواو الجماعة
مفتوحا على حاله (وعلاوة)
الفعل (المضارع)

الحركة فقد تقدم في كلامه (قوله ودرج) بدال فراء مهملتين فباء موحدة فجمع فسر
الشارح جمعني لأن بعد صعوبة وفي الصحاح درجبت الجماعة لذكورها خضعت له
وطاوعته وكذلك درج الرجل إذا طأ أطأ رأسه ووسط ظهره (قوله المالم يتصل به الخ)
مرتببط بقوله وحكمه أن يفتح الخ (قوله ضمير رفع متحرك) فإن أسند لظاهر أو اتصل
به ضمير نصب نحو ضرب بك وضربنا أو اتصل به ضمير رفع ساكن نحو ضرب باقائه لا يسكن
في هذه الأحوال لعدم توالي أربع متحركات الخ (قوله فانه يسكن) ويحتمل أن
يبني على السكون وهو قول مرجوح ذهب إليه بعض ويحتمل أن يسكن للتخفيف
ويكون مبنيا على فتح مقدر وهو الراجح وعليه يخرج كلام المصنف لقوله بعد فانه
يضم للمناسبة (قوله كراهة قواي الخ) أي لفظا نحو ضربت أو تقدير نحو ضربت وقلت
أذا الأصل ضربت وقلت قلب كل من الواو والياء ألفا المتحركة وانفتاح ما قبله ثم حذف
كل منهما للتخلص من التقاء الساكنين ثم اجتمعت الضمة في قاف قلت دليلا على الواو
المحذوفة والـ كسرة في سين ضربت دليلا على الياء المحذوفة وأما نحو استخرجت
وأكرمته فجعلت سكونه حرا حلة تسكين الآخر في جميع الأفعال الماضية طرد الباب
(قوله فيها هو كالسكامة الواحدة) أي أنهم يكرهون توالي أربع متحركات في كلمة
واحدة أو فيما هو بمنزلة الفعل مع فاعله لأنهم الشدة التلازم بينهما ما صار
كالسكامة الواحدة بخلاف الفعل مع المفعول فلا يس كالسكامة الواحدة إذا تلازم
بينهما ولذلك سكتت باء ضرب إذا أسند للفاعل في ضربنا وفتحت في اتصاله مع
العمول في ضربنا زيد واعترض بأننا نجد أربع متحركات في السكامة كشجرة وبقرة
وأحجب بأن تاء التانيث وجر كنها في نيسة الانفصال لا تنها زائدة على أصل السكامة
للتأنيث فليس الفعل معها كالسكامة الواحدة (قوله نحو ضربت) هذه الأمثلة على
ترتيب قوله ولا فرق في الضمير المتحرك بين أن يكون للتركيب الخ (قوله فانه يضم)
يحتمل أنه يبني على الضم وهو قول قيل به ويحتمل وهو الراجح أنه يضم للمناسبة كما قال
المصنف ففتح البناء مقدر منع من ظهورها حركة المناسبة وسكت عن حكم ما إذا
اتصل به ألف اثنين نحو ضرب باقيل إن الفتح الموجودة فتحة المناسبة وفتح البناء
مقدرة والراجح أن الفتح الموجودة فتحة البناء أغنت عن فتحة المناسبة (قوله وأما
نحو غزوا الخ) جواب سؤال مقدر نشأ من قوله فانه يضم ومحصل السؤال أنه قد فتح
الحرف الذي قبل الواو في نحو غزوا الخ ومحصل الجواب أنه لم يخرج من القاعدة لأن
المراد بضم ما قبل الواو لفظا أو تقدير أو في نحو غزوا وما قبل الواو ضم تقدير فشكل من
المثالين مبني على فتح مقدر على الواو والياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين (قوله فأصله
غزوا) أو يمين الأولى لام السكامة والثانية واو ضمير الجماعة وهي الفاعل (قوله
فحذفت) أي الضمة وإن شئت قلت تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلت ما قبلها
فالتقى ساكنان الخ (قوله الفعل المضارع) من المضارعة وهي المشابهة سمي بذلك لأنه
أشبه الاسم في الإبهام والتخصيص وقبوله لام الابتداء وجر يانه على حركات اسم

الفاعل وسكنته ولهذا الشبه أعرب دون بقية الأفعال ورد هذا ابن مالك بأن ما ذكر
ليس مختصا بالمضارع بل يقبل الماضي اما الأول والثاني فأنك اذا قلت ذهب زيد
فيحتمل قرب الذهاب وبعده فاذا أدخلت قد فقدت هذه وأما الثالث فلان الاسم
والماضي يشتركان في قبول اللام اذا وقع الماضي جوا بالاولى أما الرابع فليس بمتطرد
ولو سلم الماضي أيضا يجري على الاسم كفتح فهو ففتح وأشرفه وأشرفه وأشرفه فليسا
وجلب جلبا وجعل ابن مالك وجه الشبه المقتضى لأعرابه تواردا للمعاني المختلفة عليه
كالاسم في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم قال وهذا أولى من قولهم اغنا
أعرب لمشابهة الاسم في الاربعة المذكورة (قوله أن يقبل) أن وما دخلت عليه في
تأويل مصدر خبر عن علامة أى علامة المضارع التي يقرب بها عن الماضي والأمر
قبول لم وانما أثرها على غيرهما من العلامات لانها أشهر وأعمول ولان لها امتزاجا به
بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كالجزء منه (قوله نون النسوة) قال ابن هشام
التعبير بنون الجمع أولى ليدخل فيه نون الذكور ضميرا كانت كقوله

يمرون بالذهاب خفا عياهم * ويرجعن من دارين بجراح الخائب

أو علامة كقوله يعصرون السليط أقاربه قال وقد يجاب بأنهما فيهما نون الاناث
استعملت لجمع الذكور وحيدة ثم قال بنون النسوة نون الاناث الموضوعه لهن وان
استعملت في غيرهن مجازا (قوله يبنى على السكون) وعلة بنائه حيث ضعف شبيهه
بالاسم بانصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل فيرجع الى أصله الذي هو البناء لما
علمت أن أعرابه ليس بطريق الاصاله (قوله لأن المضارع الخ) علة لحل المضارع
المتصل بنون النسوة على الماضي المتصل بها وانما كل المضارع فرعا عن الماضي
لان المضارع عند الكوفيين مشتق من الماضي وأما عند غيرهم فلان المضارع هو
الماضي بزيادة حرف المضارعة ثم ان قول المصنف حلال الخ يفيد أن علة بناء المضارع
المتصل بنون النسوة هي الحل على الماضي المتصل بها وقد سبق بهذا التعليل ابن
مالك وأورد عليه أن هذا التعليل يقتضى أن الماضي اغنا ببنى لانصاله بالنون
المذكورة وليس كذلك لان الماضي مبني مطلقا اتصل به النون أولا فان كان
تعليلنا بخصوص البناء على السكون فغير محتاج اليه لانه جاء على الأصل فلا يعمل على
اننا لو سلمنا انه يعمل فلا يأتي هذا التعليل الا ان قلنا ان الماضي مع ضمير الرفع المتحرك
يبني على السكون وليس كذلك بل يبنى على فتح مقدر كما قدمنا فمعت فكان الاولى له
حذف هذا التعليل ويعمل البناء بضعف الشبه كما قلناه وقد ذهب جميع من هم ابن
درستويه والسهيلي وابن طحمة الى اعراب المضارع مع نون النسوة لبقاء موجب
الاعراب فيه فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا (قوله فانه يكون مبنيا) وعلة
بنائه تركبه مع النون المذكورة تركيب خمسة عشر وامتزاجه اقال الرضى فان قيل
لما امتزجوا فها لا أعربت الكلمة على النون كما يعرب الاسم الممتزج بالتعوين على
ما قبله قلت لان الاسم أصل في الاعراب والفعل فرع محفوظ على اعراب الاسم

أن يقبل لم فهو لم يضربا
ولم يسمع (وحكمه أن يكون
معربا) رفعه ونصبه وجرما
(ما لم يتصل به نون النسوة
فانه يبنى على السكون نحو
يضربن) حمل على ضربين
لان المضارع فرع الماضي
(و) ما لم تبشره (نون التوكيد
فانه يكون مبنيا على الفتح)
لثقل التركيب ولا فرق في
ذلك بين الثقيلة والخفيفة
(نحو ليس يجنن وليكونا)

فإن لم تباشره كان معربا على
الاصح نحو لتبطلن ولا
تبعهان فاماترين بتشديد
النون فهين (وعلمة الامر
أن يقبل ياء المخاطبة وأن
يدل على الطلب نحو قومي)
فإن دل اللفظ على الطلب
ولم يقبل ياء المخاطبة فهو
اسم فعل أمر نحو ص وان
قبل ياء المخاطبة ولم يدل
على الطلب فهو فعل مضارع
نحو تقومين (وحكمه ان يبنى
على السكون ان كان صحيح
الآخر) وهو ما ليس آخره
ألفا أو واو أو ياء (نحو
اضرب أو يبنى على حذف
الآخر) أصالة (ان كان
معتل الآخر) وهو ما آخره
ألفا أو واو أو ياء (نحو اخش
واغزو ارم) فاخش مبنى
على حذف الالف واغزو
مبنى على حذف الواو وارم
مبنى على حذف الياء وهذه
الاحرف الثلاثة أو آخر
أصالة بخلاف النون في
الأفعال الخمسة فانها ليست
آخر أصالة (أو يبنى على
حذف النون ان كان مسندا
لألف اثنين نحو اضرب أو
واو جمع نحو اضربوا أو ياء
مخاطبة نحو اضربي)

بحسب الامكان دون الفعل خصوصا والنون من خواص الأفعال فضعفت مشابهته
للإسم (قوله فإن لم تباشره) أى فى اللفظ بأن فصل بينهما فاصل ملفوظ به أو فى التقدير
بأن فصل بينهما فاصل مقدر (قوله كان معربا على الاصح) وذلك لا لتقاء علة البناء
وهو تركبه مع النون تركيب خمسة عشر ومقابل الاصح انه معرب مطلقا أى بآشرة
النون أم لا وذهب قوم منهم الاخفش الى بناءه مطلقا ونقله الرضى عن الجمهور وقيل
ما اتصل به النون مطلقا لا معرب ولا مبنى كما تقدم ذلك (قوله نحو لتبطلن) ولتبطلن
ولتبطلن فإن هذه الأمثلة مرفوعة بالنون المحذوفة لتوالى الامثال واعراب الفعل مع
نون التوكيد هنا لانها لم تباشره اذ قد فصل بينهما وبينه فاصل ملفوظ به وهو واو الجماعة
فى الأول وألف الاثنين فى الثانى وياء المخاطبة فى الثالث (قوله ولا تبعهان فاما
ترين) هذان المثالان فهما الفعل معرب لفظا أيضا لان النون لم تباشره فى الأول
الفصل بألف الاثنين فهو مجزوم بحذف النون والالف فاعل والمثال الثانى فاعلات
فيه ياء الضمير فهو مجزوم بحذف النون أيضا وقد تقدم تصرف هذه الأمثلة مستوفى
ولم يذكر المصنف ما فصل بينهما وبين النون فاصل مقدر ومثاله قوله تعالى ولا يصد ذلك
فانه معرب مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وقد فصل بين الفعل ونون
التوكيد واو الجماعة فانها حذفت لا لتقاء الساكنين فليست ملفوظة لكنهما مقصورة
(قوله أن يقبل) مدخول أن فى تأويل مصدر خبر علامة أى وعلامة الامر قبول الخ
(قوله وأن يدل) عطف على أن يقبل أى والدلالة فهو فى تأويل مصدر وأخذ منه أن
علامة فعل الامر مركبة من أمرين فتى انتفيا أو واحد منهما فليس فعل أمر كما أشار
لكذلك المصنف ثم معنى دلالة على الطلب أن يكون الفعل موضوعا لها وان استعمل
فى غيرها كالأباحة ثم لا بد أن تكون الدلالة بنفس الصيغة نحو اضرب فخرج ما دل
على الطلب لا بالصيغة بل من اللام نحو لينفق ذو سعة فان الدلالة على الطلب هنا
مستفادة من لام الأمر (قوله ان كان صحيح الآخر) أى ولم تباشره نون توكيد ولم يتصل
به واو جمع أو ألف اثنين أو ياء مخاطبة فإن بآشرة نون التوكيد يبنى على الفتح نحو
اضربن واضربن وان لحقته واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة فانه يبنى على
الحذف كما سيصرح به (قوله أو يبنى على حذف الآخر ان كان معتل الآخر) محله
ما لم يتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد فان اتصل به نون النسوة يبنى على
السكون كالصحيح نحو واغزون واخشين وارمين أو بآشرة نون التوكيد فانه يبنى على
الفتح نحو واغزون واخشين وارمين ومحله أيضا ما لم يكن من الأفعال الخمسة والابنى
على حذف النون نحو واغزو وارميا ونحو ذلك (قوله وارم) مبنى على حذف الياء ومن
هذا القبيل قولك للفرد المذكر أمر الله ل الشئ أى كن والياله وق الشئ أى صنه
وع الشئ أى احفظه ووزيد أى ادفع ديتيه واجعنى عبد الحير فهذه الأفعال كلها
مبنية على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ولا تنس ما تقدم لك فى تصرف
أما فيها من الغز (قوله أو آخر أصالة) فإن لم تكن هذه الحروف أو آخر أصالة بان

كانت بدلا من هزة نحو اقرب ~~كسر~~ الهزمة وفتح الراء جاز حذف الألف بناء على
 الاعتماد بالابدال العارض وتنزيل ذلك الحرف منزلة الحرف الاصل وجاز تركه
 بناء على عدم ذلك (قوله وضابط ذلك) في هذا الضابط قصورا لأنه لا يشمل أمر جمع
 المؤنث فإنه مبني على السكون معهما كان كاضر بن أو معتلا كغزون ومضارع نحو
 يضر بن ويغزون ليس مجزوما بالسكون بل مبني عليه ولا يشمل الأمر المؤنث كد بالنون
 فإنه مبني على الفتح ومضارعه ليس مجزوما بالفتح بل مبني عليه فالأولى أن يقال في
 الضابط الأمر مبني على ما يكون عليه مضارعه بعد دخول الجازم (قوله باب)
 بالنون يتعين أن يكون خبر مبتدأ محذوف ولا يصح أن يكون مبتدأ محذوف الخبر
 لأنه نكرة ولا يجوز الابتداء بالنكرة وقد سقط لفظ باب في بعض النسخ ونصها
 والمرفوعات بالواو وهي هنا استثنائية لعدم ما عطف عليه (قوله المرفوعات) جمع
 مرفوع عني لفظ مرفوع فهو صفة لذكر لا يعقل ووصف غير العاقل بجمع جمع
 التأنيت كما تقدم نحو جبال راسيات وأيام معدودات ولا يصح أن يكون جمع مرفوعة
 وصف المؤنث أي كلمة مرفوعة فإنه وإن جمع هذا الجمع أيضا إلا أنه يمنع منه الاخبار
 بقوله سبعة فإن العدد يذكر مع المؤنث فلو كان جمع مرفوعة لقبل سبع فائبات
 التاء في العدد دليل على أنه جمع مرفوع لما أن العدد يؤنث مع المذكر كذا قالوا
 لسن قال بعض شيوخنا أنه يصح أن يكون جمع مرفوعة وتخل حذف التاء من عدد
 المؤنث واثباتها في عدد المذكر أن كان المعهود مذكوراً تميز للعدد اما إذا لم يذكر
 أصلاً أو سبق عليه جاز التذكير والتأنيث كما هنا وقدم المرفوعات على المنصوبات
 والمجزورات لأن المرفوع عمدة كالفاعل والمبتدأ والخبر والموافق محمولة عليها
 والمنصوب في الأصل فضلة لسن يشبهها بعض العدد كسم أن وخبر ~~كان~~
 وأخواتها وخبر ما والجور في الأصل منصوب المحل (قوله اسم كان وأخواتها)
 أراد بالآخوات ما وافق فدخل في أخوات كان اسم كاد وأخواتها واسم ما ولاوات
 وإن المشبهات ليس ودخل في أخوات أن خبر لا النافية للجنس لسن بعده هذا قوله
 في أخوات كان وهي ثلاثة عشر فعلا وفي أخوات أن وهي ستة ويمكن الجواب عنه
 باعتبار الأكثر والأشهر وإطلاق لفظ الأخوات هنا بطريق الاستعارة التصريحية
 حيث شبه النظائر في العمل بالأخوات لما بينهما من التماثل والموافقة ثم أطلق اللفظ
 الدال على المشبه وهو الأخوات على المشبه وهو النظائر (قوله وهو أربعة أشباه)
 هو في الحقيقة خمسة فإن العطف تحت قسمين عطف بيان وعطف نسق (قوله لأنه
 أصل المرفوعات) وذلك لأنه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجملة الاسمية ولأن
 عامله قوي بخلاف المبتدأ ولأنه أشد في باب الركنية حيث لا يجوز حذفه إلا بسد شيء
 مده ولأن رفعه لا ينسخ بالتواضع بخلاف المبتدأ وقيل أصل المرفوعات المبتدأ لأنه
 باق على ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقدّم بخلاف الفاعل ولأنه يحكم عليه
 بأحكام متعددة في تركيب واحد بخلاف الفاعل فإن حكمه واحد ليس الا وقيل إن

وضابط ذلك أن الأمر مبني على
 ما يجزم به مضارعه فإن كان
 مضارعه يجزم بالسكون
 فالأمر مبني على السكون
 وإن كان مضارعه يجزم
 بحذف آخره فالأمر مبني
 على حذف الآخر وإن كان
 مضارعه يجزم بحذف النون
 فالأمر مبني على حذف
 النون

(باب)

(المرفوعات) من الأسماء
 (سبعة) الأول (الفاعل)
 (و) الثاني (ثانيه) الثالث
 والرابع (المبتدأ وخبره)
 (و) الخامس (اسم كان
 وأخواتها) (و) السادس
 (خبران وأخواتها) (و) السابع
 (تابع المرفوعات وهو أربعة
 أشباه) نعم وتوكيد وعطف
 وبدل (قدم الفاعل لأنه
 أصل المرفوعات ثم ثابته
 لأنه يخلقه عند حذفه ثم
 المبتدأ وخبره

كلا أصل وهذا اختلاف لا طائل تحته (قوله لان المبتدأ فاعل معنى) لا يشهل كلامه
المبتدأ الذي له فاعل يغني عن الخبر فحوا قائم الزيدان وقد يجب بان المصنف لم
يتعرض له لقلته أو يقال المراد بكونه مسندا اليه الخبر اما حقيقة أو حكما وهذا مسند
اليه حكما (قوله لانه مبتدأ في الاصل) والذي أخرجه عن الابتدائية دخول الناصح
بحيث لو أزيل الناصح لا عرب مبتدأ وبهذا التقرير يندفع ما عسدا أن يقال ان اسم
كان وأخواتها أقرب للقاعدة من المبتدأ ومن ثم معناه سبويه فاعلا فكان الاولي
تقديمه على المبتدأ (قوله واذا اجتمعت الخ) في التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع
بالنعت ثم يعطف البيان ثم التوكيد ثم بالبدل ثم بالنسب اه وهذا معنى النظم المشهور
ان التوابع ان جاءت باجتماعها * ومرت تحوى من الترتيب ما نقلنا
فانعت وبنين وأكروا بدلن وحي * بالنعطف بالحرف تحو العلم والعمل
فما في المصنف مخالف للشهور ومثال اجتماعها مررت بأخي الكرم محمد نفسه
رجل صالح ورجل آخر وانما قدم النعت لانه كجزء من متبوعه ثم عطف البيان لانه
جار مجراه ثم التوكيد لانه شبيهه بعطف البيان في جريانه مجرى النعت ثم البدل لانه
تابع كلا تابع لكونه كالاستقل ثم عطف النسب لانه تابع بواسطة (قوله وهو
الاسم الخ) هذا تعريف له بحسب الاصطلاح وأما معناه لغة فهو من أوجد الفعل
(قوله المسند) بالرفع صفة للاسم وهو اسم مفعول فالمرغوع بعده نائب فاعل قال
الناصر الطبري الاوى أى الذى نسب اليه ور بطة فعل باعتبار مدلوله فسبق ما قبل
لا يخالون أن يراد به الفعل الاصطلاحي أو الحقيقي الذى هو المصدر لا جاز أن يراد
الاوّل لانه غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول والحقيقى لا يحتاج معه الى قوله
أو شبهه اه بتغيير ما تم لا بد من تقييد الاسناد بالاضافة فخرج المعطوف بالحرف
وتقييد الفعل بكونه تاما ليخرج الناقص فحو كان وأخواتها فان ما سندا اليها لا يسمى
فاعلا عند الجمهور وظاهرا طلاق المصنف انه لا فرق في الفعل بين التام والناقص
فيمكن ان اسمها فاعلا وبه صرح سيبويه وأورد على المصنف ان التعريف غير مانع لانه
يدخل فيه نائب الفاعل فان في قولك ضرب زيد اسنادا لضرب الذى هو مصدر المجنى
لأجهول أى كونه مضروبا لا يدفانه معنى قائمه والجواب أن يراد الاسناد بحسب
الاصالة والاسناد للمفعول انما حصل بعد حذف الفاعل أو يقال ان المقصود من
التعريف اتصال معنى المعرف وهو الفاعل لذهن الطالب ولو بوجه ما فلا يضر فيه
كونه أهم خصوصاً وقد يجوز المتقدمون من المناطق التعريف به (قوله متعدي) صفة
فعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل
وأصله متعدى استقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكن الياء
والتنوين فحذفت الياء لا لتقاء الساكنين فصارت متعدى الفعل المتعدي هو ما نصب
المفعول بنفسه كضرب زيد عمرا واللازم عكسه (قوله أو شبهه) أى الفعل أى ما يشبهه
في العمل (قوله اسم الفاعل) وهو الاسم المشتق من المصدر المستعمل في الذات التي

لان المبتدأ فاعل معنى
لكونه مسندا اليه والخبر
مسند ثم اسم كان وأخواتها
لانه مبتدأ في الاصل ثم
خبر ان وأخواتها لانه خبر
في الاصل ثم التابع
لانه متأخر عن المتبوع
واذا اجتمعت التوابع
قدم النعت ثم التوكيد ثم
البدل ثم البيان ثم النسب
(ولها أبواب) تذكر فيها
(الباب الاوّل باب الفاعل
وهو الاسم) الصريح أو المؤول
(المسند اليه فعل) متعدي أو
لازم (أو شبهه) وهو اسم
الفاعل

قام بها ذلك المصدر كضارب فإنه مشتق من الضرب الذي هو الحادث القائم الذات
المستعمل فيها لفظ ضارب فعنه ذات قام بها الضرب (قوله وأمثلة المبالغة) جمع
مثال ومثال الشيء ما كان على صورته سميت هذه الصيغ بها لانها مثال لكل
ما وزنها فإن فعال مثلا مثال لكل ما كان على وزنه من ضراب أو كال وشراب ونحو
ذلك وضافتها للمبالغة باعتبار انهما مفيدة لهما فهو من اضافة الدال للدلول ومعنى
المبالغة الكثرة ومثال المبالغة عند النحاة ما حوّل عن صيغة اسم الفاعل التثنية الى
صيغة فعال أو فاعل أو فاعل أو فاعل قصد المبالغة والتكثير (قوله والصفة
المشبهة) أى باسم الفاعل وهى ما أخذت من فعل لازم لمن تلبس بذلك الفعل على
معنى ثبوته له واستقراره كحسن مثلا لما خوذ من حسن للدلالة على ثبوت الحسن
للذات واستقراره (قوله واسم التفضيل) وهو ما أخذ من فعل ثلاثى متصرف تام مجرد
قابل للتفاوت غير دال على لون أو عيب وبقي على المصنف من افراد ما أشبه الفعل
المصدر نحو ولولا دفع الله الناس واسم المصدر نحو قول عائشة رضى الله تعالى عنها من
قبلة الرجل امرأته الوضوء فلفظ الجلالة فاعل بالمصدر والرجل فاعل باسم المصدر
الذى هو قبلة وقوله الوضوء بالرفع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبلة واسم الفعل نحو
هيئات هيئات ما تعدون فهيئات اسم فعل وهيئات التانيئة تؤكد لفظي وما
تعدون فاعل واللام صلة ومنه قوله

فهيئات هيئات العتيق ومن به * وهيئات خل بالعقيق نواصله

والجار والمجرور نحو وفى الدار زيد والظرف نحو أعندك زيد اذا قدر زيد فبها فاعلا
ومنه فى الله شئت ويصح فى الامثلة الثلاثة أن يكون الاسم مبتدأ وما قبله من الجار
والمجرور أو الظرف خبرا (قوله أى على الفاعل) قال الناصر الطبراني الاحسن
هو ذا الضمير على الاسم لانه الحادث عنه ولان عوده على الفاعل يلزم منه تشبث
الضمير هذا وذهب ابن الحاجب فى شرح المفصل وجماعة أنه لا احتياج الى هذا
القييد أى قوله مقدم عليه أى لأن زيد فى قولك زيد قام لم يسند اليه قام بل أسند قام
الى ضمير فيه وهو وضميره مسند الى زيد لانه اتفق أن الضمير هو عين زيد فتوهم
وروده فقيده به وليس بوارده كلامه وأما جعل زيد فاعلا مقدما على قام فهو
طريقة ~~المعروفة~~ وكوفين وهى مرجوحة فلا يعتد بها أو ما قوله تعالى وان أحسن
المشركين استجارك فأحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور أى وان استجارك أحد
الخلق وبشرى قوله تعالى أبشركم بدوتنا يجوز كونه فاعلا محذوف ويجوز كونه مبتدأ
والاول أرجح كارجح الثانى فى قوله تعالى أنتم تخلقونه (قوله وهو اسناد الفعل
الى الفاعل) أى اسناد مدلول الفعل الذى هو الحادث الى ذات الفاعل (قوله فان
العلم قائم بزيد) أى باعتبار أنه كيفية نفسانية يوجد المولى فيه أما ان نظر الى العلم
باعتبار قصصيل أسبابه فهو من قبيل الفعل الواقع من الفاعل كضرب زيد فهذا المثال
محتمل والمثال النص مات زيد (قوله أى أحدثه) فيكون مسندا اليه حقيقة لانه

وأمثلة المبالغة والصفة
المشبهة واسم التفضيل
(مقدم أى الفعل أو شبهه
(عليه) أى على الفاعل
(على جهة قيامه به
أو وقوعه منه فالأول)
وهو اسناد الفعل الى
الفاعل على جهة قيامه به
(نحو علم زيد) فان العلم قائم
بزيد أى متلبس به (والثانى)
وهو اسناد الفعل الى
الفاعل على جهة وقوعه
منه (نحو قام زيد) فان
القيام وقع من زيد أى
أحدثه

قد وقع الاتفاق بين المتكلمين على أن الفعل يستند حقيقة للعبد باعتباره كونه اكتسبه
 وإن كان مخلوقا له تعالى ولا تأثير لقدرة العبد فيه (قوله وعلم من هذين المثالين)
 يؤخذ منه حكمة تكرار المثال (قوله حقيقة) أي لغة واصطلاحا لا حافضا (قوله
 ومجازا) أي لغة وإن كان حقيقة اصطلاحا لأن الفاعل اصطلاحا من قام به الفعل
 سواء أوحده أم لا (قوله ومثال اسم الفاعل) وشرط عمله أن يعتمد على وصف كالمثال
 المذكور أو استغناءه نحو أقام زيد أو نفي نحو ما ضارب زيد أو نفي نحو ما طالع ضارب
 أو على مبتدأ نحو زيد ضارب بكر أو أن كلاما من طالع وضارب فيه ضمير مستتر مرفوع
 على أنه فاعل وهذه الشروط تجري في أمثلة المبالغة (قوله أضرب زيد) الهمزة
 للاستغناء و: ضارب مبتدأ أو زيد فاعل مستند مستأخر (قوله حسن وجهه) بتثوين
 حسن ورفعه وجهه على أنه فاعل له (قوله ما رأيت رجلا أحسن في عينه السكحل منه
 في عين زيد) هذه المسئلة قد استمرت بمسئلة السكحل وقد أفردت بالتأليف وضابطها
 أن يكون اسم التفضيل صفة لشكره مسبوبة بنفي أو شبهه وأن يكون الاسم الظاهر
 المرفوع وهو السكحل في المثال هنا أجنبيا لا سيبيا للموصوف بأن لا يتصل بضمير يعود
 عليه وأن يكون ذلك الاسم الأجنبي مفضلا على نفسه باعتباره من مختلفين والتعالي
 أن يكون بين ضميرين أو لهما للاسم الموصوف وثانيهما لذلك الاسم الظاهر كما في المثال
 المذكور ومثله ما جاء رجل أقيم في وجهه اللحية منها في وجه زيد ولم يقع هذا التركيب
 في القرآن وأعراب المثال مانافية ورأيت رجلا فعل وفاعل ومفعول وأحسن صفة
 رجلا وفي عينه جار ومجرور حال من السكحل مقدم عليه والسكحل فاعل أحسن ومنه
 جار ومجرور متعلق بأحسن والضمير عائدا على السكحل وهو المفضل عليه وفي عين زيد
 متعلق بمفعول حال من الهاء في منه والتقدير ما رأيت رجلا أحسن السكحل حال كونه
 في عينه منه أي السكحل حال كونه في عين زيد (قوله أولم يكفهم) الهمزة في مثل هذا
 التركيب انما مقدمة من تأخير والاصل وألم يكفهم قدمت على الواو العاطفة لأن حرف
 الاستفهام له الصدارة أو داخلة على مقدر والواو عاطفة عليه وتقديره هنا أي طلبون
 آية غير القرآن ولم يكفهم أنا أنزلنا وأصل أنا أنما أنما فأن حرف توكيد ونصب ونا اسمها
 محذوفت إحدى النونات الثلاث للخطبة وأدغم الآخر أن فتميل أنا ومن أمثلة الفاعل
 المؤول قوله تعالى ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وقول القائل
 يسر المرء ما ذهب الليالي * وكان ذهبا من له ذهبا

وأحرف المصادر التي يسبك الفعل بعدها مصدر المسماة أيضا بالموصولات الحرفية
 خمسة اتفاقا وسنة بزيادة الذي على خلاف في كونه يستعمل موصولا حرفيا وقد
 نظمت الجميع بقولي

موصول الأحرف أن وأن وك وما * واللذان لوست أنت فلتعلما

(قوله على قسمين) أي مشتمل عليهما من قبيل اشتغال السكلى على جزئياته (قوله
 ظاهر) المراد به ما عدا الضمير في شمل المبهم نحو ما هذا والذي ونحوهما (قوله أقسام

وعلم من هذين المثالين أن
 استناد الفعل إلى الفاعل
 يكون حقيقة كالمثال
 الثاني ومجازا كالمثال
 الأول ومثال اسم الفاعل
 يختلف ألوانه ومثال ما يفيد
 المبالغة أضرب زيد ومثال
 الصفة المشبهة حسن وجهه
 ومثال اسم التفضيل
 ما رأيت رجلا أحسن في
 عينه السكحل منه في عين
 زيد ومثال الاسم المؤول
 أولم يكفهم أنا أنزلنا أي
 أنزلنا (وهو) أي الفاعل
 (على قسمين ظاهر ومضمير
 فالظاهر أقسام)

ثمانية (الاول الاسم المفرد) المقابل للتثنية والجمع (نحو جاء زيد) بخاء فعل ماض وزيد فاعل (والثاني مثني المذكر نحو جاء الزيدان) فازيدان ٩٢ فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف (والثالث جمع المذكر السالم برفع السالم

ثمانية) لانه اما مفرد أو مثني أو جمع تسكير وكل منها اما مذكر أو مؤنث وترى بهذه الأقسام زيادة الاعتبار كما يكون الفعل ماضيا بالـخ وكون الاسم نكرة أو معرفة كما لا يخفى وكل من الماضي والمضارع يرفع الظاهر ما عدا أفعل في التعجب وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء فانها أفعال ماضية لا ترفع الظاهر بل ترفع ضميرا مستترا فيها وجوبا ويستثنى من المضارع لا يكون في الاستثناء فانه لا يرفع الظاهر أيضا بل يرفع الضمير المستتر وجوبا أو ما فعل الامر فلا يرفع الا الضمير دائما (قوله المقابل للتثنية) فيصدق بالاسماء الستة فانها ههنا من قبيل المفرد وان كانت في باب الاعراب ليست من قبيله كما تقدم (قوله صفة الجمع) لانه المقصود بالوصف بالسلامة (قوله فان قيل) هذا وارد على ثنية العلم وجمعه وحصل اليراد ان العلم يدل على الوحدة والمثني والجمع يدلان على التعدد وهما متنافيان قيل ولا ورود لهذا السؤال من أصله لان الدال على الوحدة هو المفرد وهو غير المثني والجمع فلا تنافي حينئذ لان شرط اتحاد المحل والجهة ههنا منفكة (قوله قلت) أي في الجواب وحصله أن العلم حين يثنى أو يجمع تزول منه العلمية التي هي الشخص ويصير من قبيل النكر فبديل على الوحدة الشائعة المناسبة للتعدد ونوقش هذا الجواب بأن الوحدة المعينة زالت بالتسكير وبقي الوحدة الشائعة في حال التسكير والوحدة مطلقة تنافي التعدد فالحق أن لا ورود للسؤال من أصله كما علمت (قوله بدليل جواز دخول آل عليه) ما ذكره من جواز دخول آل عليه هو المشهور ومقابلها ما حكاه الربيع أن منهم من لا يدخلها عليه ويبقى على حاله فيقول زيدان زيدون قال أبو حيان وهذا القول غريب جدا (قوله عوضا) حال من دخول أي حال كون الدخول عوضا الخ أو مفعول مطلق أو مفعول لاجله والمراد بتعريف العلمية التبعين المستفاد من الاسم حالة استعماله علما (قوله وهو ما دل على متكلم الخ) المراد الدلالة بحسب الوضع فخرج ما دل على ما ذكره بالوضع نحو زيد في زيد يقوم اذا كان المتكلم اسمه زيد ونحو قولك لمن اسمه زيد يازيد فاعل كذا وقولك زيد الغائب يذفع كذا فان الدلالة ههنا على المعاني الثلاثة لا بالوضع بل بالعرض لان الأسماء الظاهرة كلها من قبيل الغيبة لكن الضمير الغائب مسبوق بتقديم المرجع بخلافها هي (قوله أو مخاطب) أي شخص يوجه إليه الخطاب ولو مفروض الوجود بتنزيل المعلوم منزلة الموجود (قوله أكرمنا بسكون الميم) وهي مشتركة بين مثني المتكلم وجمعه مذكر أو مؤنثا وقد تستعمل في المتكلم المعظم نفسه الخاقاله بالجماعة والتمييز في كل ذلك مرجعه القرائن والضمير هو صيغة نابرمتها كما يعلم ذلك من كلام الرضي وانما قيد بسكون الميم لاجل أن تكون لفظة نافرعا لا بخلاف ما اذا فحتم الميم فانها تكون مفعولا وتستعمل نالجسرة نحو الطف بنا وليس في الضمائر ما يصلح للثلاثة الا هي ولذلك قال ابن مالك

لرفع والنصب وجرا ناصح * كما عرف بنا فاننا لننا المخرج

صفة الجمع (نحو جاء الزيدون) فالز يدون فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو (والرابع جمع التسكير للذكر نحو جاء الرجال) فالرجال جمع رجل (والخامس المفرد المؤنث نحو وجاءت هند) فهذه فاعل مؤنث لدخول التاء في فعلها (والسادس مثني المؤنث نحو وجاءت الهندان) فالهندان مثني مؤنث لدخول التاء في فعلهما (والسابع جمع المؤنث السالم) من التغيير (نحو جاءت الهندات والثامن جمع التسكير للمؤنث نحو جاءت الهندود) فالهندود جمع هند فان قيل الزيدان والهندان والزيدون والهندات والزيدود والهندود مفرداتها أعلام والعلم يدل على الوحدة فاذا زيد عليه ما يدل على التثنية أو الجمع دل على التعدد والوحدة والتعدد متضادان قلت اذا أريد تثنية العلم أو جمعه قصد تنكيره ثم يثنى ويجمع بدليل جواز دخول آل عليه عوضا عما فاته من تعريف العلمية (و) القسم الثاني (المضمر) وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب وهو (اثنا عشر) نوعا (اثنا

للمتكلم أكرمنا بسكون الميم) وخمسة للمخاطب أكرمتم (بفتح التاء للذكر) أكرمتم (بكسرها) (قوله

(قوله أكرمتم) زيدت الميم هنا لئلا يلتبس بالمفرد المخاطب عند اشباع الفتحمة للاطلاق (قوله أكرمتم) قال بعض الصرفيين انما شددوا نون ضربتين لان أصله ضربتين بالتخفيف فأريد أن يكون ما قبل النون ساكنا ليكون مطردا بجميع نونات النساء في سكون ما قبل النون ولا يمكن اسكان ما قبل النون وهي تاء المخاطبة لانه لو سكن لاجتمع ساكنان ولا يمكن حذفها لانها علامة والعلامة لا تحذف اذا لم توجد علامة أخرى فلما لم يمكن اسكان ما قبل النون زادوا النون وأدغموها في الأخرى لاجتماع الحرفين المتجانسين كذا في شرح المراح ومثله يقال في أكرمتم (قوله محله رفع) أي ذورفع أو هو نفس الرفع على سبيل المبالغة (قوله فالالف والواو والنون هي الفاعل) ولا تكون هذه الثلاثة الا في محل رفع وقد تكون الالف في محل جر بالاضافة وذلك فيما اذا قلبت ياء المتكلم ألفا في النداء نحو يا أسفا على يوسف فان أصلها أسفى قلبت الياء ألفا وليست لنا ألف في محل جر الا هذه وقد ألغزت في ذلك فقلت بين لنا يا امام النحو ما ألف * محلها الجر جر بت بالضاف لها وذهب المازني الى أن الفاعل في أكرموا أكرموا أو أكرم من ضمير مستتر وأن الالف والواو والنون علامات كماء التأنيث ووافقه الاخفش في الواو ودون الالف والنون

* باب نائب الفاعل *

قال أبو حيان لم أر هذا الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاحة في الاصطلاح اه قيل وجه العدول أن التعبير بالمفعول الذي لم يسم فاعله فيه قصور لانه لا يشمل ما اذا كان نائب الفاعل غير مفعول به كأن كان جارا ومجرورا نحو ضرب في الدار أو ظر فأنحو ضرب عندك ولانه يصدق على المفعول الثاني من نحو أعطى زيد درهما أنه مفعول فعمل لم يسم فاعله وأجيب عن الاول بان الفعل عند القدماء المعبرين بهذه العبارة اذا أسند لغير المفعول به لا يكون اسناده حقيقة لانه على خلاف الأصل ولهذا لا ينوب غيره مع وجوده عند جمهور البصريين لانه شريك الفاعل وعن الثاني بأن الكلام في المرفوعات والمفعول الثاني لا يعطى مقصود ثم ان جعل المفعول نائباً عن الفاعل نظر الى أن الأصل أن يبنى العامل للفاعل والا فبعد بناء العامل للمجهول حقيقة أن يسند للمفعول (قوله حذف فاعله) أي ترك ولم يقصد والمراد فاعل فعله وانما أضيف الفاعل للمفعول للاسناد كونه فاعلا للفعل تعلق بذلك المفعول ثم المراد بالفاعل الفاعل النحوي لا الموجد للفعل حقيقة فلا يرد أن التعريف يشمل نحو أبت الربيع البقل فان الفاعل الحقيقي ليس مذكورا والبقل لا يقال له نائب فاعل (قوله لغرض) أي لفظي أو معنوي فالاول لا يجازي نحو ومن عاقب عثمل ما عوقب به وموافقة المسبوق السابق كقول بعض النحباء من طابت سريرته سجدت سيرته واصلاح النظم كقول بعضهم

وما المال والأهلون الا ودائع * ولا بد يوما أن ترد الودائع

والثاني العلم به نحو وخلق الانسان ضعيفا والجهل به نحو ضرب زيد اذا لم يعرف من

للونشة (أكرمتم) للمثنى
مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا
(أكرمتم) لجمع المذكور
(أكرمتم) لجمع الاناث
فالتاء في الجميع هي
الفاعل وهي اسم مبني محله
رفع لا يظهر فيه اعراب
والحروف اللاحقة لها
لا تدخل لها في الفاعلية
(وخسة للغائب أكرم) ففي
أكرم ضمير مستتر تقديره
هو (أكرمتم) بسكون التاء
ففي أكرمتم ضمير مستتر
تقديره هي (أكرموا) كرموا
أكرمتم فالالف والواو
والنون هي الفاعل محله رفع
لا يظهر فيه اعراب (الباب
الثاني) من المرفوعات (باب
نائب الفاعل و) نائب
الفاعل (هو كل اسم حذف
فاعله) لغرض من الاغراض
(وأقيم هو)

أى نائب الفاعل (مقامه) أى مقام الفاعل (وغير عامله الى صيغة فعل) بضم أوله وكسر ثانيه في الماضى (أو يفعل) بضم أوله وفتح ما قبل آخره في المضارع (أولى) صيغة (مفعول) في الاسم (فان كان عامله فعلا ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره تحقيقا نحو ضرب زيد) والاصل ضرب عمرو زيد الحذف الفاعل وهو عمرو وأقيم المفعول وهو زيد مقام الفاعل فصار مر فوعا بعد ٩٤ ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة ومتصلا بالفاعل بعد ان كان منفصلا

ضربه وأن لا يتعلق مر اذا المتكلم بتعيينه نحو واذا سجدتم يتحيية وتعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقوله عليه الصلاة والسلام من بلى متكم هذه القاذورات أو تعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة الفاعل نحو طعن عمرو السري على الفاعل خوف انه أو عليه وهذه الأغراض انما تختص علماء المعاني لانهم هم الباحثون عنها (قوله أى نائب الفاعل) ارجاع الفعل لنائب الفاعل يلزمه الدور فيفسد التعريف فالصواب عودا الضمير على الاسم الذى حذف فاعله ليسلم من ذلك ومن تشببت الضمائر ولائها للحدث عنه (قوله مقامه) بضم أوله مأخوذة من أقام أى جعل ذلك الاسم مكان الفاعل فلحقته الأحكام المختصة به وخرج هذا القيد المفعول الثانى في نحو أعطى زيد درهما فإنه لم يقم مقام الفاعل بل الذى أقيم مقامه هو المفعول الأول فهو نائب الفاعل (قوله وغير عامله) هذا ليس من التعريف وفيه إشارة الى أن الاصل اسناد العامل للفاعل عدل عنه أسند الى غيره على خلاف الاصل وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن اسناد العامل لغير الفاعل صورة أصلية (قوله الى صيغة فعل) أى ونظائره وكذا يقال في بفعل ليعم الفعل الجسمى والرابع والسداسى وانما اقتصر على الثلاثى المجردا كونه أصلا للرابعى والمزيد فيه (قوله أولى صيغة مفعول) أى ونحوها ككريم ومختار فتدول ~~مكرم~~ زيد ومختار عمرو مستخرج المال فان اسم المفعول من الفعل الثلاثى كضرب على وزن مفعول وأما من الرابعى فهو على وزن مفعول بضم الميم وفتح العين فن كان اسم فاعل كسرت العين كما قال في الخلاصة

وان فحمت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر

ومختار به لم أن يكون اسم مفعول واسم فاعل فان لاحظت أن الياء مكسورة في أصله وهو مختار فهو اسم فاعل وان لاحظت انها مفتوحة فهو اسم مفعول وعلى كل يقال تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا (قوله وأثبت الفعل لقائنه) لم يستثن الجوز المؤنث في نحو مريم بسند لأن نائب الفاعل مجرور الجار والمجرور وهو غير مؤنث (قوله الى السكاف) أى بعد حذف حرفتها (قوله فكسر الياء مقدر) ظاهره ان قوله تحقيقا أو تقدير ارجع للكسر فقط وليس كذلك بل هو راجع لضم الاول أيضا فكان الاول أن يقول فكسر الياء وضم السكاف نعم يجوز في نحو بيع الضم التحقيق كما هو مشهور وأما قوله في المضارع تحقيقا أو تقدير فهو نعيم في الفتح فقط وأما الضم

هذه وامتنع تقديمه على الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه وأثبت الفعل لتأنيته ان كان مؤنثا وغير عامله عن صيغته الأصلية الى فعل بضم أوله وكسر ما قبل آخره (أو تقدير نحو كميل الطعام) والاصل كميل بضم الكاف وكسر الياء فاستقلت المكسرة على الياء فنقلت منها الى السكاف فصار كميل بكسر الكاف ويسكون الياء فكسر الياء مقدر (ويشد الحزام) والاصل شدد فأدغم أحد المثلين في الآخر فكسر أولهما مقدر (وان كان) عامله (مضارع ضم أوله وفتح ما قبل آخره تحقيقا

نحو يضرب زيد) فيضرب فعل مضارع مبنى للمفعول وزيد نائب الفاعل (أو تقدير نحو يباع العبد) والاصل يبيع بضم أوله وفتح ما قبل آخره نقلت فتحة الياء الى ما قبلها فقلب الياء ألفا لتحركها الاصلى وانفتاح ما قبلها بعد النقل ففتح

الياء مقدر (ويشد الحبل) والاصل يشدد الحبل بدل اللين أدغم أحد المثلين في الآخر ففتح أولهما فمحقق

مقدر (وان كان عامل اسم فاعل بضم على صيغة اسم المفعول تحقيقا نحو مضروب زيد) فمضروب اسم مفعول وزيد نائب الفاعل والاصل صار ب عمرو زيد الحذف الفاعل وحولت صيغة اسم الفاعل الى صيغة اسم المفعول

(أو تقدير المخوف قتل عمرو) فقتيل بمعنى مقتول وعمرو نائب الفاعل فصيغة ٩٥ مفعول مقدر (ونائب الفاعل)

على فسمين ظاهر كما مثلنا
ومضمر نحو (اكرمت) بضم
التاء للتعظيم وحده (اكرمتنا)
للتعظيم ومعه غيره أو المعظم
نفسه (اكرمت) بفتح التاء
للمخاطب المذكر (اكرمت)
بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة
(اكرمتها) للثنى المخاطب
مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا
(اكرمتهم) لجمع المذكر
(اكرمتن) لجمع المؤنث
(اكرم) للمفرد المذكر
الغائب (اكرمت) بسكون
التاء للمفردة الغائبة
(اكرما) للثنى الغائب
(اكرموا) لجمع المذكر
الغائب (اكرمن) لجمع
المؤنث الغائب (والفعل
في جميع هذه الامثلة مضموم
الاول) وهو المعززة (مكسور
ما قبل الآخر) وهو الزاء
ويقال في الجميع فعل
ماض مبني لما لم يسم فاعله
والضمر نائب الفاعل وهو
اسم مبني لا يظهر فيه اعراب
(الباب الثالث والرابع)
من المرفوعات (باب المبتدأ
والخبر المبتدأ هو الاسم
المرفوع المجرد عن العوامل
اللفظية غير الزائدة للاستناد)
نخرج الفاعل حقيقة نحو
قام زيد والفاعل مجازا نحو
كان زيد قائما لعدم التجرد
لان عامله الغنى وهو

فمحقق دائما (قوله قتل عمرو) بالنموين في قتل فهو مبتدأ وعمرو نائب فاعل سد
مسد الخبر وقد جرى المصنف هنا على جواز وقوع الوصف مبتدأ من غير اعتماد كما أشار
لذلك في الحلاصة بقوله وقد يجوز نحو فائز أو لولوا ليرشد * فان جرى ما على طريقة
المانعين جعل الوصف خبرا مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخر أو يقال بئس ذلك في
مضروب زيد ثم ان مراد المصنف بالتقدير في قوله قتل عمرو والمعنى أى أن قتل في
معنى مقتول وأما التقدير في كلامه سابقا فالمراد به الاصل (قوله نحو اكرمت) الى
آخر الامثلة قد حذف المصنف رحمه الله العاطف في هذه الامثلة وهو ليس بمقبس
وأجاب الدماميني عن نحو ذلك بأنه اخبار متعددة لان قول المصنف مثلاً اكرمت خبر
لمبتدأ محذوف مع تقدير مضاف في المعطوفات دل عليه ما قبله والتقدير وذلك نحو كذا
فهى اخبار متعددة كل منها خبر مستقل نحو زيد قائم وقاعد فيجوز العطف وتركه
قياسا أو أيضا لما كان الغرض هنا مجرد التعداد ترك العاطف كما يتركه المولى على
الساكنات فيقول دار كتاب فرس من غير عطف (قوله مبني لما لم يسم فاعله) أى مبني
للاستناد للمفعول لم يسم فاعله أى فاعل فعل ذلك المفعول أى لم يذكر أصلا فلاضافة
لادنى ملابسة كما تقدم ذلك

باب المبتدأ والخبر

جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا والافتقار لكون المبتدأ لا خبر له بل له ما يغنى عن
الخبر كرفوع الوصف في نحو قائم زيد وأمضروب عمرو ونحو أقل رحيل يقول ذلك
وبقرة تكلمت فان الجملة هنا في المثالين وصف للنكرة الواقعة مبتدأ أغنت عن الخبر
لان احتياج النكرة للوصف أشد من احتياج المبتدأ للخبر قال شيخنا والذي يقبله
الفهم أن الجملة فيما ذكر خبر لان المقصود الحكم على البقرة بالكلام والاعتماد على
بذلك ومسوغ الابتداء كون الخبر من خوارق العادات ولو جعلت الجملة صفة كان
المعنى تخصيص البقرة بكونها تكلمت فلا تتم الفائدة لانه بمنزلة أن يقال البقرة
المتكلمة فلا يتم الحكم ولم تحصل الفائدة (قوله هو الاسم) أى الصريح أو المؤثر
فدخل نحو وأن تصوموا خير لكم أى صومكم خير لكم وقوله المجرد أى الخالى وعن
العوامل متعلق به والاستناد متعلق به أيضا واللام فيه للتعليل أى الذى أتى به خالما
من العوامل اللفظية لاجل اسناد غيره اليه نحو زيد قائم أو اسناده لغيره نحو قائم
الزيدان قد دخل في قوله للاستناد المبتدأ بقسميه وهو ماله خبر وماله مرفوع أغنى عن
الخبر (قوله نخرج) أى بقيد المجرد ولم يخرج بالاسم الفعل والحرف لان الاسم بمنزلة
الجنس والجنس لا يخرج به واغنا يخرج عنه فهو ليسا داخلين أصلا حتى يحتاج
لاخراجهما (قوله والفاعل مجازا) أى على طريق الاستعارة التصريحية لا كمن جعله
مجازا مبني على طريقة الجمهور أما سيبويه فانه عنده فاعل حقيقة كما تقدم ذلك في
باب الفاعل ودخل في الفاعل المجازى نائب الفاعل نحو ضرب زيد (قوله المسرودة)
أى المتتابعة (قوله لا اسناد فيها) خبر عن قوله قائم او جملة قوله وان تجردت حالبة فان

الفعل ونحو جئت الاستناد المسرودة ونحو واحد اثنان ثلاثة فانها وان تجردت عن العوامل اللفظية لا اسناد فيها

وإدخال نحو بحسب كدرهم بحسب مبتدأ ودرهم خبره ولا يقدح في ذلك كونه مجروراً بحرف زائد لأن الحرف الزائد وجوده كلا وجود (والخبر هو الاسم المستند إلى المبتدأ) فخرج عامل الفاعل فإنه مستند إلى الفاعل لا إلى المبتدأ (مثال المبتدأ والخبر يرفق قائم فزيد مبتدأ) لأنه اسم مجرد عن العوامل اللفظية للاستناد (وقائم خبره) لأنه مستند إلى المبتدأ (والمبتدأ أقسمان ظاهر ٩٦ ومضمر) كما تقدم في الفاعل ونائبه (فالتأخر أقسام) ثمانية الأولى (مفرد مذكر

نحو زيد قائم و) الثاني (مثنى مذكر نحو زيدان قائمان و) الثالث (جمع مذكر مكسر نحو زيدون قيام و) الرابع (جمع مذكر سالم نحو الزيدون قائمون و) الخامس (مفرد مؤنث نحو هند قائمة و) السادس (مثنى مؤنث نحو الهندان قائمتان و) السابع (جمع تكسير مؤنث نحو الهندود قيام و) الثامن (جمع مؤنث سالم نحو الهندات قائمات) والخبر في ذلك كله مطابق لما تقدم في الأفراد والثنائية والجمع تكسيراً وتصحيحاً وأقسام الظاهر كثيرة جداً وفيما ذكرناه كفاية فإن الذي يدرك بالمثال الواحد ما لا يدرك الغبي باق شاهد و) المبتدأ (المضمر) أقسام (اثنا عشر) الأولى (متكلم وحده نحو أنا قائم و) الثاني (متكلم ومعه خبره أو معظم نفسه نحو نحن قائمون و) الثالث (المخاطب الذي كثر نحو أنت قائم و) الرابع (المخاطبة المؤنثة نحو أنت

أضمر فيها الاستناد كان أضمر مبتدأ أو خبر كانت اما خبراً أو مبتدأ فتدخل وعلى عدم الأضمار فاستعمال اثنان بالالف في حالة السرد يكون من قبيل استعمال الشيء في أول أحواله وأشرفها وهو حالة الرفع لوتر كبت مع عامل الرفع (قوله ودخل) أي بقيد شير الزائدة الذي وقع قبداً في التقيد فإن قيد القيد يكون للدخال ومنه حرف الجر الزائد حرف الجر الشبيه بالزائد نحو رب رجل كريم عندي وقول الشاعر فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة * نعل أبي المغوار منك قريب ففعل حرف جر شبيه بالزائد وأبي مبتدأ مرفوع بواو مقدرة منع من ظهورها الياء التي جلبها حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوفة لالتقاء الساكنين والمغوار مضاف إليه ومنك متعلق بقريب الحسب وقد كان الأولى للمصنف زيادة هذا القيد وجواب بأنه أراد بالزائد ما ليس أصلياً فيشمل الشبيه بالزائد (قوله بحسب كدرهم) ومثله ناهيك بزيد بناء على أن ناهيك خبر وزيد مبتدأ زيدت فيه الباء فالعنى زيد ناهيك عن تطلبك لغيره لما فيه من الكفاية ويحتمل أن ناهيك مبتدأ وزيد خبر زيدت فيه الباء ومثله ناهيك في ناهيك به (قوله بحسب كدرهم) مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ودرهم خبره ويحتمل العكس وهو اختيار بعضهم لأن القصد الاختصار عن الدرهم بأنه كافٍ لا عن الكفاية بأنه درهم (قوله والخبر هو الاسم) أي حقيقة أو تارة ولا يشمل ذلك الجملة الواقعة خبراً فإنها موقوفة بالاسم وأما الجار والمجرور والخرف فإنه متعلق بخدوف هو الخبر في الحقيقة وهو لا يخرج عن كونه اسماً حقيقة إن قدره مفرداً أو اسماء أو يلا أن قدره فعلاً فإنه حينئذ يكون جملة (قوله فخرج عامل الفاعل) وكذلك فاعل اسم الفعل نحو هيأت زيد فهيأت ليس مبتدأ وان جرد عن العوامل لأن اسم الفعل لا يخبر عنه (قوله مطابق) يستثنى منه أفعال التفضيل المجرد من أل والاضافة إذ وقع خبراً فإنه يخبر به بصورة الأفراد دائماً (قوله كثيرة جداً) المراد أفرادها فإن من أفراد قسم المفرد كونه صحيحاً أو منقوصاً أو مقصوراً أو معدوداً أو كونه منقولاً أو مرتجلاً مفرداً أو مركباً اسماً أو لقباً أو كنية أو كونه منصرفاً أو غير منصرف فلا يتأني عدده لثانوية (قوله جداً) بكسر الجيم مصدر جدد جداً (قوله فن الذي) بذيال معجمة وهو سر يسع الفطنة ومقابلها الغنى (قوله بالمثل) هو حرفي يذكر لا يوضح القاعدة وأما الشاهد فهو حرفي يذكر لا يثبتها ويشترط أن يكون من كلام الله أو رسوله أو العرب الموثوق بعربيتهم (قوله نحن قائمون) ولا يجوز

قائمه و) الخامس (مثنى المخاطب مطلقاً) مذكر أو مؤنثاً (نحو أنتما قائمان) لمثنى المذكور (أو قائمتان) ان لمثنى المؤنث و) السادس (جمع المذكور المخاطب نحو أنتم قائمون و) السابع (جمع الإناث المخاطبات نحو أنتن قائمات و) الثامن (المفرد الغائب نحو هو قائم و) التاسع (المفردة الغائبة نحو هي قائمة و) العاشر (مثنى الغائب مطلقاً) مذكر أو كان أو مؤنثاً (نحو هما قائمان) في مثنى المذكور (أو قائمتان) في مثنى المؤنث و) الحادي عشر (جمع المذكور الغائبين

نحوهم قائمون) الثاني عشر (جمع الاناث الغائبات نحوهن قائمات) فالبتداء ٩٧ في ذلك كما معنى لا يظهر فيه

اعراب (والخبر قسمان مفرد وغير مفرد فالمراد هنا ما ليس جملة ولا شبهها ولو كان مثنى أو جموعا) لمذكروا مؤنث (كما تقدم من الامثلة والخبر فيها كلها مفرد) لانه ليس جملة ولا شبهها (وغير المفرد أربعة أشياء الاول الجملة الاعمية) وهي ما صدرت باسم (نحو زيد أبوه قائم فزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني) وهو أبوه (والمبتدأ الثاني وخبره) جملة اسمية في موضع رفع (خبر المبتدأ الاول وهو زيد) والجملة اذا وقعت خبرا وكانت غير المبتدأ في المعنى فلا بد فيها من رابط (والرابط هنا) بين المبتدأ الاول وخبره الهاء من أبوه فانها عائدة على زيد الشيء (الثاني الجملة الفعلية) وهي ما صدرت بفعل (نحو زيد قعد أخوه فزيد مبتدأ) والجملة بعده (وهي) قعد أخوه فعل وفاعل خبر زيد والرابط بينهما) أي بين زيد وخبره (الهاء من أخوه) لانها عائدة على زيد الشيء (الثالث الظرف) المسكن أو الزماني (نحو زيد عندك) والسفر غدا (فزيد مبتدأ وعندك ظرف مكان متعلق بخذوف وذلك المحذوف

أن يفرد الخبر في ذلك وان كان الخبر عنه هو الواحد المعظم نفسه كخبر قائم لانه لا يحفظ كما في المعنى وأما قوله

والمسجدان ويبيت نحن عامره * لنا وزمزم والاركان والستر فمعناه والاعلى المحذوف والاصل نحن عامره وهو محذوف الواو اكتفاء بالصفة (تمة) حكم الصفة المعقدة على استغناء ما أنما ان طابقت مفردا نحو قائم زيد بجاز كون الصفة مبتدأ أو الظاهر فاعلاما عن الخبر وكون الظاهر مبتدأ أو الصفة خبرا وان طابقت مثنى أو جمعا نحو قائماتان زيدان وقائمون زيدون تعين كون الصفة خبرا مقدما والظاهر مبتدأ مؤخرا ولا يجوز العكس الاعلى ضعف لان الصفة انما تأتي وتجمع اذا كان فاعلها مستترا فلا تحتاج لفاعل آخر وان كان الظاهر مثنى أو جمعا والصفة مفردة مثل قائم زيدان وقائم زيدون تعين كون الظاهر فاعلا والصفة مبتدأ ولا يجوز كون الظاهر مبتدأ أو الصفة خبرا لعدم المطابقة بينهما وأما كون الظاهر مفردا والصفة مثنى مثل قائمتان زيد أو جمعا كقائمون زيد فلا يجوز اذا لا تجوز فاعلية الظاهر لان الفاعل مستتر ولا يكون مبتدأ لعدم المطابقة (قوله وكانت غير المبتدأ في المعنى) فان كانت عينه بأن كانت خبرا عن مفرد هي مدلوله فلا تحتاج لربط نحو مقول زيد منطلق بجملة زيد منطلق خبر عن مقول وهي نفس المبتدأ وقوله عليه الصلاة والسلام أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله الحملة لا اله الا الله خبر عن قوله أفضل وهي نفسها في المعنى أو كانت خبرا عن ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد أو خبرا عن ضمير القصة نحو قوله تعالى فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا (قوله فلا بد فيها من رابط) أي يربطها بالمبتدأ لانها كلام مستقلة وجعلها خبرا يصيرها خبرا من الكلام فلا بد من شيء يدل على الجزئية وذلك الشيء هو الرابط وهو ما ضمير وهو الاصل في الربط ولذلك يربط هذا كورا نحو زيد ضربه وشخذا وقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى أي وعده أو الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير أو إعادة المبتدأ بالفظه نحو الحاجة ما الحاجة القارعة ما القارعة وأن يكون الخبر عاما يشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقد نظمت ذلك فقلت

ان جملة خبرا عن مبتدأ وقعت * ولم تكن عينه بضمير قرنت أو الاشارة أو توكير مبتدأ * أو العموم فهذه أربع نظمت (قوله الظرف) أي التام وهو ما يفهم بمجرد ذكره من غير ملاحظة متعلقه نحو زيد عندك بخلاف زيد اليوم فانه لا يفهم مع قولك استقر ويقيم مع قولك جالس مثالا (قوله بخذوف وجوبا) فان قلت قد صرح به في قول الشاعر

لك العزان مولدك عزوان يهن * فأنت لدى محبوب حذوف الهون كائن وما كان واجب الحذف لا يصرح به فالجواب ان كائنا ههنا ليس من الكون المطلق بل المقيد والمراد به الملازمة وعدم المفارقة (قوله مستقر أو استقر) أول تنويع الخلاف فانه يختلف هل يقدر المتعلق اسمنا نظرا الى أن أصل الخبر الافراد أو فعلا

وجوبا تقديره مستقر ان قدر مفردا (أو استقر) ان قدر جملة (وذلك المحذوف

نظرا الى أن الاصل في العمل لا افعال وهذا الخلاف بعينه جار في وقوع الظرف
والجور وصفة أو حالا أما اذا وقع أحدهما صلة فإن المتعلق بقدر فعلا لا تكون
الاجملة فان قلت اذا جاز تقدير المتعلق مستقرا أو استقر فالظرف أو الجار والجور
لا يخرج عن كونه مفردا أو جملة فلم يجعلهما مستقلا فالجواب انه لما كانت صورتها
الظاهرية ليست من قبيل المفرد ولا الجملة وحالهما في تقدير المتعلق محتمل جعلهما
مستقلا فان قلت لم قيل لهما شبه الجملة ولم يقل شبه المفرد فالجواب انه لما كان الاصل
في الخبر الأفراد جعلها كأنهم مفردان حقيقة فلم يقل شبه المفرد لكن لما كانا احتملان
بحسب المتعلق انهما جملة قيل شبه الجملة (قوله خبر المبتدأ على الصحيح) وقال جماعة
الصحيح انه الظرف نفسه وقال آخرون بمجموعهما قال الشنقاني والخلاف لفظي لان
القاتل بأنه محذوف نظرا الى العامل الذي هو الاصل وهو مقيده بقيد لا بد من اعتباره
والقاتل بأنه المذكور نظرا الى الظاهر المفوظ به وهو معمول لعامل لا بد من اعتباره
والقاتل بأنه مجموعهما انظر الى المقصود (قوله الجار والجور) أي التمام فخرج
الناقص نحو زيد بك أو فيك لأنه لا يفيد الا اذا قدر خصوص واتفق في الاول وراغب
في الثاني ولا يفيد مع مستقرا أو استقر (قوله على الصحيح) فيه ما سبق في الظرف
(تفة) قال المرادى قال بعض المتأخرين في الظرف والجار والجور اذا وقع خبرا
أربعة مذاهب أحدها أنهم من قبيل المفردات فيكون العامل فيهما اسم فاعل
الثاني انهما من قبيل الجمل فيكون العامل فيهما فعلا نحو كان أو استقر أو يستقر وهو
مذهب جمهور البصريين الثالث يجوز أن يكونا من قبيل المفرد وان يكونا من قبيل
الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين الرابع انهما قسم برأسه وهو مذهب ابن السراج
(قوله اسم كان) الاضافة فيه لا بد من ملازمة لانها عملت فيه الرفع أضيفت اليه
ومثله اضافة الخبر لظرفي قولهم خبر كان وين يدها بأن اطلاق الخبر عليه بالنظر لحالته
الاصلية قبل دخول كان عليه (قوله واسم أخواتها) أي نظائرهما في رفع المبتدأ
ونصب الخبر فاطلاق لفظ الاخت على النظير استعارة تصريحية وهذه الأفعال انما تقرير
الفاعل على صفة متصفة تلك الصفة مصدر ذلك الفعل فعني كان زيد قائما ان زيدا
متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أي الحصول والوجود ومعنى صار زيد
شعبيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة أي الحصول بعد ان لم
يحصل ومعنى تقرير الفاعل على الصفة جعله وتثبيته عليها (قوله ترفع الاسم وتنصب
الخبر) هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انها تنصب الخبر ويبقى المبتدأ
على رفعه وزعم الفراء ان الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انتصب لشبهه بالحال
فقولك كان زيد ضاحكا مشبهه عنده بجاء زيد ضاحكا والصحيح مذهب البصريين
ويدل عليه اتصال الضمائر بها اذ لو كان غير معمول لها لم يتصل بها لان الضمير لا يتصل
الا بعمله وعلى قول الكوفيين يلزم اذا اتصل الضمير بها أن يفصل بين العامل
والمعمول باجنبي وهو الضمير لأنه ليس معمول لها وقد فصل بينهما وبين معمولها وهو الخبر

خبر المبتدأ على الصحيح
وقس على ذلك السفر غدا
الثاني (الجار والجار والجور
نحو زيد في الدار) والبردي
الشتاء (فزيد) والبردي
منهما (مبتدأ وفي الدار)
وفي الشتاء (جار وجور
متعلق محذوف) وجوبا
تقديره مستقرا أو استقر
وذلك المحذوف (خبر المبتدأ)
على الصحيح (الباب الخامس)
من المرفوعات

باب اسم كان
(و) اسم (أخواتها علم)
وفعل الله العمل الصالح
(ان كان وأخواتها ترفع
الاسم) أي المبتدأ (وتنصب
الخبر) أي خبر المبتدأ

(قوله وهي ثلاثة عشر فعلا) قال أبو حيان في شرح التسهيل وقد انتهى ذكر
الكلمات التي ترفع الاسم إلى إحدى وثلاثين كلمة بالمنفق عليه والمختلف فيه وحصرها
بالعد طريقة المتأخرين وهي طريقة ضعيفة ولذلك زاد بعضهم فيها نقص (قوله وهي
لا تصاف الخبر عنه بالخبر) أي مصدر الخبر فالكلام على حذف مضاف وقس عليه
الباقى وقوله في الماضي أي إذا كان العامل كان كالمثل أما إذا كان العامل يكون
فهو لا تصاف الخبر عنه بالخبر في الحال أو الاستقبال وقوله امامع الدوام الخ لئلا
الرضى على أن الدوام انما يستفاد من قرينة خارجية وهي في هذا المثال وجوب كون
الله غفورا رحيمًا اهـ وحينئذ فالدوام خارج عن مدلول كان اذ معناها الثبوت فيما
مضى وكونه يدوم ويستمر لا دلالة لكان عليه (قوله في المساء) قال الناصر الطبراني
ينبغي أن يراد على ذلك في الزمن الماضي وبصيغته فيجب أن يقترب مصدر خبرها مضافا إلى اسمها
بتركيبه وعلى الزمن الماضي بصيغته فيجب أن يقترب مصدر خبرها مضافا إلى اسمها
بأزمان المتكلمين ووافاء عناصر حبه ابن الحاجب وغيره من أن كان وأخواتها مقيدة
لاخبارها بالوقت الذي دلّت عليه الأفعال والمساء بفتح الميم والمد ما بعد الزوال إلى
الغروب أو إلى نصف الليل والصباح من الفجر إلى الزوال أو من نصف الليل إلى
الزوال (قوله في الضحى) بضم الصاد والقمر وهو من الشروق إلى قبيل الزوال (قوله
وظل) من باب تعب والمصدر الظلول قال الخليل لا تقول العرب ظل الابل يكون
بالتنهار أفاده في الصباح ووجهه ان ظل مشتق من الظل فلا تستعمل ظل الا في الوقت
الذي فيه ظل وهو من طلوع الشمس إلى غروبها وفي القاموس ظل نهاره يفعل كذا
وليله سمع في الشعر اهـ فهي لا تصاف الخبر عنه بمصدر الخبر في الزمن الماضي جميع
التنهار قال الرضى وقد جاءت ظل ناقصة بمعنى صار قال تعالى ظل وجهه مسودا (قوله
وهي للتحويل والانتقال) عطف لازم أي تحول اسمها من صفة إلى مصدر خبرها وقد
تستعمل صارتامة بمعنى ضم قال تعالى فصرهن الليل أي ضمهن فصر فعل أمر فاعله
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والمساء مفعول والنون علامة جمع النسوة وعلى هذا
يحمل لغز أورده عليه نابعض الأذكياء في مجلس وهو
أرى رأيت غلاما * أورث قلبي خبالا * قد صار كلبا وقردا
وصار بعد غزالا * ولي بذلك دليل * في قول ربي تعالى
يشير إلى أن صار بمعنى ضم والشاهد عليه قوله تعالى فصرهن الليل (قوله ليس)
أصلها ليس بكسر اليا وهن علم خففت بسكون الياء فان قلت القاعدة أن الياء إذا
تحركت وانفتح ما قبلها قلب ألفا ولم تقلب هنا فالجواب أن ليس لما كانت فعلا
جامدا غير متصرف فناسب ذلك عدم التصرف فيه بقلب الياء ألفا (قوله وهي تنفي
الحال) أي لنفي خبرها عن اسمها في الزمن الحاضر وعطف التجرد على الإطلاق
للتفسير واحترز به عن تحويل ليس خلق الله مثله ونحو قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس
مصرف عنهم فان الأول ماض لوجود التقييد والثاني مستقبل لوجود القرينة هذا
عنه

(وهي ثلاثة عشر فعلا)
الاول (كان) وهي لا تصاف
الخبر عنه بالخبر في الماضي
امامع الدوام والاستمرار نحو
كان الله غفورا رحيمًا وما
مع الانقطاع نحو كان الشيخ
شابا (و) الثاني (أمسى)
وهي لا تصاف الخبر عنه بالخبر
في المساء فهو أمسى البرد شديدا
(و) الثالث (أصبح) وهي
لا تصاف الخبر عنه بالخبر في
الصباح فهو أصبح السحر
رخيصا (و) الرابع (أنهى)
وهي لا تصاف الخبر عنه
بالخبر في الضحى فهو أنهى
الفتية مجتهدا (و) الخامس
(ظل) وهي لا تصاف الخبر
عنه بالخبر في النهار فهو ظل
زيد صائغا (و) السادس
(بات) وهي لا تصاف الخبر
عنه بالخبر في الليل فهو بات
زيد ساهرا (و) السابع
(صار) وهي للتحويل
والانتقال نحو صار الجاهل
عالما (و) الثامن (ليس)
وهي لنفي الحال عند
الإطلاق والتجريد عن
القرينة نحو ليس الصلح
قائما أي الآن (و) التاسع
والعاشر والحادي عشر
والثاني عشر (ما زال وما
فتى وما برح وما انقلب) وهذه
الاربعة لازمة للخبر لا خبر
عنه

مذهب الجمهور ومذهب سيبويه انهم النفي مطلقا غير مقيد بزمان فيحتمل الحال وغيره
ولذا تقيده تارة بالماضي وتارة بالمستقبل وتارة بالحال (قوله على حسب) يفتح السين أى
قد رما يفتضيه الحال والشأن فاذا قلت ما زال الله متكلمة فاعلمنى ان هذا الوصف
ثابت له غير منقك واذا قلت ما زال زيد عالما فاعلمنى انه متصف بذلك من حين امكان
حصول العلم وهو وقت التفسير الى الموت وقس ما أشبهها قال أبو حيان وما زال
وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف، من ذلك كان قابلا للعلم على حسب ما قبلها فان
كان الموصوف قبلها في أوقات متصلة الزمن دامت له كذلك نحو ما زال زيد عالما
وان كان قبلها في أوقات متفرقة دامت له كذلك نحو ما زال زيد يعطى الدنانير ألا ترى
أن إعطاءه الدنانير في أوقات متفرقة (قوله بأى أداة كانت) أى سواء كانت حرفا
نحو ما أولم أو اسمها كغيره أو فعلا كإيس فمثال النفي بليس قول الشاعر

ليس ينفلذ اغنى واعتزاز * والنفي بغير كقوله * غير منفلذ أسير هوى * ومثل
ذلك النفي بقلماء نحو قلماء ليزال عبد الله يذكرك اذ المعنى ما يزال وسواء كان النفي
ملفوظا به أو مقدر كقوله تعالى قالوا لله تفتنوننا كرى يوسف أى لا تفتنونا ولا يحذف
النفي معها قياسا لا بعد القسم ويشذ الحذف بدونه كقوله تنفلذ تسمع أى لا تنفلذ
تسمع (قوله وهو انتهى) ومثاله قول الشاعر

صاح شعر ولا تزال ذا كرامو * تفتنسيانه ضلال مبين
(قوله والاستفهام) أى الانكارى لأنه بمعنى النفي ويمثل له بقولك هل يزال الله عالما
أى لا يزال متصفا بالعلم والدعاء ومثاله

أ لا يا سلمى يادرمى على البلاء * ولا زال منى لا يجزعائل القطر
وقوله ان تزالوا كذلككم ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال
(قوله زال) أى التى مضارعها يزال تكساف يخاف من باب فعل بكسر العين يفعل
يفتحها كعلم يعلم ولا مصدر له ولا أمر وله اسم فاعل قال الشاعر

قضى الله يا أسماء ان لست زائلا * أحبك حتى يغض العين مفض
وأما زال ماضى يزىل كباع يبيع من باب فعل بفتح العين يفعل بالكسر كضرب
يضرب فانه تام بمعنى ما زى ميزوله مصدره وأمر فأمروه زل بكسر الزاى تقول زل ضأنك
من معزك أى ميز بينهما ومصدره الزيل بفتح الزاى وأما زال ماضى يزول كقام يقوم
من باب فعل بفعل كنصر ينصر فهو تام أيضا بمعنى انتقل تقول زل عن مكانك بضم
الزاى أى انتقل ومصدره الزوال بمعنى الانتقال ولقد لحظت لذلك بقولى تغزلا

لا يزال الذى فتنت معنى * ذا كشتاب عن الهوى لا يزول
قد أجن الهوى بقلب شجى * لا يزال الغرام عنه عذول

(قوله وقتى) بوزن علم ومضارع يفتو بفتح التاء ولا يأتى منه غير الماضى والمضارع
(قوله وبرج) بوزن علم ولا يأتى منه غير الماضى والمضارع نحو لن برج عليه ما كفين
ومثله انفل وأما البراج والانسكاف فهو مصدر التامين ومثله منفل اسم فاعل (قوله

على حسب ما يفتضيه
الحال نحو ما زال الجود
محبوبا وما فنى العلم نافعوا وما
برج الجهل مضرا وما انفل
الصبر مر (و) الثالث عشر
(مادام) وهى لاستمرار
الخبر نحو لا راحة مادام
الاختلاف موجودا (وهذه
الافعال) الثلاثة عشر
بالنسبة الى العمل (على
ثلاثة أقسام) الاول (ما يعمل
بلا شرط وهو ثمانية من كان
الى ليس) أى كان وليس
وما بينهما (و) الثانى
(ما يشترط فيه نفي) بأى
أداة كانت (أو شبهه) وهو
النهى والاستفهام والدعاء
(وهو) أربعة (زال وقتى
وانفل وبرج) واعلم الشرط
فيها ذلك

لأن معناها النفي ونفي اثبات (و) القسم الثالث (ما يشترط فيه تقدم المصدرية النظرية وهو دام خاصا
مثال كان) قولك (كان زيد قائما فكان فعل ماض ناقص برفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها وهو مرفوع) وعلامة
رفعه الضمة (وقام خبرها وهو منصوب) وعلامة نصبه الفتحة وسُميت ناقصة ١٠١ لافتقارها إلى خبر منصوب

(و) كذلك القول في باقيها
تقول أمسي زيد فقيها
فأمسى فعل ماض ناقص
وزيد اسمها وفقيها خبرها
(واسم خبرها) فأصبح
فعل ماض ناقص وصحرو
اسمها وورعا خبرها (واسم خبرها)
فأضحى فعل
ماض ناقص ومحمد اسمها
ومحمد خبرها (وظل بكر
سأهرا) فظل فعل ماض
ناقص وبكر اسمها وسأهرا
خبرها (وبات أخوك نائما)
فبات فعل ماض ناقص
وأخوك اسمها ونائما خبرها
(وصار السعير خيضا) فصار
فعل ماض ناقص السعير
اسمها وخيضا خبرها
(وليس الزمان منصفاً)
فليس فعل ماض ناقص
والزمان اسمها ومنصفاً
خبرها (وما زال الرسول
صادقا) فأنافية وزال فعل
ماض ناقص والرسول اسمها
وصادقا خبرها (وما فتئ
العبد خاضعا) فأنافية وفتئ
فعل ماض ناقص والعبد
اسمها وخاضعا خبرها (وما
انفل الفقيه مجتهدا) فأنافية
وانفل فعل ماض ناقص
والفقيه اسمها ومجتهدا خبرها

لأن معناها النفي قال الرضي أصل هذه الأفعال الأربعة أن تكون تامة بمعنى
ما انفصل فتتعدى عن إلى ما هو مصدر خبرها فيقال في موضع ما زال زيد عالما ما زال
زيد من العلم أي ما انفصل منه لكتنها جعلت بمعنى كان دائما لأنه إذا كان لا انفصل
عن الفعل يكون فاعله دائما وانما إذا دخل النفي على النفي الثبوت لأن نفي
النفي اثبات وإذا قيد نفي الشيء بزمان وجب أن يعم ذلك النفي جميع الزمان (قوله
وسُميت ناقصة الخ) أي لأنه لا يتم بالمرفوع بها كلام بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف
الأفعال التامة وعلى بعضهم نقصها بدلالة التام على الزمان دون المصدر ورده الرضي بأن
كان في كان زيد قائما يدل على السكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على
السكون الخصوص وهو كون القيام وحصوله فيجب أن أولاه بالفظ دال على حصول ما ثم
يعين بالخبر ذلك فكان ذلك حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالقائدة في إيراد مطلق
الحصول أولا ثم تخصيصه كالقائدة في الاتيان بضمير الشأن قبل تعيين الشأن مع فائدة
أخرى ههنا وهي دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول فكان يدل على حصول حدث
مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان
لكن دلالة كان على الحدث المطلق أي الكون بالوضع ودلالة الخبر على الزمان المطلق
بالعقل اه مخصافان قلت إذا كانت دالة على الحدث فأي فاعله فالجواب ما قاله
الناصر الطبرسي أنه مصدر خبرها مضافا إلى اسمها (قوله وصار السعير خيضا)
(تنبيه) يلحق بصار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال وذلك عشرة أض ورجع
وعاد واستحسن وقعد وحار وارتد وتحول وغدا وراح نحو أض زيد مسافرا وفي
الحديث لا ترجعوا بعدى كفارا وقال

وكان مضى من هديت برشده * فله مغوعا ديار شد آمرا

وفي الحديث فاستحالت غربا وأرهف شفرته حتى قعدت كانه حربة وقال بعضهم

وما المرء الا كالشهاب وضوئه * يحورر ما دابعد اذ هو ساطع

وقال تعالى ألقاه على وجهه فار تدبصير اوقال امرؤ القيس

وبدت قرحا داما بعد صخرة * فبالك من نعي تحولت أبثسا

وفي الحديث لو توكلم على الله حتى توكلم لركبكم كما يرزق الطير تغدو خالصا وترجع

بطانا (قوله فيما تصرف منها) أي تحول إلى أمثلة مختلفة من المضارع والأمر واسم

الفاعل وأفعال هذا الباب في التصرف ثلاثة أقسام ما لا يتصرف أصلا وهو ليس

باتفاق ودام على الأصح وما يدوم ودم ودوام فن تصرفات التامة وما يتصرف تصرفا

ناقصا وهو زال وأخواته فإنه لا يستعمل منها أمر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا تاما

(وما برح صاحبك متبسما) فأنافية وبرح فعل ماض ناقص وصاحبك اسمها ومتبسما خبرها (ولا أتحبك ما دام زيد
مترددا إليك) فامصدرية ظرفية وسُميت ما هذه ظرفية لنيتها عن الظرف وهو المدة ومصدرية لتأولها مع صلتها بمصدر
والنقدير مدة ودوام زيد مترددا إليك (وكأن القول فيما تصرف منها) من المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول

وكذا المصدر على رأي السكوفيين ١٠٢ (فتقول في مضارع كان يكون زيد قائما) فيكون فعل مضارع ناقص وزيد اسما

وقائما خبره (وفي الامر كن قائما) فكن فعل أمر ناقص واسمه مستتر فيه وقائما خبره (وفي اسم الفاعل كائن زيد قائما) فكأن اسم فاعل كان الناقصة وزيد اسمه وقائما خبره (وفي اسم المفعول) على رأي (مكون قائم) فيكون اسم مفعول كان الناقصة محمول عن اسم الفاعل الرفع للاسم الناصب للخبر (محذوف الاسم وأنيب عنه الخبر فارفع ارتداعه) وقيل لا يبنى من الناقصة اسم مفعول (وفي المصدر) معيّن من كون زيد قائما فيكون مصدر كان الناقصة وزيد مجرور بالاضافة وموضعه رفع على انه اسما وقائما خبره وقيل لا مصدر للناقصة (وقس على ذلك ما تصرف من أخواتها) وكما يجوز استعمالها ثمانية الاثلاثة ليس وفستى وزال قائما لازمة للناقصة ومعنى التمام أن تكتمل جرفوعها ولا تحتاج الى منصوب وتكون افعالا قاصرة ومعانيها المختلفة فهي كان وجد وظل أقام نهارا وبات أقام ليلا واضحى وأصبح وأمسى دخل في الضحى والصباح والمساء وبرز وانفل انفصل ودام بقي (باب السادس) من المرفوعات (باب خبران) خبر (أخواتنا علم) وفعل الله (أن أن وأخواتنا تنصب الاسم وترفع الخبر) الابتدائية

باب خبران وأخواتها

(قوله تنصب الاسم وترفع الخبر) ومذهب السكوفيين أن الخبر مرفوع على ما كان عليه من قبل وهو مردود فإن عامله قد زال لأن الرفع له المبتدأ وقد زال وصف

وهو الباقي (قوله وكذا المصدر على رأي السكوفيين) القائلين بأن الفعل أصل للمصدر فقوله وما تصرف منها أي من هذه الأفعال يدخل فيه المصدر على رأي السكوفيين (قوله كائن زيد قائما) خبر كائن من حيث كونه مبتدأ عندهم لم يشترط الاعتماد على نفي أو استفهام يحتمل أن السادس مبداه هو الاسم وفيه أنه لم يتم به الكلام بشرط الساد أن يتم به الكلام اللهم إلا أن يقال أن هذا الاحتياج لا يضرب كونه سادا هنا ويحتمل أن السادس الخبر هو الخبر لأن به تمام الفائدة وينازع فيه قولهم ويرغى عن الخبر مرفوع وصف اللهم إلا أن تكون قضية مهملة ويحتمل أن مجموع الاسم والخبر هو الساد وفيه تأمل يعلم بما سبق ودعوى أن الخبر في مثل ذلك محذوف محالفة لظاهر كلامهم فلا تغفل أخاه الناصر الطيلاوي (قوله على رأي) وهو جواز بناء كاد وأخواتها المفعول وهو مذهب الجمهور وعليه فالأصح أنه لا يقام خبرها مقام اسمها لأنه مسند إلى اسمها فلما أنيب لبقى المسند بغير المسند اليه وهو ممتنع خلافا للقراء بل على القول بأنهم استعملوا في الظرف وهو الصحيح يقام مقام اسمها المحذوف الظرف أو الجار والمجرور فيقال مكوّن فيه أو عندك قائما فساد كره المصنف هنا من نيابة الخبر في مكوّن قائم معني على قول القراء (قوله فارفع ارتداعه) فسد مسد الاسم من حيث التسخن وسد مسد خبر مكوّن من حيث الابتداء ومما يرد هذا الرأي حصرهم بحجة النيابة عن الفاعل في واحد من أربعة المفعول به والمجرور والمصدر المختص والظرف المتصرف المختص (قوله وقيل لا يبنى من الناقصة اسم مفعول) أي بناء على رأي أي على الفارسي وهو عدم جواز بناء كان وأخواتها للمفعول واختاره أبو حيان قال لا يسمع شيء من ذلك عن العرب والقياس يأباه فوجب اطراحه (قوله وفي المصدر) ومنه قول الشاعر ببذل وحلم ساد في قومه الفتى * وكونك أياه عليه ليسير (قوله أن تكتمل جرفوعها) ويقال لذلك المرفوع حينئذ فاعل حقيقة (قوله ولا تحتاج الى منصوب) فلو وقع بعدها منصوب أعرب حالا (قوله قاصرة) أي لازمة ترفع الفاعل فقط ويرد عليه استعمال صار تامة بمعنى قطع أوصم فإنها حينئذ متعديّة بنفسها الى واحد ويمكن أن يقال استعمالها بهذا المعنى نادر ولذا أغفلها كثير من النحاة (قوله فعني كن ووجد) أي حصل وثبت نحو كان الله ولا شيء معه وقوله تعالى وان كان ذو عسرة (قوله والصباح والمساء) ومنه قوله تعالى فسيحان الله حين تمسون وحين تصبحون (قوله ودام بقي) ومنه قوله تعالى مادامت السموات والارض أي بقيت ولم يذ كر المصنف معنى صار في حال تمامها وقد ذكرنا لها معنيين فيما سبق هي فيهما متعدية لواحد بنفسها وتستعمل أيضا بمعنى رجوع فتهدي بالي كقوله تعالى ألا الى الله تصير الامور أي ترجع

الابتدائية عنه بدخول العامل اللفظي وهو ان واغنا عملت هذه الأحرف هذا العمل
لان فيها تشبها بالنفس لفظا ومعنى أما اللفظان حيث بناؤهما على ثلاثة أحرف ولزوم
آخرها الفتح كما مضى وأما معنى فن حيث ان في ان وأن معنى حققت وأكثت وفي
كان معنى شئت ولكن معنى استدركت وليت معنى غنيت ولعل معنى ترجيت وقدم
المنصوب على المرفوع قصص الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أول
الأمر وتنبيه يجعل عملها فرعا على كونها فرعا للفعل وغير ذلك من النكات (قوله
ستمائة أحرف) لم يذكر في التسهيل أن المفتوحة نظرا إلى كونها فرع المكسورة وهو
صنيع سيبويه حيث قال هذا باب الحروف الخمسة اه طبلاوي (قوله لتوكيد) أي
تقوية وتثبيت النسبة الكائنة بين اسمها وخبرها وهي ثبوت المسند للمسند اليه أو نفيه
فيؤتي بان في مقام الاثبات نحو ان الله غفور رحيم وفي مقام النفي نحو ان الله لا ينظم
الناس شيئا وقوله ورفع الشك عطفه وما بعده على توكيد النسبة من قبيل عطف
المسبب على السبب فان رفع الشك أي التردد في النسبة والانكار لها يزول
بالتأكيد لكنه في مقام الانكار يكون واجبا وفي مقام الشك يكون مستحسنا وأما
إذا كان المخاطب خالي الذهن ليس شاكولا منكر افان الكلام يليق اليه مجردا عن
التوكيد كما قرر ذلك في علم المعاني (قوله أمر لا من) الأمر الأول المشبه والثاني المشبه
به وقوله في معنى هو وجه الشبه وهو الجراءة في قولك زيد كالأسد واغنا جعلنا وجه
الشبه وهو الجراءة دون الشجاعة لان الشجاعة مختصة بالعاقل ووجه الشبه يكون
مستركا بين الطرفين المشبه والمشبه به وهذا التعريف الذي ذكره المصنف للتشبيه غير
مانع لشموله نحو قاتل زيد عمرا فان صبغة فاعل دلت على مشاركة زيد وعمرا في معنى
وهو المقاتلة وليس ذلك تشبيها فساكن الأولى أن يرد في التعريف بالكاف ونحوها
لخروج أمثال هذه الصورة ثم بعد ذلك كله فقد قال الناصر الطبلاوي والظاهر وفاقا
لبعضهم أن التشبيه الذي تدل عليه كان أو الكاف التشبيه بمعنى المشابهة والمشاركة
لا التشبيه الذي ذكره المصنف اه وتحقيق هذا المجتهد في علم البيان (قوله برفع
ما يتوهم ثبوته أو نفيه) مثال الأول قولك زيد شجاع فميتوهم منه ثبوت الكرم
لتلزمهم ما عادة فترفع ذلك التوهم بقولك لساكنه بخيل والثاني قولك ما قائم زيد
لكن عمرا قائم لانه لما قيل ما قائم زيد فساكنه توهم ان عمرا مثله لشبه بينهما وما لبسة
فرفعت ذلك التوهم بالاستدراك (قوله ما لا طمع فيه) وهو المستحيل نحو قوله

ألا ليت الشباب يعود يوما * فأخبره بما فعل المشيب

فان عودا للشباب مستحيل وقوله أو ما فيه عسر وذلك في الجائز نحو ليت لي ما لا فاج
منه وتعلق القنى بالمستحيل كثير وبالممكن قليل ولا يكون القنى في الواجب أي
الحقق الحصول وان كان في نفسه جائزا عاليا فلا يقال ليت الشمس تطلع (قوله
طلب الأمر المحبوب) نحو لعل الله يرحمنا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فن ثم
لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب

تشبيها بفعل تقدم منصوبه
على مرفوعه (وهي سنة
أحرف ان المكسورة)
الهمزة (وأن المفتوحة)
الهمزة (وكان ولكن
المشددات) النونات
الاربعة (وليت ولعل)
المفتوحة (ومعانيها مختلفة)
فان المكسورة وأن المفتوحة
لتوكيد النسبة ورفع الشك
عنها والانكار لها وكان
للتشبيه وهو الدلالة على
مشاركة أمر لا من في معنى
ولكن للاستدراك وهو
تعقيب الكلام برفع ما يتوهم
ثبوته أو نفيه وليت للقنى
وهو طلب ما لا طمع فيه
أو ما فيه عسر ولعل للترجي
وهو طلب الأمر المحبوب
(تقول ان زيد قائم وبلغني
ان زيد قائم فان بالكسر
في الأولى وبالفتح في الثانية
حرف توكيد ونصب وزيدا
اسمها وقائم خبرها) وتتمار
أن المفتوحة بكونها

شيء محبوب ولا شقاق ارتقاب مكروه فتحو لعلك توت الساعة (قوله لا بد أن يطلبها عامل) فتقع فاعلا نحو أو لم يكفهم أنا أنزلنا أو نأثمنا عنه فتحو قل أو حتى إلى أنه استمع نقر من الجن أو مفعول لا نحو ولا تخافون أنكم أشركتم أو مبتدأ نحو ومن آياته أنزل ترى الأرض خاشعة أو خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي أنه فاضل أو مجرورة بحرف نحو ذلك بأن الله هو الحق (قوله بخلاف المكسورة) ويحذف كسر هزة أن إذا وقعت في ابتداء الكلام حقيقة نحو أنا أنزلناه أو حكما نحو الآن أولياء الله وبعد القسم فتحو حم والسكاب المبين أنا أنزلناه وبعد القول فتحو قال أني عبد الله وقبل لام الابتداء المعلقة للعامل نحو والله يعلم أنك لرسوله وفي أول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد أنه فاضل وفي أول الصلة نحو جاء الذي أنه فاضل وفي أول الصفة نحو جاء رجل أنه فاضل وفي أول الجملة الخالية كزرتي وفي أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملة نحو جلست حيث أن زيدا جالس (قوله والاصل أن زيدا كاسد الخ) هذا مذهب الخليل وهو الصحيح وذهب بعضهم إلى أنها بسيطة لأن الاصل عدم التركيب **في خاتمة** قد يرفع بعد أن المبتدأ فيكون اسمها ضمير الشأن محذوفا ومنه قوله عليه الصلاة والسلام أن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون والاصل أنه أي الشأن كما قال

أن من يدخل الكعبة يوما * يلق فيها جاذرا وظيما
وأنما تجعل من اسمها لانهما شريطة بدليل جزمها الفاعلين والشرط له المصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتخرج السكافي الحديث على زيادة من في اسم أن بآباء غير الاخفش من البصريين لأن الكلام إيجاب والمجرور معرفة على الاصح والمعنى بآباء أيضا لأنهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس قاله في المعنى وأما نحو أن الماء بكسر هزة أن مع تشديد النون ورفع الماء فأصله أن زيدا الماء بفتح هزة أن وهو فعل ماض أي صب وزيد فاعل والماء مفعول فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه فارتفع ارتفاعه وكسرت هزة أن على لغة من يكسرها الفعل الثلاثي المضاعف إذا بني للمفعول ومنه قوله تعالى حذرت الينا لولورثوا بكسر الراء فيهما وهي قراءة شاذة

باب تقيم النواسخ

المصدر هنا يعني اسم الفاعل أي المسموم والمعنى هذا باب يذكر فيه المسائل المتسمة لأنواع النواسخ وأنما قدرنا أنواع لأن المصنف لم يستوف في هذا الباب ما بقي من أفسراد النواسخ التي لم تذكر قبل بل ذكر في هذا الباب نوعا من النواسخ وهو ما ينصب الجزأين كما أنه فيما سبق أنما ذكر نوع ما يرفع المبتدأ أو ينصب الخبر وما ينصب المبتدأ وما يرفع الخبر فذكر من نوع كل جملة من الأفراد ولم يستوف جميع أفرادا لنواسخ والنواسخ جمع ناسخ اسم فاعل بمعنى مزيل مأخوذ من النسخ وهو الازالة ومنه نسخت الشمس الظل إذا زالتة أطلق لفظ الناسخ على هذه الأدوات لما فيها من الازالة لأن كلامها يزيل حكم المبتدأ والخبر أي الحكم الذي كان حاصل

لا بد أن يطلبها عامل كما مثلنا
بخلاف المكسورة (د) تقول
(كان زيدا كاسدا فساكن)
حرف تشبيهه ونصب وزيدا
اسمها وأسد خبرها والاصل
أن زيدا كاسد فقد قدمت
السكاف على أن يبدل
الكلام من أول الأمر على
التشبيه كما في أخواتها
(وقام الناس لسكن زيدا
جالس فلكن حرف استدراك
وزيدا اسمها) وهو منصوب
(وجالس خبرها) وهو
مرفوع (وليت الحبيب
قادم فليت حرف تمن والحبيب
اسمها) وهو منصوب (وقادم
خبرها) وهو مرفوع (ولعل
الله را هم فاعل حرف ترج
والله اسمها) وهو منصوب
(وراحم خبرها) وهو
مرفوع

باب تقيم النواسخ
وهو ما ينصب المبتدأ والخبر
مفعولين

له قبل دخول الناس وهو الاعراب ويجدد له اعراب آخر بحليته الناسخ واعلم ان
 افعال هذا الباب قسمان أحدهما أفعال القلوب وصفت بذلك لان معانيها قائمة
 بالقلب وهي تدخل على الجملة الاسمية لتعين الاعتقاد الذي حكم المتكلم على
 المبتدأ بضمون الخبر صادر عنه ففي علمت زيد قائما حكمت بالقيام على زيد صادر عن
 علم وفي ظننت زيد قائما صادر عن ظن وقس الباقي وهذه الأفعال غير منحصرة في
 السبعة التي ذكرها المصنف اذ بقي منها نحو وعد او حيا ودرى الا ولان للظن والاخير
 العلم * القسم الثاني افعال التصيير وهي التي تفيد التحول والانتقال كجعل ورد
 وترك واتخذ وصير ولم يذكر المصنف هذا القسم لكنه شمله قوله فيما بعد وما أشبه ذلك
 على ما فيه من المناقشة الآتية (قوله وهو) تذكير الضمير واقراده باعتبار الخبر أو
 بتأويل كل واحد أو أنه عائد على الناسخ المذكور بمعنى لدلالة لفظ النواسخ عليه
 أو راجع لتمامه بمعنى المتعم ولو أخرج لفظ النواسخ ولا حظ ذلك المرجع ولم يلاحظ
 الخبر لانت وقيل وهي (قوله ظننت) أي ظن من ظننت فالناسخ هو خصوص ظن
 وكذا يقال في البقية ففي تعبيرا المصنف مساهلة حملها عليه اظهر والمعنى المراد وشرط
 عملها أن تكون بمعنى اعتقد راجعا كما هو الحال وعليه يحمل كلامه الآتي أو جازما
 كقول المؤمن ظننت الله يحاسب الخلق فان لم تكن بمعنى الاعتقاد بأن كانت بمعنى
 اتهم تعدت لواحد نحو سرق لي مال فظننت زيد أي اتهمته (قوله وحسبت) وشرطها
 كظننت أما اذا كانت بمعنى صرت أحسب فهي لازمة تقول حسب زيد أي صار
 أحسب وهو الذي في شعره شقرة فان كانت بمعنى عد كحسبت المال تعدت لواحد
 (قوله وزعمت) وشرطها أن تكون بمعنى اعتقد راجعا فقط ولا تكون بمعنى الاعتقاد
 الجازم فان كانت بمعنى كفل تعدت لواحد نحو زعمت زيدا بمعنى كفلته وضمنته وان
 كانت بمعنى رأس أي صار رئيسا أو بمعنى هزل أو مهن أو طمع كانت لازمة (قوله
 وخلصت) بمعنى اعتقد راجعا لا بمعنى تكبر نحو خال زيد أو بمعنى ظلم نحو خال الفرس
 أي ظلم والظلم بفتح اللام العرج ولا بمعنى صار ذخال فانها في هذه تكون لازمة فان
 كانت بمعنى نظر وابصر تعدت لواحد نحو خال زيد المسلول أي ابصره ونظره فان
 ذكر منه صوب ثان فهو حال تكال زيد المسلول مضيئا (قوله وعلمت) أي اذا كانت
 بمعنى اليقين أو الرجحان فان كانت بمعنى عرف تعدت لواحد نحو علمت المسئلة أي
 عرفتها (قوله ورأيت) أي اذا كانت بمعنى اليقين والرجحان ومثلها رأي الحلية على
 الاصح فان كانت بمعنى أبصر تعدت لواحد فان وجد بعده منه صوب ثان فهو حال نحو
 رأيت زيد قائما أو بمعنى اعتقد تعدت لواحد أيضا نحو رأي أبو خنيفة وجوب الوتر
 أو بمعنى أشار كذلك نحو رأي زيد كذا أي أشار به (قوله ووجدت) بمعنى اعتقد
 اعتقاد اجاز ما فان كانت بمعنى أصاب كوجدت الضالة تعدت لواحد أو بمعنى استغنى
 أو حقد أو حزن فهي لازمة كوجدت زيدا أي استغنى أو حقد أو حزن (قوله فالاربعة
 الاول) وهي ظننت وحسبت وزعمت وخلصت (قوله تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني)

(وهو ظننت وأخواتها)
 وهي سبعة ظننت وحسبت
 وزعمت وخلصت وعلمت
 ورأيت ووجدت فالاربعة
 الاول تفيد ترجيح وقوع
 المفعول الثاني

أى تفيد أن الحكم على المفعول الأول بضمون الثانى صادر عن طرف راجع دائماً فى زعمت وقال بالقيام عداها وقد تفيد تحقيق ذلك فى غير الغالب (قوله تفيد تحقيق وقوعه) أى تفيد أن الحكم على المفعول الأول بضمون الثانى صادر عن علم وتحقيق دائماً فى وحدت وقال بالقيام عداها وقد تفيد الترجيح من غير الغالب (قوله وما أشبه ذلك) ما اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ وأشبهه فعل ماض فاعله ضمير مستتر يعود على ما وذلك مفعول والجملة صلة ما لا محل لها من الاعراب والخبر محذوف تقديره مثلها أى مثل الأفعال السبعة فى العمل لافى المعنى ويحتمل أن الموصول معطوف على قوله ظننت فيكون فى محل رفع خبر لان المعطوف على الخبر خبر وقوله عما ينصب مفعولين بيان لما مراده ببيان نصب مفعولين أهم من أن يكون من أفعال القلوب التى لم يذكرها سابقه نحو درى تقول ذريت زيدا فاضلا وجعل يعنى اعتقد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن انانا أو من أفعال التصيير كجعلت الطين ابريقا أى صيرته وردت العدو وصديقا وتركت الجاهل عالما واتخذت الدقيق خبزا وتوصل من هذا أن جعل تكون من أفعال القلوب اذا كانت بمعنى اعتقد ومن أفعال التصيير بمعنى صير وقد تكون بمعنى أوجد فتعدي لواحد نحو وجعل الظلمات والنور ويعنى أوجب فتعدي لواحد كذلك نحو جعل الله الصوم أى فرضه وبقى فى كلام المصنف بحث وهو ان جعل المشار اليه بقوله ذلك الامثلة السابقة أى وما أشبه هذه الامثلة فلا اشكال فى ذلك مع قوله السابق وهى سبعة لكن قوله فى الشرح هنا عما ينصب مفعولين يعين أن مرجع الإشارة لأفعال التى ذكرت سابقا فالعنى وما أشبه هذه الأفعال من الأفعال التى تنصب مفعولين فيعكر على قوله سابقا وهى سبعة وأجيب باختصار الشق الثانى وهو ان المشار اليه الأفعال السابقة بقرينة قوله عما ينصب مفعولين وأن قوله فيما سبق وهى سبعة الحصر فيه اضافى أى بالنسبة للمصرح به هنا (قوله لان مفعوليه ليس أصلهما المبتدأ والخبر) ظاهره أنه لا بد فى مفعولى جميع النواحي من جهة حمل الثانى على الاول ويرد عليه أنه لا يصح الاخبار عن الطين بأنه ابريق فى قولك جعلت الطين ابريقا ولا عن العدو بأنه صديق ولا عن الجاهل بأنه عالم ولا عن الدقيق بأنه خبز وقد يقال انه يصح الاخبار فى هذه المسذورات بضر من التأويل والتجاوز كان يرتكب مجازا الاول أى الطين آيل لان يكون ابريقا والعدو قابل لان يؤلف صدقا ونحو ذلك وأما تجاوز بدرهم فلا يصح الاخبار فيه ولا بذلك التأويل فان قدر مضاف بأن قيل زيد أخذ درهم وجعل من مجاز الحذف صح الاخبار حينئذ لكن يكون الخبر فى الحقيقة هو أخذ درهم مفعول اسم الفاعل الذى وقع خبرا فخرج عن أن يكون خبرا فافضح الفرق (تمة) أفعال الخواص كذاق ونس وسمع وشم ونظر تعدي لواحد وذهب أبو على الى أن سمع ان دخلت على ما لا يسمع وهو الذات تعدت لاثنتين نحو سمعت زيدا يتكلم فزيدا مفعول أول وجملة يتكلم سدت مسددا المفعول الثانى وان دخلت على ما يسمع تعدت لواحد

والثلاثة السابقة تفيد تحقيق وقوعه (تقول ظننت زيدا قائما فظننت فعل وفاعل) الفعل ظن والفاعل ضمير المتكلم وهو التاء (وزيد مفعول أول وقائم مفعول ثان وكذا القول فى حسبت عمرا مقاما) فحسبت فعل وفاعل وعمرا مفعول أول ومقاما مفعول ثان (وزعمت راشدا صادقا) فزعمت فعل وفاعل وراشدا صادقا مفعول أول وصا دقا مفعول ثان (وخلت الهلال لائحا) فخلت فعل وفاعل والهلال مفعول أول ولائحا مفعول ثان (وعلمت المستشار ناصحا) فعلمت فعل وفاعل والمستشار مفعول أول وناصحا مفعول ثان (ورأيت الجود محبوبا) فرأيت فعل وفاعل والجود مفعول أول ومحبوبا مفعول ثان (ووجدت النصدق متحيا وما أشبه ذلك) مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر بخلاف نحو أعطيت زيدا درهما فاقاله ليس من النواحي لان مفعوليه ليس أصلهما المبتدأ والخبر اذا يقال زيد درهم (الباب السابع) من الماروعات

نحو سمعت كلام زيد والتحقيق انها كقيمة أفعال المفعول انما تهدي لواحد شاملة
يتكلم في محل نصب حال وليست ساذقة مبدء المفعول الثاني

باب تابع المرفوع

(قوله والمراد به) ظاهر كلامه ان الضمير عائدة لتابع المرفوع وعليه يكون التعريف
وهو قوله كل ثان الخ غير مانع لانه يشمل تابع المرفوع وغيره فلا يحسن أن يجعل
الضمير عائدة للتابع من حيث هو لا بقيد كونه تابع مرفوع أو منصوب أو مجرور
لان التعريف المذكور تعريف مطلق للتابع والمعرف أيضا مطلق للتابع فساوى
المعرف التعريف (قوله كل ثان) أى لفظ ثان في الرتبة أعرب بأعراب أى بجنس
اعراب سابقه ونوعه وانما قدرنا ذلك لان شخص اعراب السابق لا يتقل عنه الى
الثاني وانما المعنى أن المتبوع والتابع يندرجان تحت نوع من الاعراب من رفع أو
نصب أو جر وقوله الحاصل والمتجدد وصفان لاعراب المضاف سابق والمراد بالحاصل
ما نطق به عامله أو لا سواء كان رفعاً أو نصباً أو جرّاً والمراد بالتجدد ما طرأ على ما نطق
بعامله أولاً (قوله نخرج) أى بقيد والتجدد (قوله المتجدد بدخول الناصح) الباء
للسببية فان قلت قد يعرب الخبر بالاعراب المتجدد أيضاً كما اذا كان الناصح مما ينصب
الجزأين نحو ظننت زيداً قائماً فقد صدق على الخبر في هذه الصورة انه أعرب بأعراب
سابقه الحاصل وهو الحالة التي كان عليها قبل دخول الناصح في زيد قائماً والمتجدد
فان قائماً ظننت زيداً قائماً أعرب بأعراب سابقه وهو النصب فيدخل في تعريف
التابع ويكون التعريف غير مانع فالجواب أن المراد بالاعراب المتجدد كل اعراب
تجدد بحيث يكون الثاني تابعاً للأول في كل اعراب ورد على الأول وما هنالك كذلك
فان قائماً وان تبع زيداً عند دخول الناصح الناصب لا يتبعه اذا دخل على المتدا
ناصر آخر كما كان أو ان (قوله وحال المنصوب) معطوف على الخبر أى خرج حال
المنصوب وانما قيد الحال بكونه حال المنصوب لاجل أن يشمله قوله أعرب بأعراب
سابقه الحاصل حتى يخرج بقيد والمتجدد اما حال المرفوع فليس بداخل أصلاً حتى
يحتاج لاخرجه فان راكياً في قولك جاز يدركا لم يعرب بأعراب سابقه الحاصل
وبقي ان هذا التعريف الذي ذكره المصنف غير مانع لانه يدخل فيه الخبر الثاني اذا
تعددت الاخبار نحو الزمان حال حاضر فان حاضر يعرب بأعراب سابقه الحاصل
والتجدد بدخول الناصح ويحاجب بأن الخبر الثاني خارج بقولنا ثان فانه ليس المراد
ثان في العدد بل المراد ثان في الرتبة كما ينبغي عليه سابقاً ومعنى ذلك أن لا يكون ذلك
اللفظ الثاني مقصوداً لذاته بل انما هو مقصود بعد قصد الأول المتبوع وبطريق التسع
له كما هو شأن التوابع وليس كذلك الخبر الثاني مع الأول فانهما في القصد سيان
فهما في قوة شيء واحد فليس ثانياً في الرتبة بل في العدد وراى المراد في التعريف
قيد الانخراج الخبر الثاني فقال وليس خبراً واعترض عليه بأنه كان عليه أن يزيد
أيضاً وغير حال ليخرج الحال الثانية نحو جاز يدركا كما كان الحال الثاني

باب تابع المرفوع

(والمراد به) كل ثان أعرب
بأعراب سابقه الحاصل
والتجدد نخرج الخبر
معرّب بأعراب سابقه
الحاصل دون المتجدد
بدخول الناصح وحال المنصوب
نحو رأيت زيداً صاحباً فله
معرّب بأعراب سابقه
الحاصل ولا يتبع سابقه اذا
زال عامل النصب وخلفه
عامل الرفع أو الجر

ملازم للأول وأجيب عنه بأن قوله أعرب بأعراب سابقه الخ معناه أن يكونا صالحين
لغير أعراب واحد فخرج الحال الثاني بالنظر للحال الأول إذا عرابهم ما واحد لا يتغير
وهو النصب وأورد على التعريف أنه غير جامع لكونه لا يشمل التوكيد اللفظي في
أسماء الأفعال نحو

فهيات هيات العقيق ومن به * وهيات خل بالعقيق توأمله
وفي الأفعال كقوله * أذاك أذاك اللاحقون احبس احبس * وفي الحروف نحو
قوله لا لأبوح بحب بثنة انما * أخذت على موثنا وعهودا

ويجاب بأن معنى أعرب بأعراب سابقه الخ أي أن كان له أعراب قد خلت
المذكورات لأنه بحيث لو كان للسابق أعراب للاحق بذلك الأعراب (قوله
أربعة أقسام) بشمول العطف لعطف البيان وعطف النسق (قوله النعت والعطف
الخ) وإذا اجتمعت التوابع يبدأ بالنعت ثم يعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم
بالنسق فيقال جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد (قوله النعت) ويرادفه
الوصف والصفة (قوله وهو التابع) هذا جنس في التعريف شامل لجميع التوابع
وقوله المشتق بالفعل أو بالقوة فصل مخرج لبقية التوابع فانه لا تكون مشتقة ولا
مؤولة بالمشتق وبقي التوكيد اللفظي المشتق نحو جاء زيد الفاضل الفاضل الأول نعت
والثاني توكيد لفظي فيخرج بقوله الموضع لمجموعة أو المخصص له فإن التوكيد اللفظي
ليس الغرض منه واحد من هذين الأمرين ثم كونه موصفاً ومخصصاً هو الأصل
الكثير الغالب والافتقار إلى مجرد المدح أو الذم أو الترحم وقد يكون للثمة كيد نحو
تلك عشرة كاملة ولتعمهم فخوان الله يحشر الناس ثلاثين والآخرين وللتفصيل نحو
مررت برجلين عربي وعجمي وبعضهم جعل أمثال هذا من قبيل بدل المفصل من
المجمل وللاهتمام نحو تصدقت بمدة قليلة أو كثيرة وللتعليل نحو عظم زيد العالم وليان
المأهية ويسمى صفة كاشفة نحو الجسم الطويل العريض العميق يحتاج لحيز
(قوله العالم) وأورد عليه أن أل في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول فالنعت
حينئذ يكون بالموصول لا بالمشتق والموصول ليس مشتقاً بالفعل فلم يطابق المثال
الممثل له وأجيب بأن محل كون أل الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول موصولة
إذا أراده الحدث أما إذا أراده الثبوت كالمؤمن والكافر والعالم فأل فيه معرفة
وليست موصولة (قوله وهو اسم الفاعل) شامل لأن مثله المبالغة نحو مررت برجل
علامة (قوله الجامد المؤول) ومنه المصدر نحو مررت برجل عدل فإنه في قوة عادل
أو ذى عدل وكذلك الجملة الخبرية نحو قوله تعالى واثقوا بيوما ترجعون فيسه إلى الله
فإن جملة ترجعون في محل نصب صفة يوما وهذه الجملة في معنى المشتق أي يوما مرجوعا
فيه إلى الله (قوله رفع الاحتمال في المعارف) ببيان زيداني قولك جاء زيد مثلاً
له مشاركان في هذا الاسم لا يدري من الجسائي منهم فإذا قلت العالم فقد درفت
الاشتراك وقطعت الاحتمال فإن قلت قد يتفق الاشتراك في الوصف أيضاً فلا

وينقسم التابع أربعة أقسام
(النعت والعطف والتوكيد
والبدل) ولكل منها كلام
يخصه (فالاول النعت وهو
التابع المشتق بالفعل أو
بالقوة الموضع لمجموعة أو
المخصص له) مثال المشتق
يالفعل (نحو جاءني زيد
العالم) المشتق بالقوة (نحو
جاءني زيد الدمشقي) فإنه في
قوة المنسوب إلى دمشق
ونعني بالمشتق بالفعل
المشتق الصريح وهو اسم
الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة واسم
المفعول ونعني بالمشتق
بالقوة الجامد المؤول بالمشتق
كلمة الإشارة وذى معنى
صاحب والمنسوب (والمراد
بالإيضاح رفع الاحتمال في
المعارف) كأمثالنا
(و المراد) بالتخصيص
تقليل الاشتراك في
الذكريات نحو جاءني رجل
فاضل ومررت بقاع عرج
بالعين والراء المهملتين
والفاء والجيم أي خشن

(ثم النعت قسمان حقيقي وسببي) لانه لا يخجلوا ما أن يرفع ضمير المنعوت المستتر أولا الاول الحقيقي والثاني السببي (فالنعت الحقيقي) هو الجارى على من هو له في المعنى (يتبع منعوته في أربعة من عشرة واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من التعريف والتكثير) يقول جاء زيد الفاضل فزيد فاعل والفاضل نعت (وهو رافع لضمير منعوته المستتر ١٠٩ ووافق منعوته في أربعة من عشرة وذلك أن زيدا والفاضل

يرتفع الاشتراك بل يقل كما في النكرات فاجواب أنهم قطعوا النظر عن الاشتراك في الوصف لقلمته وقد علم من هذا التقرير ان الاحتمال المرفوع في جانب المعارف هو الاشتراك وحينئذ يكون التعبير برفع الاحتمال في جانب المعارف بتقليل الاشتراك في جانب النكرات مجرد تفنن أو إشارة الى قلة الاشتراك في المعارف أولان اشتراكها طارئ واشتراك النكرات وضعي (قوله ثم النعت قسمان) بقي النعت بالجملة هل هو من أى قبيل وقد أرجعه الناصر الطبرسي الى سبب لان الفعل رافع لضمير المنعوت أولانه فتحومررت برجل قام يرجع للنعت الحقيقي لان الفعل رافع لضمير المنعوت أولانه في قوة قائم ونحو مررت برجل قام أبوه يرجع للسببي لان الفعل رافع لضمير المنعوت أولانه ومتصلا بضمير المنعوت (قوله يتبع منعوته في أربعة من عشرة) هذا مقيد بالخلو عن المانع اما اذا وجد مانع فقد يتخلف تبعيته في بعض تلك الامور وذلك اذا كان النعت صفة يستوى فيها المذكور والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبوراً وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح أو كان أفعال التفضيل المجرد من أل والاضافة فانه يخص به عن المفرد والمثنى والجمع مذكراً ومؤنثاً بل ينفذ واحد كما تقدم بيانه وأن لا يكون النعت بجملة فانها لا توصف بتعريف ولا تكثير ولا افراد تثنية وجمع ولا تذكير وتأنيث وان كانت توصف بالاعراب باعتبار محلها نعم بالنظر لتأويل الجملة بمفرد يصح أن يقال انها توافق المنعوت في أربعة من عشرة بالنظر للمفرد الذي تؤول به وتكون المرافقة في الحقيقة لذلك المفرد (قوله لا يقال الخ) هذا وارد على قوله ويتبع منعوته الخ والتعبير لا يقال يؤذن بضعف السؤال أى لا ينبغي أن يقال هذا القول لانا نقول في جوابه الخ (قوله المراد بالتبعية في الاعراب) أى لافي اللفظ فالشروط انما هو التبعية في الاعراب وسببويه وهذا متوافقان في الاعراب غاية ان الاعراب محلي لا يظهر فلا يضر بخالف اللفظ لان الاتفاق اللفظ ليس بشرط (قوله والمراد بالمفرد الخ) أى فسقط الاعتراض بالامثلة الثلاثة التي الوصف فيها مفرد والموصوف مركب (قوله ومضمون الجملة الخ) أى فلا يرد مررت برجل يكتب عما المنعوت فيه مفرد والنعت مركب من الفعل والفاعل والمراد بمضمون الجملة هنا الوصف المأخوذ منها ككتاب في جوارجل يكتب لا المضمون بمعنى المصدر المأخوذ من المسند المضاف للسند اليه ولا الثبوت وبقي أيضا النقض

مركب من الفعل والفاعل لانا نقول المراد بالتبعية في الاعراب أن يكون لفظاً أو محلاً والمراد بالمفرد هنا ما ليس مثني ولا جموعاً فمدخل في ذلك العلم المركب بأقسامه ومضمون الجملة مفرد لا مركب (وسمى) هذا النعت (حقيقية الجريانه على المنعوت لفظاً ومعنى) أما لفظاً فلانه تابع له في اعرابه وأما معنى فلانه نفسه في المعنى (والنعت السببي) هو الجارى على غير من هو له في المعنى و (يتبع منعوته في اثنين من خمسة واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتكثير) ويطلق النعت برفع فوعه النظم في اثنين من الخمسة الباقية وواحد من الافراد والتثنية والجمع

بالحرف قوله تعالى ويدل لكل هزة لمزة الذي جمع مالا حيث وصفت النكرة وهي هزة
 بالمعرفة وهي الذي جمع ووصف لفظ الجلالة الذي هو أعرف المعارف بالنكرة في قوله
 تعالى الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين فإن إضافة مالك الذي هو اسم
 فاعل ليوم الدين لا تقيده معرفة بالانها إضافة لفظية والجواب أما عن الأول فإن
 الموصول يعرب بدلا وليس نعما وأما عن الثاني فإن اسم الفاعل إذا قصد منه
 الاستمرار لا خصوص الحال والاستقبال كانت إضافته معنوية ويكون معرفة
 فيصيح حينئذ نعت المعرفة به (قوله على لغة) راجع لخصوص التثنية والجمع أي أن
 النعت السببي يطابق مرفوعه في اثنين من الخمسة الياقية فيثنى ويجب مع إذا كان
 مرفوعه مثنى أو جمعا أن يرفع على لغة كالقوى البراغيت وهي لغة من يلزم الفعل أو
 الوصف علامة التثنية والجمع إذا أسند لمثنى أو جمع فتقول على هذه اللغة مررت
 برجال حسنين غلاما هيا وحسنين غلمانهم فإن لم تجر على هذه اللغة وافقه في واحد من
 اثنين فقط وهما التذكير والتأنيث ولزم النعت الأفراد وان رفع مثنى أو جمعا كما
 سيشرح إليه بقوله والأفصح (قوله والأفصح في النعت الخ) مقابل لقوله على لغة يعني
 أن الأفصح الأفراد في النعت مطلقا ولو كان المرفوع مثنى أو جمعا وذكرا لم يزد كبير
 مرفوعه ويؤنث لتأنيثه فيقال مررت برجلين حسن غلاما هيا وبرجال حسن غلمانهم
 وبامرأة حسن غلاما هيا وبرجل حسنة جاريتها ونساء حسن غلمانهم كما يقال حسن
 غلاما هيا وحسن غلمانهم وحسن غلاما هيا وحسنت جاريتها وحسن غلمانهم (قوله
 والاحسن في نعت جمع التكسير الجمع) هكذا في النسخ التي كتبوا عليها في حاشية
 تلميذ المصنف ما نصه الذي شاهدته بخط المؤلف والاحسن في جمعه التكسير اه
 ومعنى هذه العبارة أن الاحسن في جمع النعت هو جمع التكسير بدون التصحيح
 يعني إذا أريد جمعه على خلاف الأفصح فيصح أن يجمع جمع تصحيح فتقول مررت
 برجال فاعدين وجمع تكسير فتقول قعود والاحسن جمع التكسير وهذا لا ينافي أن
 الأفراد أولى من جمع التكسير فلا تناقض على هذه النسخة بخلاف النسخة المشهورة
 التي كتبوا عليها هنا فاقم ما مناقضة لقوله والأفصح الخ (قوله لانه) أي النعت في
 المعنى أي في الواقع والحقيقة بعبارة أنك إذا قلت مررت برجل قائم أبوه القيام في
 الحقيقة وصف قائم بالاب وان وقع صفة في اللفظ لرجل (قوله لا الجاري عليه) أي
 ليس نعتا في المعنى للنعوت الجارية ذلك النعت عليه (قوله سمى سبيما) نسبة للسبي
 بعبارة النسبة في المنسوب اليه أيضا فلما نسب اليه حذف ياء النسبة من المنسوب اليه كما
 تقول في النسبة للشافعي شافعي فإن المنسوب اليه هو الشافعي فيه الياء لكنه عند
 النسبة تحذف الياء من المنسوب اليه فقوله لكونه قائما الخ بيان لوجه نسبة السبي
 أي انما نسب اليه لكون ذلك النعت وصف قائما به ورفعه له وذلك السبي المنسوب
 اليه نسبة للسب وهو الظاهر أطلق عليه سبيما لأن السب لغة الجبل والجبل شأنه
 أن يربط به فلما كان الضمير كذلك أي يقع به الربط في الجمل التي تقع خبرا وفي جملة
 الصلة بالموصول والصفة بالموصوف أطلق عليه لفظ السب لذلك وقيل للفظ المتصل

على لغة واحد من التذكير
 والتأنيث (نحو مررت برجل
 قائم أمه فقاغة تابع لرجل
 في الجر وهو واحد من ثلاثة)
 وهي الرفع والنصب والجر
 (وفي التكسير وهو واحد
 من اثنين) وهما التثنية
 والتذكير وقائمة تطابق
 مرفوعه وهو أمه في التأنيث
 والأفراد وهما اثنان من
 خمسة والأفصح في النعت
 إذا رفع مثنى أو جمعا أن
 يكون كالفعول في الأفراد
 نحو مررت برجلين قائم
 أبوا هيا وبرجال فاعدين
 أبوا هيا والاحسن في نعت
 جمع التكسير الجمع نحو
 مررت برجال قعود غلمانهم
 (ولا يلزم) في السبي (أن
 يتبعه في الخمسة الياقية)
 وهي الأفراد والتثنية
 والجمع والتذكير والتأنيث
 لانه في المعنى نعت للمرفوع
 به لا للجاري عليه (و) لذلك
 (سمى سبيما لكونه قائما في
 المعنى بالسبي وهو المضاف
 إلى ضمير المفعول) كما قلنا

به الذي هو الاسم الظاهر الذي رفعه النعت سببي لا اتصاله بالسبب الذي هو الضمير
(قوله والمعارف ستة) زاد بعضهم قسماسا بها وهو النكرة المقصودة نحو يارجل بناء
على انه معرف بالقصد وذهب بعضهم الى أن تعريفه بأل مقدر لا بالقصد وعليه
يكون داخل في المعارف بأل وقد نظمها على الترتيب بالمثل فقرات

ان المعارف سبعة فيما سهل * أنا صالح ذاما الفتى ابني يارجل

وانما تعرض المصنف لعدد هادون تعريفها من الاوّل أن تعريفها فيه عسر على
المتبدي المقصود ويوضع هذه المقدمة الثاني أن تعريفاتها لا تخلو عن تعقبات ولذلك
قال بعض شراح التسمييل من تعرض لحد المعرفة بتجزئة الوصول اليه دون
استدراك علميه وعرفها ابن الحاجب بأنها ما وضع لشيء بعينه ثم بيان هذا التعريف
وتحقيق أقسام المعرفة مبسوط في علم الوضع فليبراجع هناك (قوله المضمير) ويسمى
ضميرا ويسميه السكوفيون السكابة والمسكنى عنه وقدم المضمير لانه أعرف المعارف
بعد لفظ الجلالة ثم العلم الى آخر الترتيب الذي ذكره المصنف هذا هو المشهور وقيل
غير ذلك في ترتيبها وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب واختلف في
ضمير الغائب العائد الى نكرة نحو جاءني رجل فاكرمه فقال الجسم هو رانه معرفة
كسائر الضمائر وقال بعضهم انه نكرة وقال أبو حيان قال بعض أصحابنا وأعرف
الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الاناس ثم أسماء الاجناس وأعرف أسماء
الاشارات ما كان للقرىب ثم للبعيد ثم للبعيد وأعرف ذى الاداء ما كانت فيه
للحضور ثم للعهد في شخص ثم للجنس (قوله وهو اسم) هذا جنس دخل فيه النكرة
وجميع المعارف وقوله يعين مسماء فصل أخرج النكرة وقوله بالاقيدة فصل ثان
أخرج بقية المعارف فانها انما تعين مسماءها بقيد أي بقرينة تفيد التعيين غير اللفظ
كلاشارة الحسية في اسم الاشارة والصلة في الوصول ونحو ذلك ثم العلم اما شخصي
نسبة الى الشخص بأن يكون موضوعا للشخص معين في الذهن وفي الخارج ومثاله
ما ذكره المصنف واما جنسي نسبة للجنس بأن يكون موضوعا للجنس والمماهية المعينة
في الذهن فيكون مدلوله معيناً وموضوعاً في الذهن دون الخارج ويسمى علم جنسي
كأسماء فانه موضوع لمماهية السبع المعينة في الذهن باعتبار كونها معينة معلومة
وكثالة وذو الفان الأول وضع لمماهية الثعلب المعينة في الذهن الثاني لمماهية
الذئب كذلك (قوله واشارة اليه) خرج هذا القيد ما عدا اسم الاشارة من المعارف
والمراد بالاشارة الاشارة الحسية بنحو يد فاذا استعمل اسم الاشارة فيما لا يمكن ان
يشار اليه اشارة حسية كان مجازا نحو سمعت هذا الصوت فان الصوت لا يشار اليه
اشارة حسية لكونه غير مشاهد والمشار اليه اشارة حسية لا بد أن يكون مشاهدا
(قوله كهذا) ما حرق تنبيهه وذا اسم اشارة للعدد المذكر ولو حكما الصحة قولك هذا الجمع
وهذا التركيب وغير ذلك (قوله للمؤنث) ولو حكما كهذه الفرقة وهذه الجماعة أو الطائفة
و نحو ذلك (قوله وهذان) مبني على الألف كهاتان في حالة الرفع وعلى الياء في حالتها

(والمعارف ستة) الاول
(المضمير) وهو ما دل على
متكلم أو مخاطب أو غائب
(نحو أنا) للمتكلم (وأنت)
للمخاطب (وهو) للغائب
(وفر وعهن) ففرع أنا نحن
وفرع أنت أنت وأنتما
وأنتم وأنتم وفرع هو هي
وهوهم وهن وقس الباقي
(و) الثاني (العلم) وهو
اسم يعين مسماء بالاقيد
(كزيد) للذكر (وهند)
للمؤنث (و) الثالث (اسم
الاشارة) وهو ما وضع لمسمى
واشارة اليه ويكون للذكر
والمؤنث ومثنيهما وجمعهما
(كهذا) للذكر (وهذه)
للمؤنث (وهذان) لمثنى المذكر
(وهاتان) لمثنى المؤنث

الحرو والنصب وذهب جميع منهم ابن مالك الى أن هذه الصيغ معربة لا اختلاف آخرها
 باختلاف العوامل (قوله وهو لا) هالكتين وأولاه بضم أوله وكسر آخره عدد اعتمد
 الخازن بين مقصورا عند غيرهم (قوله لجمع المذكر والمؤنث) سواء كانوا عسلا أو
 غيرهم كقوله ذم المنازل بعده منزلة الأولى * والعيش بعد أولئك الأيام
 فقد أشعر به الأيام وليست من العقلاء (قوله وهو ما افتقر الى الوصل الخ) أي دائما
 نخرج بهذه الزيادة النكرة الموصوفة بجملة نحو جاء رجل يكتب فان النكرة في حال
 وصفها بالجملة تنفقر اليها والى العائد لكتنم لا تنفقر اليها أبدا بل في حالة الوصف وقوله
 بجملة خبرية خرجت الجملة الانشائية فلا تقع صلة فلا يقال جاء الذي أضربه وأما
 اشترطوا في جملة الصلة أن تكون خبرية لان مضمون الصلة لا بد أن يكون معهودا بين
 المتكلم والمخاطب ولا يكون ذلك الا في الجملة الخبرية وقوله تامين صفة لمجرور
 وظرف أي مفيدين نحو جاء الذي في الدار أو عندك نخرج ما لا يفيد الا اذا ذكر
 متعلقه الخاص فلا يقال جاء الذي بك أو فيك وقوله والى عائد أي وهو الضمير رأوبا
 يخلفه من اسم ظاهر كما في قوله وأنت الذي في رحمة الله أطمع
 وقوله سعاد التي اضناك حب سعاد * واعراضها عنك استمرورا
 أي في رحمة وأضناك حبها واحترز به عن نحو حيث واذا واما يفتقر دائما للجملة
 يضاف اليها لئلا لا يفتقر الى عائد (قوله والأولى) مقصور كالعلاء وقيد (قوله
 واللاتي واللاتي) وقد تحذف ياءهما فيقال اللات واللات وقد تجمع اللاتي على اللواتي
 (قوله اضافة محضة) اعلم أن الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وتسمى أيضا لفظية
 فغير المحضة عبارة عما اجتمع فيه أمران أحدهما في المضاف وهو كونه صفة وأمر في
 المضاف اليه وهو كونه معمو لا لتلك الصفة وذلك يقع في ثلاثة أبواب اسم الفاعل
 كضارب زيد واسم المفعول كعطى الذي تاروا الصفة المشبهة كحسن الوجه وهذه
 الاضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفا ولا تخصيصا واغماضت غير محضة لانها في
 رتبة الانفصال اذا اتصل ضارب زيد او سميت لفظية لانها أفادت أمر الغضاب وهو
 التخفيف فان ضارب زيد أخف من ضارب زيد او الاضافة المحضة عبارة عما انتفى فيه
 الأمران المذكوران أو أحدهما نحو غلام زيد فان الأمرين فيه متغيبان وضرب
 زيد فان المضاف اليه وان كان معمو لا للمضاف لكن المضاف غير صفة وضارب زيد
 أمس فان المضاف وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس معمو لا لها لان اسم
 الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى المضي فهذه الامثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الاضافة
 في المحضة أي خالصة من شائبة الانفصال وتسمى أيضا معنوية لانها أفادت أمرا
 معنويا وهو تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد أو تخصيصه ان
 كان نكرة نحو غلام رجل (قوله والمضاف الى الضمير) وهل هو في رتبة الضمير أو في
 رتبة ما تحتته وهو العلم ذهب الجمهور الى الثاني فقالوا ان المضاف الى شيء من هذه
 المعارف في رتبة ما يضاف اليه الا المضاف للضمير فإنه في رتبة العلم وأطلق ابن مالك

(وهو لا) لجمع المذكر
 والمؤنث (و) الرابع
 الاسم (الموصول وهو)
 ما افتقر الى الوصل بجملة
 خبرية أو ظرف أو مجرور
 تامين والى عائد ويقع على
 المذكر والمؤنث ومثنيهما
 وجمعهما نحو (الذي) للفرد
 المذكر (والتي) للفردة
 المؤنثة (والذان) المثني
 المذكر (والتان) المثني المؤنث
 (والاولى والذين) لجمع
 المذكور (واللاتي واللاتي)
 لجمع المؤنث (و) الخامس
 (المعروف بالالف واللام
 كالرجل) لذكر (والمرأة)
 للمؤنث (و) السادس
 (المضاف) اضافة محضة
 (الى واحد من هذه الخمسة)
 والمضاف الى الضمير
 (كغلامي) المضاف الى
 العلم نحو (غلام زيد)
 (و) المضاف الى اسم الإشارة
 نحو (غلام هذا) المضاف
 الى الموصول الاسمي نحو
 (غلام الذي قام) المضاف
 الى المعروف بالالف واللام

فهو (غلام الرجل) بخلاف
 إضافة الوصف الى معوله
 كضارب زيد غدا أو الآن
 فهو باق على تنكيره لان
 إضافة غير محضة (وهي)
 أي المعارف الستة بالنسبة
 الى باب النعت (على ثلاثة
 أقسام) الأول (ما لا ينعت
 ولا ينعت به وهو الضمير)
 أما أنه لا ينعت فلا لأنه غشقي
 عن الايضاح لكونه نصافيا
 مسميا وأما أنه لا ينعت به
 فلا أنه ليس مشتقا ولا مؤزلا
 بالمشتق (و) الثاني (ما ينعت
 ولا ينعت به وهو العلم) أما
 أنه ينعت فلا أنه قد يقع
 الاشتراك الانفاقي فيه وأما
 أنه لا ينعت به فليجوده
 وعدم تأويله بالمشتق لما
 بينهما من التضاد لان العلم
 يدل على الوحدة والمشتق
 يدل على التعدد (و) الثالث
 (ما ينعت وينعت به وهو
 الباقي) من المعارف وهو
 الإشارة والموصول والمعرفة
 بالالف واللام والمضافة
 الى واحد منها (والنكرات
 ما سوى ذلك وهي ما شاع
 في جنس موجود) في الخارج
 (كرجل) فإنه شائع في
 جنس الرجال (أو) شاع
 (في جنس مقدر) وجوده
 (كنفس) فانها لم توضع على
 أن تكون خاصة كهذه
 وانما هي موضوعة لوضع
 أسماء الاجناس

(قوله بخلاف إضافة الوصف الخ) دخل فيه إضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
 المشبهة كاذكرنا وهذا ما قبل لقوله إضافة محضة (قوله غدا أو الآن) قيد بذلك لشير
 الى أن محل كون إضافة اسم الفاعل غير محضة اذا أريد به الاستقبال أو الحال أما
 اذا أريد به الاستمرار فإن إضافة تكون محضة وبهذا الاعتبار الآخر يقع صفة
 المعرفة كالك يوم الدين وقد تقدم ذلك (قوله ما لا ينعت ولا ينعت به) الفعلان مبنيان
 للمجهول أي لا يقع منعوتان ولا يقع نعتان فلا تقول مررت الكريم ولا جاء رجل هو بناء
 على أن الضمير منهوت أو نعت (قوله فلا نه غشقي عن الايضاح) أي والنعت في
 المعارف الايضاح فيلزم تحصيل الحاصل (قوله ما ينعت) أي يقع منعوتان فقول جاء
 زيد العالم ولا ينعت به أي لا يقع نعتان فلا تقول مررت بأخيل زيد يجعل زيد نعتا بل
 هو بدل (قوله الاشتراك الاتفاقي) وهو العارض بسبب التكرار في وضع العلم فيسبب
 ذلك الاشتراك حصل فيه شيوع وإيهام فاحتيج الى النعت لزوال ذلك (قوله لما
 بينهما) أي العلم والمشتق (قوله لان العلم) حلة لخصول التضاد ومراعاة التضاد بالمعنى
 اللغوي وهو مطلق التنافي أي لما بين العلم والمشتق من التنافي (قوله على الوحدة)
 أي الذات مجردة عن قيد دلل العلم هو الذات وحدها (قوله على التعدد) وهو الذات
 المتصفة بالحدث كقائم فإنه يدل على ذات متصفة بالقيام (قوله وهو الإشارة) تذكير
 الضمير وأفراده باعتبار مرجعه وهو الباقي وما ذكره المصنف من أن اسم الإشارة
 ينعت وينعت به هو مذهب البصريين فمثال النعت به قوله تعالى بل فعله كبيرهم
 هذا وقوله تعالى إحدى ابنتي هاتين ومثال نعتة أهذا الذي بعث الله رسولا أهذا
 الذي يذكر آلهةكم ونقل عن الكوفيين أنه لا يجوز أن ينعت بأسماء الإشارة ولا
 تنعت فهي عندهم لا توصف ولا يوصف بها وتبعهم الزجاج والسهيلي وحينئذ فهذه
 الأمثلة ونحوها تخرج على البدلية (قوله ما سوى ذلك) أي المذكور من المعارف فلا
 واسطة بين النكرة والمعرفة كما أفهمه كلامه وهو مذهب الجمهور وأثبت بعضهم
 الواسطة في الخالي من التثوين كما ومن وأين ومتى وكيف (قوله وهي ما) أي اسم
 شاع أي استعمل على سبيل الشيوع والبدل في جنس أي في افراد جنس موجود
 تلك الافراد وليس المراد بالجنس ما هو مصطلح المناطقة بل مطلق الامر الكلي
 الشامل للنوع والصنف وانما قدرنا المضاف وهو افراد لان الجنس الذي هو الامر
 الكلي لا يتصور فيه شيوع بل هو شيء واحد ولا حصول له في الخارج أصلا بل الذي
 يحصل في الخارج أفراده (قوله كرجل) أي هذا الاسم فإنه شائع في زيد وعمر ووبكر
 وغيرهم من الافراد الموجودة لفهوم الأدمي الذي هو الامر الكلي الذي وضع
 له لفظ رجل فإنه يطلق على كل فرد من أفراد ذلك المفهوم الكلي اطلاقا حقيقيا من
 حيث كونه فردا من أفراد ذلك المفهوم (قوله مقدر وجوده) أي وجود افراد مقدرة له
 غير هذا الفرد الموجود كشمس فانها موضوعة للكوكب النجاري الذي ينسخ ظهوره
 وجوده لا بل لفقها أن تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما يختلف ذلك من جهة

كرجل حقة فان تصدق على متعدد كما ان نحو رجل كذلك (لجميع اسماء الاحناس التكررات الجامة كرجل نعت)
 لا بهامها واحتياجها الى التخصيص (ولا ينعت بها) لجودها اذ لم تتوّل بالمشتق (فهى كالاعلام) في هذا الحكم
 (والعلم ينعت بما ذكره ١١٤ بعده من المعارف) فينعت باسم الاشارة والموصول والمعرف بالالف واللام

والمضاف الى واحد منها
 (واسم الاشارة لا ينعت الا
 بما فيه الالف واللام) لان
 الجنس المعرف بالالف
 واللام يزيل الابهام الحاصل
 في اسم الاشارة لان السامع
 لا يفهم منه جنس المشار
 اليه اذا كان بضمرة المتكلم
 اجناس متعددة فاذا بي
 بالجنس المقصود بال زال
 الابهام (تقول في نعت
 العلم باسم الاشارة جاء زيد
 هذا) أى الحاضر (وفي
 نعت بالموصول) الابهام
 (جاء زيد الذى قام أبوه) أى
 القائم أبوه (وفي نعت
 بالمعرف بالالف واللام
 جاء زيد الحسن وجهه وفي
 نعت بالمضاف الى معرفة
 جاء زيد صاحبك) بالاضافة
 الى الفهر (أوصاحب زيد)
 بالاضافة الى العلم (أو
 صاحب هذا) بالاضافة الى
 اسم الاشارة (أوصاحب
 الذى قام) بالاضافة الى
 الموصول (أوصاحب الرجل)
 بالاضافة الى المعرف
 بالالف واللام (أوصاحب
 غسلاى) بالاضافة الى
 المعرف بالاضافة الى الفهر
 (وتقول في نعت اسم الاشارة

عدم وجود أفراد له في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا للاستعمال فيها (قوله
 حقة ان تصدق على متعدد) وانما عرض له الخصوص بسبب انه لم يوجد غير ذلك
 الفرد فهذا الخصوص ليس من أصل الوضع فلا يعتد به * تنبيه * كما ان المعارف
 مترتبة كذلك التكررات فسا كان أكثر أفرادها وأشد تنكيرا عما تحتها كانسان فانه
 أشد تنكيرا من رجل لشعوله للمرأة ورجل أشد تنكيرا من عالم وأنكر التكررات على
 الاطلاق مذكور أى شىء يتعلق به الذكور وجرى على اللسان ذكره فان لفظ مذكور
 عام في المعدوم والموجود وشامل لجميع الواجب والباحث والمستحيل وقد نظمت
 التكررات من تبة ثم المعارف كذلك فقلت

وأنكر التكررات حدثوا * مذكور موجود يليه يحدث
 فجوهرة جسم مطلق * كذلك نام جيران حقةقوا
 كذلك انسان يليه رجل * فعالم فالخصر فيها يكمل
 وان أردت أعرف المعارف * فغدها على الترتيب والترادف
 فخصم فعلم اشارة * كذلك موصول يحلى بثبت
 وما لواحد يضاف فهو في * رتبته الا الضمير فاعرف
 فانه في رتبة للعالم * وأطلق ابن مالك فاستفهم
 واعرف انما اثر التكلم * ثم خطاب غيبة متمم

(قوله اذ لم تتوّل بالمشتق) فان أولت به نحو مرت رجل أسد أى شجاع نعت بها
 (قوله أى الحاضر) فيه الاشارة الى أن ال التعريف العهد الحضورى وان رجلا
 وان كان جامدا الا أنه مؤول بالمشتق (قوله وباسم الاشارة نحو جاء الرجل هذا)
 قال تليذه هذا سهو منه لان اسم الاشارة أعرف من المقرون بأل فلا يصح أن يقع صفة
 للمقرون بأل اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف ثم ذكر كلاما طويلا لمحصله
 ذلك الى أن قال قال بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل
 نسكرة بكل نسكرة وهذا قول مرغوب عنه فيحصل كلام المصنف عليه وان كان
 ضعيفا ~~لكنه يخالف~~ الحمل ظاهر كلامه السابق وهو قوله وذو اللام لا يوصف
 الا بمثله أو بالمضاف الى مثله الخ فان ظاهره بل صريحه اشترط أن يكون الموصوف
 أعرف أو مساويا للصفة وحينئذ فكان الأولى اسقاط هذا المثال اه مع زيادة من
 الناصر وبقى ان المصنف لم يمثل نعت المضاف والموصول بغيرهما ومثال نعت المضاف
 جاء في أبوزيد العاقيل ومثال نعت الموصول جاء في الدار العاقل (قوله ما رفع
 المنعوت لفظا) وذلك فيمساعد اسم الاشارة وقوله أو محلا وذلك في اسم الاشارة وهذا

بالموصول) المقرون بأل (جاء هذا الذى قام أبوه) أى القائم أبوه (وفي نعتها) اسم الجنس
 (المقرون بالالف واللام جاء هذا الرجل) أى الحاضر (وفي نعتها بالمضاف المقرون بأل جاء هذا الضارب الرجل)
 وفي نعت المقرون بأل بمثله جاء الرجل السكامل وبالموصول جاء الرجل الذى قام أبوه) أى القائم أبوه (وباسم
 الاشارة نحو جاء الرجل هذا) والرافع للنعت في هذه الامثلة ما رفع المنعوت لفظا أو محلا

العامل لفظي وقيل الرفع للثبوت معنوي وهو كونه تابعا وهو قول الاخفش فانه
 ذهب الى ان العامل في النعت والتوكيد وعطف البيان معنوي كما في المبتدأ والخبر
 ورد بان هذا خلاف الظاهر لان العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظ
 كالشاذ النادر فلا يصار اليه اذا أمكن غيره وقيل ان عامل الثاني مقدر من جنس
 الاول وردها أيضا بأنه خلاف الأصل (قوله التوكيد) ويقال فيه التأكيد بالهمزة
 وباب الهاء الفاعل القياس في نحو رأس والاول أفصح قال تعالى ولا تنقضوا الأيمان
 بعد توكيدها ومعناه لغة احكام الشيء والمصدر هنا بمعنى اسم الفاعل أي المؤكد
 (قوله لفظي) نسبة للفظ من نسبة الخاص للعام ومثله يقال في معنوي (قوله اعادة
 الاول) أي المعنى الاول وقوله بلفظه أي بلفظ المعنى الاول فان أعيد اللفظ بمعنى
 آخر فليس تأكيدها كما سيأتي والبيان للتصوير أي الاعادة المصورة باللفظ والمراد في
 ذلك اللفظ وكأنه قال التوكيد هو المعنى الاول المعاد بلفظه وانما اولنا بذلك لان
 الذي يطلق عليه تأكيده هو نفس اللفظ الثاني لا الاعادة التي هي فعل الفاعل (قوله
 وجلس قعد) جعلهما مترادفين مبني على ما هو المشهور وقال بعضهم الجلوس ما كان
 عن قيام والقعود ما كان عن اضطجاع وعلى هذا فليس باعتبار فني (قوله ونم جبر)
 جعلهما مترادفين نظرا الى اشتراكهما في مطلق الأيجاب والافنم تخالف جبر
 باعتبار ان نعم تقع بعد الاستفهام فنعني نعم في جواب أقام زيد نعم قام وفي جواب ألم
 يقيم زيد نعم لم يقيم وأما جبر فانها لا تقع بعدما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر
 وغيرهما قال الخطابي ومن ثم أي ومن أجل أن بعض هذه الامثلة ليس التوكيد فيها
 بالمرادف لوعبر بالموافق بدل المرادف لكان أولى لشهوه كما قال بعضهم لنحو زيد
 عطشان عطشان وحسن بسن فان كلاما من نطشان وبسن توكيد لفظي وليس جرادف
 بدليل انه لا يفرد وكل من المترادفين يصح افراده قال الجبال ابن هشام في شرح القطر
 وليس من التوكيد قول المؤذن الله أكبر الله أكبر بخلاف قد قامت الصلاة قد قامت
 الصلاة اه أي لان الثاني انشاء لتكبير آخر وذهب ابن السراج الى انه من قبيل
 التأكيده وقوله شيخنا وقال انه الحق لان الله أكبر اخبرنا بثبوت التكبير يا الله
 والثاني توكيد ولا بعد في جعل هذا من قبيل الخبر سلما انه من قبيل الانشاء فن أين أن
 الثاني غير الاول لم لا يجوز انه أنشأ بالاول تكبيرا أي ابعاد عن كل ما لا يليق ثم
 أعاد ذلك التكبير نفسه على هذا ضرب اضرب اه وليس من التأكيده اللفظي
 قرأت الكتاب يا أيها وسورة سورة فافصا ودكاد كافي قوله تعالى كاد اذا دكت
 الارض دكاد كادوا جاهر بل والملك صفا صفا فانه لا بد في التأكيده اللفظي من اعادة معنى
 اللفظ الاول كما قررناه سابقا وما هنا أعيد فيه الاول بلفظه لا بمعناه بل بمعنى يغاير
 الاول فان المراد بابا بعد باب ومثله يقال في البقية فان قلت ما عراب هذه المذكورات
 حيث لم تجعل توكيدها الجواب انها احوال والمعنى على التأويل بلفظ مفرد كرتبا
 ونحوه وليس من التأكيده اللفظي أيضا قوله تعالى في سورة والمرسلات ويل يومئذ

(و) الثاني من التوابع
 (التوكيد وهو) ضربان
 (لفظي ومعنوي) فاللفظي
 اعادة الاول بلفظه
 ويكون في الاسم والفعل
 والحرف فالاول (كجاء
 زيد زيد) والثاني كقام
 قام زيد والثالث كنعم
 نعم (أو) اعادة الاول (جراذه
 كجاء ليت أسد) وجلس
 قعد زيد ونعم جبر

(واغماجي به) أي بالتوكيد اللفظي ١١٦ (لقصد التقرير أو خوف النسيان أو عدم الاصغاء أو) عدم (الاعتناء) م

السامع (و) التوكيد (المعنوي) هو التابع الرفع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع أو إرادة الخصوص بإظهاره العموم) فالتابع حسن يشمل الحدود وغيره والرفع إلى آخره فصل يخرج بقية التوابع (ويجي) التوكيد (في الغرض الأول) وهو الرفع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع (بلفظ النفس أو العين) بمعنى النفس حال كون النفس والعين (مضافين إلى ضمير المؤكد) بفتح السكاف حال كون الضمير (مطابقا له) أي للمؤكد (في الأفراد) أن كان المؤكد مفردا (والتذكير) أن كان المؤكد مذكرا (وقسروعهما) وهي التأنث والتثنية والجمع (تقول جافز يد) فيتمثل تقدير مضاف إلى زيد وأنه من الأسناد الجازي بالنقص (فاذا أردت رفع الجاز واثبات الحقيقة فأنزل تقول جافز يد نفسه أو عينه فرفع بذكر النفس أو العين احتمال كون الجازي رسول زيد أو غيره) أو قوله (أو نحو ذلك) من ملايساته (ولفظ النفس والعين في توكيد المؤنث كلفظهما في توكيد المذكر) في الأفراد (تقول جافز يند نفسه أو عينها) بأفراد النفس والعين (وفي المثني والجمع تجمع النفس والعين) جمع قلة

جاءت ههنا نفسها أو عينها) بأفراد النفس والعين (وفي المثني والجمع تجمع النفس والعين) جمع قلة

أو أعينهما) وهو افعص من
الافراد والافراد افعص
من التثنية (و) تقول في
توكيد الجمع المذكر (جاء
الزيدون أنفسهم أو أعينهم
و) في توكيد جمع المؤنث
(جاءت الهندات أنفسهن
أو أعينهن ويحيى) التوكيد
(في الغرض النسائي) وهو
الرافع ارادة الخصوص بما
ظاهره العموم (في توكيد
المثني المذكر بكلا) في
توكيد المثني (المؤنث بكنا)
حال ككون كلا وكنا
(مضافين الى ضمير المؤنث)
بفتح الكاف (نحو جاء
الزيدان كلاهما) جاءت
(المرأتان كلاتهما) يحيى
(في توكيد ماله اجزاء يصح
وقوع بعضها موقعا بكل)
حال كونها (مضافة الى ضمير
المؤنث) بفتح الكاف
(تقول) في المفرد المذكر
(جاء الجيش كله) في المؤنث
جاءت (القبيلة كلها) في
اسم الجمع المذكر جاء
(القوم كله) في اسم
الجمع المؤنث جاءت (النساء
كلهن) فترفع بذكر كل وكلا
وكنا احتمال كون الجائدين
بعض المذكرين) وانك
عبرت بالكل عن البعض
مجازا (اما لانك لم تعينه
بالمختلف) عن الجي (أو
لانك جعلت الفعل الواقع
من البعض كالواقع من الكل) مباغلة (بناء على انهم في حكم شخص واحد ويختلف كلا)

جاء الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما) قال أبو حيان في شرح التسهيل وترك
الاصل كراهة اجتماع تثنيتين وصير الى الجمع لان التثنية تجمع في المعنى ووهم ابن
المصنف بدر الدين محمد فأجاز ان تقول في تأكيد المثني قام الزيدان نفساهما عيناها
ولم يذهب الى ذلك أحد من النحويين اه كلامه ومنعه الناصر الطبري بأن ابن
اباز قال في شرح الفصول ولوقلت نفساهما الجاز فصرح بجواز التثنية وقد صرح النحاة
بأن كل مثني في المعنى مضاف الى متضمنه يجوز فيه الجمع مع الافراد والتثنية والمختار
الجمع نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وترجح الافراد على التثنية عند ابن مالك
وعنده غيره بالعكس (قوله بكلا الخ) اشترط جمع منهم ابن هشام لتوكيد المثني صحة
وقوع مفرد موقعه ليتمكن ارادة البعض باسم الكل فجاء الزيدان كلاهما والمرأتان
كلاتهما اذ يصح حلول المفرد محل المؤنث بهما ويحتمل انه أطلق المثني وأريد به واحد
فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الاختصاص لا يكون الا بين اثنين واعلم ان
التوكيد بكلا وكنا في المثني ليس لرفع توهم عدم الشمول لان المثني نص في مدلوله
لا يطلق على الواحد أصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول فالاولى أن التأكيد هنا الدفع
توهم أن يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما ما عايناهما وقوع سهوا (قوله ماله اجزاء)
أي سواء كانت تلك الاجزاء متعددة في نفسها كالقوم أو باعتبار عاملها كالعبد في
قولك اشتريت العبد فان التعدد في العبد باعتباره العامل وهو تجزؤ الشراء فان اجزاء
العبد كالنصف والرابع والسادس يصح افتراقها بحسب العامل فترفع بكل توهم اشتراء
البعض كالنصف أما ما لا تعدد فيه بهذين الاعتبارين فلا يؤكده بكل فلا يقال جاء زيد
كله لعدم الفائدة ونقل الناصر عن الجهم والجزاز وعليه ابن مالك واحتجوا بأن
التوكيد فيه للتقوية لا لرفع الاحتمال (قوله مضافة الى ضمير المؤنث) وحال كونها
أيضا مطابقة له تذكريا وتأنشا وافراد او جمعا ولا يجوز حذف هذا الضمير استغناء
عنه بنيته وأما جميعا في قوله تعالى خلق لكم في الارض جميعا فهو حال لا تأكيدي ولا
يجوز اقامة الظاهر مقام هذا الضمير وأما كل في قول القائل
* يا أشبه الناس كل الناس بالنمر * فهو نعت لا تأكيدي والنعت هنا وان كان جامدا
الا أنه مؤنث بعشتق أي السكاملين (قوله جاء القوم) القوم مختص بالذكور كما يدل
عليه قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى
أن يكن خيرا منهن وقول زهير

وما أدري وسوف أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء

قال الزمخشري اختصاص القوم بالذكور صريح الآية والبيت (قوله مجازا) أي
مرسلا من اطلاق الكل وارادة الجزاء وقوله اما لانك بيان لسبب المجاز (قوله لم تعدد
بالمختلف) أي لقلته أو حقارته مثلا (قوله في حكم شخص واحد) لتعاونهم واشتباك
مصالحهم ومضارهم ورضا كلهم بما فعله بعضهم ونحو ذلك (قوله ويختلف كلا) مفعول
متقدم وفي هذا الغرض متعلق بخلاف وأجمع وما عطف عليه فاعل ومراده بذلك ان

من البعض كالواقع من الكل) مباغلة (بناء على انهم في حكم شخص واحد ويختلف كلا)

أجمع وجمعاء الخ قد تخاف كلا في التأكيدي لرفع احتمال الخصوص بما ظاهرا العجوم
 (قوله وأجمعون) جمع أجمع وجمع جمع بجمعاء ولم يسمع ثنية أجمع ولا جمعاء (قوله
 وإن شئت جئت) أي حيث أردت يزيد التأكيدي وقوله بشرط تقديم الخ أي بشرط
 عدم العطف كلساني في كلامه ثم إن أريد زيادة في التأكيدي على ذلك جى بعد أجمع
 بأكتع فابضع فأبتع وبعده جمعاء بكتعاء فمصعاه فمتعاه لأن هذه التصيغ تعيد معنى
 الاجتماع ولم يذكرها المصنف لندرة التأكيدي فإذن أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد
 كلها قدمت النفس ثم العين ثم كل ثم أجمع وأخواته من أكتع الخ تقول جاء الجيش
 نفسه عينه كله أجمع أكتع أجمع أبتع وبقى أنه إذا تعددت المؤكدات هل يكون كل
 واحد تأكيديا لما قبله أو كلها تأكيديا كذا الأول كالصفات المتتالية ذهب إلى
 الأول ابن برهان وغيره إلى الثاني وهو الصحيح المشهور فيما بينهم (قوله فمجدد الملائكة
 كلهم أجمعون) قال المبرد والراجح أن كل دال على الإحاطة والشمول وأجمعون دال
 على أن السجود منهم في حالة واحدة قال الرضوي وليس بشئ لأنك إذا قلت جاءني
 القوم أجمعون فعناء الشمول والإحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا
 يكون مع تقدم لفظ كلهم وكأنهما كرهتا ترادف لفظين بمعنى واحد وأي محذور في ذلك
 مع قصد المبالغة (قوله أحدها أنه لا يتبع نسكرة عند البصريين) المعنى أنه لا يأتي بعد
 النسكرة توكيد لها وليس المعنى أن التأكيدي لا يوافق النسكرة في التنكير لأن ألفاظ
 التوكيد كلها معارف بعضها بالاضافة وهو النفس والعين وكل وكلا وكلتا وبعضها
 بالعلمية الجنسية وهو أجمع وجمعاء وجمعها وتوابعهما معا ومقابل قول البصريين
 ما ذهب إليه السكوفيون فإنهم أجازوا تأكيدي النسكرة قال ابن هشام وهو الصحيح حيث
 كان المؤكد محدودا والتوكيد من ألفاظ الإحاطة نحو اعتكفت أسبوعا كله وقول
 الشاعر * ياليت عدة حول كاهرب * بخلاف صحت زمانا كله لأن النسكرة غير
 محدودة ولا صحت ثم رانفسه لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة ثم محل الخلاف هو
 التوكيد المعنوي أما التوكيد اللفظي فإنه يتبع النسكرة اتفاقا نحو جاءني رجل رجل
 (قوله لا يعطف بعضها على بعض) خلافا لابن الطراوة وعلة ذلك أن ألفاظ التوكيد
 ليست مستقلة فلو عطف لكان كعطف الشيء على نفسه وهذا أيضا خاص بالتوكيد
 المعنوي أما اللفظي فإنه يعطف بعض ألفاظه على بعض نحو والله ثم والله وقوله
 * وهند أي من دونها التأني والبعده * (قوله لا يقطع عن متبوعه) لأنه يصير كقطع
 الشيء عن نفسه وأيضا ألفاظ التوكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها وبقى
 من وجوه المخالفة أنه لا يجوز حذف المؤكد غالبا وإقامة التأكيدي مقامه كما يفعل
 في الصفة فلا يجوز قام أجمعون ولا جاءني جمع لأن الغرض من التوكيد هو تمكين
 الشيء المؤكد وليس كذلك الصفة في مثل جاء العاقل (قوله العطف) وهو لغة
 الرجوع والاتفات وربط اقاصلا جاعنين أحدهما المعنى المصدرى والثاني المعنى
 الأسمى الشامل لعطف البيان وعطف النسق وعرف المصنف كلامه ما (قوله

في هذا الغرض) أجمع وجمعاء
 واجمعون وجمع تقول جاء
 الجيش أجمع (و) جاءت
 (القبيلة جمعاء (و) جاء
 (القوم أجمعون (و) جاءت
 (النساء جمع قال الله تعالى
 لا غوينهم أجمعين وإن
 شئت جئت بين كل واجمع
 بشرط تقدم كل على أجمع
 لأن أجمع كالنازع لكل
 في أداة التقوية (فتقول
 جاء الجيش كله أجمع وكذا
 الباقي) تقول جاءت القبيلة
 كلها جمعاء والقوم كلهم
 أجمعون والنساء كلهن
 جمع (قال الله تعالى فسجد
 للملائكة كلهم أجمعون)
 والتوكيد يخالف النعت
 في أمورا أحدها أنه لا يتبع
 نسكرة عند البصريين
 والثاني أن الفاظ لا يعطف
 بعضها على بعض والثالث
 أنه لا يقطع عن متبوعه
 بخلاف النعت فيهن (و)
 الثالث من التوابع
 (العطف وهو) ضربان

(عطف بيان وعطف نسق فعطف البيان) أى المبين (هو التابع الجامد الذى يحى به لا يوضح متبوعه) فى المعارف
 (كاقسم بالله أبو حفص عمر) فعمر عطف بيان على أبى حفص (أو التخصيص) فى النكرات (فحوم من ماء صديد) فزيد
 عطف بيان على ماء وبوافق النعت فى الإيضاح والتخصيص وفى أنه يتبع ١١٩ ما قبله فى أربعة من عشرة

واحد من الرفع والنصب
 والجرو واحد من الافراد
 والتثنية والجمع وواحد
 من التعريف والتذكير
 وواحد من التذكير
 والتأنيث ويفارق النعت
 فى الجود المحض (وعطف
 النسق) أى المنسوق (هو
 التابع المتوسط بينه وبين
 متبوعه أحد حروف
 العطف) فالتابع جنس
 يشمل جميع التوابيع
 والمتوسط الى آخره فصل
 أخرج ما عدا المحدود من
 التوابيع وأخرج نحو عندي
 عسجد أى ذهب فإن ما بعد
 حرف التفسير تابع لما قبله
 على أنه بيان أو بدل لا عطف
 نسق خلافا للكوفيين وسعى
 نسقا لأن ما بعد حرف
 العطف على نظم ما قبله فى
 اعرابه ونسقه والنسق
 النظم يقال هذا على نسق
 هذا أى على نظمه (وحروف
 العطف على الاصح تسعة)
 باسقاط اما الثانية فى نحو
 فأما ما بعد وما فداء الأول
 (أو الواو مطلق الجمع) من
 غير تقييد بقبلية أو بعدها
 أو بعدية ونسقة فاد القبليّة

عطف بيان) "هى بذلك لأن أصله العطف فإذا جاءت أخوك زيد فالأصل أخوك
 وهو زيد فحذف حرف العطف والضمير وأقيم زيد مقام ذلك ولذلك لا يكون فى غير
 الأسماء الظاهرة نقل عن البسيط قاله أبو حيان (قوله لا يوضح متبوعه) أى الذى
 يحصل باجتماعه مع متبوعه من الإيضاح والبيان ما لا يوجد فى المتبوع وحده فلا
 يشترط فى عطف البيان أن يكون فى حد ذاته أو وضع من المتبوع بل ذلك هو الغالب
 (قوله كاقسم بالله أبو حفص عمر) هذا بيت من مشطورات الرجز بعده
 ما سها من نعب ولادبر * فاعفله اللهم ان كان لجر
 يروى هذا الشعر لاعراني قال لسيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان ناقتي دبرت
 ونقبت أى رقت خفها فاحلني على غيرها فقال له سيدنا عمر كذبت ولم يحمله ثم حمله
 سيدنا عمر على بعير وكساه مائة ثوبين له صدقة (قوله صديد) هو ما يسيل من أجساد أهل
 جهنم وقد يجيى عطف البيان لغير التخصيص والإيضاح كالمدح ومنه قول الزمخشري
 ان البيت الحرام عطف بيان على الكعبة فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت
 الحرام حى به لجر المدح (قوله وعطف النسق) بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم
 المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه أى عطف بعضه على بعض والمصدر بالتسكين
 (قوله أخرج ما عدا المحدود من التوابيع) قيل عليه أنه لا يخرج النعت المعطوف نحو
 جاء زيد العالم والعالم فانه تابع متوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف
 وأجيب بنوع أن المعطوف نعت فى الحقيقة بل هو معطوف على العالم وإطلاق النعت
 عليه ما أن المعطوف على النعت نعت (قوله على أنه بيان أو بدل) قال فى التصريح
 وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا (قوله خلافا للكوفيين) القائلين بأنه
 عطف نسق بناء على أن أى من حروف العطف عندهم قال أبو حيان وجعلها حرف
 عطف يستلزم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما أن حق حرف العطف المعطوف به
 فى غير توكيد أن يكون ما بعده ما قبله وما بعد أى بخلاف ذلك الثانى أن حقه
 اذا لم يعطف به غير صفة أن لا يطرده حذفه أى بخلاف ذلك فلك أن تقول مررت
 بغضن فرأى أسد وأن تقول بغضن فرأى أسد وتغن عن أى استغناء مطردا (قوله اما
 الثانية) وأما الاولى فلا يستعاطفة اتفاقا لأن حرف العطف لا يتقدم على المعطوف
 (قوله لمطلق الجمع) أى الجمع بين المتعاطفين فى الحكم المطلق فقوله من غير تقييد
 فى معنى التفسير للاطلاق وإضافة مطلق للجمع من إضافة الصفة الى الموصوف فلا فرق
 بين مطلق جمع وجمع مطلق بحسب اللغة وأما تفرقة الفسحة بين مطلق ماء وما مطلق
 فأما هو اصطلاح ولا مشاحة فيه (قوله للترتيب) أى كون ما بعده واقعا بعد ما قبلها

والمصاحبة والبعدية بالتقييد بالنظر (نحو جاء زيد وعمر و قبله أو معه أو بعده) وإذا خلا من ذلك احتقل المعانى
 الثلاثة على السواء (و) الثانى (الفاء للترتيب والتعقيب بحسب الحال نحو جاء زيد فعمرو) اذا كان مجرورا يعلم
 حى زيد بلامهله (و) نحو (تزوج زيد فولمه) اذا لم يكن بين الزوج والولادة

ولو في الذكر فدخل في ذلك عطف المفصل على الجملة ومعنى التعقيب هو أن يكون ما بعده واقعا عقب وقوع ما قبلها من غير مهلة وتراخ لسكن ذلك التعقيب في كل شيء بحسبه واعترض ذكر الترتيب مع التعقيب فإن الترتيب ملازم له فذكر التعقيب يعني عنه وأجيب بأنه نص عليه ليحتمل اعتباره في الوضع (قوله الامدة الجمل) قال في المعنى وإن كانت مدة متطاولة وتقول دخلت البصرة فبعد إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين (قوله نجاءها بأسنا) لا يخفى أن نجى البأس سبب للهلاك فيكون متقدما عليه والآية أفادت تأخره عنه فهذا من عكس الترتيب ومن هنا قال الفراء أن الفاء لا تفيد الترتيب وأثبت ذلك لا ووافق قال انهم أفيد له (قوله على تقدير الارادة) الاولى أن يقول ان الاهلاك مستعمل في الارادة على طريق المجاز المرسل التبعي من اطلاق المسبب وهو الاهلاك وارادة سببه وهو الارادة ثم اشتمل منه أهل الكتاب على أردنا فهو من قبيل فاذ قرأت القرآن فاستعذ بالله أي أردت قرأته وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم الى الصلاة أي أردتم القيام لها وأما لفظ تقدير في كلام المصنف فيفيد أن الارادة محذوفة منهوبة فيكون من قبيل شجار الخذف والحال انه ليس كذلك كما علمت ثم على استعمال لفظ الاهلاك في الارادة يراد بها التعليل والتحيزي الحادث المعبر قبل إيجاد الشيء وتعلق القدرة به أي تعلق ارادتنا تعلقا تخيريا باحدا بنا بالاهلاك نجاءها بأسنا ولا يحتمل تعلق الارادة على التعلق الاولي لان الجمل ليس عقبه والفاء للتعقيب وأجيب بجواب آخر وهو ان الآية من قبيل القاب لما قصد فيها من المعنى اللطيف وهو المبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى كأنهم أهل سكاوا قبل نجى البأس (قوله واعترض المعنى الثاني) وهو التعقيب (قوله لجعله غشاء) أي يابس أحوى أي أسود من الجفاف واليبس فهو صفة غشاء على هذا التفسير ما ان فسر الاحوى بالأسود من بشرة الحضرة لكثرة الري فيكون حالا من المرعى أي أخرج المرعى في حال كونه أحوى وعلى هذا يكون ذكره عقب غشاء وتأخيرها عنه مناسب الفواصل وأجيب بجواب غير ما ذكره المصنف وهو ان المرعى انما يكمل ويتناهي استعداده بعدمضى مدة طويلة والاخراج متعلق به شيئا فشيئا الى أن ينتهي استعداده ثم يعقب ذلك جعله غشاء أحوى وحينئذ فلا حاجة للتقدير الذي سلكه المصنف (قوله ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم) لا يخفى أن أمر الملائكة بالسجود لآدم كان قبل خلقنا وتصويرنا فاذا قدر المضاف أي خلقنا آباكم حصل الترتيب لأن المسراد بالآب آدم عليه السلام وأمر الملائكة بالسجود له بعد خلقه وتصويره وعلى هذا التقدير يكون ذكر آدم بعد من اقامة الظاهر مقام المخبر لان المقام على تقدير ذلك المضاف يكون للاضمار أي ثم قلنا للملائكة اسجدوا له فعديل عنه الى الظاهر وهو آدم وأجيب بجواب آخر وهو أن ثم هنا نائبة عن الواو كفي قوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل من نسلها زوجها (قوله كهز الرديني) البيت من بحر المتقارب والجيم في الهجاء من المصراع الاول والرديني نسبة لردينة امرأة كانت تقوم الرماح وتعد لها الهجاء

الامدة الجمل واعترض المعنى الاول بقوله تعالى آهل سكاوا نجاءها بأسنا وأجيب بأنه على تقدير الارادة أي أردنا اهلاكا نجاءها بأسنا واعترض المعنى الثاني بقوله تعالى والذي اخرج المرعى لجعله غشاء أحوى وأجيب بأنه على تقدير مضى مدة لجعله غشاء أحوى (و) الثالث (ثم للترتيب والتواخي نحو جازي يده ثم عمرو) اذا كان نجى وعمرو بعد نجى مزيد بهلة واعترض المعنى الاول بقوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم واجيب بأنه على حذف مضاف والتقدير ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم واعترض المعنى الثاني بقول الشاعر كهز الرديني تحت الهجاء جرى في الانابيب ثم اضطرب فان الاضطراب يعقب الحسري بلاتراخ وأجيب بأن ثم فيه نائبة عن الفاء

(و) الرابع (حتى للتدرج
والغاية) بحسب القوة
والضعف في المعطوف وقد
احتمه في قوله
قهرناكم حتى السكاة فأنتم
تمهوننا حتى بشئنا الا صغرا
السكاة جمع كمي معطوف
على السكاف والميم وهم في
غاية القوة والبنين جمع ابن
معطوف على آمن تمهوننا
وهم في غاية الضعف لوصفهم
بالصغرا (بحسب الشرف
والخسة) في المعطوف (مثال
الاول مات الناس حتى
الانبياء ومثال الثاني
استغنى الناس حتى
الخامون) فالانبياء في
المثال الاول معطوف على
الناس وهم في غاية الشرف
والخامون في المثال الثاني
معطوف على الناس وهم
في غاية الخسة وفي الحديث
كسب الخيام خبيث (و)
الخامس (أم) وهي قسمان
متصلة ومنقطعة فالمتصلة
هي المعادلة للهمزة في كونها
(لطلب التعمين نحو عندك
زيد أم عمرو إذا كنت عالما
بأن أحدهما عنده ولكن
شككت في عينه أو)
المعادلة للهمزة في التسوية
وهي الواقعة (بعد همزة
التسوية نحو

الغبار والانايب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من عقد الرمح والشاهد في قوله
ثم اضطرب الرمح حيث عطف بشم والجمال أنه لا تراخي لأن الهزأ إذا جرى في أنابيب الرمح
اضطرب الرمح بغير تراخ فان قلت ان زمن الاضطراب والجرى واحد فلا ترتيب
فالجواب أن الترتيب لكونه حصل في لحظات لطيفة لم يكديرك وقد تأتى ثم للترتيب
الذكرى والتسدرج في درج الارتفاع وذكر ما هو الاول بدون اعتبار التراخي بين
تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله فتعقب قول الشاعر
ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده
المقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسيادته ثم سيادة أبيه ثم سيادة جده
لان سيادة نفسه اخص به ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كانت سيادة أبيه مقدمة
في الزمان على سيادة نفسه (قوله للتدرج والغاية) التدرج معناه أن ينقضي ما قبلها
شيء أفشياً إلى أن يبلغ الغاية أي الآخر وهو الاسم المعطوف ثم ليس المراد بالتدرج
هنا الترتيب الخارج الذي في الفاء وخبيل معناه ترتيب اجزاء ما قبلها ذهناً من
الاقوى الى الاضعف او بالعكس او من الاشرف الى الاخص او بالعكس وعلى هذا
المعنى حمل الرضى قول من قال ان حتى موضوعة للترتيب (قوله قهرناكم الخ) البيت
من بحر الطويل (قوله جمع كمي) كغنى وهو الشجاع مأخوذ من السكى وهو الستر
لأنه يستتر نفسه بالدرع والبيضة (قوله كسب الخيام خبيث) يريد بالخبيث فيه الكراهية
والافالخامة مباحة (قوله متصلة ومنقطعة) سميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها
لا يستغنى بأحدهما عن الآخر وقبل سميت بذلك لاتصالها بالهمزة حتى صار في افادة
الاستفهام بمثابة كلمة واحدة وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها الهمزة في افادتها
التسوية في الاستفهام وقال الناصر الطبري لا يرى بقوله المعادلة للهـمزة انما
شاركت همزة الاستفهام وعادلتها حتى صار تابع معنى أي فيطلب بهما التعمين كما
يطلب بأى وسميت المنقطعة بذلك لأن الكلام معها على كلامين فقد انقطع ولم يتصل
ما بين متعاطفيهما الوقوعها بين جملتين مستقلتين ليستاق تأويل المفرد او لعدم صيرورتها
مع الهمزة كالكلمة الواحدة وجواب المنقطعة لا اوزعهم لانه استفهام مستأنف ثم
حصر ام في هذين القسمين هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى انها تكون زائدة
وقال في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير ان التقدير افلا تبصرون أنا خير (قوله
ولكن شككت في عينه) وحينئذ يكون الجواب بالتعمين فتقول زيد أو عمرو ولولا
كان بديل أم أو قلت أقام زيد أو عمرو ولم يكن جواباً لتعمين شخص وانما جوابها نعم
اولاً لانها مقدرة بالاحدية فكان ذلك قلت احدهما عندك (قوله المعادلة للهمزة) أي
المشاركة لها (قوله بعد همزة التسوية) أي الهمزة الدالة على التسوية سواء كانت بعد
كلمة سواء أم لا كما بالي وما ادرى وليت شعري وضابطها انها الهمزة الداخلة على جملة
يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم أاستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ونحو ما بالي
أفت أم قد عرت ألا ترى أنه يصح سواء عليهم أاستغفروا عنه وما بالي بقيام أم

استفهاما حقيقيا وقد لا تقتضيه فالأول نحو وانما لا بل أم شاء أى بل أى شاء وذلك انك رأيت أشياها من بعد فقلت انها لا بل على سبيل الجزم ثم حصل شك انها شاء فقلت أم شاء بقصد الاضراب عن الابل واستثناف سؤال عن الشاء والثاني نحو هل يستوى الاهى والصير أم هل تستوى الظلمات والنور أى بل هل لان الاستفهام لا يدخل على مثله (و) السادس (أو) وتكون (لاحد الشئين) فاذا وقعت بعد اطلب فهى للتخيير أو الاباحة فالاول نحو وتزوج هذا أو أختها والثاني نحو تعلم فقهها أو نحو والفرق أن التخيير يمنع الجمع والباحة لا تمنعه واذا وقعت بعد المبرفهى للشك أو الابهام فالاول (نحو ليتنا يومنا أو بعض يوم) والثاني نحو وانا أو اياكم على هدى أو فى ضلال مبين وافرقت أن الابهام بجامع العلم بخلاف الشك وتكون (أو) لاحد الاشياء على التخيير أو الاباحة باعتبارين (نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين الآية) وتعامها من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحجبون برقبته

قعودك (قوله سواء على أقام زيد أم عمرو) سواء خبر مقدم وعلى جار مجرور متعلق به وأقام زيد الخ في تأويل مصدر أى قيام زيد أو قيام عمرو ومبتدأ مؤخر وقوله أم عمرو أى أم قام عمرو وفالعمل مقدر لان أم بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين قال فى المغنى واذا عطفت بعد الهمزة بأوفان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا وقد أوقع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا (قوله والمنقطعة غيرهما) أى غير الواقعة بعد همزة يطلب بها أو بأم التعيين أو بعد همزة التسوية (قوله معنى الاضراب) الاضافة بيانية والمراد الاضراب الابطالى أو الانتقالي وتختص بالجمال المستقلة لانها بمعنى بل الابتدائية (قوله مع ذلك) أى الاضراب (قوله استفهاما حقيقيا) الاستفهام الحقيقى هو طلب الفهم والعلم (قوله وقد لا تقتضيه) أى الاستفهام الحقيقى بأن لا تقتضى استفهاما أصلا بل تقيد الاضراب المحض أو تقتضى الاستفهام الانكارى (قوله فالأول) أى كونها للاضراب أى الابطالى مع الاستفهام الحقيقى (قوله انها لا بل أم شاء) الابل اسم جمع لا واحد له من لفظه والشاء محمد وداود اسم جمع أيضا (قوله أى بل أى) أى بيل إشارة بمعنى الاضراب وبالهمزة بمعنى الاستفهام وقد روى لما علمت أن أم المنقطعة مختصة بالجمال ولا تدخل على المفرد (قوله والثاني) أى كونها للاضراب أى الانتقالي مع عدم الاستفهام أصلا وهو الاضراب المحض (قوله لان الاستفهام الخ) علمه لعدم تقدير الهمزة بعد بل بأن يقال بل أهل كما قيل فى بل أى شاء وسكت المصنف عن الاضراب الانتقالي مع الاستفهام الانكارى ومثاله قوله تعالى أم له البنات ولكم البنون أى بل آله اذ لو جعل للاضراب المحض للزم المحال وهو نسبة البنات له تعالى ولا يصح ارادة الاستفهام الحقيقى هنا فتعين انها للاضراب الانتقالي مع الاستفهام الانكارى (قوله فهى للشك) أى التردد عن المتكلم وقوله أو الابهام ويقال له التشكيك أيضا وقد مثل للأول بقوله تعالى حكاية عن أصحاب الكهف قالوا ليتنا يومنا أو بعض يوم ولثاني بقوله تعالى وانا أو اياكم على هدى أو فى ضلال مبين قال فى المغنى والشاهد فى أو الاولى ونعقبه الدمامى بنى بانه لا أدري لم امتنع من كون الشاهد فى أو الثانية أيضا والمعنى وان احدا الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو فى ضلال مبين أخرج السكاك فى صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبده فهو على الهدى وان من عبد غيره من جمادات وغيره فهو فى ضلال (قوله بجامع العلم) أى من المتكلم لان الغرض منه ايقاع السامع فى الشك والتردد مع علم المتكلم بالحال (قوله وتكون أو لاحد الاشياء) وهى فى هذه الحالة أيضا تكون بعد الخبر للشك أو الابهام وبعد اطلب للتخيير بين تلك الاشياء أو اباحة الجمع بينها فلا فرق بين هذه وبين التى لاحد الشئين فلو قدم هذا قبل قوله فاذا وقعت بعد اطلب لا فاد هذا المعنى الذى ذكرناه والا فصيغته يفيد المخالفة بين أو التى لاحد الشئين وأو التى لاحد الاشياء تأمل (قوله باعتبارين) مراده فى نحو هذا المثال خاصة لافى سائر أحوالها وحاصله انه أشار الى الجواب عما قد يقال قدم مثل العلماء

للتخيير بآبى الكفارة والغدية مع امكان الجمع (قوله فانه لا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد الخ) وبهذا الاعتبار تكون أو محمولة على التخخير ونظر فيه بعضهم بأنه لا مانع من جواز الجمع وغاية الامر انه اذا جمع بينهم مع الاعتقاد المذكور أو مع عدمه وقع واحد منها كفارة قال الاستشوى في تهذيبه لو أتى بخصال الكفارة كلها أثبت على واحد فقط وهو اعلاها ان تفاوتت لانه لو اقتصصر عليه لا جزاء وان ترك الجميع عوقب أفاده الناصر قال الحلبي فان قيل يمكن تصحيح كلام المصنف بحمل الجواز في كلامه بمعنى الاجزاء ويوجه عدم الاجزاء بفساد النية عند الشافعية ومنهم المصنف لانه لما سوى مجموع المصالح الثلاثة الكفارة صارت كل خصلة جزءا لمخرج فلم تقع واحدة منها كفارة فلم يتصور الجمع بينها فلما انظم كلامه بآبى ذلك (نقطة) ترد أو بعد الخبر للتفصيل وذلك اذا لم تشك ولم تقصد الابهام فحدها ما ان يكون جوهر أو يكون عرضا اذا أردت الاستدلال على أنه جوهر فقط أو على أنه عرض فقط وليس واحدا منهم ما وللتقسيم نحو الاسم اما نكرة أو معرفة وللأضراب نحو وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون أى بل يزيدون كما قاله الفراء وقال بعض الكوفيين انها فى الآية بمعنى الواو وقيل هى للشك مصر وقرئ لرائى (قوله ويباح الجمع بينها اذا لم يعتد ذلك) أى ان جميع الأشياء الثلاثة هو الواجب فى الكفارة وبهذا الاعتبار تكون أو محمولة على الاباحة لا على التخخير (قوله لكن طالح) بالجر معطوف على صالح يقال هذا لمن اعتقد انك ما مرت برجل طالح أيضا قال ارضى كلام النحاة صريح فى انه انما يقال ما جاء فى زيد لكن عمرو ولمن اعتقد ان الحى ممتنع عنهم جميعا لان اعتقاد ان زيدا جاءك دون عمرو كما وقع فى المفتاح أى فيكون على كلام المفتاح من قصر القلب واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءك معا فيكون من قصر الافراد فلم يقل به أحد اه بتصرف ما (قوله حرف ابتداء) أى تبدأ بعدها الجملة ونستأنف ففى الجرد الاستدراك دون العطف (قوله كقوله) أى قول زهير بن أبى سلمى بضم السين يمدح الحرث والبيت من بحر البسيط والبرادر جمع بادرة وهى الحدة قال العيني الذى فى ديوان زهير يدل قوله بوارده غوائله جمع غائلة وهى ما يكون من شروفساد والوقائع جمع وقبعة وهى القتال والشاهد فى قوله لكن وقائعه فانما حرف ابتداء لدخولها على الجملة فوق قوائمه مبتدأ خبره تنتظر (قوله أى ولكن كان رسول) أشار به الى أن رسول بالنصب خبر كان المحذوفة وليس معطوفا بالواو والخللة على لكن لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب (قوله والثامن بل) وحاشا فى الاضراب يختلف فان كانت بعد نفي أو نهي فهى لتقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها خالفني نحو ما قام زيد بل عمرو فقررني القيام عن زيد وثبتت له عمرو والنهي نحو لا تضرب زيدا بل عمرو فقررني المخاطب عن ضرب زيد وتأمره بضرب عمرو وان كانت بعد ايجاب أو أمر فهى لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله

فانه لا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الواجب فى الكفارة ويباح الجمع بينها اذا لم يعتد ذلك (و) السابع (لكن) بتسكين النون (لا استدراك) وانما يعطف بها بشئ لانه شرط افراد معطوفها وان تبنى بنفى أو نهي وان لا تقترب بالواو (نحو ما مرت برجل طالح) لكن طالح) ونحو لا يقيم زيد لكن عمرو فان دخلت على جملة أو وقعت بعد الواو فهى حرف ابتداء فلا قل كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بوارده
لكن وقائعه فى الحرب تنتظر
والثانى كقوله تعالى ما كان
محمد أبأ أحد من رجالكم ولكن
رسول الله أى ولكن كان
رسول الله (و) الثامن (بل)
للاضراب) ويعطف بها
بشرطين افراد معطوفها
وان نسبى بايجاب أو أمر
فلا يوجب (نحو ما قام زيد بل
عمرو) والامر نحو وليقم
زيد بل عمرو فان دخلت
على جملة فهى حرف ابتداء

أما لا بطلان نحو أم يقولون
 به حجة ببل جاءهم بالحسنى
 وأما لا انتقال نحو قد أفلح
 من تركي وذ كراسم ربه
 فصلى ببل تؤثرون الحياة
 الدنيا (و) التماسع (لا للنفى)
 ويعطف بها بشرطين
 أفراد معطوفها وان تسبق
 بإيجاب أو امر (نحو وجاء
 زيد لا عمرو) واضرب زيدا
 لا عمرا (فان عطفت) أنت
 (بهذه الأحراف) التسعة
 (على مرفوع رفعت
 المعطوف بها أو) عطفت
 بها (على منصوب نصبت)
 أي المعطوف (أو) عطفت
 بها (على مخفوض خفضته)
 أي المعطوف (أو) عطفت
 بها (على مجزوم جزمته) أي
 المعطوف وعلم من ذلك انه
 يجوز عطف الاسم على
 الاسم رفعا ونصبا وخفضا
 وعطف الفعل على الفعل
 رفعا ونصبا وجزما (تقول)
 في عطف الاسم على الاسم
 في الرفع (قام زيد وعمرو)
 في النصب (رأيت زيدا
 وعمرا) في الخفض (مررت
 بزيد وعمرو) تقول في
 عطف الفعل على الفعل
 في الرفع (يقوم ويقعد زيد
 و) في النصب (ان يقوم
 ويقعد زيد) في الجزم (لم
 يقوم ويقعد زيد) فيقع
 يجوز عطف على يقع

دليل على انه نفسه هو المعطوف بقطع النظر عن فاعله لأنه لا نالونظرنا للفاعل معه
 استكان جملة وخرج الكلام من عطف الفعل لعطف الجدل وعما ينبغي أن ينتبه له أنه
 اذا عطف الفعل المرفوع على المرفوع كما اذا قلت يقوم ويقعد يكون الفعل الثاني
 المعطوف وهو يقعد مرفوعا بتجريد الفعل الأول المعطوف عليه وهو يقوم عملا بقاعدة
 ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع ويريد هذا توضيحا أن الفعل الأول لو
 انتفى تجرده بأن دخل عليه ناصب أو جازم لا تنفي رفع المعطوف ونصب أو جزم (قوله
 والبدل) فسميته بذلك اصطلاح البصريين والكوفيين يسونه بالترجمة والتبيين
 وقال ابن كيسان يسونه بالسكرار وهو لغة العوض ومنه قوله تعالى عسى ربنا أن
 يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله بالنسبة) أي الحكم بأن يكون
 المقصود بالذات من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع ثم ليس المراد بكون البدل
 هو المقصود بالحكم هو أن يكون المبدل منه غير مقصود أصلا بل المعنى انه مقصود
 بالحكم لكن لا بالذات والمقصود به بالذات انما هو التابع وعلى هذا يحمل قولهم ان
 المبدل منه في نية الطرح قال الرضى لا بد في ذكر المبدل منه من فائدة لا تحصل لولم
 يذكر صونا الكلام الفصحى عن اللغويين قد يتوقف عليه صحة الكلام كقوله تعالى
 وجعلوا لله شركاء الجن (قوله بغير واسطة) أي واسطة حرف العطف وانما
 حملنا الواسطة المنفية على حرف العطف ليدخل ما يكون بين المبدل منه
 والبدل واسطة وليست من حروف العطف كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله
 أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر فان قوله لمن كان يرجو الخ بدل من قوله
 لكم وبينهم واسطة لكن بغير حرف العطف (قوله وبغير واسطة) خرج به عطف
 النسق) ينبغي أن يعلم أن المعطوف في النسق اما غير مقصود بالحكم السابق كجاء
 زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو وما قام زيد لكن بكر وما قام مقصود وهو وما قبله وهو
 المعطوف بحرف مشرك كجاء زيد وعمرو وهذا القسم وما قبله خارجان بقوله
 المقصود بالحكم فان معناه أن يكون المقصود هو التابع دون المتبوع القسم الثالث
 أن يكون المعطوف مقصودا بالحكم وحده وهو المعطوف ببسمل ولكن بعد الاثبات
 وهذا خارج بقوله بغير واسطة والعطف بل يمكن بعد الاثبات مذهب كوفي (قوله بدل
 كل من كل) لم يقل بدل الكل من الكل لان مذهب الجمهور أن ادخال أل على كل
 وبعض لحن قالوا لانها مضافة تقدير أي كل الشيء أو بعضها وأل لا تجمع الاضافة
 وعبر الشيخ ابن مالك عن هذا النوع بالبدل المطابق نظرا الى أن لفظ كل انما يطلق
 على ما يقبل التجزى وهذا البدل يقع في اسم الله كقوله تعالى صراط العزيز الحميد
 الله في قراءة الجبر فان لفظ الجلالة بدل من العزيز والحميد صفة للعزيز وضابط بدل الكل
 من الكل أن تكون ذات البدل هي ذات المبدل منه وان لم يكن مفهوما واحدا
 وهو يفيد توكيد النسبة في تقريرها لذكر مرتين ولا يحتاج لربطه بالبدل منه
 لانه عينه (قوله بدل بعض من كل) وهو الذي تكون ذاته بعضا من ذات الأول ولو كان

(و) الرابع من التوابيع
 (البدل وهو التابع المقصود
 بالنسبة بغير واسطة)
 فالتابع جنس يشمل جميع
 التوابيع والمقصود فصل
 خرج به التبع والبيان
 والتوكيد فاتها مكملات
 للمقصود وبغير واسطة خرج
 به عطف النسق (وهو)
 أي البدل (اربعة أقسام)
 الأول (بدل كل من كل نحو
 اهدنا الصراط المستقيم
 صراط الذين أنعمت عليهم)
 فالصراط الثاني بدل من
 الصراط الأول بدل كل من
 كل وهما العين واحدة
 واستفيد من المثال ان
 تخالفهما بالصفة والاضافة
 لا يضر (و) الثاني (بدل
 بعض من كل

هذا وله أو أكثر منه كما كانت الرغيف نصفه أو ثلثه وهو يفيد أيضاً تأكيد النسبة ولا بد أن يكون مع رابط يربطه بالبدل منه معلقاً بطلبه كما مثلنا أو متقدراً كشأن المصنف وأما عكس هذا القسم وهو بدل الكل من البعض فقد أثبتته طائفة ونفاه آخرون ومن أمثلته قوله تعالى أولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً جنات عدن جنات عدن بدل كل من بعض وهو الجنة ورد بأن آل في الجنة للجنس الصادق بجنات عدن فهو بدل بعض من كل وقول الشاعر

رحم الله أعظمادفئوها * بسجستان طلحة الطلحات

فإن طلحة الطلحات بدل من أعظم بدل كل من بعض ورد بأنه يجوز أن يراد بالأعظم جملة الشخص وأغاصها بالذكريات أقوام البدن فيكون بدل كل من كل (قوله من استطاع) من اسم موصول مبني على السكون في محل جر لانه بدل من الناس المجرور (قوله بدل من الناس) الصادق بالمستطيعين وغيرهم بناء على أن آل في الناس للاستغراق فإن جعلت للعهد والمعهودهم المستطيعون فهو بدل كل من كل (قوله وليست من فاعل الج) الذي هو مصدر فاضافة للبيت من إضافة المصدر لفعوله والفاعل من استطاع والتقدير حج البيت من استطاع فكأن الله على الناس أي يجب على جميع الناس أن يحج من استطاع منهم فإذا لم يحج المستطيع أثم الباقي وهذا باطل لأنه يلزم عليه تكليف غير المستطيع بحج المستطيع مع أن التكليف انما هو منوط بالمستطيع لوجود شرط التكليف فيه وهو الاستطاعة فقد لزم على جعل من فاعل لفساد في المعنى هذا كله أن جعلت آل في الناس للاستغراق فإن جعلت للعهد الذي كرى والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكرهم وهم المستطيعون صرح جعل من فاعل والناس وإن تقدم في اللفظ لكنه مؤخر في الرتبة فإن حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس والمبتدأ وإن تأخر لفظاً رتبة التقديم والتقدير حينئذ حج البيت المستطيعون حتى ثابت لله على الناس أي هؤلاء الناس المذكورين غاية أن فيه اظهاراً في محل الإضمار أي عليهم قال المناصر وسد الضمير مسدأل ومحمو به العلامة على أن آل للعهد الذي كرى بل جعلها عهدية مقدمة على جعلها استغراقية فقد صرح كثر بأن من متى دارت الأداة بين العهد وغيره جعلت على العهد نظراً للقرينة المرشدة اهـ وهذا وما يذكر بعد تعلم ما في كلام المصنف في قوله على الأصح (قوله ولا شرطية) أي والجواب محذوف دلالة ما قبله عليه والتقدير فليحج لأنه لا حاجة لتكليف المحذوف مع إمكان تمام الكلام بدونه وهو جعل من بدلاً قال أبو حيان قال بعض أصحابنا وحذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البدل اهـ فعلى هذا جعل من شرطية أولى من جعلها موصولة بدلاً من الناس لأنه يلزم على البدلية حذف الضمير من البدل خلافاً لما اختاره الشارح (قوله على الأصح فيهما) أي في كون من فاعلاً وكونه شرطية ومقابل الأصح صحة جعلها فاعلاً ويكون معنى تكليف غير المستطيع بأن يحج المستطيع أنه يلزمه الأمر بالتحج وتجمع ال

فمحو والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) فن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والرابط بينهما محذوف تقديره منهم وليس من فاعل الج ولا شرطية على الأصح فيهما

عندية على التقرير السابق وجعلهم مشروطية وبه قال الكسائي وقد ترجع باسمعت
 (قوله بدل اشتمال) وهو ما يكون بينه وبين المبدل منه ملازمة بغير السكينة والبعضية
 فخرج بدل البعض من السكل وهذا البديل أيضا يفيد تأكيد النسبة وتقرير بها لانه
 بمثابة المذكور مرتين ولا بد معه من ضمير رابط ملفوظ به كافي مثال المصنف أو مقدر
 كقوله تعالى قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود فالتار بدل من الأخدود وبدل
 اشتمال والرابط مقدر تقديره فيه ونقل بعضهم عن ابن جماعة أن المحققين لا يوجبون
 في بدل البعض وبدل الاشتمال رابطا (قوله لا كاشتمال الظرف على المظروف)
 معناه أن المنظور اليه والمعتبر في بدل الاشتمال هو ما ذكره المصنف من أن يكون
 المبدل منه مشتملا بطريق الاجمال على البديل بأن يكون فيه اشعار به وان وجد
 اشتمال الظرف على المظروف كافي المثال فان الشعر ظرف زمان للقتال لكنه غير
 منظور اليه فهو حاصل بطريق الاتفاق ولولو حظ الاشتمال بطريق الطريقة لم
 يطر ذلك لتخالفه في نحو نفعني زيد علمه وسلب زيد ماله وسرق زيد ثوبه (قوله مشعرا)
 أي دالا عليه وقوله ومتقاضيا أي طالبا أو الضمير في قوله ومتقاضيا راجع للبديل منه
 وقوله له أي للبديل وانما كان مشعرا به ومتقاضيا له لسكون الحكم لا يناسب المشعرا به
 بحسب الظاهر كما في سرق زيد ثوبه فان السرقه لا تناسب زيدا وانما تناسب البديل
 وهو الثوب (قوله بحيث) الباء للتصوير وحيث ظرف مكان بمعنى الحالة أي وذلك
 الاشعار والتقاضى مصور بحالته هي أن تبقى النفس الخ (قوله الى ذكره) أي البديل
 وقوله فيجي هو أي البديل (قوله الذي ذكر غلطا) أي سبق اليه اللسان فالمراد
 الغلط اللساني وهذا المسم لا يقع في جميع الكلام ولذلك لم يذكره أهل المعاني لانهم
 لا يتكلمون الا على الكلام الفصيح بخلاف النحاة فان مباحثهم لا تختص به فن
 عاب على النحاة وقال الاولى عدم تعرضهم له لم يصيب * وبقي من أقسام البديل بدل
 النسيان وبدل البداء ويقال له بدل الاضراب فان بدل الغلط يصدق بهذه الانواع
 الثلاثة لكن بدل الغلط وبدل النسيان لا يقعان في فصيح الكلام بخلاف بدل البداء
 قيل وهو معتد الشعراء كثيرا للما لغة والتفنن الحاصل به وقد تعرض الحلي للقسمين
 فراجع ثم التحقيق أن العامل في البديل غير العامل في المبدل منه فهما جملتان
 مستقلتان فاذا قلت أكلت الرغيف ثلثه كأنك قلت أكلت ثلثه بخلاف بقية التوابع
 فان العامل في المتبوع هو العامل في التابع وذهب بعضهم الى أن العامل في البديل
 هو العامل في المبدل منه فتكون جميع التوابع على هذا القول مستوية وهل يجوز
 تعدد البديل أولا قال أبو حيان أما بدل البداء فيتعدد وأما بدل السكل والبعض
 والاشتمال فلا نص عن أحد من النحويين أعرفه في جواز التكرار فيها أو منعها الا
 أن في كلام بعض أصحابنا ما يدل على انه لا يتكرر

منه (قوله ستة عشر)

ما قيل في المرفوعات من انه جمع مرفوع أو مرفوعة يقال هنا (قوله ستة عشر)

(و) الثالث (بدل اشتمال)
 نحو يسألونك عن الشهر
 الحرام قتال فيه (قوله قتال
 بدل من الشهر بدل اشتمال
 سمي بذلك لاشتمال المبدل
 منه وهو الشهر على المبدل
 وهو قتال اشتمالا بطريق
 الاجمال لا كاشتمال
 الظرف على المظروف بل
 من حيث كونه مشعرا به
 ومتقاضيا له في الجملة بحيث
 تبقى النفس عند ذكر
 المبدل منه متشوقة الى ذكره
 منتظرة له فيجي هو مبدلنا
 لما أجمل أولا واستفيد من
 المثال جواز ابدال النكرة
 من المعرفة (و) الرابع
 (بدل الغلط) أي بدل من
 اللفظ الذي ذكر غلطا لأن
 البديل نفسه هو الغلط كما قد
 يتوهم (نحو رأيت زيدا
 الفرس) فالفرس بدل من
 زيد بدل غلط لأنك أردت
 أن تقول ابتداء الفرس
 فغلطت فذكرت زيدا
 عوضا عن الفرس ثم تبين
 لك الغلط فسر جئت عن
 ذكر زيدو (أبدلت الفرس
 منه) أي من زيد (النصوبات
 ستة عشر)

الاول (المفعول به) نحو ضربت (و) زيداً (و) الثاني (المفعول المطلق) نحو ضربت ضرباً (و) الثالث (المفعول من

حمله) نحو ضربت ابني تأديباً (و) الرابع (المفعول فيه) نحو صليت يوم الجمعة مختلف الامام (و) الخامس (المفعول معه) نحو سرت والنيل (و) السادس (خبر) كان (و) خبر (أخواتها) نحو كان الشرف قائماً (و) السابع (اسم ان و) اسم (أخواتها) نحو ان النظم قائم (و) الثامن (الحال) نحو جاء الامير رابكاً (و) التاسع (التميز) نحو انتهب الناس ما لا (و) العاشر (المستثنى) نحو هلك الفرسان الا قليلاً (و) الحادي عشر (اسم لا) نحو لا شجاع حاضر (و) الثاني عشر (المنادى المضاف وشبهه) فالاول نحو يا غياث المستغيثين والثاني نحو يا طيف بالعباد (و) الثالث عشر (خبر كاد و) خبر (أخواتها) نحو كادت لنفوس ترهق (و) الرابع عشر (خبر ما الخجازية و) خبر (أخواتها) نحو ما أحد أعير من الله (و) الخامس عشر (التابع للمنصوب) نحو رأيت رجلاً قتيلاً (و) السادس عشر (الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء) نحو لن يفلح الظالم (ولها أبواب) تدكر فيها (الاول المفعول به وهو

حصرها في هذا العدد استقرائي وبدأ منها بالفاعل لانها الاصل وغيرها محمول عليها ومثبه بها (قوله المفعول به) قد مره كجمع من النحاة لانه أحوج الى الاعراب اذ هو الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس وقدم ابن الحاجب كالمشخري المفعول المطلق لانه المفعول حقيقة (قوله اسم لا) قيل حيث ذكر اسم لا في المنصوبات فكان ينبغي أن يذكر خبرها في المرفوعات وكذا يقال في المنادى المفرد واسم كاد واسم ما الخجازية وأخواتها والفعل المضارع المجرد فان هذه المذكورات من قبيل المرفوعات ولم يرد لها في باب المرفوعات وأجاب الناصر الطبري بأنه يمكن ادخال خبر لا في أخوات ان وكذا اسم كاد وما الخجازية ما أخواتها في أخوات كان وأما المنادى المفرد والفعل المذكور فقد ذكرهما قبل ولم يذكرهما انما في خصوص المرفوعات لداعمة الاختصار اه بتصرف ما (قوله المنادى المضاف وشبهه) الاولى عدم التقيد بالمضاف وشبهه ليشمل المنادى المفرد فانه في محل نصب كاسم لان الكلام هنا في عدد المنصوبات مطلقاً ولو محلاً ويدل لهذا ما سيأتي من تقسيمه المفعول الى ظاهر والى مضمرة فان المضمرة منصوب محلاً فالمنادى مطلقاً من المنصوبات لكن ان كان مضافاً أو شبهها بالمضاف نصب لفظاً والاصح محلاً فهو منصوب اما لفظاً ومحلاً (قوله اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء) أي يقتضي بناءه كنون النسوة ونوني التوكيد وذلك أن تقول لا حاجة الى هذا القيد أي قوله ولم يتصل الخ لان الكلام في المنصوبات ولو محلاً والفعل الذي لحقته احدي النونات ودخل عليه الناصب فهو وان كان مبنياً يكون في محل نصب (قوله الاول المفعول به) أل اسم موصول ومفعول صليته وانتهى في به عائداً على أل ونائب الفاعل ضمير مستتر عائداً على الفعل المفهوم من لفظ مفعول اذا التقدير الاسم الذي فعل به الفعل وقس على ذلك المفعول معه والمفعول فيه والمفعول له هكذا اقر الناصر الطبري قال شيخنا المزمع على جعل نائب الفاعل ضميراً مستتراً في مفعول جريان الصلة على غير من هي له فيكون الواجب الابرار بان يقال المفعول هو به فالاحسن ان نائب الفاعل الجار والمجرور ولا ضمير في الوصف والباء لا لاصاق أي الذي فعل به الفعل وقس الباقي (قوله وهو الاسم) أي حقيقة كضربت زيداً أو تأويله كقوله تعالى ولا تخافون انكم أشركتم أي الاشرار ونحو أحب أن تفهم فان وما دخلت عليه في تأويل مصدر والتقدير أحب فهمك (قوله الذي وقع عليه فعل الفاعل) أي بلا واسطة فخرج المجرور في نحو ضربت زيداً فانه وقع عليه فعل الفاعل وهو المروى اسكن بواسطة حرف الجر ومثله المنادى نحو يا عبد الله فانه وان كان في الحقيقة كل منهما مفعولاً به لكنه لا يطلق عليهما في الاصطلاح ذلك ثم ظاهر قوله وقع عليه فعل الفاعل يفيد أنه لا بد من وجود ذات المفعول به قبل وقوع الفعل عليه ومن ثم أعرب كثير قوله تعالى خلق الله السموات والارض مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به قال الحلبي والسيوط انه مفعول به على حد بنيت الدار فان قلت ان التعريف غير مانع لشموله زيد في قولك زيد ضربته فان الفعل واقع على ضميره الذي هو عينه فيكون واقعاً عليه في المعنى فالجواب أن المراد بوقوع فعل الفاعل عليه أن يكون الاسم وضع

الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل) حقيقة كأنزل الله الغيث أو مجازاً ككاتب الربيع القيل للدلالة

(ويصح فيه عنه) ليدخل نحو ما ضربت زيدا فان زيدا مفعول به مع أن الفعل منفي عنه (وهو على قسمين ظاهر ومضمر) فالظاهر نحو ضربت زيدا ومضمر بقية أقسام الظاهر المتقدمة في الفاعل (والمضمر قسمان) لثالثهما (متصل) بعامله (ومنفصل) عنه (فالتصل) بعامله ١٢٩ (مالا يتقدم على عامله ولا يلي

الآفي الاختيار والمفصل)
عن عامله (بخلافه) وهو
ماتبة قدم على عامله وبلى الآ
في الاختيار (وكل منهما)
أى من المتصل والمفصل
(أثنا عشر) قسما سبعة
للخاضر وخسة للغائب أمثلة
(المتصل) زيد (أكرمنى
أكرمنا) بفتح الميم
(أكرمك) بفتح الكاف
للمخاطب المذكور (أكرمك)
يكسرها للمخاطبة المؤنثة
(أكرمك) لثنى المخاطب
مطلقا (أكرمكم) لجماعة
الذكور المخاطبين
(أكرمكن) لجماعة الإناث
المخاطبات (أكرمهم) للمفرد
المذكر الغائب (أكرمها)
للمفردة المؤنثة الغائبة
(أكرمهما) لثنى الغائب
مطلقا (أكرمهم) لجماعة
الذكور الغائبين
(أكرمهن) لجماعة الإناث
الغائبات والسكاف والهاء
فيهن هى الضمير وحدها
ويقال فى كل منها ضمير
متصل فى محل نصب على
المفعولية وهوا سم مبنى
لا يظهر فيه اعراب (و) أمثلة
(المتصل إياى) أكرم

للدلالة على انه وقع عليه الفعل فخرج زيد في المثال الممدد كورفان الفعل وان كان واقعا عليه في المعنى الا انه لم يوضع للدلالة على ذلك واغراضه للاخبار عنه (قوله ويصح نفيه عنه) قال العلامة الشنواي الاولى اوفى عنه ووجهه شيخنا بأن المراد النفي بالفعل لا صحته بدليل المثال الذي ذكره والمحل لا ولا للواو ولعل الواو في قوله ويصح عني أو وذلك لان المراد أن المفعول به اما أن يتعلق به الفعل أو ينفي عنه لأنه ما اجتمع فيه أمران الوقوع عليه وصحة النفي عنه والما داخل نحو ما ضربت زيدا لا تنفاه القيد الاول وهو وقوع الفعل عليه كما اعترض به وبعد هذا كله اعترض بأنه لا حاجة لتلك الزيادة لان المراد بوقوعه عليه يتعلق الفعل به أعم من أن يكون على جهة الثبوت أو النفي وكل هذا مبني على أن قوله ويصح الخ من التعريف كما هو المتبادر ويصح أن يكون كلاما مستأنفا بعد تمام التعريف لدفع ما يتوهم أن التعريف لا يشمل مفعول الفعل المنفي فأقار أنه يصح النفي أي وهو داخل لما أن المراد بالوقوع مطلق التعلق (قوله ولا يلي الا في الاختيار) أي في حالة الاختيار فخرجت حالة الضرورة كما في قول الشاعر

١٧ ز للتسكام وحده (اياها) للتسكام ومعهم غيره أو المعظم نفسه (اياها) بكسرهما للمخاطبة (اياها) للنثني مخاطب مطلقا (اياكم) للجماعة المذكور المخاطبات (اياها) للفرد الغائب (اياها) للفردة الغائبة (اياها) للنثني الغائب مطلقا

ثم هو ضمير أيضاً واسم ضمير وقيل أيا حرف اعتمد عليه الضمير بعده وهذا كله
 خلاف بلائمة مترتبة (قوله الثاني المفعول المطلق) أي عن التقييد فلفظ المطلق كما
 قال السيد إشارة إلى عدم التقييد لا للتقييد بالاطلاق (قوله أي الذي يصدق الخ)
 هذا تفسير معنى الاطلاق ويصدق أي يحمل فإن الصدق في المفردات يعني الحل أي
 الاختيار فيقال مثلاً في ضرب بامن ضربت بضمير بامفعول بدون تقييد بله أو به الخ (قوله
 حرف أو ظرف) بدل من جار بدل بعض من كل فالتميز بالحرف الجار المفعول به
 والمفعول فيه والمفعول له والمميز بالظرف الجار المفعول معه فصدوق الجار الحرف أو
 الظرف وهو خصوص مع في معه فأنه جار بالاضافة وهو صدوق الجار والضمير العائد
 على آل قال ابن الصائغ في شرحه للجمل وانما هي المصدر مفعولاً مطلقاً لأنه المفعول
 حقيقة واطلاقهم على المفعول به أنه مفعول بغير تقييد عرف اصطلاحاً ولا يفرق بين
 ضربت زيد ليس بمفعول لك حقيقة بل المفعول لك الضرب وأما زيد فمفعول به
 الضرب لكن متى أطلقوا مفعولاً علم أنه المفعول به فإذا أرادوا المفعول حقيقة قيدوه
 بالاطلاق أو باسم يخصه وهو المصدر (قوله وهو المصدر) المصدر في اللغة هو الحدث
 الذي يحدثه الفاعل واصطلاحاً اللفظ الجاري على فعله الدال على ذلك الحدث فتسمية
 اللفظ الدال على الحدث مفعولاً مطلقاً نظراً لدلالته على الحدث الذي هو مفعول
 للفاعل حقيقة وفي الحقيقة المفعول المطلق على ما يستفاد من كلام السيد قدس سره
 اسم للأثر الحاصل بالمصدر لكن لما كان المعنى المصدرى وأثره متقاربان لم يفرق بينهما
 أهل اللغة وقالوا أن المفعول المطلق هو المصدر والتحقيق أنه المعنى الحاصل بالمصدر
 لأنفس المصدر وأعلم أن المصنف حذف قيد من التعريف وكان عليه أن يقول
 وهو المصدر الفضلة غير الحال فخرج بقيد الفضلة نحو قولك ضربت بك ضربت بك شديد ضرب
 الذي وقع خبر وان كان مصدر مؤكداً العاملة وهو ضرب الواقع بمبتدأ ليس من
 المفعول المطلق لأنه محذوف لا فضلة وخروج بقيد غير الحال نحو قوله تعالى ولما ضرب ابن
 مبرام مصدر مؤكداً العاملة له فضلة وليس من المفعول المطلق لأنه حال (قوله المؤكد
 لعامله) أي المؤكد للحدث الذي اشتمل عليه عامله وهو الفعل فضر بامن ضربت ضرباً
 مؤكداً للحدث الذي اشتمل عليه عامل النصب في المصدر وهو الفعل ومعنى كونه
 مؤكداً أنه نفي بما أفاده العامل من الدلالة على الحدث فهو منزلة تسكري الفعل
 قر جمع معنى التوكيد اللفظي قال الرضي التأكيد في الحقيقة للمصدر المتفهم من
 الفعل لكنهم سموه تأكيداً للفعل توسعاً فقوله ضربت بمعنى أحدثت ضرباً فلماذا كرت
 بعده ضرباً صار بمنزلة قولك أحدثت ضرباً بضرباً فظهر أنه تأكيد للمصدر المتفهم
 وحده لا لبقية مدلول معنى الفعل (تبيينه) المصدر المؤكداً لا يثنى ولا يجمع بانفاق
 والمختوم بتمام الوحدة كضربة بعكسه واختلاف في النوعي والمشهور والجواز وظاهر
 مذهب سيبويه المنع واختاره الشلوبين (قوله أو المبتدأ لنوعه) أي لنوع الحدث الذي
 اشتمل عليه عامله زيادة على التأكيد الذي اشتمل عليه القسم الأول (قوله أوله عده)

لجماعة الذكور الغائبين
 (أياهن) لجماعة الأنثى
 الغائبات وإياقهن بكسر
 الحززة وتشديد الياء التختبة
 هي الضمير وما اتصل بها
 حروف دالة على التكلم
 والخطاب والغيبة والتثنية
 والجمع تذكيراً وتأنيساً
 ويقال في كل منها ضمير
 منفصل في محل نصب على
 المفعولية وهي اسم مبني
 لا يظهر فيه أصراب
الثاني المفعول المطلق
 أي الذي يصدق عليه قولنا
 مفعول صاف غير مقيد بجار
 حرف أو ظرف (وهو المصدر
 المؤكداً لعامله أو المبتدأ
 لنوعه أو لعدده فالمؤكداً
 لعامله أقسام لأن عامله
 نارة يكون فعلاً نحو ضربت
 ضرباً أو نارة يكون وصفاً
 نحو أناضرب ضرباً نارة
 يكون مصدر نحو عجت
 من ضربت ضرباً بالمبتدأ
 لنوعه

أى أو المبتدأ لعددده أى لعدد الحدث الذى أشقل عليه عامله زيادة على التأكيد
فعلم أن التأكيد قد مر مشترك في الجميع (قوله أما بالوصف) أى يكون مبينا بسبب ذلك
الوصف أهم من أن يذكر الموصوف كمثل المصنف أولا كقوله تعالى من عمل
صالحا أى عملا صالحا وفي جعل هذا القسم مبينا بالوصف تسهيج لان المبتدأ في الحقيقة
نفس الوصف (قوله أو بالاضافة) أى أو يكون مبينا بسبب الاضافة أى اضافة
المصدر لغيره (قوله ضرب الأمير) أى مثل ضربه (قوله ضربت ذلك الضرب)
هذا المثال ليس من المصدر المبتدأ وإنما هو من أمثلة ما ينوب عن المصدر فان اسم
الاشارة ليس مصدرا كما لا يخفى لكنه لما بين اسم الاشارة بالمصدر الذى وقع بعده
كان كأنه المصدر * خاتمة * التعبير عن المفعول المطلق بالمصدر موافقة للغالب
فان الغالب أن يكون مصدرا أو لا فقد ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول
المطلق ما يدل على المصدر من صفة كسرت أحسن السير أو ضمير المصدر نحو لا أعذبه
أحد أى لا أعذب هذا التعذيب أو اشارة كضربه ذلك الضرب أو مشاركة للمصدر
في مادته وهو ثلاثة اسم مصدر كغسلت غسلا واسم عين نحو قوله تعالى والله أتبتكم
من الارض نباتا ومصدر لرفع آخر كقوله تعالى وتبتل اليه بتبتيلا أو دل على نوعه
كرجعت القهقري أو على عدده نحو ثمانين جلد أو على آله كضربت سوطا أو وقته
كقوله * ألم تغتمض عينك ليلة أرمدا * أو لفظه كل نحو فلا تميلوا كل الميل
أو بعض كضربه بعض الضرب وغير ذلك (قوله الثالث المفعول لأجله) أى الذى
فعل الفعل لأجله بأن كان غرضا باعثا على الفعل كالتأديب فى ضربت ابني تأديبا
فانه غرض باعث على الضرب وعللة غائية له أيضا باعتبار حصوله عقبه وانما قدمه على
المفعول فيه لانه أدخل منه في المفعولية وأقرب الى المفعول المطلق لكونه مصدرا
(قوله أى شارك المصدر الحدث) المصدر فاعل مرفوع والحدث مفعول منصوب فعلى
هذا التفسير يكون ضمير الفاعل المستتر فى شارك عائدا على المصدر والبارز عائدا على
الحدث وفيه تعسف لجريان الصفة على هذا الاحتمال على غير من هي له فالاولى أن
يجعل الضمير المستتر عائدا على الحدث والبارز عائدا على المصدر لان شارك صفة
جارية على الحدث فجعل فاعلها ضمير الحدث أولى ويمكن تخريج كلام المصنف على
هذا بان يقرأ المصدر بالنصب مفعولا مقدما والحدث بالرفع فاعلامؤخرا (قوله فى
الزمان والفاعل) لا فرق فى مشاركته فى الفاعل بين أن تكون لفظية كضربه
تأديبا أو تقديرية كقوله تعالى بريك البرق خوفا وطمعا فان معنى بريك يجعلكم
تروى وجعله الزمخشري منصوبا على الحال قال البيضاوى وانتصابهما أى خوفا
وطمعا على العلة بتقدير المضاف أى ارادة خوفا وطمعا أو التأويل بالخافة
والاطماع أو الحال من البرق أو المخاطبين على اضماع وذوى أو اطلاق المصدر بمعنى
المفعول أو الفاعل للبالغة وقيل يخاف المطر من يضره ويطمع فيه من ينفعه واشترط
ابن الجبار وغيره أن يكون ذلك المصدر قلبيا فلا يجوز جئتكم قراءة للعالم ولا قتلا للكافر

أما بالوصف نحو (ضربت
ضربا شديدا) أو بالاضافة
نحو (ضربت ضرب الأمير
أو) بالاشارة نحو (ضربت
ذلك الضرب أو) بلام
العهد نحو (ضربت الضرب)
أى المعهود للمخاطب
(والمبتدأ لعددده) من مرة
أو مرتين أو مرات (نحو
ضربت ضربة أو ضربتين
أو ضربات الثالث المفعول
لأجله) ويقال له المفعول
له والمفعول من أجله (وهو
المصدر المذكور علة لحدث
شاركه) أى شارك المصدر
الحدث (فى الزمان والفاعل)
بأن يكون زمانهما واحدا
وفاعلهما واحدا وله ثلاثة
أحوال مجرّد من آل
والاضافة ومعترون بال
ومضاف فالأول (نحو قمت
اجلا لا للشبح)

فصارت الشروط ثلاثة كونه مصدر أو فعلا قلبيا أو مشاركة المصدر للحدث في الزمان والفاعل فإن فقد شرط منها وجب جرحه بحرف من حروف التعليل الأربعة التي هي اللام والباء وفي ومن ففقد المصدرية كقوله تعالى والارض وضعها للانام فان الانام ليس مصدر أو فاقده القلبية نحو ولا تقتلوا أولادكم من املاق أي فقرر فان الاملاق علة للقتل وهو مصدر وليس قلبيا ولذلك نصب في آية خشية املاق ليكون الخشية فعلا قلبيا وفاقده الاتحاد في الزمان كقول امرئ القيس * جئت وقد نضت لنوم ثيابها * أي خلعت ثيابها لأجل النوم فان زمان خلع الثياب سابق على زمان النوم الذي هو علة للخلع وفاقده الاتحاد في الفاعل نحو قول أبي ذؤيب الهذلي

واني لتعروني لذكر كرا كرهة * كما انتفض العصفور بالله القطر

أي ينزل بي لأجل تذكر كرا كرهة فان الذكرى علة لعر والهزة وفاعل العر وهو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكرى أياك فاضافة ذكر كرا كرهة من اضافة المصدر لفعوله (قوله ففاعل القيام والاحلال المتكلم) ومعنى المشاركة في الفاعل هو أن يقوم الحدثان بشيء واحد (قوله ويجوز فيه) أي في المفعول لأجله المستوفى للشروط المذكورة أما ما فقد شرطهما فإنه يجب فيه الجرح كما تقدم (قوله في الأول) أي المجرد من آل والاضافة نحو قوله

من أمكم رغبة فيكم جبر * ومن تسكونوا ناصر به ينصر

(قوله وبكثرة في الثاني) أي المقرون بال ومن القليل قوله

لا أقعد الجبن عن الهجاء * ولو نوالت زمر الاعداء

(قوله ويستويان) أي الجرح والنصب في الثالث أي المضاف فن النصب قوله تعالى وينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله ومن الجرح قوله تعالى وان منها ما يهبط من خشية الله (قوله الرابع المفعول فيه) تقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطبق بكونه مستلزما له في الواقع ألا يخفى الجرح عن زمان ومكان وبأن العامل يصل اليه بنفسه لا بواسطة حرف مله وظيفه بخلاف المفعول معه (قوله وهو المسمى ظرفا عند البصريين) قال المرادي ولا يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفا لان العرب لم تسمه بذلك في موضع من المواضع ولان الظرف في اللغة الوها وهو متناهى الاقطار كالجرايب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماء الفراء محلا والسكاسي وأصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله وهو ما) أي اسم منصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان ذلك اللفظ فعلا أو شبهة مذكورا أو محذوفا كان ذلك الحذف جائزا أو واجبا ضمن ذلك الاسم معنى في دون لفظها وانما اعتبر المعنى دون اللفظ للإشارة الى أنه لا يعتبر في الظرف صحة التصريح بها إذا لم يصح التصريح بها في الظروف التي لا تنصرف كعند في قولك جلست عند زيد إذا لم يصح أن يقال في عند نخرج بقيد ضمن معنى في نحو يخافون يوما وتحو الله أعلم حيث يجعل رسالته فأنهم الساعلى معنى في بل كل منهما مفعول به

ففاعل القيام والاحلال المتكلم لان القيام والاحلال صدران منه وزمانهما متساو واحد لان القيام قارن الاحلال في الزمان (و) الثاني نحو (ضربت ابني التأديب) (و) الثالث نحو (قصدت ك) ابتغاء معروفاً) ويجوز الجرح بقلة في الأول وبكثرة في الثاني ويستويان في الثالث (الرابع المفعول فيه وهو المسمى ظرفا عند البصريين) لوقوع الفعل فيه (وهو ما ضمن معني في من اسم زمان مطلقا)

أي سواء كان مبهما أو مختصا
 بوصف أو بأضافة أو بلام
 التعريف أو معدودا ونعني
 بالاختصاص ما يقع جوابا للمتي
 وبالمعدود ما يقع جوابا بالكم
 وبالمبهم ما لا يقع جوابا لشيء
 منهما (أو باسم مكان مبهم)
 وهو ما ليس له صورة ولا
 حدود محصورة في الزمان
 (نحو صمت يوما أو يوما
 طويلا أو يوم الخميس أو
 اليوم أو أسبوعا) لا أول
 للمبهم والثاني الموصوف
 والثالث المضاف والرابع
 المقرون بأل والخامس
 المعدود (و) المسكان المبهم
 (نحو جلست خلف زيد أو
 فوقه أو تحته وما أشبه ذلك
 من أسماء الجهات) الست
 نحو امام زيد ويمينه وشماله
 وشبهها في الشباع كاجنية
 الدار وجانبها ومكان الوقوف
 (و) أسماء (المقادير كسرت
 ميلا) وقرن خاوير بدا

ليكن ناصب حيث محذوف تقديره يعلم وليس منصوب بالاعلم لأنه أفعول تفضيل وهو
 لا ينصب المفعول به اجتماعا وخرج ما تضمن لفظها نحو سرت في يوم الجمعة وجلست
 في مكانك فلا يسمى شيء من ذلك ظرفا في الاصطلاح وخرج باسم الزمان والمسكان نحو
 قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن إذا قدر في لان النكاح ليس بواحد منهما ما وواد
 في التوضيح قيد آخر وهو أن يكون تضمن معنى في مطردا ليخرج نحو دخلت الدار
 وسكنت البيت لأنه لا يطرد تعدى الأفعال إلى الدار والبيت على معنى في لا تقول
 صليت الدار ولاغت البيت فانتصابهما ما انما هو على التوسع بإسقاط الخافض لا على
 الظرفية والأصل في الدار لكن قال الدماميني مذهب جماعة ومنهم من سيبويه امام
 الفن أنه ظرف وعليه فهو مستثنى من قولهم ولا يقبله المسكان إلا مبهما والكثرة
 الاستعمال (قوله سواء كان مبهما أو مختصا) قال المراد في شرح التسهيل المبهم
 من الزمان ما وقع على قدر من الزمن غير معين كوقت وحين والاختصاص فسمان معدود
 وغيره فالمدود هو ما له قدر من الزمن معلوم نحو يومين وشهر وسنة والحرم وسائر أيام
 الشهور ونحو الصيف والشتاء والاختصاص شير المعدود كأسماء الأيام كالسبت والاحد
 وما أضافت إليه العرب شهر من أعلام الشهور وهو رمضان وربيع الأول وربيع
 الثاني وما اختص بأل أو الصفة أو الأضافة (قوله ما لا يقع جوابا لشيء منهما) أي
 لكم ولتي كالخمين والزمان لا تقول في جواب من قال كم صمت أو متى صمت حيناً أو
 زمناً (قوله وهو ما ليس له صورة الخ) وذلك كأسماء الجهات مثل فوق وتحت وغيرهما
 فإنه لا حدود محصورة لشيء منها ولا يدل شيء منها على صورة مسماه أي على حقيقة المعنى
 الموضوع له بحيث ينكشف للسامع تلك الحقيقة إلا إذا ذكر المضاف إليه كفوق
 السماء وتحت الأرض مثلاً فلا يعرف شيء من حقيقة تلك الجهات بنفس اللفظ الدال
 عليها بل بما أضيف إليه ذلك اللفظ بخلاف نحو الدار والبيت والمسجد فإنها تدل على
 صورة مسماهن بنفسها ولها حدود محصورة فانتصابها في نحو سكنت البيت ونزلت
 الدار ليس على الظرفية بل على التوسع بإسقاط الخافض وقد تقدم أنها خارجة أيضا
 عن الظرف بالقياس الذي زاده ابن هشام فإن قلت لا شيء يصلح اسم الزمان للظرفية
 مبهما ومختصا ولم يصلح لها اسم المسكان إلا مبهما فالجواب أن أصل العوامل الفعل
 ودلالة الفعل على الزمان لكونها تضمنية أقوى من دلالة على المسكان لكونها
 التزامية فللقوة دلالة الفعل على الزمان تعدى لجميع ما يدل عليه من أسماءه وضعف
 دلالة على المسكان لم يتعد إلى جميع أسمائه بل إلى نوع منها (قوله الأول المبهم) هذا
 سبق فلم لان يوما من المعدود لا المبهم ولذا يقع جوابا بالكم قال في اللب والمعدود من
 الزمان ما يصلح جوابا بالكم قال السيد عبد الله نحو اليوم واليلة تقول في جواب من
 قال كم صمت يوما (قوله وما أشبه ذلك) اسم الإشارة راجع لقوله خلف وما عطف
 عليه أي والذي أشبهه ما ذكر وقوله من أسماء الجهات بيان لما وجدته لا بد من تقدير
 مضاف أي بقية أسماءه إذ قد ذكر منها خلف وفوق وتحت ومثل السابق منها بقوله نحو

امام الخ قال الناصر الطبري والجهات الست اسماءها أكثر من ستة وهي الفوق
 والتحت واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال والوراء والامام وانما سميت
 الجهات الست باعتبار السكاكين في المسكن فان له ست جهات (قوله وما يصيغ) أي
 اشتق وقوله من الفعل أي من مصدر الفعل أو أنه أراد الفعل عمل بالمعنى اللغوي أي
 الحدث الذي هو المصدر وانما أولناه بذلك ليكون كلامه جارياً على مختار البصريين
 أن الاشتقاق من المصدر (قوله واتحدت مادته ومادة عاملة) هذا قيد لا بد منه أما أن
 اختلفت مادته ومادة عاملة فمجرد مجاز في القياس أن يجعل عمل مجلس
 ظرفاً ليجب فيه التصريح بفي ثم ظاهر صنيعة أن ما يصيغ من الفعل مختص باسم
 المسكن وكان حقه أن ينبه على نظيره في اسم الزمان إذ قدمت مقعدز يد يصح أن يراد
 به الزمان أي زمان قعوده كما يصح أن يراد به المكان * واعلم أن المصنف مثل الميهم
 بثلاثة أنواع أسماء الجهات وأسماء المقادير وما يصيغ من الفعل أما الجهات فظاهر
 وأما أسماء المقادير ففيها خلاف قبل انما من الميهم وقيل شبيهة به لانه وأما ما يصيغ
 من الفعل فقال المرادى انه من المختص لا من الميهم وقد يقال انه يستعمل ميسما
 كقعدت مقعدز وغير ميسم كقعدت مقعدز يد * ثم ذهب جماعة منهم أبو البقاء
 وابن هشام إلى انه ليس من ظرف المسكن قوله تعالى قيل ارجعوا وراءكم فانهم الست
 يعني في بل وراءكم اسم فعل ومعناه ارجعوا وانما جمع بينهم مائتاً كيد وانما يمكن
 ظرفاً لأن الظرف انما يجاء به لتقييد العامل وهو منتهى هنا اذ لو قلت ارجعوا وراءكم
 وأردت النظرية كان بمنزلة ارجع في الورا والرجوع لا يكون إلا في الورا فهذا
 الظرف مستفاد من الفعل والظرف لا يكون كذلك ورده السمين بجواز كونه ظرفاً
 اذ المعنى ارجعوا في الموقف الذي أعطينا فيه نورا وانما نوراً مع من يقتبس أو إلى
 الدنيا فالتسوية انما بتخصيص سببه وهو الايمان وعلى هذا يكون الظرف ليس
 مستفاداً من الفعل (قوله الخامس المفعول معه) معنى كونه مفعولاً معه أنه صاحب
 الفاعل عند الفعل أهم من أن يثبت له الفعل أيضاً وحينئذ يحسن العطف بجاء
 الأمير والجيش أو يثبت الفعل للفاعل فقط نحو استوى الماء والخشبة فان الاستواء
 للماء فقط اذ هو الذي كان منخفاً فصار ترفع واستوى والخشبة ما زالت بحالها فالمراد
 بالاستواء هنا الارتفاع على حد واستوى على الجودي وليس المراد به التساوي
 لذي لا يكون إلا بين اثنين والاعتين رفع الخشبة على حد تشارك زيد وعمر وقوله
 شيخنا ثم الاصح أن المفعول معه قياسي وقيل معاني ولذا ذكره آخر عن المفاعل وادعى
 بعضهم عدم وقوعه في القرآن بقرينة ما ورد في السيوطى بأنه قد وقع في عدة آيات منها قوله
 تعالى فاجمعوا أمركم وشركاءكم وأجيب بأن مراده هذا البعض باليقين ما ينتفي معه
 احتمال غير المفعولية (قوله الواقع بعدوا والمصاحبة) أي الواو المفيدة مصاحبة
 ما بعدها لما قبلها في الحكم في وقت واحد (قوله المسبوقه بفعل) ولتقدير انما هو كيف
 أنت وزيد وكيف أنت وقصصه من زيد اذ انما كيف تصنع أنت وزيد (قوله أنا

(وما يصيغ من الفعل)
 واتحدت مادته ومادة عاملة
 (كرهيت مرمي زيد) وفي
 التنزيل وأنا كذا فمعدنها
 مقاعد للسمع (الخامس)
 المفعول معه وهو الاسم
 الفضيلة الواقع بعدوا
 المصاحبة المسبوقه بفعل
 نحو جاء الأمير والجيش أو
 باسم فيه معنى الفعل وحروفه
 نحو أنا سائر والنيل

سائر والنيل) ومثله أناساثر والطريق والناصب لهذا المفعول ذلك الفعل أو الاسم الذي فيه معنى الفعل لكن بواسطة الواو لانه قاصر لا الواو (قوله نخرج بقيد الاسم الخ) جعل الاسم قيدا انظر للمعنى والافهوفى التعريف جنس (قوله نحو جئت مع زيد) ومثله ضربت زيدا وعمرافان الواو وان دلت على مشاركة عمرو وزيد فى المضروبة لكن لا يلزمها الدلالة على مصاحبتها فى الضرب فى وقت واحد (قوله وضيعته) بالرفع عطفا على كل والضمير راجع الى المضاف الذى هو كل أى كل رجل مع ضيعة كل رجل مقترنان وهو من مقابلة الجمع بالجمع على طريقة تركيب القوم دواجم فانه ليس المراد أن كل انسان ركب دواب الجميع بل كل واحد من القوم ركب دابة نفسه والضيعة بالضاد المعجمة والمثناة التحتية فى اللغة العقار الذى هو الارض والنخل والتماع وهى هنا عبارة عن الصنعة أى الحرفة التى يكتسب بها الانسان سميت بذلك لأن صاحبها يضيع معاشه بتركها (قوله وباسم فيه معنى الفعل الخ) يتبادر من كلامه أن كلامه من قوله مسبوقه بفعل وقوله أو باسم فيه معنى الفعل قيد مستقل وليس كذلك بل القيد أحد الأمرين إما الفعل وإما اسم فيه معناه وحرفه وعلى كل خرج كل رجل وضيعته وهذا لك رأياك فلو قال وبالمسبوقه فعل أو باسم فيه معنى الفعل وحرفه خرج كل رجل وضيعته وهذا لك رأياك لكان اسم لم وأوضح (قوله هذا لك وأباك بالوحدة) فليس أباك مفعولا معه لانه وان تقدم عليه اسم فيه معنى الفعل وهو اسم الإشارة لأنه بمعنى أشير لكن ليس فيه حروف ذلك الفعل هكذا قرر الحلبى قال شيخنا لا يخفى ان المصاحبة انما هى فيما سبق الواو ولو كان المراد به هنا أشير كان المعنى أشير لهذا مع أبيل بأن يكون جالسا معه أو مع كونه أباك بان كان هو أبوك وكلاهما بعيد فالاحسن أن المراد بما فيه معنى الفعل دون حروفه هنا الظرف أعنى لك فانهم عدوه مما تضمن معنى الفعل وهو الاستتقرار دون حروفه فالمعنى هذا الشئ استقر لك مع أبيل انه بتغيير ما (قوله فلا يتكلم به) أى بهذا المثال أى لا يتكلم به منصوبا بل يقال هذا لك وأبيل مجرورا باللام معطوفا على السكاف فى لك (قوله خلافا لابي على الفارسى) حيث أجاز النصب فى أباك على انه مفعول معه زهابا منه الى الاكتفاء بمعنى الفعل وقياسا على قولهم مالك وزيد احييت أو جيو فيه النصب على المفعول معه بتقدير فعل والتقدير ما كان لك وزيد أو أحييت بوضوح الفرق بينهما وهو قوة الداعى الى تقدير الفعل فى الثانى وهو تقدم ما الاستغهامية وتأخر المجرور وهما بالافعال أولى بخلاف الأول وهو هذا لك وأباك فانه ليس فيه الا الثانى وهو تأخر الجار والمجرور (قوله الثامن الحال) ألفها منقلبة عن واو فأصلها حول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفها والدليل على أن الألف منقلبة عن واو جمعها على أحوال وتصغيرها على حويله والجمع والتصغير يردان الأشياء الى أصولها ثم الألفصح تأنيث وصفها فى حال حسنة كما يذكر فى حال حسن وقد يثبوت لفظها كقوله * على حاله لو أن فى القوم حاتم وهى نوعان مؤنسة ومؤكدة والمعرف

نخرج بقيد الاسم الفعل
نحو لا تأكل السهل وتشرب
اللين بالنصب وبالفضيلة
الجمدة نحو اشترك زيد وعمرو
وبالواقع بعد واو المصاحبة
الواقع بعد مع نحو جئت مع
زيد وبالمسبوقه بفعل نحو
كل رجل وضيعته وباسم
فيه معنى الفعل وحرفه
نحو هذا لك وأباك بالوحدة
فلا يتكلم به خلافا لابي
على الفارسى (السادس
خبر كان و) خبر (أخواتها
نحو كان زيد قائما السابغ
الاسم ان و) اسم (أخواتها
نحو ان زيد قائم وتقدم
فى المرفوعات) فلا حاجة
الى إعادة ذلك (الثامن الحال

بالتعريف الذي ذكره المصنف هو الأول وأما المؤكدة فتخوز بدأبولك عطوف فافقد
 عرفها الرضى بأنه اسم غير حدث يجي مقدر المضمون جملة قال فتدونا غير حدث
 احترازاً عن المنسوب في رجوع رجوعاً (قوله الوصف) بمعنى الصفة وهو ما دل على ذات
 مهمة باعتبار أمر معين وليس المراد بالوصف بالمعنى الوصف المصدرى وهو إطلاق
 الصفة على الموصوف لأنه قد وصفه بصفة والذى يكون فضلة هو نفس الصفة كراكا
 من جاء زيد راكبا والمراد بالوصف ولو تأويل لا تدخل الجملة الواقعة حالاً نحو جاء زيد
 والشمس طالعة لأنه في معنى جاء زيد مقارناً لظهور الشمس ومثله ما إذا وقع الجار
 والمجرور أو الظرف حالاً كرايت الهلال في السماء أو بين السحاب فالحال في الحقيقة
 هو المتعلق وهو كائناً مثلاً ولا يخفى أنه وصف حقيقة لا تأويل فلا حاجة إلى ادخاله في
 التأويل نعم يدخل فيه نحو ثبات في قوله تعالى فانقر وثبات فانه بمعنى متفرقين نعم
 لا يشمل التعريف الحال الموطئة لأنها جامدة والوصف مشتق وأجاب بعضهم بأن
 الحال في الحقيقة وصفها الأهي (قوله الفضلة) المراد بهما ليس جزءاً من الكلام أى
 ما ليس ركناً في الاستناد لا ما يستغنى عنه الكلام فان كثيراً من الأحوال يتوقف
 عليه صحة المعنى نحو قوله تعالى ولا تأمّن في الأرض مراً وقوله تعالى لا تقربوا الصلاة
 وأنتم سكارى وقوله تعالى وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا لعبين ونحن ذلك
 وخرج بقيد الفضلة الخبر نحو ضاحك في قولك زيد ضاحك فانه وصف ليس
 بفضلة (قوله المبين لهيئة صاحبه) المراد بالهيئة الصفة لا الصورة المحسوسة المشاهدة
 والخارج نحو تكلم صادقاً قامت مسلمات والصدق والاسلام وليسا بحسوسين مشاهدين بل هما أمران معنويان
 وخرج بهذا القيد التمييز فانه مبين للذات والذات والذات في مثل جاءني رجل راكب فانه
 ذكر التخصيص المعنوي وانما وقع بيان الهيئة به ضمناً لا قصداً فنمّ زاد الحلبي قيد
 القصد في التعريف فقال المبين لهيئة صاحبه قصداً (قوله فاعلا كان صاحبه) فاعلا
 خبر كان مقدم عليه صار صاحبه اسمها وضميره يعود على الوصف وهذا تعميم في صاحب
 الوصف والمراد الفاعل لفظاً كما مثل أو معنى نحو زيد من قولك زيد في الدار قائماً فان
 قائماً حال من الفاعل معنى وهو الضمير الذي انتقل من العامل المحذوف إلى الظرف
 وقيل اندخال من زيد لانه وان كان مبتدأ صورة فهو فاعل معنى لان المعنى استقر زيد
 في الدار (قوله أو مفعولاً) أى أو هما معاً كما سيأتى في كلامه فلو مانعة نحو تجوز الجمع
 وشمل كلامه المفعول المطلق كما مثل والمعنوي نحو هذا زيد قائماً فان قائماً حال من
 المفعول معنى وهو زيد لان المعنى أشير إلى زيد قائماً فزيد مفعول أشير والفعل ليس
 بمقدر في الكلام لان زيد خبر المبتدأ السكينة مفهوم منه (قوله أوجب أحدكم أن يأكل
 لحم أخيه ميتاً) قال الزنجشري في كشافه وفيه مما لغت شتى منها الاستغناء
 الانكاري ومنها جعل ما هو في الغاية من الكراهة موصولاً بالحبة ومنها الاستناد
 الفعل إلى أحدكم أشعاراً بأن أحداً من الأحدين لا يجب ذلك ومنها انه لم يقتصر على

وهو الوصف الفضلة المبين
 لهيئة صاحبه فاعلاً كان
 صاحبه (نحو جاء زيد راكبا)
 فراكبا حال من زيد (أو)
 مفعولاً نحو ركب الفرس
 مسرجاً فسرجه حال من
 الفرس (أو مجروراً بالحرف
 نحو مررت بهند جالسة)
 جالسة حال من هند
 (أو مجروراً بالضاف)
 بشرط أن يكون المضاف
 بعض المضاف إليه نحو
 أوجب أحدكم أن يأكل لحم
 أخيه ميتاً فان اللحم بعض
 الأخ أو كعبه في الاستغناء
 عنه بحذف المضاف وإقامة
 المضاف إليه مقامه

تمثيل الاغتصاب بأكل لحم الانسان حتى جعل الانسان أخا ومنها انه لم يقتصر على
أكل لحم الأخ حتى جعل ميتا وعن قتادة كما تسكره ان وجدت حنيفة مدودة أن تأكل
منها كذلك فأكمره لحسم أخيك وهو حي وانتصب ميتا على الحال من اللحم ويجوز أن
ينتصب من الأخ (قوله أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا) قال التفتازاني في حاشية
الكشاف حنيفا حال من المضاف اليه لا يطابق على جواز ذلك اذا كان المضاف
جزأ من المضاف اليه أو بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذا
اتبعوا ملته ورأيت هذا اذا رأيت وجهها بخلاف رأيت غلاما هندقا فاعلموا في
عامل مثل هذا الحال فقل معنى الاضافة لما فيها من معنى الحال المشعر به حرف الجر
كأنه قيل ملة نسبت لابراهيم حنيفا والصحيح أن عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما
من الاتحاد بالوجه المذكور وأما مثل أعجبنى ضرب زيدرا بكافلا كلام في جوازه
وكون عامله هو المضاف نفسه وهو ظاهر اهـ وما يؤيد القول بأن العامل هو
المضاف ما قاله بعض المحققين انه يلزم على القول بأن العامل هو الاضافة جواز الحال
من كل مضاف اليه وليس كذلك وقال السمين القول بأن العامل معنى الاضافة
ليس بشيء لان معنى الاضافة لا يصلح أن يكون عاملا للبتة (قوله اليه مرجعكم
جميعا) المرجع بكسر الجيم مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس ففتح الجيم لان المصدر
الميمي من فعل يفعل بكسر العين في المضارع قياسه أن يكون على وزن مفعول يفتح
العين كضرب فمجي مرجع بالكسر شاذ أي مخالف للقياس وان كان فصحا في
الاستعمال بدليل الآية (قوله فان مرجع عامل في الحال النصب) الجيم عامل من
الكاف الذي هو المضاف اليه المعمول ذلك المضاف اليه المضاف الذي هو مرجع
لأنه عما يعمل عمل الفعل اذ هو مصدر كما علمت فرجع مبتدأ خبره اليه وهو مضاف
للكاف الواقع مفعولا في المعنى فيكون من اضافة المصدر لفعله وجميعا حال من
الكاف فيكون عاملا فيها وفي صاحبها وأما العامل في الحال في المثالين السابقين فهو
أن اتبع ويأكل وهما عاملان في نفس المضاف أيضا وهو لحم وملة وليسا عاملين في
المضاف اليه الذي هو صاحب الحال وهو أخيه وابراهيم واستشكل بأنه كيف يجوز
أن يكون عامل المضاف عاملا في الحال من غير عمله في صاحبها الذي هو المضاف اليه
مع قولهم ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وأجيب بأنه لما كان المضاف
اليه فيهما ذكر بمنزلة المضاف لانه كل له أو ككله جاز أن يكون عامل المضاف عاملا
في الحال وان لم يكن عاملا في صاحبها الذي هو المضاف اليه لان صاحبها لما كان
بمنزلة معمول ذلك العامل فكان ذلك العامل عامل فيه وهذا حكمه اشترطهم أن
يكون المضاف بعضا من المضاف اليه أو كبعضه (قوله وتنقسم الحال بالنظر الى
وصفها) أي ثلاثة أقسام (قوله كما مثلنا) أي في قوله سابقا زيدا بكاء وركبت
الفرس مسرجا فان الركوب يفارق زيدا ولا يلزمه بل واز أن ينقل الى صفة أخرى
(قوله دعوت الله جميعا) فسمي عاملا من المفعول وهذه الصفة ثابتة له تعالى أولا وأبدا

نحو أن اتبع ملة ابراهيم
حينئذ فإنه يصح في الكلام
أن اتبع ابراهيم حنيفا أو
عاملا في الحال (نحو اليه
مرجعكم جميعا) فان
مرجع عامل في الحال
النصب (وتنقسم الحال)
بالنظر الى وصفها (الى
منتقلة) أي غير لازمة
لصاحبها (كما مثلنا) ألا
ترى أن الركوب قد يفارق
زيدا ويحيى ما شيا (والى
لازمة) أي لا تفارق
صاحبها (نحو دعوت الله
جميعا)

(قوله وخلق الله الزرافة الخ) قال في شرح الشذور الزرافة بفتح الزاي مفعول خالق
ويدها بديل منها بديل بعض من كل وأطول حال من الزرافة ومن رجلها معلقة بأطول
وقد عاب بعض الجهال ما حرمت به من فتح الزاي وقال فيها افتح والضم فيمنع له أن
هذه اللفظة ذكرها أبو منصور وهو بن الجواليقي في كتابه فيما يغلط فيه العامة
فقال في باب ما يحكي ممنوحوا العامة تضعه ما نصه هي الزرافة بفتح الزاي لهذه الدابة
التي جمعت فيها خلق شتى مأخوذة من قولهم للجمع من الناس زرافة بالفتح وهو الوجه
والعامة تضيها اه قال أبو البقاء وبعضهم يقول يدها أطول من رجلها بالرفع فيدها
مبتدأ وأطول خبره والجملة حالية قال بعضهم ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لأن
الزرافة معروفة بأل الجنسية فما بعده يصح فيه الحالية فنظر اللفظ والوصفية نظرا للمعنى
(قوله البربروع) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه جمع برابيع (قوله والى موطئة
وهي الخامدة الخ) عبارة الرضى هي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة
فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئته قبلها موصوفها اه
وموطئة بكسر الطاء أى مودة (قوله وهو الملك) في الحقيقة الفاعل ضمير تمثل لكنه
فسره بملولاه أيضا وهو الملك بفتح اللام وضمير لما يعود الى مريم (قوله وهو المستوع) ضمير
هو يعود الى بشره وقوله المستوع أى المجوز لوقوع الحال وهو سوي واغما كان مستوعا
لأن الحال في الحقيقة هو سوي وبشر وطأ الطريق له بحجته قبله موصوفه واستشكل
اعراب بشره لأنه يصير المعنى حيث تمثل لها الملك حال كونه بشره وليس كذلك
لأنه في وقت التمثيل ملك لا بشر فالأولى أن يكون منصوبا بنزع الخافض أى تمثل لها
الملك بشره أى تشبهه وتصويره قال الحلبي ثم لا يخفى أن الموطئة لا تقابل اللازمة
والمنتقلة واغما تقابل المشتقة فكان الأولى أن يقول وتنقسم الى مشتقة كما مثلنا
والى موطئة (قوله الى مقارنة في الزمان) أى تقترن مع مضمون عاملها في زمن واحد
(قوله هذا يعلى شيئا) اسم الإشارة مبتدأ خبره يعلى وشيئا حال أى كبيره والشيخوخة
مقترنة مع الإشارة التي هي العامل في زمن واحد ثم جعل عامل الحال هو المبتدأ وهو
هذا الجزم عليه أن العامل في الحال وصاحبها هو المبتدأ وهو عامل ضعيف لا يعمل
في شيئين وأجيب بأن المعنى أشبهه شيئا فاتحد عاملهما بعد التقدير وهو أشبه
العامل في الضمير المنصب بواسطة الحرف والتعريف هو صاحب الحال (قوله والى
مقدرة) ويقال لها من نظرة (قوله ادخلوها) أى الجنة خالدين أى مقدرين خلود كم
إذا خلود ليس مقارنا للدخول بل يحصل بعده (قوله ويقدر الأول للثاني وبالعكس)
تحرير هذه المسئلة وإيضاحها كما يعلم من كلام الرضى أنه إذا جاء حالان من الفاعل
والمفعول معا فإن كاتبة فحين فالأولى الجمع بينهما لأنه أخصر نحو لقيت زيدا راكبا
ولا منعه من التفسير بقول لقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا وكان كاتا
مختلفين وإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيفما
كان نحو لقيت هذا مصعدا منحدرا وإن لم تكن هناك قرينة فالأولى جعل كل حال

وخلق الله الزرافة
يديها أطول من رجلها
وخلق الله البربروع يديه
أقصر من رجله (والى
موطئة وهي الجامدة
الموصوفة بمشتق نحو فتمثل
لها بشره اسويا) فبشر حال
من فاعل تمثل وهو الملك
وسوي يانعت بشره وهو
المستوع لوقوع الحال جامدة
(و) بالنظر الى زمانها (الى
مقارنة في الزمان نحو هذا
يعلى شيئا والى مقدرة)
وهي المستقيمة (نحو
ادخلوها خالدين والى تحكية)
وهي الماضية (نحو جاء
زيد أمس راكبا) بالنظر
الى الافراد والتعدد الى
قسمين (مفردة كما تقدم)
من الامثلة (ومتعددة
كمتعدد نحو لقيته مصعدا
منحدرا ويقدر) الحال
(الأول) وهو مصعدا
(الثاني) من الاسمين وهو
المصعد (وبالعكس) فيقدر
الحال الثاني وهو منحدرا
للأول من الاسمين وهو التاء

يجنب صاحبها نحو لقيت منك دياراً مبعداً ويجوز على ضعف جعل حال المفعول
 بجانبه وتأخير حال الفاعل كما صنع المصنف نحو لقيت زيدا مبعداً منك دياراً مبعداً
 حال من المفعول ومنك دياراً حال من الفاعل فعمل أن مثال المصنف ضعيف ويجوز
 عطف أحد جالي الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدا راكباً ومشياً قال
 الشاعر
 وأنا سوف تدرك المنايا * مقدرتنا ومقدرنا
 (قوله وشاهده) أي شاهد هذا الصنيع من حيث شجى الحال على غير الترتيب
 والبيت من بحر الوافر ومعناه أني أنا وبسعادتهما أنافردت في الهوى وأما هي
 فعاد أي صار هو وأما بسواها فبضم السين وهو الفراغ من المحبة ولا يخفى أن في البيت
 قرينة يعرف بها صاحب كل حال وهي التذكير والتأنيث وهذا خلاف الغرض في
 المسئلة من أنه لا قرينة يعرف بها صاحب كل حال كما هو المستفاد من المثال الذي
 ذكره المصنف إذ لا قرينة في لقيته مبعداً منك دياراً يعرف بها صاحب كل حال (قوله
 كقوله) أي امرئ القيس من معلقته التي أولها
 قفانيلك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحول
 وهي من بحر الطويل وتمام البيت الذي في المصنف * على أثر يناديل مرط مرحل
 وأثر يناديل نية أثر ومعنى البيت أنه خرج مع المحبوبة من خباثتها وقد أرخت ذيل
 مرطها على أثر يسمي الخفي أثر أقدامهم ما مثلاً يتبعهما أحد والمرط نوع من الثياب
 والمرحل بالحاء المهملة كساء من خز أو صوف فيه أعلام (قوله لترادفها أي تتابعها)
 قال شيخنا الأولي أنه لما اتحد صاحبها بشهاباً زديفياً وهما الزا كان على دابة واحدة
 (قوله هذا كله) أي ما ذكر من تعريف الحال وتقسيمها الخ (قوله وهي المؤسسة)
 أي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها (قوله مؤكدة) وهي التي يستفاد معناها
 بدون ذكرها وقد تقدم تعريفها عن الرضي (قوله مؤكدة لعاملها) وهي التي يستفاد
 معناها من صريح لفظ عاملها ثم تأكيدها للعامل أما في اللفظ وفي المعنى ومثاله قوله
 تعالى وأرسلناك للناس رسولا أو في المعنى كمثل المصنف فإن التبيين الضمك
 الخفيف فهو نوع من الضمك ولفظ الحال وعاملها مختلف وقيل إن الحال هنا مقدرة
 أي فتبين مقدار الضمك وشارعاً فيه لأن التبيين يخرج تلك الشفتين لا بتداه الضمك
 وليس بالضمك (قوله لآمن من في الأرض) من اسم موصول فاعل آمن وفي الأرض
 جار ومجرور متعلق بخذوف صلة من وكلهم تأكيدهم جميعاً حال ومادلت عليه الحال من
 العموم مستفاد من لفظ من لأن الموصول من صيغ العموم خصوصاً وقد قوى ذلك
 العموم بالتأكيدهم من المصنف على أن الحال هنا مؤكدة لصاحبها إشارة للرد
 على ابن مالك حيث مثل بالمثل المذكور المؤكدة للعامل (قوله ومؤكدة لمضمون جملة
 قبلها) وهي التي يستفاد معناها من مضمون تلك الجملة فإن العطف أي الشفقة
 والخير والرحمة من شأن الابوة (قوله وعامل الثالثة مخذوف وجوبا) وانما وجب
 حذف العامل لأن لفظ الأب يشعر بالعطف فاستغنى به عن التصريح بالعامل

عهد بسعاد ذات هوى معنى
 فزدت وعاد سلوانا هواها
 فمعنى حال من التاء وذات
 هوى حال من سعاد وقد
 تأتي على الترتيب أن أمن
 اللبس كقوله * خرجت بها
 أمشي تجروراً أنا * الجملة
 أمشي حال من التاء في
 خرجت وجملة تجرر بالتاء
 الفوقية حال من الهاء في بها
 (ومعسدة لواحد مع
 الترادف أو التداخل نحو
 جاء زيدا كما متبهما فإن
 جعلت راكباً ومتبهما حالين
 من زيدا جالاً بعد حال فهي
 المترادفة) بمعنى المتابعة
 (سميت بذلك لترادفها) أي
 تتابعها (وان جعلت متبهما
 حالاً من فاعل راكباً المستر
 فيه فهي المتداخلة
 سميت بذلك لدخول صاحب
 الحال الثانية في الحال
 الأولى هذا كله في الحال
 المبنية) وهي المؤسسة (وقد
 تأتي الحال) مؤكدة وهي
 ثلاثة أنواع (مؤكدة
 لعاملها مخوف تبيين ضاحكاً
 ومؤكدة لصاحبها نحو لآمن
 من في الأرض كلهم جميعاً
 ومؤكدة لمضمون جملة قبلها
 نحو وزيد أبوك عطوفاً)
 وعامل الحال الأولى والثانية
 مذكور وعامل الثالثة
 مخذوف وجوبا

تقديره أحقه وضوه **التاسع التمييز** ويقال له التفسير والتبيين (وهو اسم نسكرة بمعنى من مبدى لاهام اسم
أواجمال نسبة) فخرج بقيد التنكير نحو زيد حسن وجهه بالنصب وبمعنى من الجبال فانه بمعنى في وبالمبدى لاهام اسم
لا نحو لارجل فانه اسم ١٤٠ بمعنى من الاستغراقية لا المبدئية (فالاول) وهو المبدى لاهام اسم يقع (في

(قوله تقديره أحقه وضوه) كاعرفه وأثبته وأقبحه وعلى هذا تكون حالا من المفعول
وهو الفاعل فان قدرنا ثبت وحق ونحو ذلك كانت حالا من الفاعل (قوله التاسع
التمييز) ومعناه لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون
أي انفصلوا من المؤمنين وقال تعالى تكاد تميز من الغيظ أي ينفصل بعضها عن بعض
(قوله بمعنى من) أي التي لبيان الجنس فخرجت من المبدئية للاستغراق نحو لارجل كما
سبق وأخرجت من الابتدائية نحو قول الشاعر * أستغفر الله ذنباً استخصصه *
(قوله مبدى لاهام الخ) أشار به إلى أن التمييز مصدر بمعنى اسم الفاعل ولو كان
المصدر باقياً على مصدريته لقال بمعنى من لسان لاهام الخ (قوله زيد حسن وجهه) زيد
مبتدأ وحسن خبر ووجه منصوب على التشبيه بالمفعول به وليس تمييزاً لأنه معرفة
والعالم يكن مقعولاً به حقيقة لأن الصفة المشبهة مشتقة من فعل قاصر غير متعد فكما
أن الفعل الذي هو الأصل لا يتعدى فكذلك الصفة المشبهة التي هي فرع لا تتعدى
وأما قول الشاعر

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس بأفيس عن محرو
حيث وقع التمييز فيه معرفة بآل وهو النفس فقد أحجب عنه بأن آل رائدة وليست
معرفة فتكون النفس في معنى النسكرة هذا وقد ذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى
جواز تعريف التمييز وعلى هذا فلا إشكال في البيت (قوله بمعنى من الاستغراقية)
أي المؤكدة للاستغراق المستفاد من دخول حرف النفي على النسكرة (قوله لا المبدئية)
أي التي لبيان الجنس (قوله يقع في أربعة مواضع) أما الثلاثة الأخيرة منها ففي أسماء
المقادير لأنه يعرف بها مقدار الشيء وكيمته وأما العدد فليس من المقادير عند المحققين
ثم هذه المقادير إذا نصبت على التمييز يراد بها المقدرات فيراد المعدود والمذروع
والمسكيل والموزون (قوله تشبيهاً بالمشتق) معناه أن هذا الاسم جامد لكنه عمل لاجل
كونه أشبه المشتق كاسم الفاعل ووجه التشبيه لاهام في كل منهما وفي الرضى أن
الاسم المذكور عمل لمشاكلة الفعل في تمامه بالفاعل ثم قال ومعنى تمام الاسم أن
يكون على حالة لا يمكن إضافته معها فإذا تم بذلك فقد شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار
به كلاً ما شابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه
أن يكون بعد تمام الكلام اه ونقل عن الأخفش أن هذا التمييز لا ناصب له وإنما
هو مشبه بالمفعول به (قوله أوقع في النفس) لحصوله بعد الطلب ولأن فيه إفادة علمين
وهما خبر من علم واحد * قبل الحكم إذا أراد التعليم لا بد له أن يجمع بين اجمال تذوق
معه النفس وتفصيل تسكن إليه (قوله والعلة فيه) أي في التحويل أي الباعث عليه

أربعة مواضع أحدها العدد
المركب) والمحقق بالجمع
السالم والمعطوف (نحو
أحد عشر كوكبا) وعشرون
رجلا وتسع وتسعون نجمة
(ثانيها المساحة نحو شبر
أرضا) فنبه اسم مبهم وأرضا
تمييز (ثالثها الوزن كطل
زيتا) فطل اسم مبهم وزيتا
تمييز (رابعها التكيل نحو
أردب قمحا) فأردب اسم
مبهم وقمحا تمييز وناصب
التمييز في هذه المواضع
الأربعة الاسم المبهم تشبيهاً
بالمشتق (والثاني) وهو
المبدى اجمال نسبة يقع (في
أربعة مواضع أيضاً أحدها
المنقول عن الفاعل نحو
اشتعل الرأس شيباً) أصله
اشتعل شيب الرأس مفعول
الاستناد عن المضاف إلى
المضاف إليه ففصل لاهام
في النسبة فجاء بالمضاف
وهو شيب الذي كان فاعلاً
وجعل تمييزاً والباعث على
ذلك أن ذكر الشيء مبهماً ثم
ذكره مفسراً أوقع في
النفس (ثانيها المنقول عن
المفعول نحو وبقرنا الأرض
عيونا) أصله وبقرنا عيون

الأرض مفعول الاستناد عن المضاف وجعل تمييزاً وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على المفعولية
والعلة فيه ما تقدم (ثالثها المنقول عن المبتدأ نحو أنا أكثر منك مالاً) أصله مالي أكثر منك مفعول وجعل
تمييزاً وأقيم الضمير المضاف إليه مقام المضاف فأوقع وانفصل (رابعها غير المنقول عن شيء

ما تقدم من أن ذكر الشيء بمجلا ثم مفصلا أو وقع في النفس (قوله زيد أكرم الناس رجلا) أي من جهة الرجولية لا من جهة الابوة ولا من جهة الخولة وغيرهما (قوله أو شبهه) أي شبه الفعل وذلك كما في المثال الثالث والرابع وهو أكثر وأكرم ثم ما ذكره المصنف من أن ناصب التمييز في المواضع الأربعة هو الفعل أو شبهه مذهب سيبويه ومن تبعه وذهب قوم إلى أن العامل في ذلك هو الجملة التي انتصب عن تمامها التمييز ~~وخاتمة~~ يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ويفترقان في سبعة فأما أمور الاتفاق فأنهما السكتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابتهام وأما أمور الافتراق فالأول أن الحال يجب جملة وظرفا ومجرورا كالمسرح والتمييز لا يكون إلا اسما الثاني أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ولا كذلك التمييز الثالث أن الحال مبنية للهيئة والتمييز مبنية للذات الرابع أن الحال تتعدد بخلاف التمييز الخامس أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه الفعل ولا يجوز ذلك في التمييز على الأصح السادس أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجود وقد يتعاكسان فتأتي الحال جامدة كهذا مالكا ذهبوا إلى أن التمييز مشتق نحو قوله دره فارس السابع أن الحال تأتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز وأما قوله تعالى إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فمنهم من عد ما هم من عدة الشهور وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر قمين (قوله العاشر المستثنى) اسم مفعول مأخوذ من الاستثناء وهو لغة الصرف يقال ما نالك عن كذا أي صرفك عنه وفي الاصطلاح إخراج ما لولا له لدخل في الكلام السابق واعترض بأنه يلزم عليه الحكم بالدخول وعدمه في آن واحد ويجاب بأن المراد بالدخول توهم الدخول أي إخراج شيء لولا ذلك الإخراج لتوهم دخوله أي دخول ذلك الشيء الخارج أو أن المراد دخوله تناولا لا حكما فاستثنى منه عام مخصوص وهو ما عمومه مراد تناولا لا حكما فربسته كالاستثناء وأما العام الذي أريد به الخصوص فهو ما ليس عمومه مراد لا تناولا ولا حكما وبما تقرره بحل الإشكال مشهور حاصله أن زيدا في قولك قام القوم لا زيد لا يخلو ما أن يكون داخل في القوم أو خارجا فإن قلنا أنه داخل في القوم والحال أننا أتيناه بالآخر إجماع بعد الدخول كان المعنى جاهز يدمع القوم ولم يحن زيد وهذا تناقض وإن قلنا أنه غير داخل في القوم فهو خلاف الإجماع لأنهم اتفقوا على أن الاستثناء المتصل مخرج ومعلوم أنه لا يمكن إخراج الشيء إلا بعد دخوله وأحسن ما أحيط به عن الإشكال ما أشرنا إليه من أن زيدا داخل في مفهوم القوم خارج عن حكمه فلا تناقض * والحاصل أن مفهوم القوم شامل لزيد لكن الحكم وهو القيام مقدر أسناده للقوم بعد إخراج المستثنى الذي هو زيد من القوم وإن كان الأسناد إلى المستثنى قبل الإخراج منه ذكر هذا كله في الاستثناء المتصل وأما المنقطع فخرج عن مفهوم المستثنى منه وحكمه معا (قوله في بعض أحواله) وهي حالة النصب أي أن الذي يعد من المنصوبات هو الاستثناء في هذه الحالة وأما في غيرهما من الأحوال كالرفع والجرف ليس داخل في المنصوبات وإن

نحو زيد أكرم الناس رجلا) وناصب التمييز في هذه المواضع الأربعة المسند من فعل أو شبهه (العاشر المستثنى في بعض أحواله

وأدوات الاستثناء ثمانية (ال) وهي أمها (وغير وسوى بلغاتها) فثمة يقال فيها سوى كرضي وسوى كهدى وسواء
كسواء وسواء كبناء (وليس ١٤٢ ولا يكون وخلا وعد واحشا) وللاستثنى بها أحكام (فالاستثنى بالانصب)

أطلق عليه انه مستثنى (قوله وأدوات الاستثناء ثمانية) منها حرفان وهو الا عند
الجميع وحاشا عند سيبويه واسمان وهما غير وسوى بلغاتها وفعلان وهما ليس ولا
يكون ومتردد بين الحرفية والفعلية وهما خلا عند الجميع وعدا عند سيبويه قاله
في التوضيح (قوله وللاستثنى بها أحكام) قال أبو حيان في شرح التسميل ولا يستوى
في الأدوات التي بمعنى الا الاستثناء المتصل والمنفصل فإن الافعال التي يستثنى بها
لا تقع في الاستثناء المنفصل لا تقول ما في الدار أحد خلا حمارا (قوله تاما موحيا)
محصل ما ذكره من الصور ثلاثة لانه اما أن يكون الكلام تاما موحيا أو تاما ليس
موحيا أو ليس تاما ولا موحيا وبقي قسم رابع وهو أن يكون الكلام موحيا غير تام
بموجب الناصر الطيلاوي بأن هذا القسم غير جائز عندهم في الاغلب فلا يصح أن
تقول قام الا زيدا وذلك لان معنى هذا قام جميع الناس الا زيدا وهو بعيد نعم ان
استقام المعنى جاز نحو قرأت الا يوم كذا الا لا يبعد وقوع القراءة في جميع الأيام الا
اليوم المعين (قوله بفتح الجيم) اسم مفعول أي مثبتا لاحتراز عن المنكسور الجيم فانه
اسم فاعل صفة للمتكلم (قوله وزيدا منصوب بالا) وجهه أن الانائية عن استثنى كما
أن حرف النداء نائب عن أنادي ولان العامل مابه يتقوم المعنى وقد تقوم هنا بالا
وقال البصريون العامل في المستثنى هو الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط الا
وقبل غير ذلك (قوله والمراد بالايجاب أن لا يتقدمه نفى ولا شبهة) وهو النهي
والاستفهام قال في شرح القطر ونعني بغير الايجاب النفي والنهي والاستفهام
مثال النفي قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرأ السبعة عشرين عامر يرفع على
الابدال من الواو في فعلوه وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء ومثال النهي
قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك قرأ ابن عامر وابن كثير بالرفع على
الابدال من أحد وقرأ الباقر بالنصب على الاستثناء ومثال الاستفهام قوله تعالى
ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون قرأ الجميع بالرفع على الابدال من الضمير في
يقنط (قوله والمنقطع بخلافه) ثم لا بد في المنقطع من علاقة بين المستثنى والمستثنى منه
فلا يقال قام القوم الا نعبانا (قوله بأن تقدم عليه نفى) سواء كان ذلك النفي صريحا
نحو ما جاء في أحد الا زيدا أو مؤثلا نحو ومن يغفر الذنوب الا الله أي لا يغفرها أحد الا
الله ومن النفي المؤثر لقراءة بعض السلف فشرى بوا منه الا قليل بالرفع أي لم يتركوه
بدليل ما قبله وهو فن شرب منه فليس مني (قوله بدل بعض من كل) ولم نخشع هنا
للضمير الرابط بين البديل والمبدل منه لحصول الربط هنا لان الا وما بعدهما من تمام
الكلام السابق عليهما ولا يضر التخالف بين المبدل منه والبديل في كون المبدل منه
منفيا والبديل مثبتا بخلاف الغلب (قوله وعطف نسق عند الكوفيين) ليس المراد
انهم ادعوا العطف النسق عندهم كما قد يتوهم من ظاهر قوله لان الا عندهم من حروف
العطف بل كونها عاطفة خاص بباب الاستثناء في مثل هذه الصورة (قوله ما زاد

وجوبا) اذا كان ما قبل الا
كلاما تاما موحيا (بفتح
الجيم) نحو قام الناس الا
زيدا) فقام فعل ماض
والناس فاعله والاحرف
استثناء وزيدا منصوب
بالاعلى الاستثناء (والمراد
بالكلام التام أن يكون
المستثنى منه مذكورا فيه
قبلها والمراد بالايجاب أن
لا يتقدمه نفى ولا شبهة سواء
كان الاستثناء متصلا أم
منقطعا والمراد بالاستثناء
(المتصل ان يكون المستثنى
من جنس المستثنى منه
و) الاستثناء (المنقطع
بخلافه) وهو ان لا يكون
المستثنى من جنس المستثنى
منه فالمتصل نحو قام القوم
الا زيدا والمنقطع نحو قام
القوم الاحمارا (وان كان
ما قبل الا كلاما تاما غير
موجب) بأن تقدم عليه
نفى أو شبهة فلا يخلو اما أن
يكون الاستثناء متصلا أو
منقطعا (فان كان الاستثناء
متصلا جاز فيه الاتباع
للمستثنى منه رفعا ونصبا
وجزا (و) جاز فيه (النصب
اتفاقا من الجازيين
والتمحيين نحو ما قام القوم
الا زيدا بالرفع) على الابدال
من القوم بدل بعض من كل

عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف بمنزلة لا (والا زيدا بالنصب) هذا
على الاستثناء (وان كان الاستثناء منقطعا) فان لم يكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد

هذا المال الا النقص اذ لا يقال زاد النقص وان أمكن تسليط العامل على المستثنى (ففيه خلاف) بين الحجازيين والتميميين (فالحجازيون يوجبون نصب المستثنى والتميميون يجيزون فيه الاتباع) للمستثنى منه (نحو ما قام القوم الاحمارا) بالنصب على الاستثناء واحكام عند الحجازيين راجعا عند التميميين (ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه فيها) أى فى المتصل والمنقطع (فان تقدم) المستثنى (وجب نصبه) وامتنع ١٤٣ اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع مادام باقية على تبعيته (نحو ما قام الازيدا القوم وما قام الاحمارا أخذ) واعرابه مانافية وقام فعل ماض والاحرف استثناء وزيدا وخمارا نصباء على الاستثناء والقوم وأحد فاعل واحترزنا بقوله اما دام باقية على تبعيته من نحو ما مررت بمثل أحد فان المتبوع آخر وصار تابعا وبذلك يوجه قولهم ما لى الا أبوك ناصر برفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه (وان كان ما قبل الا غير تام) بأن لم يذكرفيه المستثنى منه (وغيره واجب) بأن تقدمه نفي أو شبهه (كان ما بعد الا على حسب ما قبلها) ويسمى الاستثناء مفردا لان ما قبل الامن العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها (فان كان ما قبل الاحتياج الى مرفوع رفعنا ما بعده الا) وقلنا ما قام الازيدا فزيد مرفوع على الفاعلية بquam (وان كان ما قبل الاحتياج الى منصوب نصبنا ما بعده الا) وقلنا ما رأيت الا زيد افزيد منصوب على

هذا المال الا النقص) أى بالنصب على الاستثناء لا غير ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص بل يقال ~~كثير~~ النقص لما بين الزيادة التى هى النقص والنقصان من التضاد (قوله فالحجازيون يوجبون نصب المستثنى) أى يوجبون النصب على الاستثناء ولا يجيزون فيه الاتباع اذ لا يصح فيه الابدال حقيقة لان المستثنى ليس من جملة المستثنى منه وعلى الرضى امتناع الابدال بأن بدل الغلط غير موجود فى فصيح كلام العرب يعنى لو أبدل كان بدل غلط وهو غير موجود فى كلامهم (قوله والتميميون يجيزون فيه الاتباع) هكذا فى بعض النسخ وفى بعض آخر يجوزون وقوله الاتباع أى للمستثنى منه قال الناصر وعليه حمل الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله وأطال فى بيانه ونخصه بعض المفسرين بقوله الا الله رفعه بدلا من من لانه فاعل يعلم تقديره لا يعلم الا الله الغيب فى السموات ولا يجوز جعل الاستثناء متصلا ولا يخفك ان هذا يخرج للتلاوة على وجه مرجوح لان الاتباع مرجوح عند التميميين فخره (قوله أى فى المتصل والمنقطع) أى والمقسم أنه من كلام تام غير موجب نحو ما قام الازيدا القوم ومنه قول السكيت

وما لى الا آل أحمد شيعه * وما لى الا مذهب الحق مذهب

(قوله فان المتبوع) وهو أحد آخر عن تابعه وهو مثلك اذا اصل ما مررت بأحد مثلك قبل صفة أحد قدم عليه وقيل ما مررت بمثلك أحد وصار المتبوع وهو أحد تابعا فيعرب بدلا من مثل بدل كل من كل أو عطف بمان (قوله برفع المستثنى) أى وهو أبوك مع تقدمه على المستثنى منه الذى هو ناصر هذا كله بحسب الاصل وهو ما لى ناصر الا أبك وأما الآن فى هذا التركيب وهو ما لى الا أبوك ناصر فهو استثناء مفرغ ولى خبر مقدم وأبوك مبتدأ مؤخر وناصر بدل أو عطف بمان والمستثنى منه محذوف أى ما لى أحد الا أبوك ناصر * واعلم ان المقصود من هذا التركيب حصر الناصر فى الاب وهو بعيد على جعل ناصر بدلا من أبوك فالاولى أن يجعل ناصر صفة لا أحد المحذوف وقد فصل بينهما بالا ومدخولها وأنه خبر مبتدأ محذوف والجملة مستأنفة استثناء فإياها لانه لما قال ما لى الا أبوك كأنه قيل هذا الاب لك دون غيره فى أى شيء فقال هو ناصر أفاده شيخنا (قوله وأما المستثنى بغير وسوى فهو مجرور دائما) أى بغير وسوى لا بالاضافة على الأصح من أن العامل فى المضاف اليه هو المضاف وأصل غير صفة مفيدة لا غير ما بعدها ما قبلها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو دخل بوجه غير الذى خرج به وسوى فى الأصل اسم للمكان المستوى ثم استعمل بمعنى

المفعولية برأت (وان كان) ما قبل الا (احتياج الى محفوض خفضنا ما بعده الا) وقلنا ما مررت الا بزيد فزيد محفوض بالباء المتعلقة به هذا حكم المستثنى بالا (وأما المستثنى بغير وسوى) بلغاتها (فهو مجرور دائما) بالاضافة (ويحكم لغير

بنصب غير لفظا وسوى تقدير
 اقوم غير زيد وسوى زيد برفع
 غير وسوى ونصبهما (ومن
 الاجزاء على حسب العوامل
 مع النفي وعدم القام) نحو
 ما قام غير زيد وسوى زيد
 برفع غير وسوى على
 الفاعلية وما رأيت غير زيد
 وسوى زيد بنصب غير
 وسوى على المفعولية وما
 مررت بغير زيد وسوى زيد
 بجر غير وسوى بالباء (وأما
 المستثنى بليس ولا يكون
 فهو واجب النصب) لانه
 خبرهما واسمهما ضمير مستتر
 فيهما عائد على اسم الفاعل
 المفهوم من الفعل السابق
 عند سيبويه أو على البعض
 المدلول عليه بكلمة السابق
 عند جمهور البصريين أو
 على المصدر المدلول عليه
 بالفعل تضمننا عند الكوفيين
 (نحو قاموا ليس زيدا ولا
 يكون زيدا) والتقدير ليس
 هو ولا يكون هو أي القائم
 أو بعضهم زيدا أو قيامهم
 قيام زيد حذف المضاف
 وأقيم المضاف اليه مقامه
 (وأما المستثنى بخلا وعدا
 وحاشا فيجوز نصبه على
 المفعولية) وفاعلها ضمير
 مستتر فيها وجوبها وفي مفسره
 الخلاف السابق (ان قدرتها
 أفعالا وجره ان قدرتها
 حروفا) جازة للمستثنى (نحو
 قام القوم خلا زيدا وزيد
 وعدا زيدا وزيدا وحاشا زيدا

المكان فقط ثم معنى بدل نحو أنت لي سوى عمرو أي بدله ثم بمعنى الاستثناء وما ذكره
 المصنف من أن سوى كغير تبع فيه الزجاج وابن مالك حيث قال سوى كغير معنى
 واعرابا ويؤيده أناني سواك حكاه الفراء والذي ذهب اليه سيبويه والجمهور أنها
 ظرف بدليل وصل الموصول بها كجاء الذي سواك قالوا ولا يخرج عن النصب على
 الظرفية الا في الشعر نحو قوله ولم يبق سوى العدو * زدناهم كدادنا
 قال الناصر ومعنى قول الجمهور بظرفيتها انها منصوبة في حال الاستثناء نظر الأصلها
 من الظرفية والا في حالة الاستثناء ليس فيها شيء من معنى الظرفية لأنها خرجت
 عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء (قوله بنصب غير) واختلاف في ناصبها فقال ابن
 خروف انتصبت بما قبلها على الاستثناء كما انتصب الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك
 دليلا على أن النصب في قام القوم الا زيد ليس بالان الا قد عذمت مع غير مع
 وجود النصب وهذا مبني على مذهبه من أن الناصب للمستثنى بالاهو الجملة قبلها فقط
 لا بتقويتها ولا الا فقط وقال الفارسي ان غير منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء
 وهي حال من المستثنى منه وصح ذلك لأن غير لا تعرف بالاضافة وقيل على التشبيه
 بظرف المكان والجامع بينهما الابهام (تنبيه) يجوز في المعطوف على المستثنى بغير
 مراعاة اللفظ فيجوز مراعاة المعنى فينصب تقول قام القوم غير زيد وعمرو وعمرا وما قام
 أحد غير زيد وعمرو وقال الشلوبين هو من باب التوهم ولا يجوز جر المعطوف على
 المستثنى بالا نحو قام القوم الا زيد وعمرو ويجزى بجره بجزءه بعضهم قاله الناصر (قوله
 واسمهما) أي ليس ولا يكون ضمير مستتر لم يبين أن الاستتار هنا واجب أو جائز وقد
 صرح في خلا وعدا وحاشا بأن الاستتار فيها واجب فهذا الصنيع رعايتهم الفرق
 وليس كذلك اذا حذفكم في الجملة مع وجوب الا ضمنا فكان الأولى أن يصرح هنا
 أيضا بأن الاستتار واجب وقوله عائد على اسم الفاعل هذا غير مطرد اذ قد يتخلف في
 نحو القوم أخوتك ليس أولا يكون زيد لأنه لم يتقدم فيه فعل أو شبهه ويجعل ما ذكره
 أيضا اذا كان الفعل السابق مبنيا للفاعل فان كان مبنيا للمفعول عاد الضمير على اسم
 المفعول المفهوم من الفعل السابق نحو القوم ضربوا ليس أولا يكون زيد أي ليس
 أولا يكون هو أي المضروب زيدا فلو عبر بالوصف لسكان أشمل وقوله المفهوم من
 الفعل السابق الأولى زيادة أو الوصف ليشمل نحو القوم ضاربون ليس زيدا (قوله
 قاموا ليس زيدا الخ) جملة ليس ولا يكون في موضع نصب على الحال أو مستأنفتان
 (قوله وأما المستثنى بخلا) هو في أصل الوضع فعل قاصر لأنه يقال خلت الدار من كذا
 الا انه ضمن معنى جاوز حين جعل أداة استثناء فمن ثم كان المنصوب بها مفعولا به
 وأما عدا وحاشا فانه امتداد بان فان اتصلت بخلا وعدا وحاشا بضمير خطاب أو غيبة
 نحو قام القوم حاشاك أو حاشا عدا وحاشا بضمير مجرور او كونه منصوبا فان قلت
 حاشاي تعين الجسر أو حاشاني تعين النصب (قوله ما لم تتقدم ما المصدرية على خلا
 وعدا) لم يذكر تقدمها على حاشا لأنه قليل ومنعه سيبويه وفي التسهيل ورعا قيل

ما حاشا ومنه قوله رأيت الناس ما حاشا قريشا * فإنا نحن أفضلهم فعلا
واعلم ان ما هنا وان كانت مصدرية الا انه لا يسبك ما بعدها بمصدر لانها مفعول
جامدان لا مصدر لهما فتنبه لهذه الدقة ومحل ما هذه وصلتها بالنصب اما على الظرفية
بتقدير مضاف أو على الحالية بالتأويل باسم الفاعل فعني قاموا وما عدا زيد اقاموا وقت
مجاوزتهم زيد أو مجاوزين زيدا (قوله ما لم يحكم بزيادة ما) وهو شاذ لان ما اذا زيدت
مع حرف الجر لا تتقدم عليه بل تتأخر عنه نحو قوله تعالى فيهما رحمة من الله والقائل
بالجر مع دخول ما السكاسي والجرمي وأبو على نقل ذلك أبو حيان وقال معترضاً على
الجرمي ان كان الخفض منه قياسا فهو فاسد لانه ليس من مواضع زيادتها وان حكى
ذلك فهو شذوذ فان قلت هلا جعلت ما زائدة مع النصب كما جعلت زائدة مع الخفض
فالجواب ان دخول ما المصدرية على الفعل جائز ينقص وزيدة ما قبل الحرف
لا تنقص فكان حملها على ما ينقص أولى (قوله الحادي عشر اسم لا النافية للجنس)
أي النافية لبعض صفات الجنس وأحكامه فإضافة نفي للجنس لادنى ملازمة وبيان
ذلك أنك اذا قلت لا رجل ضارب مثلاً أفادت لا نفي الضرب عن الرجل فالنفي بها
الضرب وهو بعض الأحكام اللاحقة للجنس واستناد النفي اليها مجاز من استنادها
لشيء لا لته لان النافي حقيقة هو المتكلم والنفي في لاهذه نص بخلاف لا التي تعمل
عمل ليس فأنها وان نعت الجنس أيضا في نحو قوله

تعز فلا شيء على الأرض باقيا * ولا وزير عاقي الله واقيا

لكن نفيها له من قبيل الظاهر فلذلك اختصت لا العاملة بعمل ان بنفي الجنس
واشبهت لا العاملة بعمل ليس بالنافية للوحدة لما ان النفي في العاملة عمل ان أمكن
ومن ثم قيل لها لا التبرئة وأما عمل لا هذه العمل المذكور لسكونها الشبهت ان ووجه
الشبهه أن ان للبالغ في الاثبات ولا التبرئة للبالغة في النفي فلما توغلتا في الطرفين
تشابهتا فأعملت عملها (قوله اذا كان مضافا) تقييد لاسم لا أي ان اسم لا ان كان
مضافا أو شبيها بالمضاف يكون منصوبا بالفظ فيدخل في باب المنصوبات وأما اذا كان
اسمها مفردا فإنه يكون منصوبا بحالها هذا وقد كان الأولى له ترك هذا التقييد لان المراد
بالمنصوب بات في كلامه سابقا ما يشمل المنصوب لفظا ومجلا فيدخل اسم لا بجميع
أقسامه (قوله أو شبيها بالمضاف) قيل ويسمى المطول والمطول من مطالت الحديدة
اذا مددتها وأما يطول الاسم اذا لفظ بالمعول (قوله في العمل فيما بعده) بيان لوجه
شبهه بالمضاف واعتراض عليه بأن بيان وجه الشبهه بما ذكر لا يتناول نحو لا ثلاثة
وثلاثين لان المعطوف عليه ليس عاملا في المعطوف وكذلك ما نعت بجملة نحو لا عظيمها
يرجى لكل عظيم غير الله أو المنعوت بما يشبهه الجملة من ظرف أو جار ومجرور ونحو لا
عظيمها عندك أو في الدار مقسم فان المنعوت ليس عاملا في النعت وحينئذ فلا ولي أن
يجعل وجه الشبهه قوله وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وذلك لأن المضاف يتصل به
شيء من تمامه وهو المضاف اليه وكذلك الشبهه به اتصل به شيء من تمامه كالأ مثله

فان تقدمت عليه
وجوب النصب لتعين
الفعلية حينئذ لان
ما المصدرية مختصة بالافعال
(ما لم يحكم بزيادة ما) فانه
يجوز الجر على تقدير الحرفية
(الحادي عشر اسم لا النافية
للجنس اذا كان مضافا نحو
لا غلام سفر حاضر) فلا
نافية للجنس وغلام سفر
اسمها وحاضر خبرها (أو
شبيها بالمضاف) في العمل فيها
بعده (وهو ما اتصل به شيء
من تمام معناه مر فوعا
كان) المعول (نحو لا قبيحا
فعله حاضر) فقبحة صفة
مشبهة اسم لا وفعله فاعلها
وحاضر خبرها (أو منصوبا
نحو لا طالع عاجلا مقسم)
فطالع اسم لا وهو اسم فاعل
وفاعله مستتر فيه وجوبا
مفعوله ومقيم خبرها (أو
مخفوضا بخافض متعلق به
نحو لا ما رايزيد عندنا) فارا
اسم فاعل وهو اسم لا ويزيد
جار ومجرور متعلق به وعندنا
خبرها (فان كان اسم
لا مفردا) أي غير مضاف
ولا شبيها به (فانه يبنى على
ما ينصب به لو كان معربا)

الآتية (تنبيه) سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيده لا يكون متبوعها
بما شبيهها بالضاف (قوله فيبنى على الفتح في نحو لا رجل ولا رجال) ما ذكره المصنف
من بناء الاسم المفرد على الفتح هو مذهب الجمهور وذهب الزجاج والسبكي إلى أن
الفتحة فيه اعرابية لسكن حذف التنوين مع كونه معربا بالتشاكل بسبب التركيب مع
عامله وأصح ما قاله المصنف أنه مبني على الفتح لأن حذف التنوين في حالة الوصل
من الاسم المنون لغو بزيادة غير معهود واختلاف في علمه البناء فقبل تركبه مع
عامله تكمة عشر فأنه مبني اتفاقا وقيل وهو الصحيح ببنى لتضمنه معنى من
الاستغراقية لأن قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل
في الدار بالرفع والتنوين فإنه ليس نصا في الاستغراق بل ظاهر فيه فإذا أرادوا
التنصيص على الاستغراق ضموا النكرة معنى من فبنوها وقالوا لا رجل وإنما بنيت
النكرة على ما نصبت به ليكون البناء على شيء استحقته النكرة في الأصل قبل البناء
وإنما لم يبن المضاف ولا الشبيه بالضاف لأن الإضافة ترجح جانب الاسم في مذهب
الاسم بها إلى ما يستحقه أصالة وهو الأعراب وأما ما في الحديث من قوله صلى الله عليه
وسلم لا مانع مما أعطيت فإنه من قبيل الشبيه بالضاف فكان القياس أن يقال لا مانع
بالنصب والتنوين نحو لا مانع مما أعطيت فخرج البغداديون بأنه منصوب لسكن تركه
التنوين اجراء له بثبوت المضاف وقال البصريون إن هذا الجار والمجرور متعلق بخبر
لا المحذوف والتقدير لا مانع مما أعطيت وبنيته فيكون من قبيل المفرد لا من
الشبيه بالضاف (قوله نحو لا رجلين) ومنه قوله

تعز فلا اثنين بالعيش معا * ولكن لوراد المنون تتابع
(قوله نحو لا مسلمات) ومنه قوله

أن الشهاب الذي مجد عواقبه * فيه نلذ ولا لذات للشيب
(قوله وقد يفتح الخ) قال في الخصائص أنه لا يجبر فتحه بصري إلا أبو عثمان قال أبو
حيان وتخص أن في نحو لا مسلمات أربعة مذاهب أحدها الكسر والتنوين وهو
مذهب ابن خروف وقد سبقه إلى ذلك قوم من النحويين قاله ابن الدهان في الغررة
والثاني الكسر بلا تنوين وهو مذهب الأكثرين والثالث الفتح وهو مذهب المسازي
والفارسي والرابع جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين وهو الصحيح إذ
ورد به السماع (قوله الثاني عشر المنادى) هو اسم مفعول من نادى ينادى فاسم
الفاعل بكسر الدال واسم المفعول بفتحها فإذا كان بفتح الدال (قوله وهو المطلوب
اقباله) أي توجهه للمنادى بكسر الدال وذلك التوجه بالوجه أو بالقلب حقيقة كان
نحو يا زيدا وحكما نحو قوله تعالى وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي فانهم ما نودوا
تنزيلا لهم بمنزلة العاقل الذي يقبل ويتوجه كذا قالوا لسكن قال شيخنا لا ينبغي أن
يتجاري على المولى تبارك وتعالى فيقال أنه مخاطب غير العاقل تنزيلا له بمنزلة العاقل
وذلك لأن العاقل وغيره بالنسبة للمولى سواء في مخاطب كلاهما كالأخر وكلاهما

فبني على الفتح في نحو
لا رجل ولا رجال لأنهم ما
ينصبان بالفتحة وينبنى على
الياء في التننية وجمع
المذكر السالم فالأول نحو
لا رجلين والثاني نحو
لا زيدين بكسر الدال لأنهما
ينصبان بالياء وينبنى على
الكسر في الجمع بالأنف
والثناء نحو لا مسلمات
بالكسر لأنه ينصب
بالكسرة وقد يفتح اجراء
للإبقاء على وتيرة واحدة عند
أي عثمان المسازي من
البصريين (الثاني عشر
المنادى) بفتح الدال وهو
المطلوب اقباله

يمثل ويقبل اقبال الآخر فلاية منزلة يازيدا ضرب عسرا اذا كانا حاضرين عندك
 فالاقبال فيهما اقبال امتثال اه كلامه ودخل في التعريف يازيدا لا تقبل فان اقباله
 مطلوب لسماع النهى ونهيته عن الاقبال اغما هو بعد توجهه فاختلفت الجهتان وأما نحو
 يا الله فان المقصود من النداء فيه لازم التوجه وهو الاجابة وخرج بالمطلوب اقباله
 المتفجع عليه نحو يازيدا فانه ليس مطلوب الاقبال اذ دخول حرف النداء عليه مجرد
 التفجع وفي كلام الرضى المتفجع عليه منادى على وجه التفجع فاذا قلت يازيدا
 كأنك قلت تعال فانما مشتاق اليك فعلى هذا لا يكون خارجا عن التعريف بل هو من
 قبيل المنادى عند الرضى ومثله المستغاث (قوله بحرف مخصوص) متعلق بالمطلوب
 وخرج بهذا القيد اطلب اقبال زيد وأنادى زيدا أو ادعوك ونحو ذلك فالمطلوب اقباله
 هذا لا يسمى منادى لكون ذلك الطلب ليس بحرف مخصوص وحروف النداء خمسة
 وهي يا أو يا وهيا أو أي والهمزة ويأ أم الادوات وقد عمل معكوسها وهو أي عملها فنودي
 بها كما نودي بيا وبذلك ألغز الحريري فقال وما العامل الذي يتصل آخره بأوله ويعمل
 معكوسه مثل عمله (قوله اذا كان مضافا) قيد في كون المنادى منصوبا لفظا أما اذا لم
 يكن مضافا ولا شبيهه فهو منصوب محلا وقد كان الاولى الاطلاق وترك هذا القيد
 ليدخل في كلامه المنصوب محلا كما علمت أن المراد بالمنصوبات سابقا ما يشمل
 المنصوب لفظا ومحلا وتقديرا (قوله وهو ما عمل فيما بعده) فيه قصور كما تقدم فالاولى
 أن يقول هو اسم يحى بعده شيء من تمامه اما معول له نحو يا طالع اجد يا حسنا
 وجهه ويا خير من زيد أو معطوف عليه عطف نسق على أن يكون المتعاطفان اسماء
 لشيء واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين لأن المجموع اسم لعدم تعيين أو نعت نحو يا حليما لا يعمل
 ويا جوادا لا يعمل وكقوله * أعبد اهل في شعبي غربا *
 وقوله ألا يا نخلة من ذات هرق * عليك ورحة الله السلام
 فكل هذا مشابه للمضاف (قوله يا حسنا وجهه) يا حرف ندا وحسنا منادى منصوب
 وهو صفة مشبهة ووجهه فاعل والهاء مضاف اليه (قوله يا طالع اجد) فطالع
 منادى منصوب وهو اسم فاعل وفاعله الضمير المستتر فيه جواز وجبلا مفعوله
 (قوله بخافض يتعلق به) فيه تسمع والاولى أن يقول أو خافض ما بعده بخافض
 يتعلق هو ويا به أي بالمنادى (قوله نحو يا رفيعا بالعباد) رفيع من أمثلة المبالغة
 المحولة عن اسم الفاعل أي كثير الرفق أي اللطيف بمعنى الاحسان (قوله نحو قول
 الأعمى) التقييد بالأعمى للتوضيح لظهور عدم القصد منه والافتقار به لكون عدم
 القصد أيضا من البصير (قوله يا غافلا والموت يطلبه) هذا شطربيت من بحر السكامل
 أخذ العروض مضمرا الاجزاء يصح أن يكون من بحر السربع عروضه مخبونة
 مطوية مكسوفة والظاهر انه مجرد تغنيل لم يقصد به الشعر بل اتفق اترانه ومثله
 لا يسمى شعرا وان وافق الموازين كما بيناه في حواشي شيخ الاسلام على الجزئية
 نسأل الله تعالى أن يجمع عنا بها هي وبقية مؤلفاتنا (قوله لان الأعمى والواعظ الخ)

بحرف مخصوص وانما نصب
 (اذا كان مضافا نحو يا عبد
 الله أو شبيهها بالمضاف وهو
 ما عمل فيما بعده الرفع نحو
 يا حسنا وجهه أو والنصب
 نحو يا طالع اجد أو الجرح
 بخافض يتعلق به (نحو
 يا رفيعا بالعباد أو نكرة
 ضمير مقصودة نحو قول
 الأعمى يا رجلا خذ بيدي
 وقول (الواعظ يا غافلا
 والموت يطلبه) لان الأعمى
 والواعظ لا يقصدان شخصا
 بعينه (فان كان المنادى
 مفردا)

هالة المحذوف أي واغسا كان ما ذكر من قبيل النكرة غير المقصودة لأن الخ (قوله أي ليس مضافا ولا شبهه) ومثله النكرة المقصودة فانها أيضا ليست منصوبة أي إذا لم يكن المنادى واحدا من هذه الثلاثة فإنه يبنى على ما يرفع به ويكون منصوب المحل (قوله فيبنى على الضم في نحو يازيد) أي ويا هندات لأنهما يعربان بالضممة رفعا فهو منادى مبني على الضم في محل نصب وحكمة بناء المنادى المفرد سواء كان علما أو نكرة مقصودة شبهه للعرف في المعنى لأنه وقع موقع الكاف الاسمية المشبهة للكاف الحرفية التي هي كاف الخطاب لأن يازيد بمنزلة أدعوك وهذه الكاف ككاف ذلك وكان البناء على حركة لأنه أصلا في الأعراب وكانت خصوص الفسمة فرقابين حركة المنادى المبني وحركة المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وأما المضاف والشبيه به فلم يبنيا لأن الإضافة وشبهها عارضت موجب البناء والحقة ما بأصلهما وهو الأعراب ولم تبين النكرة غير المقصودة لكونها لم تقع موقع الكاف واختلاف في العامل في المنادى فقال سيبويه فعل مقدر وأصل يازيد أديا أدعوز يدا محذوف الفعل محذوف لا زما لكثرة الاستعمال ودلالة حرف النداء عليه وذهب المبرد إلى أن الناصب حرف النداء لسده مسد الفعل وعلى كلا المذهبين فيازيد كلام تام أما على مذهب سيبويه فجزأ الكلام مقدران وهما الفعل والفاعل وأما على مذهب المبرد فحرف النداء مسد مسد أحد الجزأين وهو الفعل والفاعل مقدر قال الناصر ولا مانع من دعوى سد حرف النداء مسد الجزأين وذهب الكسائي والياشي إلى أن ضمة يازيد ونحوه ضمة أعراب ونقله ابن الأعرابي عن الكوفيين ~~بالتنبيه~~ لو قلت يا ضارب بفتحه على الضم ولا ينظر إلى الضمير المستكن فيه ولو قلت يا ضارب وزيد فان قدرت زيدا معطوفا على ضارب بنيت ضارب أيضا وان قدرته معطوفا على الضمير نصبت ضاربا لعمله في زيد بواسطة الحذف فيكون من قبيل الشبيه بالمضاف ولذا وجب نصب مشترك في قولك يا مشتركا وزيد معطوفا على الضمير لعدم استغنائه بواحد لأن الاشتراك يقتضي التعدد (قوله يازيدان) ويا اثنا عشر ويا اثنا عشر لا نهما يرفعان بالالف فان قلت ان العلم إذا نفي أو جمع وجب دخول أل عليه فلا تقول جاء زيدان وزيدون بل زيدان والزيدون كما تقدم فلم يصح يازيدان ويا زيدون بل زيدان فالجواب ان ياقائمة مقام آل فهي في حكمها في أفادة التعريف فلو أتى بالهنازم اجتماع أداتى تعريف وهو يا وأل على معرف واحد (قوله في أفادة التعمين) بيان لأجراء النكرة المقصودة بجري العلم والمعنى ان النكرة المقصودة لما أشبهت المنادى المفرد العلم في أفادة التعمين بنيت على الضم كما بنى العلم قال في الضم المنادى المعرفة على ضربين أحدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يازيد والثاني ما تعرف بالنداء نحو يارجل فإنه لم يكن قبل النداء معرفة واغسا تعرف من حيث انك أقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالنداء مجرى مجرى أن تقول الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف أصحابنا في ان العلم هل يكون باقيا على علميته بعد النداء أم لا

أي ليس مضافا ولا شبهه (قوله يبنى على ما يرفع به لو كان معربا فيبنى على الضم في نحو يازيد) لأنه يرفع بالضممة (وعلى الالف في) المثنى (نحو يازيدان) لأنه يرفع بالالف (وعلى الواو في) جمع المنذكر السالم (نحو يازيدون) لأنه يرفع بالواو (وان كان نكرة مقصودة قانها تبنى على الضم من غير تنوين نحو يارجل) المعين اجراء مجرى العلم في أفادة التعمين

فذهب الا كثرون الى أنه نكر وجعل جنسا نحو زيد من الزيد بن كذا يقال رجل من
الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس والاسكان جمعاً بين التعريفين وهو ممنوع ويدل
عليه امتناع قولهم يا رجل وذهب آخرون الى أن العلية باقية بعد النداء واجتماع
التعريفين انما يمنع اذا كان بعلامة لفظية كحرف النداء واللام وبعض هذا
المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الإشارة نحو يا هذا مع ان اسم الإشارة
لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في المفتاح (قوله ما لم توصف) اي النسكرة
المقصودة وهذا امر تبط بقوله فانها تبني على الضم وقيل له يعني أن محل بناء النسكرة
المقصودة على الضم اذ لم توصف أما اذا وصفت بجملة كالنمل الذي في المصنف أو
شبهها وهو الظرف كقولك يا عظيم عند الناس والجار والمجرور نحو يا عظيم في
الناس (قوله يا عظيم يا ربي لكل عظيم) هذا شرطية من بحر الخفيف وعظيم
فعل من أمثلة المبالغة (قوله لا من الحق به) وذلك لأن ما اتصل بهام معمول لها أو ما
توجيه الضم المرجوح فتقدر أن جملة ربي لكل عظيم نعت بهام عظيم بعد النداء لا قبله
فيكون من قبيل وصف المنادى لا من نداء الموصوف ووجهه من جوحية انه يلزم عليه
نعت المعرفة بالجملة وهو مخالف لقاعدة ان الجمل بعد المعارف أحوال لأصناف
ولعل هذا هو الحاصل لابن هشام على ما قاله (قوله الثالث عشر خبر كاد) وتسمى أفعال
المقاربة مصدر قارب بمعنى قرب فالقاربة غير مرادة بقريته قوله الآتي ما وضع للدلالة
على قرب الخبر (قوله وهي من باب تسمية الكل باسم جزئه) وذلك لأن معنى المقاربة
موجود في بعضها وذلك البعض جزء من جملة تلك الأفعال فأطلق على مجموعها أفعال
المقاربة هذا توجيه كلامه وأنت خبير بأن تسمية الكل باسم الجزء عبارة عن اطلاق
اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره وذلك كاطلاق الرقبة في قوله تعالى فتحرير
رقبة على مجموع ذات الرقيق واطلاق العين على الجاسوس وكاطلاق لفظ كلمة على
الكلام الذي هو عبارة عما تركب من الحكمة وأما تسمية الأشياء المجتمعة من غير
تركيب باسم بعضها فيسمى تغليباً كالعمرين في أبي بكر وعمر والقرين في شمس وقر
وما نحن فيه من هذا القبيل (قوله وحقيقة الحال) بيان لوجه كون اطلاق أفعال
المقاربة عليها مجازاً أي وانما كانت تسميتها بذلك مجازاً لان حقيقة الحال الخ وال
عوض عن المضاف اليه أي حقيقة حالها أي الحال الثابتة لها في نفس الأمر أنها
ليست كلها مفيدة للمقاربة بل هي أقسام ثلاثة وتقسيمها للأقسام الثلاثة هو مختار ابن
مالك وأما ابن الجاحب فانه عرف هذه الأفعال بقوله ما وضع لدنو الخبر وجاء أو حصولا
أو أخذاً في نفسه فقط أفر هذا التعريف أن أفعال الباب كلها للمقاربة (سكن قسم منها
لمقاربة الخبر وجاء نحو عسى وقسم لمقاربة حصوله نحو كاد وقسم لمقاربتة أخذاً فيه نحو
جعل وطفق وحينئذ لا يكون في تسميتها أفعال المقاربة تجوز (قوله على قرب الخبر)
أي قرب حصوله والخبر بمعنى الخبر وفي قوله للدلالة تجوز لانه انما وضع لقرب الخبر
للدلالة عليه اذ هي أمر عارض للموضوع له لا موضوع له وأجيب بصفة أن تكون

(ما لم توصف فان وصفت
ترجح نصبها على ضمها)
لان النعت من غام
المنعوت فألحقت بالشبيهة
بالمضاف (نحو يا عظيم)
يرجى لكل عظيم (جملة
يرجى في موضع نصب نعت
لعظيم هذا قول ابن مالك
وقال ابن هشام الانصاري
جملة يرجى في موضع نصب
على الحال من فاعل عظيم
المستتر فيه والعامل في
الحال هو العامل في
صاحبها فهي من أمثلة
الشبيهة بالمضاف لامن
المخوف به (الثالث عشر خبر
كاد وأخواتها اعلم وفقك
الله ان كاد وأخواتها)
تسمى أفعال المقاربة وهي
من باب تسمية الكل باسم
جزئه وحقيقة الحال انها
(ثلاثة أقسام ما وضع للدلالة
على قرب الخبر وهو ثلاثة

اللام للغاية لاصلة لوضع أى ما وضع لاجل الدلالة على قرب الخبر فينبذ لا يقتضى
 كلامه أن الموضع عنه الدلالة على قرب الخبر (قوله كاد) وهى أشهر تلك الأفعال
 ومن ثم بدأهم أو يأتى منها المضارع واسم الفاعل وانصدر نحو يكاد وكاد وكاد وكاد
 بالياء والواو (قوله وكرب) يقع الزاء أشهر من كسرهما وجاء منها المضارع يكرب
 بضم الزاء كنصر ينصر واسم الفاعل نحو ككرب ولم يجرى منها المصدر (قوله
 وأوشك) وجاء منها المضارع وهو يوشك وهو أكثر استعمالاً من ماضيه واسم الفاعل
 موشك وحكى المصدر منها وهو يوشك (قوله وما وضع للدلالة على رجائه) يقال فيه مثل
 ما قيل فى قوله ما وضع للدلالة على قرب الخبر وإضافة رجاء للضمير من إضافة المصدر
 لفعوله أى رجاء المتكلم له أى للخبر والمراد بالرجاء هنا الشفاق (قوله حرى) يقع
 الزاء وقد تكسر ولم تصرف قال ابن هشام فى شرح الشذور ولا أعرف من ذكر
 حرى من الخوين غير ابن مالك وترجم أبو حيان أنه غلط فيها وأنما حرى بالتنوين اسمها
 لا فعل إلا وأبو حيان هو الواهم بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين
 كالسرقسطي وابن طريف وأنشدها عليه ساجعا (قوله وعسى) وتصرف تصرفاً
 ناقصاً فجاء منها المضارع وهو يعسى ويعسو وليس لها مصدر (قوله وما وضع للدلالة
 على الشروع فيه) يقال فيه ما قيل فى نظيره من أن لام للدلالة للتعليل لاصلة لوضع
 والضمير الجرور يجرى يعود على الخبر ومعنى الشروع فى الخبر التلبس بأول أجزائه
 فإذا قلت أنشأز يد بقرأ معناه أنه تلبس بأول أجزاء القراءة وقس عليه نظائره (قوله
 وطفق) يقع الفاء وكسرها وقد جاء منه المضارع بفتح الفاء وكسرها فهو من باب
 ضرب يضر ب أو علم يعلم ولم يجرى منه اسم الفاعل وجاء منه المصدر على طفق على أنه
 من باب علم وعلى طفق على أنه من باب ضرب (قوله وعلق) بكسر اللام كقوله
 أراك عقلت تظلم من أجرا * وظلم الجار إذ لال الخبر
 (قوله وجعل) وقد جاء منه المضارع وهو يجعل ولم يجرى منه اسم الفاعل ولا مصدر
 (قوله وهب) كقوله

لذكر ب وأوشك وما وضع
 لدلالة على رجائه وهو
 لثة أيضا حرى) بالحاء
 الزاء المهملة (واخلوق)
 الحاء المعجمة (وعسى وما
 ضع للدلالة على الشروع
 به وهو كثير ومنه أنشأ
 طفق وعلق وجعل وأخذ
 أم وهلهل وهب) بالتشديد
 كلها تجرى عمل ككان إلا
 ن خبرها يجب كوله جملة
 عملية فعلها مضارع (تقول
 ناز يد بقرأ) فكاد فعل
 اض ناقص وزيد موصوف
 جملة بقرأ فى موضع نصب
 خبر كاد

هبت ألوم القلب فى طاعة الهوى * فليح كفى كنى باللوم مغريا
 وقوله بالتشديد احتراز عن هب بالسكون التى هى من أخوات ظن مما ينصب المبتدأ
 والخبر على أنه ما مفعولان لها وشاهده

فقلت أجرنى أبا مالك * والافهينى امرأها السكا

فان البناء مفعول أول لمب وامرأ مفعول ثان وهالك كاصفته (قوله وكها) أى هذه
 الأفعال بأقسامها الثلاثة (قوله يجب كونه جملة فعلية فعلها مضارع) ولا بد أن يكون
 ذلك المضارع رافعا لضمير الاسم ولا يجوز أن يرفع السببى إلا بعد عسى خاصة كقوله
 * وما ذاعسى الججاج يبلغ جهده * على رواية الرفع ثم اشتراط هذين الشرطين
 فى الخبر أعنى كونه جملة فعلية وكون الفعل مضارعا باعتبار الغالب والافتقار يكون
 خبر كاد مفردا كقوله

فأبت الى فهم وما كدت آتيا * وكم مثلها فارقتها وهي تصفر
وكذلك خبر عسى كقوله

أكثر في العذل لمجاداتنا * لا تكثرن الى عسيت صائما
وقد يقع خبر جعل جملة اسمية كقوله

وقد جعلت قلوب بني زياد * من الاكوار مرتعها قريب

وجملة ماضوية كقول ابن عباس رضي الله عنهما لجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج
أرسل رسولا فان جملة أرسل رسولا خبر جعل وهي جملة ماضوية وقد يحذف الخبر
كقوله تعالى فطفق مسححا أي عسع مسححا فاسم طفق ضمير مستتر فيها جواز تقديره
هو ومسححا مفعول مطلق منصوب بعامل محذوف وهو عسع وجملة عسع خبر طفق
(قوله وكذا الباقي) الباقي مبتدأ مؤخر مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من
ظهورها النقل وكذا امر كب من كاف التشبيه واسم الإشارة فالسكاف جارة وذامبني
على السكون في محل جر والجار والمجرور خبر مقدم والمشار اليه هو اعراب المثال المتقدم
أي والباقي شبيه بهذا المثال في اعرابه فهو مقيس عليه كقوله

كرب القلب من جواه يذوب * حين قال الوشاة هتد غضوب

وقوله ولوسئيل الناس التراب لا وشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا وينعوا
وتقول حري زيد أن يقوم واخولقت السماء أن تطرر وقول الشاعر

عسى الكرب الذي أمست فيه * يكون وراءه فرج قريب

وأنشأ زيدا ينظم وطفة يخضفان فالالف ضمير التثنية اسم طفق مبني على السكون
في محل رفع ويخضفان مضارع مرفوع بثبوت النون والالف فاعل والجملة في محل
نصب خبر طفق وعاق زيدا يسمع وجعل زيدا يعدل وأخذ عمر ويتسكلم وقام بكر ينشد
وجب زيدا يفعل واعراب هذه الأمثلة واضحة فلا نطيل به (قوله فيمتنع مع أفعال
الشروع) لان هذه الأفعال للمحال وأن الاستقبال بينهما تناف (قوله ويجب مع
حري الخ) ههنا بحث وهو أن الاخبار بما اقترن بأن المصدرية تؤدي الى الاخبار
بالحدث عن الذات وذلك انك اذا قلت عسى زيد أن يقوم منه لا ينحل المعنى بعد
التأويل بالمصدر عسى زيد القيام فيكون الأصل زيد القيام وهو فاسد لان زيدا
ليس نفس القيام بل القيام وصف له وأجيب بأنه من قبيل الاخبار بالمصدر
للبالغة على حد زيد يعدل أو في الكلام مضاف محذوف يتقدر قبل الاسم كأن يقال
عسى حال زيد أو قبل الخبر كأن يقال عسى زيد صاحب أن يقوم فسأل الامر الى انه
يصير الأصل هكذا حال زيد القيام بناء على التأويل الأول وزيد صاحب القيام على
الثاني وهذا الاخبار صحيح وأما الجواب بأن زائدة تغير مرضى لانها عملت التنصب
والزائدة لا يعمل ويبحث أيضا بأن في كلام المصنف تنافيا لأنه صرح بأن خبر هذه
الأفعال يجب أن يكون جملة ثم قال ان خبر بعض هذه الأفعال يقترن بأن المصدرية
ومعلوم أن الخبر ان اقترن بأن المصدرية يكون في قوة المفرد وليس جملة فان الحرف

(وكذا الباقي) بلا
فرق الا في اقتران الخبر
بأن المصدرية فانها في ذلك
على أربعة أقسام ما يمتنع
وما يجب وما يغلب وما يقل
فيمتنع مع أفعال الشروع
ويجب مع حري واخولقت

المصدرى يخرج ما اقترن به عن الجملة الى الافراد فلو قال ويشترط في خبر هذه الافعال
أن يكون فعلا مضارعا السكك أن خصر وأولى اسلامته من ورود هذا الاعتراض عليه
(قوله ويغلب مع عسى) كقوله تعالى عسى الله أن يكتف بأس الذين كفروا فهل
عسىتم ان قوليتم أن تفسدوا في الارض ونحو ذلك ومن القليل قوله

عسى الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب
فان يكون خبر عسى ولم يقرن بان والكرب اسمها والموصول صفتها وجملة أمسيت فيه
صلة قال بعضهم وكان القياس وجوب اقتران خبر عسى بأن ومن ثم ذهب جمهور
البصريين الى أن حذفها بعد عسى ضرورة وظاهر كلام سيبويه انه لا يختص بالشعر
(قوله وأوشك) الغالب في خبرها أن يقرن بأن كقوله

ولو سئل الناس التراب لا وشكوا * اذا قبلها توأنا علوا وعنعوا
ويقل مجيئه بدونها كقوله

يوشك من فز من منيته * في بعض غرانه يوافقها

ونقل في التصريح عن الشلوين أن خبراً وشك لا يجب اقترانه بأن الا ان جعلت
للترجي كعسى وأما ان جعلت للمقاربة ككاد فلا (قوله ويقل مع كاد وكرب) قال
الناصر الطملاوى واذا اقترنت كاد وكرب وأوشك بأن فهى بتقدير حرف الجراى
كاد وكرب فى أن يقوم وأوشك فى ان يقرأ ثم حذف حرف الجر على القياس وأوجبوا
هنا حذفه لكثرة الاستعمال (قوله الرابع عشر خبر ما الجازية) نسبة لاهل الجاز لانهم
هم الذين نطقوا بها عاملة عمل ليس فرغوا بها الاسم ونصبوا الخبر وبلغتهم جاء التنزيل
قال تعالى ما هن أمهاتهم ما هذا بشر او نحو ذلك ووصف ما بالجازية احتراز عن ما
التميمية أى التى نطق بها بنو تميم مهملة ليست عاملة فيقال على لغتهم ما زيد قائم فما
نافية مهملة وزيد مبتدأ وقائم خبر وعلى لغة أهل الجاز ما زيد قائم ما نافية جازية تجعل
عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وزيد اسمها وقائم خبرها وأشد على لسان بنو تميم
ومهملة فاعطاف قلت له انتسب * فأجاب ما قبل الحب حرام

برفع الجزأين أى أنا تميمى لاجازى قال الأصمعى ان ما لم تحبى في الشعر الاعلى لغة بنى
تميم أى ما خلا أبيتا قليلا وانما عملت ما النافية عمل ليس لقوة شبهها بما فى نفي الحال
والدخول على المعارف والسكرات وفى دخول الباء فى خبرها فقه هذه أوجه ثلاثة
اشتركت مع ليس فيما (قوله وانما عمل هذا العمل بشرط) أى أربعة ذكر المصنف
منها الثلاثة وبقى شرط رابع وهو أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم نحو
قوله * وما كل من وافى منى أنا عارف * بطل عملها وجوب النصفها فى العمل فلا
يتصرف فى معمول خبرها بالتقديم الا اذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً أو مجروراً نحو
ما عندك زيد مقيماً وبابى أنت معنيا وذلك لانهم توسعوا فى الجار والمجرور والظرف
ما لم يتوسعوا فى خبرها (قوله ما ان زيد ذاهب) ومنه قول الشاعر
بنى غدائه ما ان أنتم ذهاب * ولا صريف ولكن أنتم الخريف

ويغاب مع عسى وأوشك
ويقل مع كاد وشك
(الرابع عشر خبر ما الجازية
نحو ما هذا بشر) فهذا
اسمها وبشر خبرها وانما
تعمل هذا العمل بشرط ان
لا يقرن الاسم بأن الزائدة
وان لا ينتقض نفي الخبر
وان لا يتقدم الخبر على
الاسم فان اقترن الاسم
بأن نحو ما ان زيد ذاهب او
النتقض نفي الخبر نحو ما
محمد الرسول او تقدم الخبر
على الاسم

وروي ما ان أنتم ذهباً بالنصب وخرج على أن انافية مؤكدة ما وليست زائدة واغما
بطل عملها اذا اقترن بها ان لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان
فبعدت عن مشابقتها ليس ولو جود الفاصل بينهما وبين معموليها ولا ان الزائدة في
صورة ان النافية فكان النفي انتقض لان نفي النفي ايجاب (قوله نحو ما في الدار
رجل) ومثله قولهم ما مسمى من أعتب وتمثيل المصنف بهذا المثال اشارة الى أن عملها
يبطل اذا تقدم الخبر مطلقاً ولو جازاً او مجروراً وذهب الفراء وابن عصفور الى جواز
تقدم الخبر اذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً فلا يبطل عملها عند ما قال الربيع انه
القياس لبقاء معنى النفي خصوصاً وقد توسعوا في الظروف والمجرورات (قوله ليس
الطيب الا المسك بالرفع) فليس مهمله والطيب مبتدأ والاداة حصر والمسك خبر
الطيب قال في التسهيل ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم أي وأما
لغة أهل الحجاز فهو النصب كما نقله أبو عمرو بن العلاء وهذه المسئلة جرت بين أبي عمرو
وعيسى بن عمير الثقفي وأبي عمرو بن العلاء كان عيسى ينكر الرفع وأبو عمرو يجيزه
فاجتمعوا فقال له عيسى في ذلك فقال له أبو عمرو نعمت يا أبا عمرو وأدخ الناس ليس في
الارض حجازي الا وهو ينصب ولا تميمي الا وهو يرفع ثم وجه أبو عمرو وخلفه الا جهم
وأبا جهم الذي يري الى بعض الجار بين وجهه ان يلقناه الرفع فلم يفعل والى بعض
التميميين وجهه ان يلقناه النصب فلم يفعل ثم جعوا واخبروا بذلك عيسى وأبا عمرو
فأخرج عيسى خاتمه من اصبعه ورمى به الى أبي عمرو وقال هو لك بهذا افقت الناس
بما خاتمتهم بقي عما يعمل عمل ليس لا النافية لا وحدة فانها تعمل عمل ليس عند الحجازيين
أي الساكن عملها خاص بالشعر ويشترط تنكير معموليها نحو قوله

تعز فلا شيء على الارض باقيا * ولا وزر عما قضى الله واقيا

ومثلها لا فانها تعمل عمل ليس ونص سيبويه على انها لا تعمل الا في الحين فأخذ
بعضهم بنظرهم فقصرها على الحين لكن في الشذور أنها تعمل في الحين بكثرة وفي
الساعة والا وان بقله ولا يجمع في الكلام بين اسمها وخبرها لضعفها في العمل
والغالب حذف اسمها نحو قوله تعالى ولات حين مناص أي ليس الحين حين قرار
ومن غير الغالب حذف الخبر وبقاء الاسم وعليه قرئ شاذولات حين مناص برفع
حين وكذا يعمل عمل ليس ان النافية وهي لغة أهل العالية كقول بعضهم ان أحد
خير من أحد الا بالعافية وقول الشاعر

ان هو مستولي على أحد * الا على أضعف المجانين

واما الحسنادر كما في الاوضح تبعاً لابن مالك بل ذكر الفراء وأكثر البصريين المنع
(قوله الا البديل) استثناء البديل من بين التوابيع مبنى على ما ذهب اليه الاخفش
والرمامي والفارسي وأكثر المتأخرين فانهم قالوا ان العامل في البديل ليس هو
العامل في البديل منه بل عامل مقدّمه مائل لعامل البديل منه واسم متدلو على ذلك
بالسمع والقياس أما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا من يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً

نحو ما في الدار رجل
بطل العمل في الأمثلة
الثلاثة لانها انما عملت حلاً
على ليس وليس لا يناد
بعدها ان وقد تم عمل اذا
انتقض نفي الخبر بالانحوا
ليس الطيب الا المسك
بالرفع حلاً على ما واطضعف
ما في العمل اشترط الترتيب
في معموليها (الخامس عشر)
التابع للنصب وهو اربعة
الذات نحو رأيت زيدا
العاقل والعطف نحو رأيت
زيداً وعمراً والتوكيد نحو
رأيت زيداً بنفسه والبديل
نحو رأيت زيداً خالداً فهذه
التوابيع الاربعة منصوبة
وناصبها ناصب متبوعها
الا البديل فناصبه مقدر
عما نيل لناصر متبوعه
ولذلك آخر

من فضة فقد أعيد الحار في البديل وهو ليس وشمير ذلك من الآي والاشعار وأما
 القياس فلان البديل مستقل ومقصود بالذكور ولذا لم تشترط مطابقتها للبديل منه تعريفا
 وتنكير او مذهب سيمويه والمبرد والسمراني والزمخشري وان الحاجب أن العامل
 فيه هو العامل في البديل منه اذا المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر
 الثاني وقد رد الرضي استدلال الاولين كما نقله الناصر الطبراني في شرحه (قوله
 السادس عشر الفعل المضارع الخ) تقييد المصنف للفعل المضارع بعدم اتصال
 النونين به ليكون الاعراب لفظيا ظاهرا أما اذا اتصل به نون النسوة أو نونا التوكيد
 فانه يكون مبنيا فإذا دخل عليه ناصب أو جازم كان اعرابه محليا وقد علمت أن المراد
 بالمتصوبات في كلامه سابقا ما يشمل المنصوب لفظا أو تقدير أو محلا فتدبر (قوله
 ونواصبه المتفق عليها الخ) فيه نظر اذ قد ذهب الزجاج والفارسي الى أن النصب بعد
 اذن بأن مفعلة وذهب الاخفش الى أن كي بجميع استعمالها حرف جر واقتصاب
 الفعل بعدها بأن مفعلة (قوله أن يفتح الهمزة وسكون النون) احتراز عن أن يكسر
 الهمزة فانها من الجوازم وعنها يكسر الهمزة أو فتحها مع تشديد النون فيها فانها ناهية
 تنصب الاسم وترفع الخبر والمراد بأن ههنا أن المصدرية وانما لم يقيدها بالمصدرية
 لانها المتبادرة عند الاطلاق فخرجت أن المفسرة وهي التي سبقت بجملة فيها معنى
 القول دون حروفه وتأخر عنها جملة ولم تقترن أن بجارلا لفظا ولا تقدير نحو قوله تعالى
 اذا وحينا الى أمك ما يؤمن أن اذ فيه في التابوت وخرجت الزائدة وهي التالية للماخو
 فلما أن جاء البشير والواقعة بين السكاف ومجرورها كقوله * كان ظبية تعطو الى
 وارق السلم * بجزئية أو بين القسم ولو نحو أقسم أن لو يأتي نبي زيدا كرمته وسحبت
 أن الناصبة مصدرية لانها تسبكت مع مدخولها مصدر نحو عجبت من أن تقوم أي من
 قيامك ثم محل كونها ناصبة اذ لم يفصل بينها وبين الفعل السين فان فصلت السين
 بينها وبين الفعل كانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى
 فان ان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة سيكون الخ في محل رفع خبرها
 (قوله ولن) وهي حرف يفيد النفي والاستقبال محدودا كان النفي نحو لن نبرح عليه
 عا كفين حتى يرجع الينا موصى أو غير محدود نحو ان الذين تدينون من دون الله لن
 يخلقوا ذبابا وقد زعم الزمخشري أن لن تقيدا كيدا للنفي وتأيدته بقوله لن أفعله
 كقولك لا أفعله أبدا ومنه قوله تعالى لن يخلقوا ذبابا وقد رد على الزمخشري بما لا يسع
 المقام ذكره قال الناصر الطبراني وقد وافقه على التأكيد جماعة بل قال بعضهم ان
 منه مكاربة (قوله واذن) وهي حرف بسية ط عند الجمهور وقيل حرف مركب فقيل من اذ
 وأن نقلت حركة الهمزة الى الذال ثم حذف الهمزة وقيل من اذا وان حذف الهمزة أن ثم
 ألف اذا لا لئقاء الساكنين قال الرضي والذي يلوح لي ويغلب على ظني ان أصلها اذ
 حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة
 بعدما كان مختصا بالماضي اه واختلاف هل ترسم بالنون أو بالالف فذهب المبرد

(السادس عشر الفعل
 المضارع اذا دخل عليه
 ناصب ولم يتصل بأخره
 شيء) يوجب بناءه كنون
 الثلاث أو نون التوكيد
 (ونواصبه) المتفق عليها
 (أربعة أن) يفتح الهمزة
 وسكون النون (ولن واذن
 وكى) المصدرية مثال أن
 (نحو أن تقول نفس) فان
 حرف نصب واستقبال أما
 أنها حرف نصب فواضح
 وأما أنها حرف استقبال

الى انها ترسم نونا حتى انه قال اشتهى أن تكوى يد من يكتبها بالالف لانها مثل أن
ولن وقيل ترسم ألقا مطلقا وقيل ان نصبت رسمت بالالف وان أهملت رسمت بالنون
للفرق بينهما وبين إذا النظر فيسنة لا يقع الالتياس وهي حرف جواب وخبر عند
سبويه قال السلو بين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر كقولك لمن
قال أزورك اذن أكرمك فقد أحبتته وجعلت اكرامه جزاء زيارته أي ان زرتني
أكرمك وقد تتععض للجواب بدليل انه يقال أحبك فنقول اذن أظنك صادقا إذ
لا مجازاة هنا إذ الشرط والجزاء كما قاله الرضي اما في المستقبل أو في الماضي ولا مدخل
للجزاء في الحال (قوله فلانماتخلص المضارع للاستقبال) أي تعين زمن المضارع
الذي دخلت عليه للاستقبال بعد ان كان تحقلا وللحال اما لانه مشترك بينهما على
ما ذهب اليه السيد وأنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما ذهب اليه الرضي
قال السيوطي وهو المختار عندي فعلى كل من القولين تكون أن قرينة على أن المراد
بالمضارع الاستقبال سواء كان مشتركا أو حقيقة مجاز أو ذلك لا يحتاج كل من
المشترك والحقيقة والمجاز للقرينة الآن القرينة في المشترك لتعيين المعنى المراد وفي
المجاز لمنع ارادة المعنى الحقيقي (قوله وتقول فعل مضارع منصوب الخ) وان نصب بها
اتفاق البصريين والكوفيين وربما حزمت ومنه قول الشاعر
إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد فخطب
وقد تهمل فيرفع المضارع بعدها ومنه قول الشاعر
أن تقرأن على أسماء ويحكما * مني السلام وأن لا تشعرا أحدا
ومنه أيضا قراءه أبي محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة بضم الميم (قوله فلان حرف نفي
الخ) ونبرح فعل مضارع وهو من أخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر اسمه ضمير
مستتر فيه وجو باتقديره نحن وعما كفين خبره منصوب بالياء لانه جمع مذكر سالم
وعليه جار ومجرور متعلق بعما كفين وحتى حرف غاية وخبر يرجع منصوب بأن مضمرة
وجو بابعد حتى والبنية متعلق بمرجع وموهى فاعل يرجع وقد تجزم لن ومنه قول
الشاعر * فلن يحل للعنين بعدك منظر * فان يحل فعل مضارع تجزوم بان وعلامة
جرمه حذف الواو والفتحة قبلها دليل عليها (قوله ولا يضر فصله بالقسم) نحو قوله
اذن والله نرهم بحرب * يشب الطفل من قبل المشب
وذلك لان القسم بجي به للتأكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجرف في قولهم ان الشاة لتجتر
فتسمع صوت والله ربها ومثل الفصل بالقسم الفصل بالخواتم لا أكرمك لان
النافي كالجزء من المنفي وكذلك النداء نحو اذن يازيدا أكرمك وقد أجاز ابن عصفور
الفصل بالنظر والجوار والمجرور كما أسير لذلك في قول بعضهم
اعمل اذن اذا أتمت أول * وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذر اذا عملتها أن تفصلا * الا بخلاف أوداء أو بلا
وافصل بطرف أو مجرور على * رأى ابن عصفور رئيس النبلا

أى لعدم اساءتكم وأما أنها ١٥٦ حرف نصب فلعلها النصب وعلامة كونها مصدريّة تقدم لام التعليل

ولوقعت اذن بعد الواو والفاء مجازا عما لها نظر السكون ما بعد العاطف جلة مستأنفة
والغاؤها نظر التقدم حرف العطف وهو الاكثر نحو واذا لا يلبثون خلافاً لا قليلا
فاذا لا يؤتون الناس نقيرا وقرئ شاذاً بالنصب فيهما (قوله أى لعدم اساءتكم)
العدم تفسير للاو والاساءة تفسير للمصدر المنسب اليه من كى والفعل قال الناصر
الطبراني وفي كون مصدر تأسوا الاساءة نظر بل الظاهر انه الاسى أى الحزن اذ
المعنى لكى لا تحزنوا وفى القاموس أسيت عليه كرضيت أسى أى حزنت فتأمل (قوله
تقدم لام التعليل عليها) قال الشهاب عمرة ان قلت فلو فرض فى هذه الحالة النطق
بأن بعدها نحو لكى أن تقضى قلت هى بدل من كى لان كى بعد اللام بمعنى أن وهذا
كما أن اللام بعد كى التعليلية فى نحو قولك كى لتقضى بدل من كى واعترضه الشيخ
محمد الشوبرى كما نقل من خطه بأنه ان أراد البدل الذى هو أحد التوابع ففيه نظر
لانه لم يدخل فى الحروف وان أراد العوض ففيه الجمع بينه وبين معوضه فليتأمل
(قوله وتضمن أن الخ) هذا مذهب البصريين وخالف الكوفيون فذهبوا الى أن
الاربعة الاول ناصبة بنفسها او قال الجرمي ان الثلاثة الاخيرة ناصبة أيضا بنفسها
فان قلت قوله هنا وتضمن أن بعد اربعة من حروف الجر تخالف لقوله فى شرح
الآخر ومية والحاصل أن أن تضمن بعد ثلاثة من حروف الجر وهى اللام وكى التعليلية
وحتى والجواب انه لا مخالفة لان قوله هناك وهى اللام شامل للام التعليل والنجود
(قوله فلام التعليل) وتسمى هذه اللام أيضا لام كى لدخولها عليها ولسكونها معها
فى بعض الاحوال هذا اول ما طلق المصنف اللام عن التقييد بكونها التعليل لسكان
أخمر وأشمل لتدخل لام العاقبة فى قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا
وحزنا فان اللام هنا ليست للتعليل لانهم لم يلقطوه لذلك بل ليكون لهم قرة عين فكانت
عاقبته ان صار لهم عدوا وحزنا وتدخل اللام الزائدة ويقال لها المؤكدة كقوله تعالى
انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس يريدون ليطفؤا نورا لله بأقوالهم وأمرنا لنسلم
رب العالمين وقد يقال أراد المصنف بلام التعليل ما يشمل هذين بنوع من التأويل
(قوله وحتى) هى بمعنى الى ان كان مجرورا بها ماضى نحو حتى مطلع الفجر فان
كان مؤزلا من أن والفعل فتارة تكون بمعنى الى وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها
كما مثال المصنف وتارة تكون بمعنى كى وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو وأسلم
حتى تدخل الجنة ويحمله ما قوله تعالى فقاتلوا التى تبغى حتى تفى الى أمر الله (قوله
بالنسبة الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم أولا) فالاول كقوله
تعالى حتى يرجع اليها موسى فان رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الى
الامر من جميعا أعنى زمن التكلم وما قبل حتى وهو مسارا منهم للكوف على عبادة
البحر والثانى كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فى قراءة من نصب يقول فان
قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر الى زمن الزلزال لا بالنظر الى زمن الاخبار
فان الله تعالى قص علينا ذلك بعدما وقع فان لم يكن الفعل الذى بعده حتى مستقبلا

عالمها لفظا أو تقدير أو تأسوا
فعل مضارع منصوب بكى
وعلامه نصبه حذف النون
وما جاء منصوبا من الأفعال
ولم يذكر معه شيء من
النواصب الاربعة فالنائب
له أن مضمرة (وتضمن أن
بعد اربعة من حروف الجر
وثلاثة من حروف العطف)
وانما اختصت أن بالاضمار
لانها أم النواصب وهم
يخصون الأسماء بزيادة
الاحكام اظهارا للزينة (أما
حروف الجر) الاربعة
(فلام التعليل) فتبين
للمناس) فتبين فعل مضارع
منصوب بأن مضمرة جوازا
بعد لام التعليل وعلامة
نصبه الفتحة (ولام النجود)
وهى المسبوقة بما كان أول
يكن فالاول (نحو ما كان
الله ليطلعكم على الغيب
و) الثانى نحو (لم يكن الله
ليغفرهم) فيطلع ويغفر
منصوبان بأن مضمرة وجوبا
بعد لام النجود (وحتى) اذا
كان الفعل مستقبلا بالنسبة
الى ما قبلها سواء كان
مستقبلا بالنظر الى زمن
التكلم أولا (نحو حتى تبين
لك) فيتبين فعل مضارع
منصوب بأن مضمرة وجوبا
بعد حتى (وكى التعليلية)
وهى التى لم تقدم عليها
اللام لالفاظا ولا تقديرا
(نحو كى تقر عينها اذا لم تنو قبلها لام التعليل) فتقر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد كى اضمارا لازما باحد

(وإما حرف العطف) الثلاثة (فأوتحولاً قتلن الكافراً أو يسلم) فيسلم منصوب بان مضرة بعد أو اضمحار أو اجباوأن وما بعدها في تأويل مصدر معطوف على مصدر مقدر والتقدير ليسكون مني قتل للكافراً أو اسلام منه (وفاء السببية وواو المعية في الأجوبة الثمانية) الاول (جواب الأمر نحو تعال فأحسن أو وأحسن اليك) فأحسن منصوب بان مضرة وجوبا بعد الفاء والواو (و) الثاني (جواب النهي نحو لا تخاصم زيداً فغضب أو ويغضب) فيغضب منصوب بان مضرة بعد الفاء والواو (و) الثالث (جواب التمني) وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فالاول (نحو ليت الشيا ب يعود فأتزوج أو أتزوج) الثاني (نحو ليت ما لا فأحج منه أو وأحج منه) فأتزوج وأحج منصوبان بان مضرة بعد الفاء والواو (و) الرابع (جواب الترتيب) وهو طلب الأمر المحبوب (نحو لي أراجع الشيخ فيفهمني أو يفهمني) الخامس (جواب العرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء والاضاء المحجمة وهو الطلب بلين ورفق (نحو ألا تنزل عندنا فنكرمك أو ونكرمك) السادس (جواب التخصيص) بهملة فمجمتين وهو الطلب ١٥٧ بحث وازعاج (نحو هلا

أحسنات إلى زيد فيشكرك أو يشكرك) (و) السابع (جواب الاستفهام) وهو طلب الفهم (نحو هل زيد صديق فيسير كن اليه أو ويركن اليه) (و) الثامن (جواب الدعاء نحو رب وفقني فأعمل صالحاً وأعمل صالحاً بعد النفي المحض نحو لا يقضي علي زيد فيموت أو ويموت) ولم يسمع النصب بعد واو المعية إلا بعد أربعة النفي والأمر والنهي والتعني والباقي بالقياس عليها

بأحدا الاعتبارين امتنع اضمحاراً وتعين الرفع كقولك سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول (قوله أختها في الجزم) المراد بالاخت هنا النظر فقيه مجاز طريق الاستعارة التصريحية تقدم لك تقريره في نظائره وقوله في الجزم بيان لوجه الشبه أو أنها اختها في الدلالة على النفي واختلاف في ماس هذا فقيل مركبة من لم الجازمة وما الزائدة كما زيدت في أيما وقيل هي بسيطة (قوله فيتقرر الكلام معهما) قال الرضى ومعنى التقرير الجاء المخاطب إلى الأقرار بأمر يعرفه كقولك تعالى ألم نربك قبنا وأيدأ وقوله ألم نشرح لك صدرك (قوله فالخرفان) وهي تفتضي الربط من غير اشعار بمنز ولا شخص ولا مكان ولا حال ومثلها انما كما سأتى فهما موضوعان لمجرد الدلالة بخلاف بقية الأدوات كما استعمله وبدأ بها لانها أم الباب ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزءا معاني الشعر نحو قوله

قالت بنات العم يا سلمي وإن * كان فقيراً معد ما قالت وإن

(قوله وقيل هي اسم) واليه ذهب المبرد وابن السراج والقارسي (قوله والاسم نوعان) قال في الضوه اعلم أن هذه الاسماء وضعت موضع ان لضرب من الإيجاز

(وجواز المضارع قسمان ما يجوز فعلاً واحداً وما يجوز فعلين فالذي يجوز فعلاً واحداً لم) نحو لم يلد ولم يولد (ولما) بتشديد الميم اختتم في الجزم نحو ولما أتاكم بالخبيثة فحذوا فمأقضية ولما ألاجابية فحذوا أقسمت عليكم لما فعلت كذا أي الأفعلت كذا فانهم ما يدخلان على الماضي (ولام الأمر) نحو لينفق (ولام الدعاء) نحو ليقتض عليهما (ولا في النهي) نحو لا تخف (و) لا في (الدعاء) نحو لا تؤاخذنا وأمامعانيها (فلم لنفي الفعل في الماضي مطلقاً ولما لنفي الفعل في الماضي متصل بالحال نحو لما يذوقوا عذاب) أي إلى الآن ماذا قوه (وقد تحقق لم ولما همزة الاستفهام) فيتقرر الكلام معهما (نحو ألم نشرح لك صدرك ولما يقيم زيد ولما الأمر والدعاء لطلب الفعل ولا في النهي والدعاء لطلب الترك) فن الأعلى إلى الأدنى أمر ونهي ومن الأدنى إلى الأعلى دعاء (والذي يجوز فعلين حرف واسم فالخرفان) بكسر الهمزة وسكون النون (بإتفاق واذم على الأصح) وقيل هي اسم (وهما موضوعان لمجرد الدلالة على تعليق الجواب على الشرط والاسم) نوعان (ظرف وغير ظرف فغير الظرف من) بفتح الميم (وما ومهما وأي وكيفما والظرف زمانى ومكانى فالزمانى متى وأيان والمكانى أين وأنى وحيثما وهي تنقسم ستة أقسام) أحدها (ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذما) الثاني (ما وضع للدلالة على مجرد من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من و) الثالث (ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما) الرابع (ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وأيان) الخامس (ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو أين وأنى وحيثما) السادس (ما هو متردد

بين الاقسام الخمسة وهو أى فتم بحسب ما تضاف اليه (فهو فى قولك أىم يتم أقم معه من باب من وفى قولك أى الدواب
تركب أركب من باب ما وفى قولك أى يوم تصم أصم من باب متى وفى قولك أى مكان تجلس أحاس من باب أين
* أمثلة ذلك (مثال لم تحول لم تكن آمنت) اعرابه لم حرف نفى وحزم وتكن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة حزمه السكون
(ومثال لما تحول ما يذوقوا فعل مضارع مجزوم بلماء وعلامة حزمه حذف
النون لانه من الأفعال الخمسة (ومثال لام الامر نحو ليقضى ذوسعة) اعرابه لازم لام الامر وينفق فعل مضارع
مجزوم بلام الامر وعلامة حزمه سكون آخره وذو فاعل وسعة مضاف اليه (ومثال لام الدعاء نحو ليقضى علينا ربك)
فيقضى مجزوم بلام الدعاء وعلامة حزمه حذف الياء لانه من الأفعال المعتملة وعليها جازر ومجروور متعلق بيقضى وربك
فاعل ومضاف اليه (ومثال لافى النهى نحو لا تخف ولا تحزن) فلا حرف نهى وتخف وتحزن مجزومان بلا وعلامة
حزمهما السكون (ومثال لافى الدعاء نحو لا تأخذنا) فلا حرف دعاء وتأخذ مجزوم بها وعلامة

والاختصار بيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب زيدا
أضرب زيدا وان تضرب عمر اضرب عمر وان تضرب خالدًا أضرب خالدًا الى ما لا يمكن
حصره ولا يقدر على استيعابه فأتى باسم عام يشمل الجميع وترك استعمال أن معه
فقد خل من تضرب أضرب فدل ذلك على كل انسان فلهذا حكم باسمه وبني لتضمنه
معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية فيماد كزنا من المثال كاذل قلت على تأويل
أى انسان تضرب اضربه واذا قلت من يكرمنى أكرمه كان محمله مرفوعا بالا ابتداء
على تأويل أى انسان يكرمنى أكرمه وعلى هذا فقس نحو ما تصنع أصنع اذا المعنى شيا
ما ان تصنعه أصنعه لان ما بهم يقع على كل شى فلما قصد الشيعاء أن به وجعل نائبا
مناب حرف الشرط كما ذكرناه وبمحله نصب على المفعولية (قوله الاقسام الخمسة)
صوابه الأربعة كما فى شرح الشذور وقدمشى المصنف على الصواب فى شرح التوضيح
فقال والسادس ما هو متردد بين أنواع الاسم الأربعة وقد سكت المصنف عن كيف فلم
يدخلها فى قسم من الاقسام الستة المذكورة فعمليك بالتأمل فى ادخالها (قوله وتلف
جواب الشرط) قال العيني قوله قأت من الايمان وكذلك آتيا ووقع فى بعض النسخ
آتيا بالياء الموحدة من الالباء وهو الامتناع وهو غير صحيح لانه انعكس به المعنى
(قوله وانك مهما تأمرى القلب بفعل) صدره أشرك منى أن حبل قاتلى * والبيت
لامرى القيس من معلقته (قوله فهما اسم شرط) أى على الاصح والدليل عليه قوله
تعالى مه ما تأتيا من آية فعاد الضمير المجزور اليها ولا يعود الضمير الاعلى الاسم

حزمه السكون وفاعله
مستتر فيه وجوب تقديره
أنت ونام مفعوله (ومثال أن
نحو ان تؤمنوا وتتقوا تؤتكم)
فان حرف شرط يجزم فعلين
وتؤمنوا فاعل الشرط وهو
مجزوم بالان وعلامة حزمه
حذف النون وتتقوا مفعول
عليه وعلامة حزمه حذف
النون أيضا ويؤتكم جواب
الشرط وهو مجزوم وعلامة
حزمه حذف الياء (ومثال
اذما نحو وانك اذا تأتت
ما أنت أمر * به تلف من اياه
تأمر آتيا) فاذما حرف شرط
يجزم فعلين وتأتت فعل الشرط
وهو مجزوم وعلامة حزمه
حذف الياء وتلف جواب

الشرط وهو مجزوم وعلامة حزمه حذف الياء (ومثال من نجوم يعل سوا يجزبه) فن اسم شرط يجزم (قوله)
فعلين محلهما رفع على الابتداء ويعمل فاعل الشرط وهو مجزوم وعلامة حزمه السكون ويعمل وفاعلهما العائد على من فى
موضع رفع على الخبرية وقيل الخبر جواب الشرط وقيل هما ويجز جواب الشرط وعلامة حزمه حذف الالف (ومثال
ما نحو وما تفعلوا من خير يعلم الله) فاسم شرط وموضعها نصب على المفعولية للتعل الذى بعدها فهو عامل فى محلهما
النصب وهى عاملة فى لفظه الجزم وعلامة حزمه حذف النون ومن خير بيان لما يعلم الله جواب الشرط وعلامة
حزمه السكون (ومثال مهما تأمرى القلب بفعل) فهما اسم شرط مبتدأ وتأمرى خبرها وهو مجزوم بها
وعلامة حزمه حذف النون لانه من الأفعال الخمسة والقلب مفعول به ويفعل جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة حزمه
السكون وكسر لواقعة حركة الروى والشرط وجوابه خبران (ومثال أى نحو أىما تدعوا فله الالهة الحسنى)

فأيا اسم شرط مفعول منصوب بتدعوا وماصلة وتدعوا محذوف وعلامة حزمه حذف النون وفله جار ومجرور خبر مقدم
والأسماء مبتدأ مؤخر والحسن نعت الأسماء ومحل الجملة الابتدائية حزم على أنها جواب الشرط (ومثال كيفية نحو
كيفية تنوجه تصادف خيرا) فكيفه في محل نصب بالفعل وتنوجه فعل الشرط وتصادف جواب الشرط ولم أقف له
على شاهد من شعروا لا نثر (ومثال متى نحو متى أضع العمامة تعرفوني) فمتى اسم شرط في موضع نصب على الظرفية
الزمانية وناصبه أضع وأضع فعل الشرط وهو محذوف وعلامة حزمه السكون وكسر لا لتقاء الساكنين وتعرفوني جواب
الشرط وهو محذوف وعلامة حزمه حذف الون والأصل تعرفوني (ومثال أيان نحو أيان تؤمنك تأمن غيرنا وإذا
لم تدرك إلا من منازل حذرا) فأيان في موضع نصب على الظرفية ١٥٩ الزمانية وناصبه تؤمنك وتؤمنك

فعل الشرط وتؤمن جواب
الشرط وعلامة حزمهما
السكون وغيرنا مفعول به
(ومثال أين نحو أينما تكونوا
يدرككم الموت) فأين في
محل نصب على الظرفية
المكانية وناصبه تكونوا
وماصلة وتكونوا فعل الشرط
وهو محذوف وعلامة حزمه
حذف النون ويدرككم
جواب الشرط وهو محذوف
وعلامة حزمه السكون
والموت فاعل (ومثال اني
نحو اني تأتمنك تستجربها
تجد خطبا جذا ونارا تأجبها)
فاني يقع الحمزة وتشديد
النون المفتوحة في محل
نصب على الظرفية المكانية
وناصبه تأتمنك وتأتمنك فعل
الشرط وعلامة حزمه حذف
الياء وتستجرب بدل منه بدل
استعمال وتجد جواب الشرط
وهو محذوف وعلامة حزمه
السكون (ومثال حيثما نحو

(قوله فأيا اسم شرط) وأما ما فزائدة للتوكيد وقيل هي شرطية كررت باختلاف
اللفظان ذكره أبو البقاء (قوله ومحل الجملة الابتدائية حزم) مراده بالابتدائية
المصدرية بالابتدائية المستأنفة ألا محل لها من الأعراب والدعاء في الآية الشريفة
يعني التسمية لا الطلب صرح به الزمخشري وغيره وتنوين أيا عوض عن المضاف اليه
وتقدير الكلام ادعوا الله وأدعوا الرحمن أي هذين الاسمين تسموا فوهو حق
واغماض مع قوله تعالى فله الأسماء الحسنى موضع فهو حق لأنه يفيد ذلك مع اثبات
الحسن لسائر أسمائه ألا خفاء في أن هذين الاسمين من جملتها فثبت لها ثبت لهما
ثم ضمير له للمسمى جل وعلالا للاسم (قوله متى أضع العمامة تعرفوني) صدره
* أنا بن جلا وطلاع الثنايا *

وبعده فان مكاننا من حميرى * مكان الليث من وسط العرب
والياء المشددة من حميرى زائدة كما في أخرى ويحتمل أنها للنسبة وحذف الموصوف
أي فان مكاننا من نسب حميرى وحمير قبيلة من اليمن كانت منها الملوك فيما سلف
والليث الأسد والعرب من مأواه والمعنى أنا المقتحم للامور العظام متى أضع العمامة عن
رأسي تعرفوني فليست بجهول فان مكاننا من حمير مكان الليث في وسط عربيه الذي
بالفه وفيه إياه إلى أنه من أشرف بني حمير (قوله ويدرككم جواب الشرط) وقد
قرئ يدرككم بالرفع وهو شاذ (قوله فعل الشرط) هذا هو المشهور وبعضهم يسميه
شرطا وذلك لأنه علامة على وجود الفعل الثاني والعلامة تسمى شرطا (قوله جواب
الشرط الخ) وأما وجه تسميته جوابا فلأنه لما زعم عن الأول صار كالجواب الآتي بعد
كلام السائل وأما وجه تسميته جزاء فلأنه لما كان مترتبا على ما قبله أشبه الجزاء على
الفعل من ثواب أو عقاب قال الناصر اللقاني وأفهم تعجبهم بالجواب والجزاء أن
الأول وهو فعل الشرط سبب للثاني فأدوات الشرط هي ما تدخل على شيئين تجعل
أولهما سببا للثانيهما وليس المراد السببية الحقيقية بل المراد يجعل الشيء سببا لأن
المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء آخر أو لزومية شيء لشيء وجعلها أدلة عليه قال الجاهلي

حيثما تستقيم بقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان) فحيثما في موضع نصب على الظرفية المكانية وناصبه تستقيم وما زائدة
وتستقيم فعل الشرط ويقدر جواب الشرط وعلامة حزمهما السكون (ويسمى الأول من الفعلين فعل الشرط ويسمى
الثاني منهما جواب الشرط) يسمى أيضا (جزاء الشرط) سواء كانا مضارعين كما مثلنا أو ماضيين نحو وان عدتم عدنا
أو الأول مضارع والثاني ماضٍ نحو من يقم ليلة القدر إيماننا واحتسابا بغفرله أو بالعكس نحو من كان يريد حرث الآخرة
نزله في حرثه

(المجرورات) المشهورة (قسمان مجرور بالحرف ومجرور بالضاف لا بالاضافة) على الاصحح وزا وبعضهم الجربا بالتهجئة وبعضهم الجربا بالمجاورة وبعضهم الجربا بالتهجئة (فلا أول) وهو المجرور بالحرف (ما يجري عن والي) نحو ومن المسجد الحرام الى المسجد الأقصى والنكل ١٦٠ منه واليه (وعن) نحو رضى الله عن المؤمنين ورضوا عنه (وعلى)

وايس المراد أن لا يكون الفعل الأول سببا حقيقة للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي أن يعتبر المتكلم بينهم ما نسبة يعبر أن يورد هاهنا صورة السبب والمسبب أو اللزوم والمزوم كقولك ان شئتني أكرمك فالشئ ليس سببا حقيقة للأكرام ولا الاكرام سببا حقيقة له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة اظهارا لمساكن الاختلاق يعني انه منها يمكن يصير الشئ الذي هو سبب الاحالة عند الناس سبب الاكرام عنده (قوله المجرورات قسمان) أل في المجرورات جنسية تبطل معنى الجمعية فصح الاخبار عنه بالمشي أو ان القسمين لما كان كل واحد منهما مامثلا على حزميات كثيرة كان جمعها في المعنى لحصل من هذه الجمعية التطابق بين المبدأ والخبر (قوله لا بالاضافة على الاصح) القول بأن العامل في المضاف اليه معنى الاضافة قال الرضى انه ليس بشئ لانه ان أريد كون الاسم مضافا اليه فهو هذا هو المعنى المقضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقضى وان أريد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضا النسبة التي بينهم ما بين الفعل اه وبق قول ثالث وهو أن العامل هو الحرف المقدر نظرا الى أن معناه في الاصل هو المقوم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذا وصل غلام زيد غلام حصل لا بد فغنى المضاف قائم بالمضاف اليه لا حصل الحرف وهذا الخلق انما هو بالنسبة للاضافة المعنوية واما اللفظية ففي عامل المضاف اليه فيها الشكال نقله الناصر الطبراني عن الرضى في شرحه (قوله ورب) بضم الراء وقع الموحدة مشددة ومخففة ويضمها أيضا مع اسكان الباء ويقال رب بضم الراء وقع الموحدة مشددة ومخففة وتاء التانيث قال الناصر وقد ذكرت الحرف في بعض التعاليق أكثر من مائة لغة (قوله والثاني ثلاثة أقسام) هذه الاقسام الثلاثة خاصة بالاضافة المعنوية دون اللفظية (قوله ما يقدر باللام) بأن يكون المعنى عليها لان الحرف هو العامل لانه خلاف الاصح ومعنى ذلك أن تكون الاضافة المعنوية بحيث يستفاد منها الخصوصية والمناسبة المستفادتان من اللام اذا ذكرت اللام مع المضاف اليه وضابط هذه الاضافة أن لا يكون المضاف اليه جنسا للمضاف ولا ظرفه (قوله وما يقدر عن الجنسية) بأن يستفاد منها ما يستفاد من ذكر من مع المضاف اليه من بيان الجنس وضابط هذه الاضافة أن يكون المضاف اليه جنسا للمضاف (قوله وما يقدر بفي) بأن يستفاد من تلك الاضافة ما يستفاد من ذكر في وضابط هذا القسم أن يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف (قوله وبعضهم حصر المجرورات في المضاف اليه) من ذهب الى هذا ابن الحاجب في الكافية (قوله أو تقدير) أي مراد اقال ابن الحاجب واحترز بمراد

نحو قولك نوكت على الله وأقبلت عليه (وفي) نحو التعيم في الجنة وفيها ما تشتهي الانفس (ورب) نحو رب رجل شجاع يكشف هذه النخلة (والباء) الموحدة نحو اعتصمت بالله واستعنت به (والكاف) نحو الآدمي كالنخلة اذا قطع رأسه مات (واللام) نحو النذل للبعثة وطهم سوء المنقلب (وحروف القسم وهي الباء) الموحدة (والواو والتاء) الفوقية نحو بالله ووالله وتالله مارأيت فتنة أعظم من هذه الفتنة الواقعة في آخر سنة ثنتين وتسعائة وأهوذ بالله من شرسنة ثلاث (والثاني) وهو المجرور بالضاف (ثلاثة) أقسام ما يقدر باللام الاستحقاقية (نحو غلام زيد وما يقدر عن) الجنسية (نحو خاتم فضة وما يقدر بفي) الظرفية نحو مكر الليل فلا أول من الثلاثة على معنى غلام زيد والثاني على معنى خاتم من فضة والثالث على معنى مكر في الليل وبعضهم حصر المجرورات

في المضاف اليه فقط وهو كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا كالقسم الأول أو تقدير كالتقسيم الثاني (وما تابع الخفوض فالصحح في غير البديل انه مجرور بما جزم به وبعده من حرف) نحو زيد الفاضل فالفاضل مجرور بالباء (أو مضاف) نحو غلام هند الفاضلة في الدار فالفاضلة مجرورة باضافة الغلام اليها في المعنى وفي البديل أنه على نية تكرار العامل وأما الجربا بالمجاورة نحو هذا حجر ضرب حجر بجر خرب المجاورة لضرب

المجرور وكان حقه الرفع لانه نعت بحرف المرفوع على الخبرية والجرب بالتوهم نحو لست قائما ولا قاعدا بالجرب على توهم دخول الباء في خبر ليس فانهم ابرجعوا عند التحقيق الى الجرب بالمضاف والى الجرب بالحرف كما قاله ابن هشام في شرح ملحقة أبي حيان **يذكر الجمل وأقسامها** (الجملة كل مركب اسنادي) أفاد أم لم يفد (وهي اما فعلية أو اسمية) أي منسوبة الى الفعل أو الاسم (فالاسمية هي المصدرة باسم) مسند اليه أو مسند (لفظا) ١٦١ نحو زيد قائم وقائم زيد (أو تقديرا

نحو وان تصوموا خير لكم) فان تصوموا مؤول باسم تقدير صيامكم خير لكم (والفعلية هي المصدرة بفعل لفظا نحو قائم زيد أو تقديرا نحو يا عبد الله) فعبد الله مفعول بفعل محذوف تقديره ادعوا عبد الله والمعتبر من المصدر ما هو مصدر في الاصل فجملة كيف جاء زيد وفريقا كذبتم فعلية لان الاسم المتقدم فيها في رتبة التأخير فان قلت بقي من التقسيم جملتان الشرطية وهي المصدرة بأداة الشرط والظرفية وهي المصدرة بالظرف نحو عند ذلك مال قلت أما الشرطية فانها ان صدرت بحرف شرط فهي فعلية نحو وان قام زيدت وان صدرت باسم فهي اسمية ان كان الاسم مسندا اليه نحو من يقيم أقيم معه والافهى فعلية نحو ما تصنع أصنع واما الظرفية فان قدرت فيها الظرف متعلقا بفعل فهي فعلية والا

عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر متدر فيها لكنه غير مراد اه وقد أغفل المصنف قيدا وادوا كان الاولى له ذكره لاخراج ما ذكر * (قوله **يذكر الجمل وأقسامها**) هذه ترجمة أي هذا موضع ذكر الجمل أي أحكام الجمل والمراد بالأحكام ما يعرض لها من كونها ذات محل من الاعراب أو لا ومرادها لأقسام انقسامها الى صغرى وكبرى واسمية وفعلية وغير ذلك من الاقسام الآتية (قوله الجملة كل مركب) أي حقيقة الجملة ذلك وقوله اسنادي أي في الاصل أو في الحال وقوله أفاد كقولك قام زيد أم لم يفد نحو وان قام زيد فالجملة أهم من الكلام لصحتها على الاخير فالكلام يشترط فيه الافادة بخلاف الجملة ولهذا تسميهم يقولون جملة الجواب جملة الصلة جملة الشرط الى غير ذلك مع ان شيئا من هذه الجمل وحده ليس مفيدا وذهب بعضهم الى ترادف الجملة والكلام واختاره ناظر الجلس قائلا لانه الذي يقتضيه كلام النحاة واما اطلاق الجملة على الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق تجازي باعتبار ما كان اه وتعام الكلام في هذا المقام مفصل فيما كتبناه على شرح القواعد (قوله وقائم زيد) كذا هو في النسخ بدون همزة الاستفهام والاحسن ان يقول وقائم زيد ليحصل الاعتماد واعرابه قائم مبتدا وهو مسند وزيد فاعل به أغنى عن الخبر وهذا على مذهب الاخفش ومن تبعه فانه لا يشترط الاعتماد في اعمال الوصف فيكون المصنف جري على طريقة أمان من يشترط الاعتماد فقائم عنده خبر مقدم وزيد مبتدا مؤخر وهذا مذهب الجمهور فعلى مذهب الجمهور لا يصح التثنية ولذا ان تقول لا يتعين جعله مثالا للمسند بل يجوز ان يكون مثالا ثانيا للمسند اليه للاشارة الى انه لا فرق بين أن يكون المسند اليه في رتبته اول (قوله جملة كيف جاء زيد) كيف اسم استفهام في محل نصب على الحال من زيد وانما قدمت الحال هنا وان كان حقها التأخير لان الاستفهام له صدر الكلام (قوله وفريقا كذبتم) فريقا مفعول مقدم وكان من حقه التأخير لكنه قدم جوارا وفي المثال الذي قبله قدم الاسم وهو كيف وجوب بالماذ كرنا من التعليل (قوله فان قلت بقي من التقسيم جملتان الخ) قال الشهاب عميرة هذا السؤال بالنسبة لشرطية قليل الجدوى وذلك لانها ان صدرت باسم دخلت في عبارة المتن السابقة وان صدرت بحرف دخلت في عبارته اللاحقة (قوله وأما الظرفية الخ) اعلم ان الظرف والمجرور اذا اعتمد على أداة نفي أو استفهام ووقع بعدهما

٢١ ز فهي اسمية (فان صدرت بحرف نظرت الى ما بعد الحرف فان كان اسما نحو وان قام قائم فهي اسمية) نظر المدخول الحرف (وان كان فعلا نحو ما ضربت زيد افهى فعلية) نظر الى مدخول الحرف (ثم تنقسم) الجملة ثانيا (الى) الجملة (الصغرى والكبرى) فان قلت النظر في الصغرى الى العجز وفي الكبرى الى الصدر فلاي شيء قدمت ما راي في العجز ز على ما راي في الصدر قلنا الصغرى جزء والكبرى كل واعتبار السكل انما يكون بعد اعتبار الجزاء طبعاً في موضع الجزاء ثم السكل ليوافق الوضع الطبع

فان قلت لم قلت الصغرى والكبرى بالتعريف بال لم تقبل صغرى وكبرى بالتكبير قلت لانهم ما من باب اسم التفضيل واسم التفضيل اذا تجرد من ال والاضافة يجب ان يكون مفردا مذكرا دائما واذا افترن بال يجب مطابقة ما وصفه (فالكبرى ما كان الخبر فيها جملة والصغرى ما كانت خبرا لجملة تزيد قام أبوه من زيد الى أبوه) أى زيد وأبوه وما بينهما (جملة كبرى لان الخبر وقع فيها جملة) وذلك ان زيد ابتدأ بجملة قام أبوه خبر عنه (وجملة قام أبوه) من الفعل والفاعل (جملة صغرى لانها وقعت ١٦٢ خبرا عن زيد) وكبر الجملة وصغرها بحسب كثرة التكلمات وقلتها (وقد تكون الجملة

مرقوع فالأخفش والسكريون يجيزون أن يرفع كما يجيزون ذلك دون اعتقاد وسيبويه والجمهور لا يجيزون رفعه دون اعتقاد فقول المصنف وأما الظرفية الخ مع تثنيه بعندك مال بدون اعتقاد انما يقتضى على قول الأخفش والسكريين (قوله يجب أن يكون مفردا الخ) ومن ثم كان قول ابن هاني

كأن صغرى وكبرى من فئاقها * حصبا در على أرض من الذهب
لما ذكره في التوضيح وقال في شرح القطر ولا يجوز أن تقول كبرى ولا صغرى ولا كبر ولا صغرو ولذا الخوا والعروضيين في قولهم فاصلة كبرى وفاصلة صغرى ولخنا
أبانوا (قوله والصغرى ما كانت خبرا) سواء كانت اسمية أو فعلية وقد ظهر عما ذكره أن الجملة الكبرى لا تكون إلا اسمية وأن الصغرى تكون اسمية وفعلية (قوله لا غير) استعمل المصنف لا غير مع ابن هشام صرح في المغنى بأنه لحن قال الناصر الطيلى لاوى والأصح انه مسموع وقد أنشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل قوله جوابا به تجواعة قد فور بنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسأل (قوله الأولى الابتدائية) أى الواقعة في ابتداء الكلام اسمية كانت أو فعلية قال في المغنى وتسمى أيضا المستأنفة وهو أوضح لان الابتدائية تطلق أيضا على الجمل المصدرة بالابتداء ولو كان لها محل اه وأما اليانينيون فيخصون الاسمة ثمانية بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قولوا سلاما قال سلام فان جملة القول الثانية جواب سؤال تقديره فماذا قال لهم ولذا فصلت عن الأولى فلم تعطف (قوله لجملة أنزل صلة الذى) فلا محل لها من الاعراب وأما الموصول ففي محل جر وزعم بعضهم ان الصلة في مثل هذا وان كان لا محل لها لكن يصح أن يقال ان الموصول وصلته مع ما محل وهو الحرفي هذا المثال وذلك لانهم ما كالتكلمة الواحدة قال ابن هشام والحق خلاف ذلك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول نحو قوله تعالى ربنا أنزلنا من السماء ماء ونحو ذلك ولا كمن أيهم عندك الى غير ذلك (قوله لجملة نسو صلة ما) وهى موصول حرفى على الاصح فهو مجرور بالباء بعد التأويل بالمصدر أى نسيانهم وأما الصلة وحدها وهى نسو فلا محل لها من الاعراب لانها صلة الموصول وكذا الموصول الحرفى

الواحدة كبرى وصغرى باعتبار أن نحو زيد أبوه غلامه منطلق (فزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان وغلامه مبتدأ ثالث ومنطلق خبر المبتدأ الثالث والمبتدأ الثالث وخبره خبر المبتدأ الثاني والرابط بينهما الهاء من غلامه والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الاول والرابط بينهما الهاء من أبوه والمعنى زيد غلام أبوه منطلق (فن زيد الى منطلق) أى زيد ومنطلق وما بينهما (جملة كبرى لا غير) لان خبرها جملة (وجملة غلامه منطلق جملة صغرى لا غير) لانها وقعت خبرا (وجملة أبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار كون الخبر فيها جملة وصغرى باعتبار كونها خبرا عن زيد) وقس على ذلك زيد عمرو مكرم مقيم عنده فى داره فمكرم مقيم خبر عمرو والرابط بينهما الهاء من عنده وعمرو

وما بعده خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء من داره (وقد تكون الجملة لا كبرى ولا صغرى لفقد واحد الشرطين) السابقين (نحو زيد قائم * ذكر الجمل التى لا محل لها من محال) (الاعراب والجل التى لها محل من محال) (الاعراب * الجمل التى لا محل لها من الاعراب سبع الاولى الابتدائية) حقيقة (نحو انا أنزلناه) أو حكما نحو الا ان قوليا الله لا خوف عليهم (والثانية الصلة) الموصول اسمى أو حرفى فالأولى (نحو الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب لجملة أنزل صلة الذى) والثانية نحو عاينوا يوم الحساب لجملة نسو صلة ما وبفترق الموصولان بأن الاسمى لا يسبغ مع صلته مصدر بخلاف الحرفى وتفرق صلتهما بأن صلة الاسمى تحتاج الى رابط

وصلة الحرفي لا تحتاج اليه (الثالثة المعترضة بين شيتين متلازمين) مفردين أو مفرد وجملة أو جملتين سواء اقترنت بواو
الاعتراض فبين أم لا فالمقرنة بالواو بأقسامها الثلاثة نحو على وأن لم يحمل السلاح شجاع جملته وأن لم يحمل السلاح
من الفعل والفاعل معترضة بين المبتدأ والخبر والتقدير على شجاع ١٦٣ ونحو إن الثمانين وبلغتها قد

أدخبت يهي إلى ترجمان
جملته وبلغتها دائمة
معترضة بين اسمين أو خبرها
(و) نحو فإن لم تفعلوا ولن
تفعلوا فأتقوا النار جملته
وإن تفعلوا معترضة بين جملة
الشرط وجوابه (وغير
المقرنة بأقسامها الثلاثة
نحو وأنه لقسم لو تعلمون
عظيم جملته لو تعلمون
معترضة بين مفردين وهما
قسم وعظيم ونحو الشرائع
شاه الله يزول ونحو فلا
اقسم بمواقع النجوم إلى قوله
أنه لقرآن كريم وما بينهما
اعتراض بين جملتين جملة
القسم وجوابه (الرابعة
المفسرة لغير ضمير الشأن)
سواء كان ما تفسره حظ
من الأعراب أم لا فالأولى
(نحو كذل آدم خلقه من
تراب) الجملة خلقه من
تراب تفسر لمثل المجردة
بالكاف والثانية نحو زيد
ضربته جملة ضربته
مفسرة لجملة مقدرة وذلك
المقدرة لا تحل لها من
الأعراب لأنها ابتدائية
وفصل الشلو بين فقال إن

وحده لا محل له من الأعراب إذا حرف الأعراب له لفظا ولا محلا (قوله وصلة الحرفي
لا تحتاج اليه) بل لا يصح تعلق الرابطة به لأنه لا يعود إلى الأسماء وأيضا يخالف
الحرفي الاسم في أنه يصح أن تقول في عاينسوا يوم الحساب إن ما وصلتها في محل جر
لأن الموصول الحرفي لا أعراب له أصلا بخلاف الاسم (قوله الثالثة المعترضة) يكسر
الراء على الاستناد المجازي كعينة قراضية ويجوز فتحها على أنه من باب الحذف
والإيصال أي المعترض بها قال في الصحاح واعترض الشيء صارا عارضا كالشبهة
المعترضة في النهر واعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه وفائدة الاعتراض تقوية
الكلام أو تحسينه أو تبينه (قوله بين شيتين متلازمين) أي متطابرين وهذا اصطلاح
النحاة وأما البيانيون فثبتوا الاعتراض في آخر الكلام قال الزخشري في
قوله تعالى ونحن له مسلمون فإنه كما يصح أن تكون حال من فاعل نعبدا ومن مفعوله
يصح أن تكون اعتراضية مؤكدة أي ومن حالنا أنا له مخلصون التوحيد قاله في
المغني ورد عليه من لا يعرف هذا العلم كأي حيوان توهم أنه لا اعتراض إلا بما
يقوله النحويون وهو الاعتراض بين شيتين متطابرين (قوله تفسير لمثل) قال في
المغني لا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ من كونه قدر جسد من طين ثم كونه بل
باعتبار المعنى أي إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو
التوالتين أبي بن (قوله وفصل الشلو بين) هو أبو علي محمد بن عمر الأزدي من
أهل الشبلية رئيس النحاة وشيخهم أخذ علم العربية عن أبي إسحاق بن مالك بن أبي
الحسين بن يحيى بن بجعة وأبي الحسن وغيرهما وسمع من أبي بكر بن الجحد كتاب
سبويه وغيره وكان في وقته عالما في العربية اليه يرجع الناس من بلاد المغرب
لا يجاري ولا يباري وهو شيخ شيوخنا أبي الحسن الأبدى وأبي الحسن بن الضائع وابن
أبي الربيع وأبي جعفر الكلبي وغيرهم من شيوخنا وشيخ شرف الدين أبي عبد الله
محمد بن أبي الفضل المرسي والاستاذ أبي الحسن بن عصفور والاستاذ أبي العباس بن
الحاج والاستاذ أبي زكريا بن ذي النون والاستاذ أبي جعفر بن ربيعة وغيرهم من
مشايخ النحاة ولم ينجب أحد في علمنا من أهل النحاة نجابه وقد جمعت من تلاميذه
نحو من ثلاثين تلميذا ليس منهم أحد الا مشهورا بالعلم والنحو مولده سنة اثنتين وستين
وخمس مائة وتوفي منتصف صفر سنة خمس وأربعين وست مائة بأشبلية والشلو بين لقب
لأبيه ثم غلب على الاستاذ أبي علي رحمه الله كذا في شرح التسمييل لأبي حيان في باب
كان (قوله كذا أو أخواتها) أي نظائرها في أفادة الشرطية من غير جزم وهي لو ولو لا

فسرت ما لا محل له فلا محل لها ولا فهي تابعة لما تفسره في أعرابه واتفق الجميع على أن المفسرة لضمير الشأن لها
محل من الأعراب ففي نحو أنه زيد قائم في محل رفع على الخبرية لأن وفي نحو كان هوز يد قائم في محل نصب على الخبرية
لسكان (الخامسة الواقعة جوابا للقسم) سواء ذكر فعله أم لا فالأولى نحو أقسم بالله إن الصلح خير والثانية (نحو حسم
والسكاب المبين أنا أنزلناه) جملة أنا أنزلناه جواب الشرط غير جازم كذا

إذا جاء زيد فأكرمه) الجملة أكرم جواب إذا ممتزجة بالغاء ونحو إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون فأنتم تخرجون جواب إذا ممتزجة باذا النجائية ونحو إذا جاء زيد أكرمه فأكرمه جواب إذا غير ممتزجة بالغاء ولا باذا النجائية (ومثال الثانية نحو أن جاء زيد أكرمه) الجملة أكرمه جواب أن غير ممتزجة بالغاء ولا باذا النجائية (السابعة التابعة لما لا محل له) من الأعراب (نحو قام زيد وقعد عمرو) الجملة قعد عمرو معطوفة على جملة قام زيد وجملة قام زيد ابتداء ثمة لا محل لها فكذلك ١٦٤ ما عطف عليها وهي قعد عمرو ولا محل لها (والجمل التي لها محل من)

ولو ما وكيف (قوله ومثال الثانية) قال في المعنى والثاني أي الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم ولم تفتقر بالغاء ولا باذا فتحو أن تقوم أقم وان قتت أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل وأما الثاني فلأن المحكوم لموضع الجزم الفعل لا الجملة بأسرها (قوله ولا باذا النجائية) فإن اقترنت بأحدهما كانت في محل جزم كما سيأتي في الجمل التي لها محل (قوله نحو قام زيد وقعد عمرو) هذا إذا لم تقدر الواو الداخلة على قعد للخال فإن قدرتم للخال كانت قدم مقدرة والجملة بعدها مشكلا منصبا على الحال من زيد (قوله والجل التي لها محل من الأعراب) قيل هذا يقتضي أن الأعراب محل الجملة لأن المتبادر أن من لبيان مع أن محل الجملة هو المحل الذي يقع فيه الأعراب لا نفس الأعراب وأجيب عن ذلك بأنه جعل الأعراب محل للجملة مع الغنة للزومه له عند فقد المسانع أو بأن من تبعيضية وهناك مضاف مخدوف أي بعض محل الأعراب (قوله أيضا) قال الشمني في شرحه ديباجة المغنى وكلة أيضا لا تستعمل إلا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء أحدهما عن الآخر وهو مفعول مطلق حذف عامله وجوب اسماعا أو حال حذف عاملها وصاحبها اهـ والتقدير على الأول أرجع إلى الأخبار بذكر الجمل التي لها محل من الأعراب رجوعا وعلى الثاني أخبر بما تقدم راجعا إلى الأخبار بذكر الجمل التي لها محل واعلم أن ابن هشام عد الجمل التي لها محل من الأعراب تسعا فزاد جملتين الأولى المستثناة نحو قوله تعالى لست عليهم عسيطر إلا من تولى وكفر فيعذب الله العذاب الأكبر قال ابن خروف من مبتدأ ويعذب الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع والثانية المسند إليها نحو سوا عليهم أنذرهم الآية إذا أعرب سوا خبر وأنذرهم مبتدأ فيكون محلها الرفع (قوله الواقعة خبرا) ومنه الجملة الانشائية نحو زيد اضربه جملة اضربه في محل رفع خبر لزيد على الصحيح وقيل في محل نصب بقول مضمهر والخبر بناء على أن الانشائية لا تقع خبرا (قوله مفعولا للقول) اختلف في هذه الجملة فقيل هي مفعول به واليه ذهب الجمهور وقيل مفعول مطلق اذهي دالة على نوع خاص من القول واختار ذلك ابن الحاجب (قوله بإضافة حيث إليها) حيث اسم مكان مفعول به لا ظرف قال ابن هشام في شرح اللعجة وإذا سئل عن حيث من قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فقل مفعول به لا ظرف مكان والمعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان وناصبها يعلم محذوفا

محل (الأعراب سبع أيضا) مصدر آض أيضا عني رجع رجوعا أي أرجع إلى تعداد مواضع استعمال الجمل التي لها محل (الأولى الواقعة خبرا لمبتدأ) لم ينسخ أو نسخ قالوا (نحو زيد أبوه منطلق) جملة أبوه منطلق خبر زيد محلها الرفع والثانية فتحو كان زيد أبوه قائم جملة أبوه قائم خبر كان محلها النصب (الثانية الواقعة حالا) مرتبطة بالواو فقط أو بالضمير فقط أو بالواو والضمير فالأولى (نحو جاء زيد والشمس طالعة) جملة والشمس طالعة محلها النصب على الحال من زيد والثانية نحو جاء زيد على رأسه جملة يد على رأسه في محل نصب على الحال من زيد والثالثة نحو ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف لجملة وهم ألوف في محل نصب على الحال

من الواو في خرجوا (الثالثة الواقعة مفعولا للقول) الخائن من معنى الظن (نحو قال اني عبد الله) مذكورا جملة اني عبد الله نصب على المفعولية للقول فإن كان القول بمعنى الظن فإنه لا يعمل في محل الجملة وإنما يعمل في مفرداتهم نحو أقول زيد أعلم أي تظن (الرابعة المضاف إليها) اسم زمان أو مكان فالأولى (نحو إذا جاء نصر الله) جملة جاء نصر الله محلها الجر بإضافة إذا إليها والثانية نحو والله أعلم حيث يجعل رسالته جملة يجعل رسالته محلها الجر بإضافة حيث إليها

(الخامسة الواقعة بجواب الشرط جازم) وهوان الشرطية واخواتها (اذا كانت مقترنة بالفاء أو باذا النجائية مثال الأولى) وهى المقرونة بالفاء (وما تفعلوا من خير فان الله به عليم) جملة فان الله به عليم محلها الجزم لانها اجواب ما الشرطية (ومثال الثانية) وهى المقرونة باذا النجائية (وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون) جملة هم يقنطون محلها الجزم لانها اجواب ان الشرطية بخلاف ما اذا كان الشرط غير جازم أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا النجائية فان الجملة الواقعة فى جوابه لا محل لها كما تقدم ١٦٥ (السادسة التابعة لمفرد) فان محلها

تابع لذلك المفرد فى اعرابه من رفع ونصب وجر فلرفع (نحو من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه) جملة لا بيع فيه محلها الرفع لانها نعت ليوما ونصب نحو واتقوا يوم ترجعون فيه الى الله جملة ترجعون فيه الى الله محلها نصب لانها نعت ليوموا والجر نحو ليوم لا ريب فيه جملة لا ريب فيه محلها الجر لانها نعت ليوم (السابعة التابعة للجملة لها محل من الاعراب نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه) جملة قعد أخوه محلها الرفع اذا كانت معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبرا عن زيد فان كانت معطوفة على الجملة الاسمية الكبرى بأسرها فلا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على جملة ابتدائية والأول أولى لان تناسب الجملةتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما (والضابط فى الاغلب ان كل جملة وقعت

مدلولاً عليه باعل لا أعلم نفسه لان أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به فان أولته بعالم جاز أن ينصبه فى رأى بعضهم (قوله الخامسة الواقعة بجواب الشرط جازم) اعترض بأنه لا يجوز ما أن يريد بالشرط أداة الشرط أو فاعل الشرط فان أراد الأول فالجملة ليست بجواب لأداة الشرط وانما هى جواب لفعل الشرط وان أراد الثانى فقوله جازم ينفيه اذا جازم عنده انما هو الاداة لا الفعل وأجيب بأنه أراد بالشرط فعل الشرط وانما ضمير فى قوله جازم الشرط معنى الاداة فيكون استخدا ما (قوله اذا كانت مقترنة بالفاء) انما اشترط فيها ذلك لانها حينئذ غير مصدرية بفعل يقبل الجزم لفظا نحو ان تقوم أقم أو محلا نحو ان جئتني أكرمك (قوله جملة فان الله به عليم الخ) فيه تصريح بان المحل لمجموع الفاء وما بعده وهو الذى عليه جمع وحينئذ فيحمل بقية كلامه على ذلك بأن يراد بالجملة المقترنة بالفاء أو باذا المجموع الجملة والفاء أو اذا (قوله التابعة لمفرد) أى لا سم مفرد نكرة فان الجملة لا تكون صفة معرفة أبدا وأما الماعرف بلام الجنس فهو فى حكم النكرة ولهذا حمل يسبنى على الوصف فى قول الشاعر * ولقد أمر على اللثيم يسبنى * (قوله لانها معطوفة على جملة ابتدائية) ولو قدرت الواو فى وقعد حامية لا عاطفة ولا استئنافية كانت الجملة الداخلة عليها فى موضع نصب على الحال من أبوه وكانت قد فيها ضميرة لتقريب الماضى من الحال ويكون تقدير الكلام زيد قام أبوه والحال انه قد قعد أخوه (قوله لان تناسب الجملةتين الخ) يعنى ان عطفت على الجملة الواقعة خبرا كنت قد عطفت جملة فعلية على مثلها وان عطفت على الجملة الكبرى كنت عاطفا جملة فعلية على اسمية وهما متخالفان (قوله ومن غير الاغلب الخ) ظاهر كلام المصنف انه مثال لغير الاغلب من النوعين السابقين وليس بظاهر والحق انه مثال لغير الاغلب من النوع الثانى كما لا يخفى والتسميل لغير الاغلب من النوع الأول انما يصح بجملة تقع موقع المفرد ولا محل لها وظنه غير واقع ولو قال المصنف والضابط فى الاغلب ان الجملة التى لها محل من الاعراب هى التى تقع موقع المفرد والجملة التى لا محل لها من الاعراب هى التى لا تقع موقع المفرد اصح كونه مثالا لهما فتأمل (قوله موقع مفرد) أى فعل وقوله لا لفظا أى كفى المضارع وقوله ولا محلا أى كفى الماضى (قوله المحضة) قال بعض الفضلاء اراد بالمحضة التى

موقع المفرد لها محل من الاعراب) بحسب ما يستحقه ذلك المفرد من الاعراب (وكل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها من الاعراب) ومن غير الاغلب فى الجملة الواقعة بعد الفاء أو اذا النجائية اذا كانت جوابا لشرط جازم فانها لا تقع موقع مفرد يقبل الجزم أصلا لا لفظا ولا محلا فكان ينبغى أن لا يكون لها محل مع ان محلها الجزم * (حكم الجمل) التجربة المحضة (بعد المعارف والنكرات) اذا وقعت الجملة بعد معرفة محضة (لفظا ومعنى) فهى حال من تلك المعرفة نحو وجاءوا بأباهم عشاءا يبيكون) جملة يبيكون جال من الواو فى جاؤا أى باكين (واذا وقعت بعد نكرة محضة)

أى التي لم تخص من شئ من التخصصات (فهى نعت لتلك النكرة فتحو اليوم لا ريب فيه) الجملة لا ريب فيه نعت ليوم
 فإن قلت كيف تقع الجملة حالا ونعتا مع ان الحال ونعت النكرة واجبا للتذكير والجملة لا توصف بتعريف ولا تذكير
 قلت الجملة اذا وقعت موقع النكرة نزلت منزلته لقيام موجب التذكير وانتفاء مقتضى التعريف (واذا وقعت بعد
 ما يحتمل التعريف والتذكير احتملت الحالية والوصفية فتحو كمثل الجار يحمل أسفارا) الجملة يحمل أسفارا يحتمل
 أن تكون حالا نظرا الى لفظ الجار فانه معرف بالجنسية ويحتمل أن تكون صفة نظرا الى معناه فان المراد به
 الجنس لا حمار بعينه والاسفار جمع ١٦٦ سفر بالسكسر الكتب أى يحمل كتباً كباراً من كتب العلم

قصدها التخصيص واحترز بهذا الفصل عن الجملة التي قصدها الحكم لتكونها
 خبرا عن مبتدأ في الحال أو في الاصل فلا تكون من هذه القاعدة فلا يقال في مثل
 زيد قام أبوه ان جملة قام أبوه حال لوقوعها بعد معرفة شخصية بل هى خبر فلم تكن الجملة
 حينئذ محضة ولا فى مثل أرحل قائم أبوه ان جملة قائم أبوه صفة لرجل لوقوعها بعد
 نكرة لانها خبر أيضا (قوله وخرج عن ذلك الجملة الانشائية) نحو هذا عبد بعثته
 تريد بالجملة الانشاء وهذا عبدى بعثته كذلك فان الجملة من مستأنفتان لان
 الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا ويجوز أن يكونا خبرين آخرين الا عند من منع تعدد
 الخبر مطلقا وهو واختيار ابن عصفور وعند من منع تعدده بالافراد والجملة وهو ابو علي
 وعند من منع وقوع الانشاء خبرا وهم طائفة من الكوفيين كذا فى المعنى (قوله وغير
 المحضة) نحو لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى
 الملائكة على فان الذين يتبادر الى أنه صفة لشكل شيطان أو حال منه وكلاهما باطل
 اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وانما هى استئناف نحوى ونحو زار فى زيد
 ساء كافته أولن أنسى له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال وليكن السين وان
 مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل استقضى فى تبين حينئذ الاستئناف ونحو مات
 فلان رحمه الله فجعله رحمه الله وقعت بعد نكرة محضة وليست صفة لـ لا نقطاعها عنها
 فهى مستأنفة وكذا قوله تعالى قل سأتلوا عليكم منه ذكرا انا مكّله فى الارض جملة
 انا مكّله فى الارض مستأنفة لا نقطاعها عما قبلها (قوله ليس بجمع عليه) فقد ذهب
 ابن السراج الى ان الظرف والجار والمجرور ليسا من قبيل المفردات ولا من قبيل الجمل
 وذهب الكوفيون وابن طاهر وابن خروف الى انه لا تقدير فى نحو زيد عندك وعمر فى
 الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وابن خروف انما نصب المبتدأ وزعماء أنه يرفع الخبر
 اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه ان كان غيره وأن ذلك مذهب سيبويه وقال
 الكوفيون ان الناصب أمر معنوى وهو كونهما مختلفين للابتداء (قوله فعدم ذكرهما
 بالكيفية) مراده عدم افرادهما بالكلام بوجه من الوجوه وقوله اخلاخل بالعلم يحكمهما

فهو يمشى بها ولا يعلم منها
 الا ما يحسنه من السك
 والتعب وكل من علم ولم يعلم
 بعلمه فهو مثله وخرج عن
 ذلك الجملة الانشائية وغير
 المحضة فانهم لا يكونان
 حالا من معرفة ولا نعتا
 لنكرة (وحكم الظروف)
 الزمانية والمكانية
 (والمجرورات) بالحروف
 الأصلية (كحكم الجمل
 الخبرية) المحضة (فبعد
 المعارف المحضة) لفظا
 ومعنى (أحوال نحو جاء زيد
 على الفرس أو فوق الناقة)
 فالجار والمجرور والظرف
 حالان من زيد لانه معرفة
 محضة (وبعد النكرات
 المحضة) أى التي لم تخصص
 بوجه (صفات نحو مرتين
 برجل فى داره أو تحت
 السقف) فالجار والمجرور
 والظرف صفتان لرجل

(وبعد ما يحتمل التعريف والتذكير يحتملان الحالية والوصفية فتحو يعجبني الثمر على أغصانه أو فوق الشجر) فى
 فالجار والمجرور والظرف يحتملان الحالية نظرا الى لفظ الثمر فانه معرف بالجنسية ويحتملان الوصفية نظرا الى معناه
 فان المراد به الجنس فان قلت الظرف والجار والمجرور اذا وقعتا حالا أو صفة تعلقا بعامل محذوف وجوباً وذلك المحذوف
 هو الحال أو النعت على الصحيح فان قدر فعلا كان من قبيل الجمل وان قدر اسمها كان من قبيل المفردات فما وجه
 افرادهما بالذكر قلت هذا التقدير ليس بجمع عليه فعدم ذكرهما بالكيفية اخلاخل بالعلم يحكمهما فى الجملة لا سيما على
 المتعلمين فان قلت هذه القاعدة منهقوضة بـ انك اذا نبتت فاذا بعد معرفة محضة وليس حالا

قلت هذه القاعدة مشروطة
بوجود المقتضى وانتفاء
المانع وما أورده ليس
كذلك فان المقتضى للحالية
والوصفية هو التخصيص
وهو منتف والمانع موجود
وهو العامل الخاص (ولا
يدلظ روف والمجروروات
بالحروف الاصلية من
عامل) فيها تتعلق به
(ويسمى) العامل (المتعلق)
بفتح اللام واحترزنا
بالاصلية عن الزائدة فانها
لا تتعلق بشئ (ثم تارة
يكون) متعلقه
(مذكورا) بخصوصية في
الجامع خلف الامام (وتارة
يكون محذوفا) وسياق
مثاله (والمحذوف تارة يكون
عاما) كالاستقرار والحصول
(وتارة يكون خاصا)
كالقيام والعود (والمحذوف
تارة يكون واجبا وتارة
يكون جائزا) وسياق مثالهما
(فان كان) المحذوف (عاما
واجب المحذف يسمى الظرف)
أو الجار والمجرور (مستقرا)
بفتح القاف (لاستقرار
الضمير) المنتقل اليه (فيه)
والاصل مستقر فيه المحذف
فيه تخفيفا (وذلك في مواضع
منها الظرف والجار والمجرور
اذا وقعا صلة) للموصول
الاسمى (مخوفا الذي عندك

في الجملة وذلك لان الاختلال حينئذ انما يكون بالنظر الى القول المذهب الى انهما
لا يتعلقان بشئ وقوله لا سيما على المتعلقين في بعض النسخ لا سيما على التعيين أي
لا سيما العلم بحكمهما على التعيين فان ترك افرادهما محتمل به على كذا القولين (قوله
بل بدل اسمعالم) على حذف البدل في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه
وعمل اليساوى البدلية بقوله لان الاحكام مستمدة على ما فيها قال الشيخ موفق
الدين الكواشي وفيه نظر لان الزمان اذا لم يكن خبرا عن الجنة ولا حالا منها ولا وصفا
لها لم يكن بدلا منها وانما ان جعلت اذ بعنى ان المصدرية وهو منقول حسن بدل
الاستعمال وتقديره واذ كرم مريم انتباذها اه وجوز اليساوى ان يكون بدل
كل لان المراد بعزم قصتها وبالنظر الى الامر الواقع فيه وهما واحد أو أنه ظرف
امضاف مقدر وقال أبو حيان في النثر واذ ظرف لما مضى لا يعمل فيه اذ كونه
مستقبل بل التقدير اذ كرم مجرى مريم وقت كذا (قوله ولا بد) قال في الصحاح
وقولهم لا بد من كذا أي لا فرار منه (قوله ويسمى العامل المتعلق بفتح اللام) ويسمى
المعمول متعلقا بكسرها والسرف في ذلك ان التعلق هو التثبوت والتثبت بالكسر هو
المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي ويصح الفتح في المعمول والكسرة في
العامل لان التعلق نسبة بينهما فكل منهما متعلق ومتعلق بفتح اللام وكسرها (قوله
لا تتعلق بشئ) وذلك كالباء في كفى بالله شهيد او ما ربك بغافل ومن في قوله تعالى
ما لكم من الله غيره وفي قوله تعالى هل من خالق غير الله يرزقكم والسرف في عدم تعلق
الزائد ان الحروف الاصلية دخلت لربط الافعال القاصرة عن العمل في الاسماء
بالاسماء والزائد انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط ومثل الزائدة
الاصلية التي أشبهتها فلا تتعلق أيضا بشئ الخاق الله بالزائدة في لغة عتيقيل
كقوله * لعل أبي المغوار منك قريب * فاعل حرف جر شبهه بالزائد ومجرورها
في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية ومنها اللولايين قال لولاي
ولولايك ولولاه على قول سيبويه بأنها جارة للضمير فانها بمنزلة لعل في أن ما بعدها
مرفوع المحل بالا ابتداء ومنها رب في نحو رب رجل صالح لقية أو أقيمت لان مجرورها
مفعول في الثاني ومبتدأ في الأول ومنها اخلا وعد او حاشا اذا جرت (قوله والمحذوف
تارة يكون عاما وتارة يكون خاصا الخ) مقتضاه ان الاقسام أربعة الاول ان يكون عاما
واجب المحذف الثاني ان يكون خاصا واجب المحذف الثالث ان يكون خاصا جائزا
المحذف الرابع ان يكون عاما جائزا المحذف وهذا التقسيم صحيح عقلا ما يحسب الخارج
فالقسم الرابع غير موجود بخلاف بقية الاقسام (قوله فان كان المحذوف عاما واجب
المحذف) ربعا أو هم ان العام قد يكون جائزا المحذف مع انه لا يكون الا واجبه فلو قال
فان كان عاما كان واجب المحذف وسمى الظرف مستقرا لكان أولى (قوله مستقرا)
بفتح القاف والضمير مستقر بكسرها (قوله أو وقعا حالا) ومنه قوله تعالى فخرج على
قومه في زينته وأما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فزعهم ابن عطية أن مستقرا هو

أر في الدار أو وقعا (خبرا) عن مخبر عنه (فخو الحمد لله والركب أسفل منكم أو) وقعا (صفة فمخو ممررت برجل عندك
أو في الدار أو) وقعا (حالا نحو جاء زيد على الفرس أو فوق الناقة)

فهو في هذه المواضع الأربعة متعلقان بعامل محذوف وجوبا وهو عام تقديره استقر أو مستقر إلا في الصلاة فإنه يتعين استقر لان الصلاة لا تكون في غير آل الاجتهاد وفي ذلك العامل ضمير مستتر حيث حذف انتقل الضمير الذي كان فيه وسكن في الظرف والجار والمجرور سمي كل من الظرف والجار والمجرور (سمى) كل من الظرف والجار والمجرور (اغوا) أو لمغى (لانغائه عن الضمير) أي لعدم استقرار الضمير فيه (سواء ذكر المتعلق به نحو صلوات عند زيد في المسجد) فالظرف والجار والمجرور متعلقان بصلوات وهو عامل مذكور (أم حذف) سواء حذف (وجوبا نحو يوم الخميس صمت فيه) فيوم الخميس منصوب بعامل محذوف وجوبا مفسر بالعامل المذكور على سبيل الاشتغال عنه بالضمير والأصل صمت يوم الخميس صمت فيه على محذوف اضربه ولا يجوز ذكر عامله لان العامل المذكور كالعوض عنه وهم لا يجتمعون بين العوض والمعوض (أم حذف) ١٦٨ (جوازاً نحو يوم الجمعة جواباً لمن قال متى قدمت) أي قدمت يوم

الجمعة * (اعراب الاستعانة أعوذ) فعل مضارع مرفوع مجزؤه من الناصب والجارزم وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا (بالله) جار ومجرور متعلق بأعوذ (من الشيطان) جار ومجرور متعلق أيضاً بأعوذ (الرحيم) فاعيل بمعنى مفعول نعت للشيطان مفيد للذم (اعراب البسمة بسم) جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوبا تقديره أقرأ أو قرأتني (الله) مضاف اليه (الرحمن الرحيم) نعتان لله وقيل الرحمن بدل من الله والرحيم نعت للرحمن (اعراب بقية الفاتحة الحمد) مبتدأ (لله) جار ومجرور

المتعلق الذي يقدري أمثاله قد ظهر والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستعانة معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص والظرف لغو (قوله اعراب الاستعانة) هذه ترجمة (قوله أعوذ) أصله أعوذ بسكون العين وضم الواو مثل أقبل استقلت الضمة على الواو فنقلت إلى العين وبقيت ساكنة ومصدره عوذ ومما عوذ عياد قال ابن عطية ومعنى الاستعانة الاستنجار والخير إلى الشيء على معنى الامتناع به من المكروه والشيطان اسم لكل جن متمرّد ككافر وقيل لكل متمرّد من الجن والانس وغيرهما واختلف في اشتقاقه فقال الخذاق هو فيعال من شيطان اذا بعدلانا بعد عن الخير ورحمة الله ومنه قوله نوى شطون أي بعيدة قال الاعشى نأت بسعاد عنك نوى شطون * فبانت والقواد بهار هين ومنه قيل للجن شطن لبعده طرفيه وامتداده وقال قوم ان شيطاناً مأخوذ من قولهم شاط يشيط اذا هاج واحترق ونحوه فهو فعلاّن ويرد على هذه الفرقة بان سيبويه حكى أن العرب تقول تشيطن فلان اذا فعل أفعال الشياطين فهذا بين انه تفعيل من شطن ولو كان من شاط لقالوا تشيط وقال الجوهرى والشيطان فونه أصلية ويقال زائدة فان جعلته فيعالاً من قولهم تشيطن الرجل صرفته وان جعلته من تشيط لم تصرفه لانه فعلاّن والرحيم فاعيل بمعنى مفعول كقتيل بمعنى مقتول وجرح ونحوه ومعناه أنه رجم باللعنة والمقت وعدم الرحمة وقيل هو فاعيل بمعنى فاعل أي يرحم غيره بالاغواء والوسواس (قوله غير نعت الذين) فان قلت الذين معرفة وغير لا تتعرف بالاضافة فلا

متعلق بمحذوف وجوبا تقديره استقر أو مستقر خبر المبتدأ (رب) نعت أول لله وهو مضاف (العالمين) يصح مضاف اليه (الرحمن) نعت ثان لله (الرحيم) نعت ثالث لله (مالك) نعت رابع لله وصح ذلك لدلالة الله على الدوام والاستمرار لكونه من صفات الباري تعالى وهو مضاف اضافة محضة (يوم) مضاف اليه ومضاف أيضاً (الدين) مضاف اليه (اياك) مفعول مقدم لتعبد (تعبد) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن (واياك) مفعول لتستعين (تستعين) فعل مضارع معطوف على تعبد وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن (اهد) فعل دعاء وفاعله مستتر فيه وجوبا (نا) مفعوله الاول (الصراط) مفعوله الثاني (المستقيم) نعت الصراط (صراط) بدل من الصراط بدل كل من كل (الذين) مضاف اليه وهو اسم موصول يحتاج الى صلة وعائد (أنعمت) فعل وفاعل صلاة الذين (عليهم) جار ومجرور متعلق بأنعمت والهاء والهمزة ضمير عائذ على الذين (غير) نعت الذين أو بدل منه (المغضوب) مضاف اليه وأل في المغضوب اسم موصول ومغضوب صلاة آل وهو اسم مفعول استغنى عن جمع الجمع الغير بعد ولا في فعله لا يزم واسم المفعول يحتاج

الى مرفوع بنوب عن فاعله
 (عليهم) جار ومجرور متعلق
 بمغضوب في موضع رفع على
 انه نائب الفاعل (ولا)
 الواو عاطفة ولا صلة لتأكيده
 النفي المستفاد من غير
 (الضالين) معطوف على
 المغضوب (اعراب سورة
 قريش بسم الله الرحمن
 الرحيم) تقدم اعرابها
 (لا يلاف) جار ومجرور
 متعلق ببعيدوا (قريش)
 مضاف اليه (ايلافهم)
 بدل من ايلاف بدل كل
 من كل وهو مصدر مضاف
 الى فاعله (رحلة) مفعوله
 (الشتاء) مضاف اليه
 (والصيف) معطوف على
 الشتاء (فليعبدوا) فعل
 مضارع مجزوم بلام الامر
 وعلامة خزمه حذف النون
 والواو فاعله ودخلت الفاء
 لما في الكلام من معنى
 الشرط (رب) مفعوله
 (هذا) مضاف اليه (البيت)
 عطف بيان على هذا أو
 نعت له (الذي) نعت رب
 (أطعمهم) فعل وفاعل
 ومفعول والجملة صلة الذي
 والعائد الى الموصول الضمير
 المستتر في أطعمهم المرفوع
 على الفاعلية

يصح أن تكون صفة له والجواب من وجهين أحدهما أن غير اذا وقعت بين متضادين
 وكانا معرفتين تعرفت بالاضافة كقولك عجبك من الحركة غير السكون وكذلك الامر
 هنا لان المنعم عليهم والمغضوب عليهم متضادان الثاني ان الذين قرب من النكرة لانه
 لم يقصده قوم بأعيانهم وغير المغضوب عليهم قرب من المعرفة بالتخصيص الحاصل
 لها بالاضافة فكل واحد منهما ما فيه ايهام من وجه واختصاص من وجه قاله أبو البقاء
 (قوله متعلق ببعيدوا) وقيل متعلق بحذوف تقديره فعلنا ذلك أي اهلك أصحاب
 القيل لا يلاف قريش وقيل تقديره اعجبوا وقيل عسا في السورة قبلها من قوله فاعلمهم
 كعصف مأكول قال الزمخشري ويؤيد هذا انه ما في مصحف أبي سورة واحدة بلا
 فصل والمعنى أنه أهلك الحبشة الذين قصدوهم ليتسامع الناس بذلك فيتهميهم وهم زيادة
 تهيب ويحترمهم فضل احترام حتى ينتظم لهم الامر في الرحلتين فلا يجترى أحد
 عليهم وكانت لقريش رحلتان يرتحلون في الشتاء الى اليمن وفي الصيف الى الشام
 فيمتارون ويتجرون وكانوا في رحلتهم آمنين لانهم أهل حرم الله وولادة بيته فلا يتعرض
 لهم والناس غيرهم يتخطفون ويغار عليهم والايلاف مصدر آلف رباعيا بزنة أكرم
 يقال آلفته أو لفته ايلافا وقرأ ابن عامر لثلاف بدون ياء قبل اللام مصدر لآلف ثلاثيا
 يقال آلفته الفاء والافاء أو آلف رباعيا نحو قاتل قتالا وأجمع الكل على اثبات الياء
 في الثاني وهو ايلافهم قال الناصر الطبلاوي ومن غريب ما اتفق في هذين الحرفين
 أن القراء اختلفوا في سقوط الياء وثبوتهما في الاول مع اتفاق المصاحف على اثباتها
 خطا واتفقوا على اثبات الياء في الثاني مع اتفاق المصاحف على سقوطها فيه خطا
 فهو أدل دليل على أن القراء متبعون الاثر والرواية لا مجرد الخط (قوله قريش) اسم
 قبيلة مأخوذة من القرش وهو التجمع لاجتماعهم بعد افتراقهم ومنها انه من القرش
 وهو الكسب وكانت قريش تجارا وقد سأل معاوية ابن عباس رضى الله عنه - فقال
 سميت بدابة في البحر يقال لها القرش تأكل ولا تؤكل وتعمل ولا تعمل وأجمعوا على
 صرفه هنا مراد به الحى ولو أريد به القبيلة لمنع من الصرف كما في سائر أسماء القبائل
 (قوله بدل من ايلاف بدل كل من كل) وقيل تو كيد لفظي للاول ولذلك اتصل بضمير
 ما أضيف اليه قال بعض الفضلاء اطلق ايلاف ثم أبدل منه المقيد بالرحلتين تفخيما
 لامر الايلاف وتذكيرا بعظيم النعمة كما تقول عجبك من احسانك احسانك الى زيد
 (قوله رحلة مفعوله) ويصح أن يكون مفعولا به للمصدر الاول المضاف الى فاعله بناء
 على ان الثاني تأكيده فان أعرب بناء بدل فرحلة مفعول به للثاني لانه المقصود حينئذ
 من الكلام والاصل رحلتى الشتاء والصيف فأفرد لامن اللبس والرحلة بالكسر
 الارتفاع فهي مصدر وبالضم الجهة التي يرحل اليها والكسر قرأ العامة وبالضم قرأ
 أبو السمال (قوله الشتاء) لانه واول قوطهم الشتوة وشتايش ووشذوا في النسبة اليه
 وقالوا شتوى والقياس شتائى أو شتاوى ككسائى وكساوى (قوله ودخلت الفاء)
 في الكلام من معنى الشرط لان المعنى اما لا فليعبدوه لا يلافهم على معنى أن نعم

(من جوع) متعلق بأطعمهم
سورة الماعون بسم الله
الرحمن الرحيم (أرأيت)
فعل وفاعل (الذي) مفعول
به (يكذب) فعل وفاعل صلة
الذي وعائدها الضمير المستتر
في يكذب (بالدين) متعلق
بيكذب (فذلك) الفاء
عاطفة وذالهم إشارة إلى
الذي يكذب في موضع رفع
على الابتداء واللام للبعد
النسبي والكاف حرف
خطاب لا موضع له من
الاعراب (الذي) خبر فذلك
(يدع اليتيم) فعل وفاعل
ومفعول صلة الذي وعائدها
الضمير المستتر في يدع
المرفوع على الفاعلية (ولا
يحض) معطوف على يدع
ومفعوله محذوف تقديره
ولا يحض غيره (على طعام)
متعلق بحض (المسكين)
مضاف إليه (فويل) مبتدأ
(للمصلين) متعلق باستقرار
محذوف خبر ويل (الذين)
نعت أول المصلين (هم)
مبتدأ (عن صلاتهم) متعلق
بيساهون (ساهون) خبر
المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره
صلة الذين (الذين) نعت ثان
للمصلين (هم) مبتدأ
(يرأون) خبره وجملة صلة
الذين (ويعنون) معطوف
على يرأون (الماعون) مفعول
يعنون (اعراب سورة

(وآمنهم) معطوف على أطعمهم (من خوف) متعلق بآمنهم (اعراب

الله عليهم لا تخصي فان لم يعبدوه لست ارفعهم فليعبدوه وهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة
انه وقوله لان المعنى اما لا الخ تقول العرب افعل هذا ام لا أي ان كنت لاتفعل غيره
(قوله من جوع) من تعليقية والتنوين في جوع للتعذيب أي من أجل جوع عظيم
وقيل من بمعنى بعد أي أطعمهم بعد الجوع الذي أصابهم في سبني الفعط حتى أكلوا
الجيف (قوله أرأيت) الحمزة للاستفهام التبعي ورأيت فعل وفاعل واختلف فيها
ف قيل بصريّة وقيل علمية فتعدي لأن من قدره الخوف أليس مسحة العذاب
والنخشري من هو يدل على ان الرؤية علمية قرأه عبد الله أرايتك بكاف الخطاب
والسكاف لا تحقق البصرية (قوله فذلك) في الفاء وجهان أحدهما أنها جواب شرط
مقدر أي ان طلبت علمه فذلك والثاني عاطفة فذلك على الذي يكذب عطف ذات على
ذات أو صفة على صفة فعلى الأول الفاء واقعة في جواب الشرط واسم الإشارة في محل
رفع بالابتداء والخبر الموصول بعده وعلى الثاني يكون منصوباً بالعطف على ما هو منصوب
وعلى هذا يكون الموصول نعمة أو عطف بيان وبه يعرف ان المصنف لفق بين القولين
حيث جعل الفاء عاطفة ثم قضى على اسم الإشارة بأنه في محل رفع وهو فاعل ما قبله
من عطف الجملة على المفرد اللهم إلا أن يعتذر عنه بأنه أراد العطف على جملة أرأيت
فيندفع الفساد وان زعمه عطف الخبر على الانشاء أفاده الناصر (قوله واللام للبعد
النسبي) وذلك لان مرتبة المسكين بالدين في غاية النزول والبعد بالنسبة لمرتبة
المصدق (قوله يدع) بضم الدال وتشديد العين قراءة العامة من دعه أي دفعه وقرأ
أمير المؤمنين والحداد وأبو جبار يدع بفتح الدال وتخفيف العين أي يترك ويهمل (قوله
ومفعوله محذوف) وفي الكلام حذف مضاف أيضاً والتقدير ولا يحض غيره على
أطعمهم طعام المسكين من أجل بخله به ويجوز أن يكون قد وضع الطعام موضع الطعام
(قوله فويل للمصلين) أي اذا علم انه مسمى فويل للمصلين على معني فويل لهم الا أنه
وضع صفتهم موضع ضميرهم لانهم كانوا مع التكذيب وما أضيف اليه ساهون عن
الصلاة مرأين غير من كين أمواهم (قوله يرأون) أصله يرأون كيقعون ومعنى
المراة أن يرى الانسان عمله للناس وهم يرونه الشئ عليه فالفاعلة فيها واضحة (قوله
الماعون) فاعول من الماع وهو الشئ القليل يقال ماله من أي قليل واختفت
عبارة المفسرين فيه على أقوال أحسنها أنه كل ما يستعان به وينتفع ولم يذكر المفعول
الأول لمنع اما لعلم به أي ينعون الناس أو الطالبيين واما لان الغرض ذكر ما ينعونه
لا من ينعونه تنبيه على خصاصتهم وضمهم بالاسماء المتألفة المستعج منها عند كل
أحد (قوله الكوثر) الشئ الكثير سئل أعرابية عن ابنها فقيل بم آب ابنك فقالت
آب بكوثر أي بخير كثير قال القرطبي في الجنة تحوضان الأول قبل الصراط وقبل
الميزان على الأصح لان الناس يخرجون عطاشاً من قبورهم فيردونه قبل الميزان
والصراط والثاني في الجنة وكلاهما يسمى كوثر اروي مسلم عن أنس بن مالك رسول

الكوثر بسم الله الرحمن الرحيم (انا) ان حرف توكيد ونصب ونا اسمها والاصل اننا ثلاث نونات حذفت الله
النون النافية لتوالي الامثال (اعطيناك) فعل وفاعل ومفعول أول (الكوثر) مفعول ثان وجملة أعطيناك خبر انا

(فصل) الفاء عاطفة وصل فعل أمر (ربك) جار ومجرور متعلق بصل (واختر) معطوف على صل (ان) حرف توكيد ونصب (شأنك) اسم ان ومضاف اليه (هو) ضمير فصل لا محل له من الاعراب (الابتر) خبر ان (اعراب سورة الكافرون بسم الله الرحمن الرحيم قل) فعل أمر وفاعل (يا) حرف نداء (أيها) أي منادى مبني على الضم وهما حرف تنبيه (الكافرون) نعت أي (لا) حرف نفي (اعبد) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوباً (ما) اسم موصول بمعنى الذي في موضع نصب على المفعولية (تعبدون) فعل وفاعل صلة ما والعائد محذوف تقديره تعبدونه (ولا) حرف نفي (أنتم) مبتدأ (عابدون) خبره (ما) اسم موصول في موضع نصب على المفعولية بعابدون (اعبد) فعل وفاعل والجملة صلة ما والعائد محذوف تقديره أعبدوه (ولا) نافية (أنا) مبتدأ (عابد) خبره ١٧١ (ما) اسم موصول في موضع نصب على المفعولية بعابد (عبدتم) فعل ماض وهو وفاعله صلة ما والعائد محذوف تقديره عبدتموه (ولا) حرف نفي (أنتم) مبتدأ (عابدون) خبره (ما) موصول اسمي في موضع نصب على المفعولية بعابدون (اعبد) فعل مضارع وهو وفاعله صلة ما والعائد محذوف تقديره أعبدوه (لكم) جار ومجرور متعلق باستقرار محذوف خبر مقدم (دينكم) مبتدأ مؤخر (ولي) جار ومجرور متعلق باستقرار محذوف خبر مقدم (دين) مبتدأ مؤخر ومضاف اليه وفائدة تكرار العطف اختلاف المعاني من ماض وحال واستقبال (اعراب سورة النصر بسم الله الرحمن الرحيم إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض

الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بين أظهرنا انشغافا غفاه ثم رفع رأسه متبهما فقلنا ما أفحكك يا رسول الله قال أنزلت على أنفا سورة فقرا أنا أعطيناك الكون ثم قال أتدرون ما الكون فقلنا الله ورسوله أعلم قال فإنه نهر وعدي به ربى عليه خير كثير وهو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة آيته عدد نجوم السماء يخرج العبد منه ثم فاقول يا رب انهم أمتي فيقول ما تدري ما أحدث بعدك وفي الصحيح حديث حوضي مسيرة شهر ماؤه أبيض من الورق وريحه أطيب من المسك كبرانه كنجوم السماء من شرب منه لم يظم أبدا ذكره السيوطي في شرح النقاية (قوله فصل) الفاء عاطفة ولا يضر كونه من عطف الانشاء على الخبر لان الخلة يجب بزونه والفاء مع العطف مفيدة أيضا للسببية لان الانعام سبب للشكر (قوله واختر) من اختر وهو في الابل عنزلة الذبح في البقر والغنم والمعنى فصل ربك شكر الانعام أي دم عليها فخلصها فبالا كالسأهي المسرائي واختر المبتدأ التي هي خيار أموال العرب وتصدق بها على الحماوي لا كن يدعهم أي ينهرهم ويمنع عنهم الماعون فالسورة كالقابلة للسورة المتقدمة وقد فسرت الصلاة بصلاة العبد والتجربة (قوله شأنك) الشان المبعوض يقال شانه شانه يشنه أي أبغضه والابتر هو الذي لا عقب له أي لا ذرية وهو في الاصل الشيء المقطوع من بتره أي قطعه (قوله والعائد محذوف تقديره تعبدونه) ويحتمل أن ما موصول حرفي فتسلك ما بعده ما بعد ما صدر أي لا أعبد عبادتك أي مثل عبادتك المبنية على الشك وترك النظر فلا احتياج حينئذ لتقديره (قوله والفتح) أي والفتح للبلاد عليل وعلى أمتك (قوله أفواجا) قياسه أفوج بالضم لان فعلا بالسكون قياس جمعه أفعل كقلس وأفلس الا انه استعملت الضمة على الواو لمعه جمع فعلا بالتحريك (قوله وهو العامل فيما) هذا معترض بأن ما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبلها فالاحسن أن يجعل العامل في اذا فعل الشرط وهو جاء كاذب اليه أبو حيان (قوله متعلق بسبح) ويصح أن يجعل في موضع نصب على الحال من المنوي في فسبح أي

لشرطه منصوب بجوابه (جاء) فعل ماض (نصر الله) فاعل ومضاف اليه وخلة الفعل والفاعل في محل جر باضافة اذا اليها (والفتح) معطوف على نصر (ورأيت) فعل وفاعل (الناس) مفعول رأيت (يدخلون) فعل وفاعل في موضع نصب على الحال من الناس أي داخلين (في دين الله) جار ومجرور مضاف اليه متعلق بيدخلون (أفواجا) حال من فاعل يدخلون فهي حال متداخلة (فسبح) فعل أمر وفاعل وقرن بالفاء لانه جواب اذا وهو العامل فيها (بجد) جار ومجرور متعلق بسبح (ربك) مضاف اليه أيضا (واستغفره) معطوف على سبح وهو فعل أمر وفاعل ومنعول (انه) حرف توكيد كما لو نصب والهاء اسمها في محل نصب (كان) فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيه يعود الى ربك (توابع) خبر كان و كان اسمها وخبرها في موضع رفع خبر ان

اعراب سورة تبت بسم الله الرحمن الرحيم تبت (تب فعل ماض والتاء حرف تأنيث (يدا) فاعل تب وعلامة رفعه
 لانه منى (أنى) مضاف اليه ومضاف أيضا (لب) مضاف اليه (وتب) فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود الى
 بي لب والجملة معطوفة على ما قبلها (ما) نافية (أغنى) فعل ماض (عنه) جار ومجرور متعلق بأغنى (ماله) فاعل أغنى
 مضاف والهاء مضاف اليه (وما) يحتمل أن تكون موصولا اسميا بمعنى الذى فى موضع رفع بالعطف على ماله (كسب)
 عن رفعه مستتر فيه وجملة كسب من الفعل والفاعل صلة ما والعاث حذف والتقدير والذى كسبه ويحتمل أن
 تكون موصولا حرفيا وجملة كسب صلتها ولا تحتاج الى عائد وما وصلتها فى تأويل مصدر مرفوع بالعطف على ماله
 لتقدير وكسبه (سبى) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود الى أبى لب (نارا) مفعول يصبى (ذات) بمعنى صاحبة
 ت ناراً (لب) مضاف اليه (وامرأته) يحتمل أن تكون معطوفة على فاعل يصبى المستتر فيه (جملة) نعت امرأته
 يجوز أن تكون امرأته مبتدأ ١٧٢ ومضاف اليه وجملة خبره (الخطب) مضاف اليه (فى جديدها)

فسبحه حامداً له (قوله وتب) يصح أن يجعل الفعل الاول دعاء والثانى اخبار أى وقد
 وقع المدعوى به نحو قوله

جزانى جزاء الله شسـر جزائه * جزاء السكالب العاويات وقد فعل
 وقيل كل من الفعلين اخبار وقيل كل منهما دعاء (قوله ما أغنى) يجوز فى ما لا نفي
 والاستفهام الانكارى فيكون محلها النصب بأغنى والمعنى أى شئ أغنى عنه ماله
 (قوله سبى) المراد من حرف التنفيس التأكيد أى يصبى ولا بد (قوله جملة
 الخطب) قيل انها تحمل يوم القيامة خزنة من خطب النار كما كانت تحمل الخطب فى
 الدنيا وفى قوله جملة الخطب قولان أحدهما هو حقيقة والثانى انه مجاز عن المشى
 بالنعمة ورمى القن بين الناس قال الشاعر

ان بنى الادرم حسا للخطب * هم الوشاة فى الرضا وفى الغضب
 (قوله الحمد) هو السيد الذى يصعد فى الحوائج أى يقصد ولا يقدر على قضاءها الا هو
 وقيل ان تفسيره بما بعده يعنى لم يلد الخ (قوله الفلق) فعل بمعنى مفعول أى مفلق
 وفى الحديث ازرؤيا مثل فلق الصبح قال الشاعر

باليلة لم أغها بت مرتقا * أرعى النجوم الى أن نور الفلق
 وقيل الفلق جب فى جهنم وقيل المظلم من الارض وجمعه فلقان (قوله من شر
 ما خلق) باضافة شر الى ما الموصولة وقرأ عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة بتقوين شر
 وجمعوا ما نافية وهى قراءة مردودة مبنية على مذهبهم الفاسد من أن الشر ليس
 مخلوقا لله تعالى (قوله ومن شر غاسق) هو الليل المظلم ووقب دخل (قوله اذا حسد)

ومجرور متعلق باستقرار
 بدوف خبر مقدم (جبل)
 بتدأه وخر وجملة المتبدا
 لمخبر خبر ثان لامرأته
 نعت (من حسد) متعلق
 استقرار محذوف نعت
 بـ (اعراب سورة
 بسم الله الرحمن
 رحيم قل) فعل أمر وفاعله
 مستتر فيه وجوبا (هو)
 غير الشأن محله رفع على
 ابتداء وجملة (الله أحد)
 بـ (الله الصمد) مبتدأ
 خبر (لم يلد) جازم ومجزوم
 ولم يولد) جازم ومجزوم
 معطوف على ما قبله (ولم
 كن) جازم ومجزوم معطوف
 بضا (له) يحتمل أن يكون
 متعلقا بكفؤا (كفؤا) خبر
 كن مقدم (أحد) اسم يكن

وآخر ويحتمل أن يكون له متعلقا باستقرار محذوف على الخبرية ليعن وكفؤا منصوب على الحال لانه فى الاصل
 نعت أحد ونعت النسكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال (اعراب سورة الفلق بسم الله الرحمن الرحيم قل) فعل أمر
 ر فاعل (أعوذ) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا (رب) جار ومجرور متعلق بأعوذ (الفلق) مضاف اليه (من
 شر) متعلق بأعوذ أيضا (ما) يحتمل أن تكون موصولا اسميا مجرورا محل باضافة شر اليه وجملة (خلق) من الفعل
 والفاعل صلة ما والعاث حذف والتقدير من شر الذى خلقه ويحتمل أن تكون موصولا حرفيا وجملة خلق صلتها ولا
 عائد عليها وهى صلة ما فى تأويل مصدر مضاف اليه والتقدير من شر خلقه (ومن شر) جار ومجرور معطوف على من شر
 (غاسق) مضاف اليه (اذا) ظرف لما يستقبل من الزمان وجملة (وقب) مضاف اليه (ومن شر) معطوف على من شر
 (النفاثات) مضاف اليه (فى العقد) متعلق بالنفاثات (ومن شر) معطوف على من شر أيضا (حاسد) مضاف اليه
 (اذا) ظرف لما يستقبل من الزمان وجملة (حسد) من الفعل والفاعل فى محل جر باضافة اذا اليها

(أعراب سورة الناس بسم الله الرحمن الرحيم قل) فعل أمر وفاعل (أعوذ) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه (رب) جار ومجرور متعلق بأعوذ (الناس) مضاف إليه (ملك) نعت رب (الناس) مضاف إليه (اله) نعت بعد نعت رب (الناس) مضاف إليه (من شر) متعلق بأعوذ (الوسواس) مضاف إليه (الخناس) نعت للوسواس (الذي) اسم موصول في موضع جر نعت للوسواس وجملة (يوسوس) من الفعل والفاعل صلة الذي وعائدها فاعل يوسوس المستتر فيه (في صدور) جار ومجرور متعلق بمتعلق يوسوس أيضا (الناس) مضاف إليه (من الجنة) متعلق أيضا بمتعلق يوسوس (والناس) معطوف على الجنة وفي هذا كفاية للبتدى والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا إلى يوم الدين

أى أظهر حسده وعمل عتقه ضاه فإنه لا يعود منه قبل ظهوره والعمل بعتقه ضاه ضرر على المحسود (قوله رب الناس) قال في الكشف فإن قلت لم قيل رب الناس مضافا إليهم خاصة قلت لأن الاستعاذة وقعت من شر الوسواس في صدور الناس فكانه قيل أعوذ من شر الوسواس إلى الناس برهمم الذي يملك أمرهم (قوله الوسواس) هو اسم بمعنى الوسوسة كالزلزال والزلزلة وأما المصدر فوسواس بالكسر كالزلزال والمراد به الشيطان سمي بالمصدر كانه وسوسة في نفسه لأنها صناعته وشغله أو أريد ذو الوسواس والخناس مثال مبالغة من الخنوس وهو التأخر أى كثير التأخر إذا ذكر اسم الله (قوله من الجنة والناس) قال الناصر الطبراني استبعد بعضهم صدور الوسوسة في صدور من الناس ثم تكلف أن يكون قول الله تعالى والناس عطف على الوسواس وليس بشئ لأن الوسوسة صادرة من القيلين على وجه يليق بكل منهما ما أجازنا الله تعالى من ذلك ومن شرور أعمالنا وختم لنا بالصالحات وغفر لنا بفضلها السيئات والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قال مؤلفها) الفقير حسن بن محمد العطار الشافعي المصري الأزهرى تم تسويد هذه الحاشية تأليفى شيخ ذى القعدة من شهور عام سبعة عشر بعد المائتين والالف وأنا بفتح ميم مطا عند توجهى من مصر لقصد البلاد الرومية وبقيت المسودة معى حتى رجعت من البلاد الرومية إلى الشامية في التاريخ المسطور في الديباجة فنقلت هذه النسخة من المسودة ووافق تمامها يوم الثلاثاء المبارك السابع عشر من جمادى الأولى عام خمسة وعشرين ومائتين بعد الالف والمقصود من اطلع على هذه الحاشية أن يسامح فيما طغى به القلم وما وقع من السهو والنسيان ويسأل الله في العفو والغفران وأنا أسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع بها كل مشغل ومحصل أنه ذو الفضل العظيم والكرم الجسيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد رافع من انخفض لجلاله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله فقد تم بعون بارئ البريه حاشية العلامة الشيخ العطار على الأزهرية وهى حاشية نفيسة شريفة مشتملة على تحقیقات وتقریرات منيفه مطرزة الهوامش بشرح مقدمة درة الزمان وأوحد ذوى التحرير والاتقان صاحب التأليف المزرىة بالطارف والتالد الاستاذ المحقق الشيخ خالد وذلك بالمطبعة التى بحارة الفراخه من خط باب الشعريه وهى بحسن الطبع والاتقان حريه مشمول ذلك الطبع الزاهى الزاهر بإدارة مالكها الامنى الماسر النابج المقاصد اذ هو بره واثق حضرة الشيخ عثمان عبدالرازق والمتمزم لها المستعين بره الوهاب السيد عبد العظيم الخشاب أعلا الله قدره ورفع مجده وذكره وفاح مسل ختمها فى وأخر شهر شوال المعظم عام احدى وثلاثمائة وألف من هجرة السيد الأعظم صلى الله عليه وعلى آله وكل ناسج على منواله ما تولى الملوان وطلع النيران

